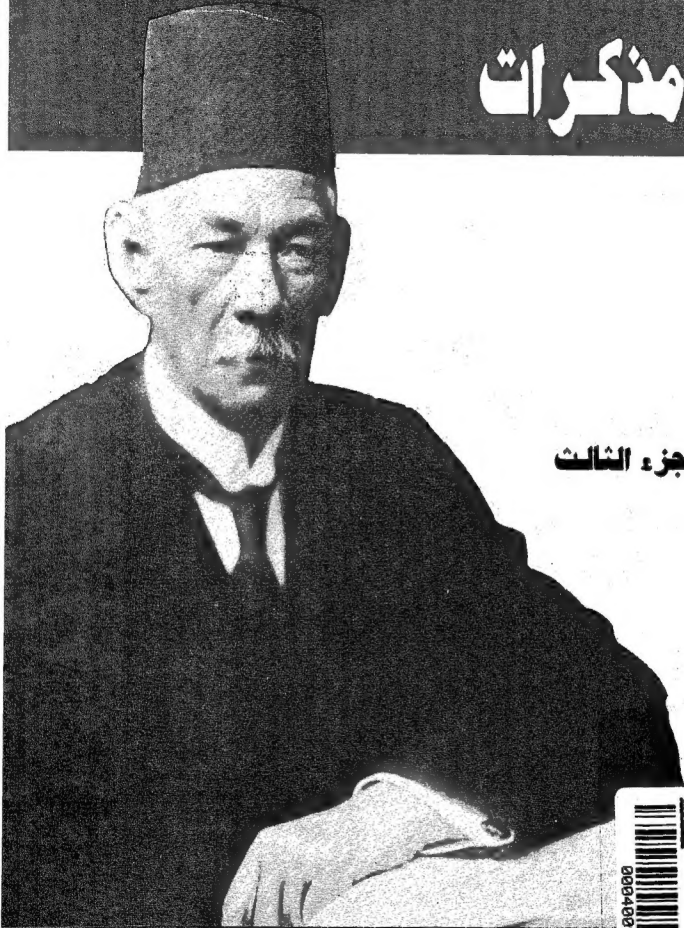


مذكرات

الجزء الثالث



تحقيق

د. عبد العظيم رمضان

تاريخ وتاريخ مصر المعاصر



الطبعة: ١٩٩٩



مذكرات سعد زغلول

مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر

مذكرات اسماعيل زغلول

الجزء الثالث

تحقيق

د . عبد العظيم رمضان



الهيئة المصرية العامة للكتاب

١٩٩٠

قام بقراءة الكراسات :

سامى عزيز

ابزيس راغب

محمد حجازى

مصطفى الفاياتى

استيرة غالى

الإخراج الفنى والتنفيذ :

هاشم الأشمونى

ويل لى من الذين يطالعون من بعدى هذه المذكرات !

سعد زغلول

كراس (٢٨) صفحة (١٥٨١)

تقديم



بعد أن قدمت الجزءين الأول والثاني من مذكرات سعد زغلول في عامين متوالين ، هما عاما ١٩٨٧ و ١٩٨٨ ، يسعدني أن أقدم للقارئ العربي الجزء الثالث في هذا العام ١٩٨٩ ، وهو يتناول يوميات الزعيم الخالد في الفترة من ١٩ ابريل سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، وهي التي تتضمنها الكراسيات رقم ١٧ و ١٦ و ١٣ و ١٨ - حسب الترتيب الزمني للكراسيات ، وليس الترتيب الرقمي .

ويرجع السبب في صدور هذا الجزء الثالث في هذه الفترة القياسية ، إلى نفس العامل الذي جعلنا نصدر الجزء الثاني في فترة قياسية مقارنة ، وهي عام ونصف ، وهو الرغبة القوية في تجديد أمل القراء في قراءة كامل المذكرات في فترة زمنية معقولة ، بعد أن فقد الكثيرون هذا الأمل عندما علموا أن تحقيق الجزء الأول وحده استغرق خمسة أعوام - أي من عام ١٩٨٢ حتى أواخر ١٩٨٦

ويتناول هذا الجزء أخطر حدثين هما مصر في تلك الفترة ، وهما محاولة مد امتياز شركة قتال السويس ، ومصرع بطرس غالى باشا . وقد كتب سعد زغلول قصة مد امتياز شركة قتال السويس كاملة ، ومن الداخل ، وبأسلوب درامى مؤثر يلقى كل الضوء على موقفه ، وموقف زملائه ، وموقف رئيس النظار ، وموقف الخديوى عباس حلمى ، والأمراء ، والانجليز ، وممثلى الأمة . كما كتب قصة مصرع بطرس غالى من نافذته الخاصة .

وفى خلال ذلك كله كان سعد زغلول يتناول الأحداث اليومية بصراحته الفريدة ، ويتناول فيها صراعاته مع المستشار الانجليزى لوزارة المعارف دنلوب حول صبغ التعليم فى مصر بالصبغة الوطنية ، وتعيين الوطنيين بدلاً من الانجليز ، وعلاقاته مع المعتمد البريطانى فى مصر ، السير إدون غورست ، وعلاقاته مع الخديو عباس ، وينث غضبه وآراءه النقدية فى كل ما يراه ويتعرض له من أحداث ووقائع ، ويوضح رفضه لكل مظهر من مظاهر الاعتداء على اختصاصاته كناظر وطنى ، والذي يذهب فيه إلى حد كتابة استغفائه بالفعل . ويؤكد فى كل صفحة من يومياته الفريدة - التى كتبها لنفسه ، ولم يكتبها لى يقرأها الغير - أنه كان الوزير الوطنى الغيور الذى يعمل لمصلحة بلده بكل ما يملك من قوة ، على حساب صحته وأعصابه ، ولم يكن ذلك الطراز الذى حاول المفكرون تصويره تحت ستار البحث العلمى ، وأرادوا به اغتيال شرف ووطنية هذا الزعيم المصرى الكبير .

وقد اتبنا فى تحديد نهاية هذا الجزء نفس القاعدة التى اتبناها فى الجزء الثانى ، وهى قاعدة التقسيم الكمى ، وليس التقسيم الموضوعى . بمعنى أننا لم نستطع الوقوف عند حدث معين لانهاى الجزء ، بعد أن وجدنا أن هذا التقسيم سوف يؤدى إلى تفاوت كبير فى حجم

الأجزاء ، فتزيد صفحات بعض الأجزاء إلى حد لا يحتمله كتاب ، وتقل صفحات البعض الآخر إلى حد يحل بالحجم المعقول لكتاب .

لذلك وقفنا عند تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ . وهو تاريخ قلت بعدها يوميات سعد زغلول فجأة إلى حد كبير ، وبدرجة تشير الدهشة ! وقلت متابعتي للأحداث على نحو دعائنا إلى الشك في اختفاء كراسة أخرى كان يكتب فيها مذكراته ، بل اختفاء كراسات ! .

ويكفى في ذلك القول بأن يوميات سعد زغلول في الفترة من ١١ يناير سنة ١٩٠٩ إلى ٢ يوليو سنة ١٩١٠ ، قد شغلت نحو ٣٥٠ صفحة من الكراسات ، بينما لم تشغل هذه اليوميات في فترة مماثلة — أى من ٢ يوليو ١٩١٠ إلى ٨ ديسمبر ١٩١١ — أكثر من ٣٣ صفحة فقط ! وذلك دون سبب معقول ، إذ لم تقل أهمية الوقائع في تلك الفترة السابقة ، بل إنه في تلك الفترة اختفى جورست من المسرح السياسي في مصر ، بوفاته في ١٢ يوليو ١٩١١ ، وظهور اللورد كتشتر مكانه ، ووصوله إلى مصر في ٢٧ سبتمبر ١٩١١ ، وانتهاء سياسة الوفاق .

وأكثر من ذلك أن طريقة كتابة سعد زغلول يومياته تغيرت ، فبعد أن كان يتبع طريقة التفصيل ، والكتابة اليومية ، حتى تاريخ ٢ يوليو ١٩١٠ ، أخذ يتبع طريقة الاجمال ، والكتابة عن عدة أيام مرة واحدة . ونلاحظ أن ذلك حدث بعد عودته من أوروبا ، التي سافر إليها في يوليو ١٩١٠ ، وهو عادة لا يكتب يومياته خارج مصر اللهم إلا نادراً جداً ، كما سوف يرى القارئ في هذا الجزء ، وباللغة الفرنسية . فهل استمرت عادة عدم كتابة يومياته في الخارج معه بعد عودته ؟ هذه مجرد تكهنات ، لأن سفر سعد في يوليو ١٩١٠ لم يكن هو السفر الوحيد ، بل سبقه سفره كل صيف ، وكان يعود في كل مرة ليستأنف كتابه يومياته .

على كل حال ، فإن عادة سعد زغلول في كتابة يومياته في أكثر من كراس واحد في وقت واحد ، قد تسببت في أن هذا الجزء الثالث سوف يتضمن وقائع يرجع تاريخها إلى الجزء الأول ! أى إلى وقائع كتبها في الكراسة العاشرة . كما أنها سوف تتضمن وقائع كتبها في الكراسة العشرين ، التي سوف تصدر في الجزء الرابع ! .

والوقائع الأولى كتبها سعد زغلول في الكراسة ١٨ من هذا الجزء ، من صفحة ٩٥٠ إلى صفحة ٩٥٣ ، وقد سقطت من سياقها الذي ورد في ص ٥٢٢ من الكراسة العاشرة ، وتمثلت في واقعيتين :

الأولى ، في ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، ونختص بفكرة انشاء مجلس نيابي في مصر . وقد تتبع فيها سعد تطور هذه الفكرة في مجلس شورى القوانين ، وفي الصحف الوطنية ، وموقف الحكومة الانجليزية منها ، ووصل إلى يوم ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٨ ، حين انقسم مجلس شورى القوانين بين فريقين : الأول ، يطالب بانشاء مجلس نيابي ، وقد ذكر سعد زغلول من أسمائه : إسماعيل أباطة ، ومحمود عبد الغفار ، وعلى شعراوي ، وأحمد مجدى . والثاني ، ويطالب بتوسيع اختصاص المجلس ، والاشتغال فيما يمكن ويفنى ، وإحالة المسألة على اللجنة التي تشكلت في المجلس لأجل النظر في تعديل القانون النظامي ، وانتظار ما تفعله الجمعية العمومية ، التي كانت قد سبقت فأبادت هذا الطلب . وقد تغلب هذا الفريق المعتدل على الفريق المتطرف بأغلبية أحد عشر صوتاً ضد عشرة أصوات . وعند ذلك أخذت الصحف الوطنية تطرى العشرة المتطرفين لموقفهم ، وهاجمت الأحد عشر عضواً ، ونسبتهم إلى خيانة الوطن . وقد أسمى سعد زغلول هؤلاء العشرة باسم « العشرة الكرام » . وأكمل في هذه الكراسة الكلام عنهم .

أما الواقعة الثانية ، فهي واقعة استقالة مصطفى فهمي باشا ،
وتعيين بطرس غالى باشا فى منصبه رئيساً للنظار . وهى واقعة عاد
سعد زغلول إلى تناولها فى صفحات هذه الكراسة ، كما أنه تناولها أيضاً
فى الكراسة التاسعة بتفصيل أكثر .

وقد كتب سعد زغلول هذه الصفحات الجديدة بخط يده فى
أجندة أفرنجية ، وفقاً للترتيب الأفرنجى - أى من الشمال إلى
اليمن ، ونسبها - أغلب الظن - عندما أراد إملأ يومياته على سعيد
زغلول ، التى تبدأ من يوم أول فبراير سنة ١٩١٠ ، فتصور أنها
كراسة جديدة ، نظراً لأن صفحاتها من اليمن حتى قبل نهاية الكراسة
هى صفحات بيضاء . أو أنه أراد الاستفادة من الصفحات البيضاء فى
الكتابة ، فأمل فيها هذه اليوميات ، وفقاً للنظام العربى - أى من
اليمن إلى الشمال ، حتى يوم ٢ يوليو ١٩١٠ .

وبذلك أصبحت هذه الكراسة (١٨) تحتوى على أحداث جديدة
من صفحة ٩١٥ إلى صفحة ٩٤٩ ، وأحداث قديمة من صفحة ٩٥٠
إلى صفحة ٩٥٣ . وهذا ما اكتشفته عند تحقيق هذه الكراسة ، وكان
من العسير اكتشافه قبل ذلك ، بسبب عدم إتمام قراءة الكراسات ،
ولأن تحقيقها يتم أولاً بأول ، ويتم نشره فور الانتهاء منه .

والمهم أننا رأينا من الأصوب أن نبدأ هذا الجزء الثالث بتلك
الصفحات ، على الرغم من فوات سياق الأحداث ، لأننا إذا أوردناها
فى ترتيبها فى هذا الجزء ، نكون قد فعلنا ما هو أسوأ ، إذ نكون قد
قطعنا سياق أحداث هذا الجزء بأحداث ترجع إلى الجزء الأول . فضلاً
عن ذلك فإن إيراد واقعة تعيين بطرس غالى باشا فى منصب رئيس
النظار ، بعد أن يكون القارئ قد انتهى من قراءة واقعة مصرعه ،

سوف يجافى المنهج العلمى بقدر ما يجافى الناحية الفنية فى الكتابة التاريخية .

أما الوقائع الأخرى التى يرجع تاريخها إلى الجزء الثانى من هذه المذكرات ، فهى التى تتصل بمشروع اعادة العمل بقانون المطبوعات . وقد تناول سعد زغلول أحداثه فى الكراسة الخامسة عشرة ، التى أوردناها فى الجزء الثانى ، ثم لاحظنا عند فحصنا للكراسة العشرين ، التى ستصدر فى الجزء الرابع ، أن سعد زغلول تناولها بشكل آخر فى الصفحات من ١٠٥٥ إلى ١٠٤٩ (عدداً تنازلياً) . وكان سعد زغلول مهتماً بهذه القضية نظراً لردود الفعل الشعبية الغاضبة لاعادة العمل بهذا القانون . وكان سعد زغلول معارضاً له ، ثم قبله انقازاً للخديوى عباس حلمى أمام الاحتلال — أو على حد قوله : « ليس علينا إلا أن نتلقى هذه الضربة عن الخديوى ، ونصبر على ما يصيبنا منها » (ص ٧٩٩ من الكراسة ١٥) .

وبطبيعة الحال فلم يكن لنا أن نتظر صدور الجزء الرابع من المذكرات لنورد هذه الصفحات التى تتكلم عن قانون المطبوعات ، فأثرنا اصداها فى هذا الجزء ، وصدرناه بها ، تالية لما ورد فى الجزء الأول من الكراسة الثامنة عشرة .

وقد ترتب على كل ذلك أن ترتبنا الزمنى لكراسات مذكرات سعد زغلول ، الذى أوردناه كملحق للجزء الأول ، يجب أن يقرأ عليه التغيير الآتى : إذ يجب أن تنقسم الكراسة الثامنة عشرة إلى قسمين ، فيتلو الجزء الأول ، وهو من ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٨ (من صفحة ٩٥٣ إلى صفحة ٩٥٠ عدداً عكسياً) — الكراسة العاشرة .

ثانياً - يتلو الجزء الأول من الكراسة ٢٠ ، وهو من ١٧ مارس ١٩٠٩ إلى ٢١ مارس ١٩٠٩ (من صفحة ١٠٥٥ إلى صفحة ١٠٤٩ عدداً عكسياً) - الكراسة ١٥ . ويمكن للقارئ الذى يملك الجزء الأول أن يجرى هذا التعديل .

وعلى كل حال فقد آثرنا فى هذا الجزء الثالث أن ندع شكل كتابة سعد زغلول للمذكرات على ما هو عليه ، مثل كتابة « ألا » على شكل « أن لا » عندما يكون اللفظ الواقع بعد « أن » فعلاً اسماً ، وكتابة الهمزة المضمومة الممدودة فى وسط الكلمة على واو ، بدلا من نبرة ، مثل « مسئول » التى يكتبها سعد « مسؤول » أو كتابة « مسألة » على شكل « مسئلة » . ليعيش القارئ فى جو المذكرات . على أنه بالنسبة لكتابة الألف الممدودة على شكل أ ، - أى بهمزة على ألف وألف ممدودة - فقد آثرنا تغييرها إلى ألف واحدة عليها علامة المد .

وفى نفس الوقت اتبعنا نفس القواعد التى اتبعناها فى الجزءين السالفين فيما يختص بكتابة أرقام الصفحات الجديدة فى نفس السطر بدون انقطاع ، بعد تمييزها بتغيير البنط من بنط ١٦ أبيض - وهو بنط السطر - إلى بنط ١٨ أسود .

وفى نفس الوقت أتبعنا هذا الجزء أيضاً بكشاف للأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات ، وكنا فى الجزء الثانى قد أعدنا الكشاف ليشمل الجزء الأول والثانى ، نظراً لما لاحظناه من أخطاء كثيرة فى كشاف الجزء الأول .

ويلاحظ قارئ الجزء الثانى أننا مضينا بترقيم صفحاته من حيث انتهى ترقيم الجزء الأول . وقد رأينا أن نتبع هذه القاعدة بالنسبة للجزء الثالث ، ولكن مع الجمع بينها وبين القاعدة الأولى ، فنمضى بترقيم الصفحات من حيث انتهى الجزء الثانى ، من جهة ، ويكون

مكانها أعلى الصفحة ، ونفرد للجزء الثالث - من جهة أخرى - أرقامه الخاصة التي تبدأ برقم «١» وتنتهى بما تنتهى إليه . وبذلك يمكن للقارئ أن يتابع عدد صفحات ما صدر من الأجزاء ، وفي نفس الوقت يتابع أرقام صفحات الجزء الواحد مستقلا . وسوف تكون أرقام الكشاف هي أرقام صفحات الجزء الثالث ، وليس الترقيم العام .

وتمناسة الترقيم فانه لا مفر لنا أن نذكر القارئ بما كتبناه في مقدمة الجزء الأول من المذكرات ، وهو أن سعد زغلول كتب يومياته بدون علامات ترقيم ، ويدون فقرات بالمعنى العلمى المعروف - وإنما هي صفحات من الكتابة المستمرة ، التي لا يتضح منها انتهاء كلام أو ابتداء كلام آخر ، ولا انتهاء موضوع وابتداء موضوع آخر ، كما يختلط فيها الكلام المباشر وغير المباشر ، وتختلط الضمائر أيضا ، فلا يعرف ما يعود إلى المتكلم أو المخاطب أو الغائب ! لأن سعد زغلول لم يقصد أن يكتب لغيره ، بل كان يكتب لنفسه .

ومن هنا فإن جزءا كبيرا من جهد التحقيق انصرف الى تقسيم الفقرات وتقسيم الجمل والعبارات بعلامات الترقيم ، وكان قرار وضع فصله بدلا من نقطة ، أو العكس ، يستغرق وقتا أكثر مما يتصور القارئ ! وأعتقد أنني أرحت ضميرى العلمى فى هذا الصدد لحدة كبير وغيرت « شكل » المذكرات تغييرا شاملا ، بينما احتفظت بكل حرف . كتبه سعد زغلول بدون مساس .

وقد صَدّرنا كل كراسة بأهم ما احتوت عليه من قضايا ومسائل تناوها سعد زغلول فى مذكراته ، لمجرد التنبيه إليها ، وإن كنا نعلم أن هذا العمل قد يكون مضملا ، إذ أن يوميات سعد زغلول تحتوى على عشرات ومئات النقاط التي لا تقل أهمية للباحث أو المتخصص ،

وتتطلب - بالتالى - قراءتها قراءة شاملة متأنية وفاحصة . ونعتقد أن
كشاف الأعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات
الملحق بهذا الجزء يمكن أن يستكمل هذه الخدمة العلمية بشكل
أشمل .

على كل حال فإن لا أملك فى نهاية هذا التقديم إلا أن أقدم
خالص الشكر لكل من أسهم فى اخراج هذا العمل العلمى إلى حيز
الوجود ، خصوصاً صديقى الأستاذ الدكتور سمير سرحان ، رئيس
مجلس إدارة هيئة الكتاب ، الذى وضع كافة إمكانيات الهيئة فى خدمة
هذا العمل ، كما أعطاه الأولوية على أية أعمال علمية أخرى ، تقديرأ
لأهميته . وفى الوقت نفسه فلسـت أعتقد أننى أستطيع أن أفى الأستاذة
سميرة حرايى ، رئيس الادارة المركزية لشئون المطابع ، حقها من
الشكر لتذليلها كل الصعوبات وتقديمها كل الامكانيات لـ اخراج هذا
العمل فى هذه الصورة المشرفة . وأشكر أيضاً الأستاذ يوسف عتابى
وقسم الجمع التصويرى الذى يرأسه ، للعناية الفائقة التى بذلها فى
تنفيذ كل التوصيات المطبعية التى لا غنى عنها لـ اظهار هذا العمل فى
الصورة العلمية الجديرة به ، وسرعة الجمع والتصحيح ، بما وفر
كثيراً من الوقت ، وقرب ظهور هذا الجزء قبل الموعد الذى كنت
أتوقمه ببضعة أشهر .

وفى نفس الوقت فإن أشكر مجموعة العمل فى هذا الجزء من
مذكرات سعد زغلول ، التى تتكون من كل من الأستاذ سامى عزيز
والسيدة استيرا غالى والأستاذ مصطفى الفايق والأنسة هويدا عبد
العظيم رمضان ، وأخص بالذكر الأستاذ سامى عزيز ، الذى كان
الساعد الأيمن لى ، والذى تحمل العبء الأكبر فى دفع العمل فى
المجموعة إلى الأمام . وقد كان له ولكل من السيدة استيرا غالى

والأستاذ مصطفى الغاياتي الفضل في عمل كشافات هذا الجزء . كما أوجه الشكر للسيدة أميرة خواسك لتطوعها بمساعدتي في مراجعة بروفة الكتاب على أصل المذكرات ، رغم ما في هذا العمل من مشقة .

على أن أعلن أني أتحمل وحدي المسؤولية عن تحقيق هذا الجزء ، الذي هو مهمتي الأساسية ، وعن مراجعة بروفات الكتاب على أصل الكراسات ، والتحقق من مطابقتها لما ورد بها من اليوميات مطابقة حرفية ، وقد أرضيت بذلك ضميري ، وأمل أن أكون قد أرضيت الخالق، الذي أخشى وحده مراقبته، والذي عليه وحده أعتمد وأرجو الجزاء .

مصر الجديدة في ٣١ مايو ١٩٨٩ .

د. عبد العظيم رمضان

أستاذ التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية الآداب — جامعة المنوفية



الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الأول

من ص ٩٥٠ إلى ص ٩٥٣

(عداً تنازلياً)

يوم ١٠ نوفمبر ١٩٠٨

محتويات الكراسة :

- فكرة انشاء مجلس نيابي في مصر
- استقالة مصطفى فهمي باشا وتعيين بطرس غالى باشا في منصبه

[ص ٩٥٣]

سمعت^(١) أخيرا أن سَوْرَة^(٢) العشرة الكرام خفت ، وأنهم هدموا^(٣) ، وعدلوا عن طلب الدستور الى توسيع الاختصاص . وقال قوم : إن ذلك حصل بسعى الجمعية ، لأنها إتفقت مع الجمعية على تغيير الوزارة في مقابلة أن يسمى هو في ارجاع أعضاء الشورى عن طلب المجلس النيابى .

أما استعفاء الوزارة ، فان مصطفى باشا فهمى كان يفكر في هذا الأمر من ثلاث سنوات - أى من قبل خروج اللورد كرومر بسنة تقريبا - ولكنه كان يريد أن يكون استعفاؤه تخليا عن الوظيفة ، بلون أن يحدث رجة ولا ضجة ، ولا أن يكون منسوبا الى حادث معين .

وعقب استعفاء اللورد كرومر ، فاتح جورست في المسئلة ، فرجاه أن لا يفعل ، ووعده بكل مساعدة ، فعدل . ولكنه رأى الأحوال جارية على غير نظام : فجورست يتشاور مع الخديوى ،

(١) فى الأصل : « وسمعت » .

(٢) هكذا فى الأصل : « سَوْرَة » ، ومعناها : « قمة » ، تقول : سَوْرَة المجد ، أى ارتفاعه ، وسورة الغضب . وقد تُقرأ « ثورة » .

(٣) فى الأصل : « هداؤا »

ويستأثرا بالأمر معا من غير أن يكون له علم به^(٤) ، والجناب العالي أخذ يظهر سلطته ، ويتداخل في المسائل تداخلا ميعيا . ومن جهة أخرى فإنه قد يحصل أن الحكومة تتفق مع جورست على أمر ، وتشدد فيه ، ثم بعد ذلك يلين جورست ، ويترك الحكومة في تشدها ! .

وقد حصل أن جورست انتخب متشلا^(٥) مستشارا للداخلية بالاتفاق مع الخديوي ، ولم يغير مصطفى الا بعد انعقاد الاتفاق ، فوجد نفسه مصطفى في مركز حرج للغاية ، ولذلك كاشف متشلا به ، وهذا بلغه الى جورست ، فلم يعارض فيه ، وانما كان الأمر مؤجلا الى ما بعد الاجازات .

وقد سافرنا من هنا ونية الباشا معقودة على هذا الاستعفاء ، ولكنني كنت أراجع فيه ، واجتهد في إثباته عن عزمه ، فلم يؤثر فيه .

وبعد المأمورية التي قام بها أباطة باشا في لوندرة ، وبعد الانقلاب في تركيا ، قلت له : الأحسن أن لا تتعجل في الأمر ، اذ ربما كان في هذا الانقلاب ما يحمل على ارضائك . فلم يعدل . وكتب بعزمه كتابا الى جورست .

ولما عاد [ص ٩٥٢] من اجازته في ١٩ اكتوبر ، مكث بالاسكندرية الى يوم ٢١ منه ، ثم في يوم ٢٢ زار جورست ، وأخبره بما كتبه اليه ، فتأسف جورست ، ولكنه لم يهتم بإثباته عن عزمه ، لكنه^(٦) قال له : الأحسن أن لا تستعجل ، وأن تؤجل الى ما بعد العيد . فاتفقا على أن يكون الاستعفاء عقب عيد الملك - أى في يوم ١٠

(٤) قراءة تقريرية .

(٥) Mr. Macchi ، مستشار الداخلية .

(٦) م) في الأصل : ولكنه .

نوفمبر سنة ٩٠٩ . وقد كان مصطفى أخبر زوجته وصهره : محمود^(٦) وسرهنك^(٧) .

ويظهر أن جورست سار^(٨) بالامر الخديوى ، فأخذ المقربون من الخديوى يشيعون الاشاعات عن تغير الوزارة ، وذكروا أساء النظر الجدد . ولكن جريدة المؤيد ، التى تستقى أخبارها عادة من المعية ، كذبت الخبر فى اليوم التالى ، وقالت إن الامر سيحصل عقب العيد بلا مهل .

وفى يوم أول أمس - ٩ نوفمبر - طلب مصطفى مقابلة الخديوى ، فحدد له الساعة أربعة من بعد ظهر أمس ، ثم حدد له الساعة ٣, ٢٠ . فحظى بمقابلته ، وأعرب له عن قصده ، وأبدى أسفه على أن سنه وصحته لا تساعدانه على دوام خدمته ، وأن يعفو عنه اذا كان وجد منه تقصيرا فى الواجب أو عملا لا يرتضيه ، فان ذلك لا يكون منه بسوء قصد . فلاطفه الخديوى ، وجماله ، وأظهر له أسفه ، وعزمه على مراجعته عند الحاجة ، وجعله مشمولا على الدوام برعايته ، وانصرف .

ولم اكن أعلم بتغيير ميعاد المقابلة ، فكنت أرسلت اليه ساعيا فى الساعة ٤ يخبره بأنى منتظره فى البيت ، فعاد الساعى مخبرا بأنه وجده خرج من عابدين ، لأنه حضر فى الساعة ٣, ٢٠ .

(٦) هو : الدكتور محمود صدقى ، عدلى سعد زغلول .

(٧) هو : اسماعيل باشا سرهنك ، عدلى سعد زغلول ، وهو ضابط ومؤرخ مصرى ، ألف كتاب « حقائق الأخبار عن دول البحار ١٨٩٦ - ١٩٢٣ .

(٨) فى الأصل : « سر » ، وهو خطأ ، لأن الفعل : « سار » أى : أقضى بسر .

ثم حضر عندى عزيز بليك كحيل وفتح الله بركات ، وحضرت الجرائد ، وفى المؤيد ما يندل على علمه بمقابلة مصطفى باشا ، والغرض منه ، وبأن جورست قابل الخديوى قبل مصطفى ، وفى نيته أن يقابله بعده أيضا . وأن الوزارة ستُحل بعملية^(١٢) الاستعفاء ، وتركب وزارة أخرى . فقلت : حسنا إن الباشا فعل ذلك .

ثم مضيت الى الجزيرة ، فلم أجد الباشا عاد الى منزله . فسرت فى طريق عودته ، فلم أصادفه . فعدت فوجدته ، فقصص على ما تقدم ، وقال لى إن جورست كان عنده الآن ، وأوصاه بأن يكتم الخبر ، لأن المخابرات [ص ٩٥١] جارية بينه وبين حكومته ، وأنه رجاء^(١٣) الخديوى أن يكتمه كذلك . فقلت : ولكن « المؤيد » نشره !

ثم قال إن جورست أخبره بعد ذلك بأمر أحزنه جدا ، ولا يعلق عليه . قلت : ماذا ؟ قال : لا يمكن أن افضى به اليك ، لأنى وعدته بذلك . فقلت : هو تعيين بطرس مكانك ! فبهت ! وقال : ومن أين عرفت ؟ قلت من الحالة ، لأن جورست لم يتغير^(١٤) فى البدء عندما اتفقت معه على الاستعفاء ، مع أن هذا كان من أشد ما يلزم^(١٥) . فقال : حقيقة هو هذا ، وإنهم يتخابرون الآن مع الحكومة الانجليزية . فقلت هذه كوميدية^(١٦) أن جورست صامت لا يخاطب حكومته إلا الآن ، وألم يتكلم مع الخديوى على عزمك ؟ إن هناك

(١٢) قراءة تقريبية .

(١٣) فى الأصل : رجبى .

(١٤) كلمة « يتغير » قراءة تقريبية ، والمعنى فى هذه الحالة - أن جورست لم يتأثر .

(١٥) قراءة ترجيحية .

(١٦) قراءة ترجيحية

قرائن قاطعة تدل على خلاف ذلك ! ولكنى لست محزونا متعكرا من هذا التعيين ، وأراه مناسباً للحالة الحاضرة ، لأن بطرس ينكشف للناس ، وتظهر حقيقة سياسته ، ولا بد أن يغضب الخديوى عليه عاجلاً أو آجلاً ، عندما يراه عاجزاً عن ارضاء كل شهراته . ثم إن الكافة لا يرضون عن هذا التعيين ، لأنه ضد الأغلبية ، وتتكسر به خواطر المسلمون عموماً ، وإن كان فيهم كثير ممن لا يقبلون ، ويحلمون بطرس ويحترمونه - ثم قال لى أن جورست ترجاه أن لا يصرح لزملائه أيضاً بالاستعفاء ! - قلت : إن هذا غاية فى الحماسة ، واسمح لى سعادتك أن أقول بأنه كان من الواجب عليك أن تخبر زملاءك^(١٧) بالأمر قبل حصوله ، لأن التضامن فى الاستعفاء يوجب ذلك . وتذكر أنى قلت لك ذلك ، وألححت عليك ، قبل أن تتوجه الى عابدين - بأن تخبر اخوانك ، فلم تقبل ، بحجة أن هذا ليس استعفاء ، ولكنه حوالة على المعاش . قلت : لى لا أجد فرقاً بين الأمرين . ولكنه مع ذلك أصر على رأيه . وأضفت على ذلك بأنه يلزم أن تجمعهم غدا ، وتخبرهم بما كان ، وتعتذر لهم عن عدم اخبارهم من قبل . واتفقنا على أن يدعوهم للاجتماع عنده غدا الساعة ١٠ صباحاً ، وكان ذلك فى يوم ١٠ نوفمبر .

[ص ٩٥٠]

ثم انصرفت من عنده الى الكلوب الخديوى ، فأخذ القوم يسألوننى ويتساءلون فيما بينهم ، فكنت أسكت تارة ، وأجيب بما لا يفيد فى الأمر يقينا تارة أخرى . وعلمت - بعد ذلك - أن بطرس مرشح لرئاسة النظار ، وأن الاشاعة بذلك تدور على ألسنة الكثير من

(١٧) فى الأصل : زملائك .

الناس . وقرأت في « الجريدة » « ولا بورس ايجيسان » باستعفاء مصطفى باشا . وقد عدت الى منزلى ، وحضر فتحى وآخرون ، وأخذنا نتحدث الى ما بعد نصف الليل .

ولم أذق طعم النوم في هذه الليلة ، وكانت الفكرة ، التى تتردد علىّ ، هى (١٨) سقوطى - مع غيرى - فطيسا ، وأحسن من نفسى الأسف الشديد على ذلك (١٩) . وقد أصبحت ولم أجد فى نفسى همه على الذهاب الى الديوان ، فمضيت الى مصطفى باشا ، وأخبرته بكل ما سمعت .

وفى الساعة ١٠ ، حضر بقية الزملاء - الا مظلوم فانه كان باسكندرية . ولما تجمع عقدهم ، قال مصطفى باشا : إن حالة صحفى وان كانت أحسن فى هذا العام من قبل ، غير أنها لا تتحمل شقاء الأعمال . وكان فى نفسى أن أخرج من الوزارة طلبا للراحة فى وقت هدوء وسكون ، ولم أجد وقتا أنسب من ذلك . ولم أنجبر سعادتكم (٢٠) من قبل بهذا العزم ، لاني رأيت أن يكون الاستعفاء قاصرا على شخصى ، ولا يتناولكم . ولنى متأسف لفراقكم بعد أن عشت فيكم ١٣ عاما مع تمام الوفاق والوثام .

فقال فخرى باشا : كان يلزم إخبارنا من قبل ! قال مصطفى :

(١٨) أضفنا : « هى » لتستقيم العبارة .

(١٩) كتب سعد زغلول فى موضع آخر (ص ٣٨٣ من الكراسة التاسعة) يقول : « لم يكن يؤسفنى من السقوط إلا حصوله ضمن سقوط الكل ، لأنى أحب أن يكون خاصا للأسباب الخاصة التى قامت بى ، ولا تزال قائمة ، وتستمر كذلك حتى يقضى الله أمراً كان مفعولاً : إما بازالتها ، أو باظهارها للناس جميعا » .

(٢٠) م) فى الأصل : « سعاداتكم » .

ذلك ما حصل ! وكل من الحاضرين تتم ببعض كلمات . ثم انتهى الاجتماع .

وجلس مع الباشا برهة ، ثم عدت الى منزلى فى الساعة ١١ قبل الظهر ، وجلس على المائدة اكتب ما هنالك ، واذا بمحرر « لوجورنال دى كير » قد دخل ، واستفهم عن الحال ؟ فقلت : لا ادرى شيئا ! وكل الذى اقله لك ان استعفاء مصطفى باشا قد حصل وسلمه ، ولكنه لم يصير الى الآن رسميا . فقال : ان هناك اشاعة قوية بانك انت الذى ستعين رئيسا للوزارة ! قلت : لا اصل لذلك ، ولؤكد لك ان هذا لم يحصل . ثم انصرف .

وقد حضرت بعض الأوراق من الديوان ، وعرضها فؤاد (٢٠) على ، فانيتها وأمضيتها .

وكانت الاشاعات - بعد ذلك - تكثر وتختلف وتتكون (٢١) فى كل آن ، ورشحوا للوزارة كثيرين ، وأسقطوا منها الكثير . ومن المرشحين كان سابا باشا ، () (٢٢) باشا وسرهنك باشا ، وشفيق باشا ، والرئاسة لها فخرى باشا .

(٢٠) يقصد فؤاد : الكاتب .

(٢١) وقد تقرأ : « وتتلون » .

(٢٢) اسم غير مقروء ، وقد يكون زكى .



الكراسة العشرون

الجزء الأول

الكراسة العشرون

الجزء الأول

من ص ١٠٥٣ إلى ص ١٠٤٩
(عداً تنازلياً)

ومن ص ١٠٥٥ إلى ص ١٠٥٤
(عداً تنازلياً)

من يوم ١٧ مارس ١٦٠٩

إلى يوم ٢١ مارس ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- مشكلة قانون المطبوعات .

[ص ١٠٥٣]

وضع بطرس ، بمساعدة المستشارين الخديويين ، مشروع قرار وزارى من مجلس النظار ، بتنفيذ بعض نصوص قانون المطبوعات ، الصادر بتاريخ ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ . ومهد لهذا القرار بأن الجمعية العمومية فى سنة ١٩٠٢ طلبت وضع قانون للمطبوعات ، ومجلس شورى القوانين طلب تنفيذ القانون المذكور فى سنة ١٩٠٤ ، وبأن ضرورة الصحافة تزداد يوما عن يوم .

وكنتم الإشتغال بهذا المشروع عن زملائه ، ولم يعرضه على أحد منهم الا فى يوم الأربع الماضى ١٧ مارث ، حيث اجتمعنا لديه فى منزله للمداولة فى قانون المعاشات ، وبعد أن انتهينا منه مد بساطا أخضر على طاولة أمامه واتكأ عليها بكوعيه ، وانشأ يقول :

« إن الحكومة اشتغلت بأمر المطبوعات من مدة عام ونصف ، وفى الصيف الماضى حصل التكلم فيها مع « جراى » ، وسعى جورست لى حكومته فيها فى الصيف الماضى ، وحمل اللورد كرومر على أن يخطب فى شأنها ، وانتهى الحال على وضع هذا المشروع ! - وتلاه .

فأخذنا نتناقش فيه مدة طويلة ، ولكنه^(٢٣) لم يكن يناقش مناقشة

(٢٣) أى : بطرس .

الزميل للزميل ، ولا العارف بالحقيقة مع الباحث عنها ، بل مناقشة الأمر للماثور . ولذلك كان يكثر من القول : « كل ما قيل ، إنه من فُكر خطر على البال ، هو ومثله ، وأهم منه وأكثر ، فلا تتعبوا أنفسكم ، هكذا يراد ، أنا عارف الذى ستقوله ! » . الخ .

وأخيرا أراد أن يصدق مجلس النظر على المشروع المذكور فى جلسة الغد - أى الخميس ١٨ مارث - فرجونه أن يؤجلها ريثما نتأمل فيها . وبعد جهد جهيد قبل السعى فى التأخير . فانصرفنا من لدنه دهشين من المشروع ، ومن المعاملة !

وبعد أن وصلنا منازلنا ، افكرت - مع سعيد - أن نجتمع للمشاورة . فاجتمعنا بعد الساعة ٩ ، وأخذنا نتداول الى الساعة ١ بعد نصف الليل ، وقررنا المعارضة فى التفاصيل ، فإذا لم يقبل أعطينا رأينا بعدم القبول^(٢٤) .

[ص ١٠٥٢]

اتخذنا هذا الاحتياط خيفة أن الحديوى يفاجئنا بالتصديق على المشروع ! وكان فينا حشمت ، ولكنه لم يكن معنا قلبا ، بل قالبا فقط على ما يظهر !

فلما أصبحنا ، واجتمعنا بعابدين ، لم يحصل ذكر لهذا المشروع . ولما نزلنا ، تكلم رشدى مع بطرس فى شأنه ، فهز كتفيه

(٢٤) فى يومية سعد زغلول يوم ٢٦ مارس ١٩٠٩ ، فى الكرامة الخامسة عشرة ، التى تناول فيها هذا الموضوع ، قال : « وتداولنا فى الأمر طويلاً ، ثم قررنا تأخيرهِ ؛ فإن وجدنا اتفاقاً على امضائه ، رفضناه بتاتا » . وفى هذه الرواية يظهر أن المعارضة فى التفاصيل اتخذت ذريعة لتأخير المشروع .

وقال : إنها مشكلة سياسية ! فانقلب رشدى الى يقول : كأن لسان حال الرئيس يعنى بكونها مشكلة سياسية : إما القبول أو الإعتزال ! - وكان موهوما .

ثم جاء سعيد ، فقال لبطرس : ان هذا مشروع صعب ، ولا يصح تنفيذه ! - فهب فيه ، وامتعض ، ومنعه من مكالمة أحد من المستشارين الخديويين .

ثم حصلت عدة إجتماعات بيننا نحن الثلاثة تارة ، ومعنا حشمت تارة أخرى ، ومع بطرس مرة ثالثة . وقد طاف الشيخ على يوسف بنا يوم الخميس ويوم الجمعة ، وتكلم مع الخديوى ، وقال لى : لا تتوقف^(٢٥) ! ليس أحد معك ! فأظهرت له عدم الاستحسان .

ودعا^(٢٦) الخديوى حشمت وسعيد ورشدى يوم السبت ، ثم دعا^(٢٧) الاثنين يوم الأحد ، وكلموه فى الأمر ، فأحال^(٢٨) على بطرس . وفى اليوم الثانى أثار الكلام فيه ، وعدل عن رأيه ، ونبه عليهما أن يعلننا ذلك لبطرس .

وكنا عند هذا^(٢٩) مساء السبت ، فلم نزل فى مناقشة إلى الساعة الثامنة . وانحط الرأى على أن تتولى لجنة فى السدائحية : من مستشارها ، والمستشار القضائى ، والنائب العمومى ... لاعطاء رأيهم عن كل حادثة . وتكلف بطرس بمخاطبة غورست بذلك .

(٢٥) أى : لا تقف فى وجه المشروع .

(٢٦) فى الأصل : « ودعى » .

(٢٧) أضيفت : « دعا » لسلامة العبارة .

(٢٨) أى : فأحلهم .

(٢٩) أى : عند بطرس .

وفي الصباح أبلغنا بعدم قبول هذا الرأي ! فأظهرنا الامتناء من المشروع ، وقلنا : إننا نميل إلى رفضه . واستمهلناه للتفكير ، فأمهلنا .

وتقابل رشدي مع جورست — بناء على دعوة منه . ثم عاد من لدنه مشوش الفكر ، مضطرب الخاطر ، وقال : إن جورست مستعد في تنفيذه ، وإنه قال^(٣٠) إنه اشتغل من سنة فيه ، حتى نحصل على رضا حكومته : فإما قبول ، أو رفض . وأشار إليه عن ضعف عزيمتنا ، وخشيتنا من تحمل المسؤولية ، [ص ١٠٥١] وأظهر أن عدم مخابرتنا فيه إكتفاء بمخابرته بطرس^(٣١) ، وفهم منه رشدي أنه يرجو أن يأمر^(٣٢) بتنفيذ القانون ، اللهم إلا إذا فضل تجربة الطريقة القضائية . وقد أخذنا في أن نكتب العبارة المناسبة لهذا الأمر ، متمسكين^(٣٣) بالسرية ، وأخذ هو يترجمها^(٣٤) ولكنه أبطأ ، وتلعثم كثيراً .

وأخيراً اتفق الرأي على العبارة الآتية : أن لا ينفذ قانون المطبوعات إلا بعد السير في الطريقة القضائية ، وتبين عدم نجاحها . وحضر الجلسة على يوسف ، ولم يحضرها حشمت خلافاً لوعده ! وبقينا لحد الساعة ٢ صباحاً . وأرى الوقوف عند هذا الحد .

كنت أنا الذي أجمعهم ، وأنا الذي أتولى المناقشة عنهم أمام بطرس ، إلا في يوم الأحد ، فقد خرج سعيد إلى بطرس ، وقال له :

(٣٠) في الأصل : « وقال » .

(٣١) والمعنى أن السبب في عدم مخابرته النظار ، إنما كان لاكتفائه بمخابرة بطرس في المشروع .

(٣٢) أي : بطرس .

(٣٣) قراءة تقريبية .

(٣٤) قراءة تقريبية .

إن المشروع خيانة ! وبطرس قال : إن هذا كلام من (.....) (٣٧)
أى انتهينا من عند بطرس على مسألة (٣٨) ...

[ص ١٠٥٠]

كان أول اجتماع فى منزل بطرس يوم الأربعاء ١٧ مارث سنة ٩٠٩ ،
وانتهينا فيه على الاتفاق على تأجيل المشروع فى الغد - ١٨ منه - حتى
نتمكن من التحقيق فيه . واجتمعنا فى المساء بعد الساعة التاسعة
عندنا ، واتفقت الكلمة على رفضه إذا لم يؤجل . وفى الصباح لم يحضر
ذكر فى مجلس النظار . وطلب رشدى من بطرس مباحثة المستشارين
الحديويين فيه ، فلم يقبل ، وقال إنها مسألة سياسية . وأخذ رشدى
يؤول (٣٩) معناها بأننا إما أن نقبل المشروع أو نستقيل . وأراد سعيد أن
يقول فيه كلمة ، فبرز كتفيه وولى عنه مديراً . واجتمعنا فى المساء عندنا
على غير طائل .

وفى الصباح ، حضر عندى على يوسف ، وفهمت أنه على علم
بالمسألة . ورأيت غير نافر كل النفور منها ، ولكنه يستحسن التلطيف
فيها . وذهب على أن يتوجه إلى الحديوى . ثم عاد فى المساء مخبراً بأن
هذا أحاله على بطرس ، فلم يجده .

واجتمعنا نحن الثلاثة ، وقررنا عدم الموافقة على المشروع أصلاً .
ثم اجتمعنا عند بطرس ، وتناقشنا من الساعة الخامسة إلى الساعة
الثامنة ، وكنت أنا أول المناقشين . وقد أظهر إخوانى ضعفاً . وانتهينا

(٣٧) عبارة غير مقروعة .

(٣٨) انقطع الكلام فى الأصل .

(٣٩) فى الأصل : « يؤول » .

بقبول المشروع ، على شرط أن يُكوّن في الداخلية قومسيون^(٤٠) مؤلف من مستشار خديوي ، والنائب العمومي ، ومستشار الداخلية ، لفحص مسائل المطبوعات ، ويعرض رأيه للناظر فيها . فوعد بطرس أن يخبر غورست في هذا الشأن . وانصرفنا .

وفي العودة ، قال لي سعيد : إننا سنعمل عملاً قنياً ! فسكتُ [ص ١٠٤٩] مسافة ، ثم قلت : ولماذا لم تتكلموا ؟ لقد^(٤١) تركتموني وحدي في المناقشة - نعم إن رشدي همس اليّ في أنثائها مضطرباً : إننا نتبعك ! ولكنه كان^(٤٢) يوافق - أكثر الأحيان - بطرس ! ولما أصبحت ، وجدت نفسي غير مرتاحة لهذا القرار ، فدعوت رشدي وسعيد صباحاً ، واجتمعنا ، وقلت لهما ما في نفسي ، فوافقاني ، وتنبأنا لورفض غورست القومسيون ، فتخذ ذلك حجة على رفض المشروع !

ثم توجهنا لبطرس في الظهر ، فأخبرنا بأن غورست لم يقبل تشكيل القومسيون ! قلنا : اذن نرفض المشروع ! قال : هذه آخر كلمة لكم ؟ قلنا : لا ، نريد أن نفتكر ! ثم انصرفنا .

وقد دُعِيَ سعيد ورشدي الى القبة ، فتكلمنا مع الخديوي وأورياه شر المشروع ، فعدل عنه ... الخ ما قيل في غير هذا الموضع .

وكان رشدي تكلم مع مكثرت ، فورد إليه مكتوب منه ، يبين له فيه أن غورست مستعد لمقابلته الساعة ٧ مساءً ، فذهب اليه .

(٤٠) أي : لجنة .

(٤١) في الأصل : « ولقد » .

(٤٢) م في الأصل : « وكان » . وقد أضفنا « ولكنه » ليستقيم المعنى .

إن^(٤٢) قانون ٢٦ نوفمبر سنة ١٨٨١ لا يسرى على الأجانب ، لعدم أخذ رضاه دولهم عنهم . وإذا تساهل بعض الدول في تطبيقه على التابعين لهم - لمصلحة وقتية - فلا يتساهل الباقي . ولا يمكن للمحاكم المختلطة أن تطبقه بوجه من الوجوه .

ولهذا السبب ، تكون محاولة تنفيذه على الوطنيين ظلما واضحا ، ولا يترتب عليها أقل فائدة . أما الظلم فواضح ، وأما عدم الفائدة فلأنه ليس أسهل على الوطنيين من أن ينشروا جرائدهم تحت أسماء أجنبية ، ويكتبوا^(٤٣) فيها ما يشاءون من الأفكار والأخبار التي تتضرر منها الحكومة الآن .

فالوزارة التي تسعى في هذا الأمر ، تعرض نفسها للمسخط العام ، بدون أن تتحصل على الفائدة المقصودة . وأقل ما يقال فيها إنها لم تستعمل السلطة التي تركت لها إلا في الاضرار بالبلاد بالضغط على حريتها ، وإنها رجعت - في حكمها - الى القوانين التي وضعت قبيل الثورة العربية ، فلم يكن من نتيجة تطبيقها الا المساعدة على إشعالها .

(٤٢) أمل سعد زغلول هذا الكلام على مكسريه ، ويبدو أنه نتيجة بحسه القانون لمشروع إعادة العمل بقانون المطبوعات الصادر في ٢٦ نوفمبر ١٨٨١ ، والذي بطل العمل به منذ عام ١٨٩٤ ، ورؤيته للنتائج السياسية التي يمكن أن تترتب عليه (انظر ص ٩٤٢ من الجزء الثاني من المذكرات) وواضح ان اهتمامه بهذا الموضوع ، كان يؤرقه ، حتى إنه كتب روايته فيه عدة مرات : في هذه الكراسة ، وفي الكراسة رقم ١٥ .

(٤٣) في الأصل : « يكتبون » .

وإن كرومر - على سعة نفوذه وشدة استبداده - لم يجرؤ^(٢٤٣) على تنفيذ هذا القانون ، بل عمل على تعطيله . ولكن الوزارة الوطنية أقدمت على ما أحجم عنه ، مستسلمة لارادة الخديوى والمحتملين .

نعم إنه لا يمكنها أن تقاوم هاتين الإرادتين ، ولكن يمكنها ألا تكون آلة في الاضرار بحرية ، هى سندها الوحيد ، وملجؤها^(٢٤٤) الأعلى . على أن الحكومة اذا توصلت - بهذا الحق - الى تقييد حرية المطبوعات ، فلا يمكنها أن تقيد حرية الاجتماعات والمحادثات^(٢٤٥) ، لأن قانون ٢٦ نوفمبر سنة ٨١ ، الذى تريد تنفيذه ، لم يشتمل على حكم مخصص بها .

قيل إن هذا القانون يطبق على الأجانب إداريا ، بمعنى أن الحكومة - اذا رأت فى جريدة أجنبية شيئا مكدرا للراحة - تغفل هذه الجريدة ، ولا تتأخر الدولة التابعة لها هذه الجريدة فى مساعدة الحكومة على ذلك . نعم ، إن المحاكم المختلطة ربما حكمت بتعويضات لصاحب هذه الجريدة ، غير أن الحكومة تتحمل هذه الأحكام فى سبيل حفظ الراحة العامة .

ولكن هذا خطأ ، وفيه إضرار بالحكومة ، لأن المحاكم المذكورة لا يمكنها أن تطبق هذا القانون على الأجانب ، لعدم قبول الدول له ، ولا يمكنها أن تطبق غيره إلا بعد البحث فى السبب الذى حمل الحكومة على القفل - وفى هذا تعريض أعمال الحكومة [ص ١٠٥٤] كلها لمراقبة المحاكم المختلطة . وكثيرا ما تحكم بخطأ الحكومة ،

(٢٤٣) م) فى الأصل : يجرأ .

(٢٤٤) فى الأصل : « وملجأها » .

(٢٤٥) أى : حرية الخطابة .

وبصحة (٢٤٥) الطعن الموجه ضدها ! ويترتب على ذلك أنه - بعد أن يكون الطعن صادرا في شخص مفرد ، ليس له مقام رسمي - يصبح مؤيدا بحكم هيئة قضائية معتبرة !

هذا يفرض أن قانون سنة ٨١ باقٍ نافذ المفعول الى الآن ، ولكن هذه المسألة مشكوك فيها !



الكراسة السابعة عشرة

الكراسة السابعة عشرة

من ص ٨٤١ إلى ص ٩١٤

من ٩ ابريل ١٩٠٩

إلى ١٠ نوفمبر ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- اعتراض سعد زغلول على تعيين المدرسين والمفتشين الانجليز .
- رغبة سعد زغلول في ترجمة أمهات الكتب الى العربية .
- قضية لغة التعليم في مدرسة الحقوق .

- اعتراض سعد زغلول على تدريس اسماعيل بك حسنين في الجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول الجامعة المصرية .
- مشكلة مدرسة المهندسخانة .
- مشكلة اكتشاف خطأ في امتحان الشهادة الثانوية .
- معارضة سعد زغلول في التفرقة بين المصريين والانجليز في الترقيات في الميزانية .
- مسألة البعثات العلمية من مدرسة المعلمين .
- غضب الخديوى على مصطفى ماهر باشا مدير الأوقاف ، وحمدي سيف النصر .
- قضية توسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية .
- اكتشاف كتاب في الأدب الانجليزى يمس الدين الاسلامى .
- السعى لدى الحكومة العثمانية للموافقة على استقراض مصر ما تحتاج من مال ، لتكبيّلها بالديون .
- مسألة مد امتياز قناة السويس .
- الخلاف بين سعد ودنلوب حول شغل المحلات الخالية بمن زاد سنهم على ١٧ سنة من التلاميذ .
- مشروع انشاء مجارى القاهرة .

[ص ٨٤٢ (٤٦)]

٢٢ ابريل سنة ٩٠٩

عرض على المستشار في الأسبوع الماضي انشاء تسعة فصول
بالمدارس الثانوية ، في السنتين الثالثة والرابعة . وقال : إن زيادة هذه
الفصول تستلزم تعيين خمسة من الانجليز لتعليم التاريخ واللغة
الانجليزية . فقلت : إن الأولى تعيين المدرسين الانجليز
للرياضة (٤٦) في السنة الثالثة ، مدرسين للغة والتاريخ ، عوضاً عن
جلب مدرسين جدد من بلاد الانجليز .

فقال : إن من مدرسي الرياضة في السنة الثالثة اثنين سيتعينان
لتعليم الرياضة باللغة العربية ، كما قررنا ذلك سابقاً . قلت : إن هذا
القرار معلق تنفيذه على ما يظهره الاختبار من اقتدارهما ، وعلى
الاستغناء عنها في تعليم المواد التي تعلم باللغة الانجليزية . ولم يظهر
الاختبار اقتدارهما ! والحاجة شديدة إليهما لتعليم التاريخ واللغة
بالانجليزية .

(٤٦) ص ٨٤١ لا توجد بها مذكرات .

(٤٦ م) يقصد مدرسي الرياضة الانجليز .

قال : ولكننا نريد تشجيع الانجليز على تعلم اللغة العربية ، التي قصدنا بتعليمهم إياها أن يعلموا باللغة العربية . قلت : إن هذا لم يكن قصدي ، وأرى الاشتغال به غير مفيد ، لأنه لا يمكن لانجليز أن يتأهل لتدريس العلوم باللغة العربية إلا بعد زمان طويل جداً . ولقد سئلت في مجلس النظر عن هذه المسألة - عند تقرير مبلغ التعويض اللازم اعطائهم لمن يعلمون من الوطنيين اللغة العربية للمعلمين الإنجليز - فقلت : إن هذا ليس في قصدنا ، ولكن ذلك لا يمنع من تعيين من يوجد - بالصدقة - من الانجليز بارعاً في اللغة العربية ، ومقتدراً على التدريس بها .

فقال : ولكن ليس في الوطنيين من فيهم أهلية لتدريس الرياضيات^(٤٧) باللغة العربية ، في الفصول المزمع إنشاؤها . قلت : إن لم نجد أصلاً ، تعيين علينا أن نتحمل تعيين هذين الانجليزين . قال : ومع ذلك فإن هذين المدرسين ضعاف في اللغة الانجليزية ، فلا يجيدان تعليمها . قلت : وهما بالطبع في العربية أضعف منهما في الانجليزية !

ثم فكرت ، ورأيت أن الأحسن الاقتصاد في انشاء الفصول ، وهذا يتأتى بجعل عدد التلامذة في كل الفصول بالمدارس الثانوية واحداً ، وبناء على ذلك أمكن اقتصاد خمسة فصول .

ولما كاشفت المستشار بهذه الفكرة ، تلعثم ، وقال : إن التلامذة لا يقبلون أن ينتقلوا من مدرسة إلى أخرى ، إذا استلزمت التسوية بين الفصول هذا الانتقال . قلت : لا خيار للتلامذة في هذا الأمر . على أنا لم نعبأ بإختيارهم في [لزام الكثير] [ص ٨٤٣] منهم - خصوصاً من

(٤٧) في الأصل : الرياضيات ..

تجاوز سنهم سبع عشرة سنة - بالدخول في مدرسة اسكتلندية . فأخذ الحسبة^(٤٨) التي تحررت عن عدد الفصول ، وانصرف يتجسس من السكرتير على من حررها ! ثم جمع المفتشين ونظار المدارس ، وأخذ يتداول معهم في هذا الأمر .

ولقد صممت على أن لا أزيد عدد الانجليز الموجودين الآن بالمدارس ، ولو أدى ذلك إلى تنقيص عدد التلامذة المستجدين بالمدارس الثانوية ! وأفضل طريقة أن لا نقبل في المدارس الثانوية - فيها عدا السنة الأولى - تلامذة من المدارس الحرة ، أو من منازلهم ، إذا ترتب على قبولهم زيادة في الفصول .

في يوم الاثنين ١٩ ابريل ٩٠٩ ، قال لي « ولز »^(٤٩) إنه يود أن يتكلم معي في ميزانيته قبل أن يتكلم فيها مع المستشار المالي . ثم عرض تعيين مفتش انجليزى في الدرجة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه ، للتفتيش على أعمال النسيج الذى يرى ضرورة إدخاله في المدارس الصناعية ، لإجابة لرغبة الكثيرين ، وفي مقدمتهم البرنس حسين . ثم تعيين مدرس انجليزى للمدرسة المهندسخانة ، لضرورة زيادة التعليم العمل فيها .

فقلت : إنه لا فائدة من تعيين المفتش الانجليزى ، لأنه يجهل اللغة العربية ، والتلامذة الذين سيتعلمون النسيج لا يعرفون الانجليزية ، وليس هناك معلمون لهذا الفن . والراى عندى أن يخصص عدد من تلامذة الارشالية لتلقى هذا الفن ، حتى إذا نبغوا فيه ، عادوا إلى بلادهم فعملوها . وإذا احتاج الأمر بعد ذلك إلى أن

(٤٨) يقصد : الاحصائية .

(٤٩) المستر سيدنى هيرت ولز ، مدير المدارس الصناعية . (لزيادة الاطلاع

انظر كشف الجزء الثانى ص ١٠٧٠) .

يكون عليهم مفتش انجليزى فلا بأس من تعيينه . كما أنى أرى - إذا لم يمكن تعيين وطنى لدرس العمليات فى المهندسخانة - تأخير زيادة العمليات^(٥٠) فيها ، حتى ينبغ من المصريين فى أوروبا من يمكنه تعليمها .

ويحسن بنا أن نسير على هذه الطريقة ، لأن طريقة الإتيان بأساتذة من انجلترا قد جربت فى أزيد من ربع قرن ، ولم تأت بالنتيجة المطلوبة ! فإنه - بعد هذه المدة الطويلة - لم يوجد من المصريين من فيه الكفاءة للتعليم . ولهذا وجب علينا أن نعدل إلى تجربة طريقة أخرى .

فقال : إني أميل لرأيك ، ولكن ماذا نصنع ؟ ثم عرض إنشاء ثلاث درجات من ٦٠٠ جنيه إلى ٨٠٠ جنيه ، لترقية ثلاثة مدرسين انجليز ، ومنح مبلغ ٨٠٠ جنيه لترقية جملة من الموظفين فى مدرسة الصناعة . فعلقت النظر فى ذلك على مقدار ما تجود به المالية فى هذا العام على المعارف .

[ص ٨٤٥]

٢٩ إبريل سنة ٩٠٩

فى يوم الثلاث أخبرنى المستشار بأن غورست مصرّ على تعيين المدرسين الانجليزين للتدريس باللغة العربية ، واستغرب من معارضتك فى تعيينهما ! وسيخبر بالأمر بطرس باشا . وأن السبب فيما عرضه « ولز » لتعيين مفتش للنسيج ، إلحاق البرنس حسين على إدخال هذه الصناعة فى المدارس الصناعية . وأما إنشاء وظيفة بمدرسة المهندسخانة ، فهو نتيجة التقسيم الذى حصل فى بروجرام هذه المدرسة فى العام الماضى . ويقول غورست انه سيتعين فيها

(٥٠) يقصد اضافة مدرس الرياضيات

« رودك » ، الذى كان موظفاً بديوان الأشغال ، وهو وإن لم يكن أهلاً للإدارة ، خير بفن البناء الذى سيكلف بالقائه . وإنه فى المسائل الفنية ، يجب الاعتماد فى كفاءة الأشخاص على ذوى الخبرة فيها .

فتبسمت قليلاً ، وقلت : إن « رلز » عندما عرض على إنشاء وظيفة للتعليم العملى فى مدرسة المهندسخانة ، لم يتكلم عن « رودك » . ولونكلم عنه لكان الرفض أشد ، لأنه سبق أن عرض على تعيينه فرفضت ، بالنسبة لكونه خرج من نظارة الأشغال لعدم كفاءته ، ولا يجوز أن تنشأ الوظائف لمنفعة الأشخاص . وسأقنع البرنس حسين فى مسألة النسيج . أما مسألة المدرسين الانجليزيين ، فلإنهما^(٥١) أضعف من أن يلقيا الدرس بالعربية . ومع ذلك ، فهناك المفتشون أمامك ، إذا قدموا تقريراً بأهليتهما للتدريس بالعربية فلإنهما يتعينان .

[ص ٨٤٤]

وقد تبين^(٥٢) من أوراق تعيينهما أنها ليسا رياضيان ، بل حاملين لشهادة البكلوريا فى الأدبيات : أحدهما : شوبروج من أكسفورد ، والثانى رويسن من كمبردج . وتعين الأول بتاريخ ٢٩ سبتمبر سنة ٩٠٤ ، والثانى بتاريخ أول أكتوبر سنة ٩٠٤ ، بصفة مدرسين للغة الانجليزية وما يدرس بها . وأنها تحسلاً على الشهادة فى نفس السنة التى تعينا فيها ، وكان سن أحدهما ٢١ سنة ، والثانى ٢٣ !

(٥١) فى الأصل : « فانه » .

(٥٢) فى الأصل : « تبين » وقد أضفنا « قد » . والفقرة إضافة كتبها سعد زغلول فى الصفحة المقابلة .

[ص ٨٤٥]

في يوم ٢٨ استدعاني بطرس ، وقال : إن غورست تكلم معه في هذه المسألة ، بأن هذين المدرسين حقاً مكتسباً في تدريس الرياضة باللغة العربية ، وأنها تعينا مدرسين للرياضة ، ولا يقللان التدريس في غيرها .

فأفهمته الحقيقة ، فطلب أن نعود إلى الكلام فيها بعد الظهر . وانطلقت إلى غورست ، وفاتحته في هذه المسائل السالف ذكرها . فأعاد عليّ ما كان قاله لي في شأن هذين المدرسين في شهر أكتوبر الماضي ، وأنه يريد أن أشجع الانجليز كما شجع هو المصريين ! وأنه إذا كان لنا أن لا نكثر من عدد الانجليز الموجودين ، فإن علينا أن نشجع بالترقي الموظفين^(٥٣) منهم . قلت : علينا ذلك بمقدار ما ينفع تلامذتنا !

فأطال القول في هذا الموضوع كثيراً ، وقال : إننا تساهلنا في تعيين المصريين للتدريس - مع ضعفهم - حتى ليصح^(٥٤) لنا أن نقول : إن درجة التعليم انحطت من يوم تعيينكم في نظارة المعارف !

فقلت : من ذا الذي قال ذلك ، هل تقدم لسعادتك [ص ٨٤٦] احصاء عن نتيجة التعليم في هذه المدة ؟ قال : لا ! قلت : إنكم إذا قلتم ذلك كان خطأ ، وأنا لا أنكر أن فينا ضعفاً ، ولكنه لا بد من هذا الضعف في البداية .

(٥٣) هكذا في الأصل : والمعنى ينصرف الى المتفوقين .

(٥٤) في الأصل : حتى يصحّ .

وقال إنه فيما يختص بالوظائف ، يمكنك أن تبحث عن الضرورة الداعية لانشائها ، أما اختيار الموظف الصالح لها - بعد الحكم بضرورتها - فانه يُرجع فيه الى رأى آل الخبرة . وأطال القول في هذا الموضوع .

وقصصت عليه مسألة «رودك» ، وقلت : إنى عارضت فيه ، لأنى سمعت من «ولز» نفسه أنه ترك «الأشغال» لعدم كفاءته ، فربأت بمدرسة المهندسخانة أن يشاع عنها أن وظائف التدريس تنشأ فيها لتعيش^(٥٥) من لم تكن فيهم أهلية تساعدكم على العيش في مصلحة أخرى . قال : إن كانت المصالح تدار بملاحظة ما يقال ويكتب في الجرائد ، تعطلت المصالح .

قلت : إنى أول من لا يبالى بالمطاعن الغير العادلة ، ولكن المطاعن التى أحس بعدالتها ، وأوجهها لنفسى قبل أن يوجهها إلى أى انسان ، لا يمكننى تحملها . وإنى أعتقد اعتقاداً جازماً بضعف هذين الانجليزين فى اللغة ، فلذلك لا يمكننى أن أتحمل النقد فى تعيينها .

ثم تكلمت معه فى شأن وجوب ترجمة أمهات الكتب إلى اللغة العربية . فهرب من الموضوع ! ثم تكلمنا فى مدرسة الحقوق ، واللسان الذى يجب التعليم به فيها .

فقال : إنك ترى أن يكون التعليم بالعربية ، ورشدى باشا يرى أن يكون بالفرنسوية ، ويقول هو ويطرس باشا إن العربية لا تصلح لتدريس علم الحقوق ! فقلت : إن هذا خطأ ، والعربية ، مثلها مثل سائر اللغات ، يمكن أن يُعلم بها كل فن ، إنما يلزم أن يكون مع ذلك ترجمة أمهات الكتب كما قلنا .

(٥٥) هكذا فى الأصل : وهى عربية صحيحة .

وهنا انقطع الكلام في هذا الموضوع ، وعدنا إلى الكلام في مسألة المدرسين ، فقال : إلى أريد تشجيع الانجليز . فقلت - عند الانصراف - نشجعهم بمقدار ما نستفيد منهم .

ثم انصرفت بعد أن استغرقت المحادثة نحو الساعة ، حضر في اثائها بطرس ، فاستقبله في حجرة أخرى ، ولم يمكث معه سوى دقيقة ، ثم عاد غيباً بأنه كان يحدثه في مسألة الأزهر .

وبعد الظهر من هذا اليوم ، اجتمعنا كالعادة في بيت بطرس باشا ، ولم يكن سرى باشا^(٥٦) حاضراً ، فحكيت لهم كل ما جرى تفصيلاً . وقال بطرس إنه وجد غورست منفعلاً إنفعالاً شديداً ضدي ، وإن الذي ملأه غيظاً دنلوب .

وتكلمت معهم في مسألة الترجمة ، وفي جميع المسائل السالف ذكرها ، فكان كلهم من رأيي . وقال سعيد : إن بطرس باشا [ص ٨٤٨] يجب عليه أن يعضدني . وقال بطرس باشا : سنرى في ذلك .

ولكني أحس بأنه لا يفعل شيئاً ، وأنه أضعف من أن يحاول مقاومة هذا السيل !

[ص ٨٤٧]

تبين الآن سر غضب غورست ، وشكواه لبطرس باشا من معارضتي في تعيين الانجليزين للتدريس بالعربية ، ذلك أنه كان كتب في تقريره إلى ناظر الخارجية الانجليزية ، بتاريخ ٢٧ مارس ، أن هذين

(٥٦) اسماعيل سرى باشا ، ناظر الأشغال العمومية والبحرية (لمزيد من المعلومات أنظر كشف الجزء الثاني ص ١٠٥٥) .

الانجليزين يُدرّسان باللغة العربية ، وأن غيرهما من إخوانها سيحذون^(٥٧) حذوهما قريباً !

وقد قدم برادة تقاريره عن كل منها ، وذكر فيها أنها يرتكبان خطأ في العربية ، ولا يتحرران الصواب في تقدير درجات التلامذة . وأن حالتها مُرضية على العموم بالنسبة لما يقومان به من تدريس التطبيقات الهندسية ، ولا مندوحة الآن من تعيينها .

في يوم الاثنين ٣ مايو سنة ٩٠٩ ، بسرأى رأس التين ، بعد قدوم الخديوى من سياحته بمدينة البحيرة ، في الساعة ١١ صباحاً ، جلسنا بحضرته ، ما عدا بطرس ورشدي اللذين تأخرا لخطأ في فهم ميعاد عودة الخديوى من سياحته . فقال سعيد للجناب العالى ، إني أخبرت سعد بحكاية بطرس باشا فيما يختص بالمدرسين الانجليزين . فقال له : حسناً فعلت . وأعادها ، كما حكاهها سعيد .

فعرضت عليه وقائعها ، وقلت : إني مستعد لأن أقول ذلك أمام بطرس نفسه . فقال : لا لا لا . لا تشعل النار بعد اطفائها . ثم قال لى إن السير إلدن غورست حكى له مسألة هذين المدرسين ، وأنها يجب تعيينهما للتدريس بالعربية ، لأنها جازا امتحانها ، ولأن اثنين من الانجليز رفتا لعدم تعلمهما إياها . فقلت : انها مضيا الامتحان حقيقة ، ولكن لم يكن الغرض من هذا الامتحان الحصول على الأهلية للتدريس باللغة العربية ، لأنه مقرر قبل الشروع في التعليم بها بزمان طويل ، ولأن مواده قليلة جداً . قال : ولكن المسألة انتهت ! قلت : إنها لم تنته إلى الآن ، لأنها موقوفة على ما يظهر من تقارير المفتشين ، ثم حصل الكلام الذى أشرت إليه في موضع آخر .

(٥٧) في الأصل : سيحذوا .

[ص ٨٤٨]

أحضرت برادة ، وسألته عن المدرسين المذكورين ، فقال : إنها لا يعلمان سوى التطبيقات الهندسية ، وهى لا تحتاج فى تعليمها إلا لألفاظ قليلة . وهما - إن أمكنها استعمال هذه الألفاظ - فلا يمكنها استعمال غيرها من الألفاظ اللازمة لتعليم الرياضة ، على اختلاف أنواعها . وإنه يؤكد بأنه لا يمكن أن يُعهد إليهما بالتدريس لفصل فى الرياضيات النظرية ، بل لا بد أن يُجربا فى القليل منها تحت إشراف مدرس عربى - كما هو حاصل الآن معها فى التطبيقات . وقال : إن شوبرج أقرله اليوم (الأربعاء ٢٨ إبريل سنة ١٩٠٩) بذلك .

فقلت لبرادة : هل يمكن أن أنقل عنك هذه العبارة ؟ قال :
يمكن !

وقد كنت أطلعت على التقارير التى قدمها برادة واستوزرت فى شأنها ، وعرفت برادة تعنيفاً شديداً على أنه أغفل فى تقاريره الإشارة إلى عدم اختبارهما فى تصحيح كرايس التلاميذ ، وإلى اقتصارهم^(٥٨) على تدريس التطبيقات . ومن ضمن ما قلت له : إنكم تنصرفون فى الأشياء بغير شعور ! ألا تعلم أن الغرض هو إعطاء الوظائف لمثل هؤلاء المدرسين ، وأن يُحكم على التلميذ المصرى بأن لا يفهم ما يلقى عليه : إما لأنه لا يفهم لغة المعلم - كما كان الحال فى السابق - وإما أن المعلم لا يحسن لغة التلميذ ، كما يراد أن نصير إليه ! إني لا أريد أن نكون متعصبين ، ولكنى أريد أن نكون يقظين ، وأن نحسب ما يترتب على أقوالنا قبل إبدائها ، وأن نبحث ما نكلف بالبحث فيه - خصوصاً

(٥٨) فى الأصل : « اختصارهما » - وهو خطأ

في الموضوعات الخطيرة - من كل جهاته ، لا من جهة واحدة فقط
فاعتبر^(٥٩) ووعد باتباع هذه النصائح .

أخبرني سعيد أن بطرس باشا قال للخديوى بأنه كلفني أن أضع له
تقريراً عن مسألة المدرسين الانجليزيين ، وأننى لم أفعل^(٦٠) وذهبت إلى
غورست فاتفقت معه على تعيينها ! فقال سعيد للخديوى : إن هذا لم
يحصل ، وإن المسألة عرضت علينا يوم الأربعاء ، ومكثنا نتداول فيها
نحو ثلاث ساعات ، ولم يبد بطرس ما يدل على تأثره ، وإن الذى
أعلمه أن المسألة لم يبت فيها أمر لحد الآن . فقال الخديوى : إنه
قبطى !

[ص ٨٥٠]

٨ مايو سنة ٩٠٩

في يوم الخميس ٦ مايو سنة ٩٠٩ ، تكلمت مع ولز في شأن
التقرير الذى رفعه الى بخصوص تعيين مسيورودك في المهندسخانة ،
فأقنعته بعدم مناسبة تعيينه ، وتم الاتفاق على تعيين انجليزى سواه .

كما تم الاتفاق على انشاء تعليم النسيج بمدرسة الصنائع في السنة
المقبلة ، ويتبع ذلك تعليم تائيث المنازل وتنسيقها ، بحيث يتم
التناسب بين اشكالها ومفروشاتها . ولم أرد أن أعارض في ذلك ، مع
علمى بأن الحالة لم تكن شديدة إليه الآن ، وأنه من الصعب الاستفادة
منه لعدم وجود المعدات اللازمة له - خصوصاً التلامذة - لأنى وجدت

(٥٩) يقصد سعد زغلول بكلمة : « فاعتبر » ، « فافتتح » ، أو تعلم الدرس أو
العبرة .

(٦٠) في الأصل : « فلم أفعل » ، وقد أجرينا التعديل لسلامة العبارة .

نفسى عارضت في كثير من الأشياء في هذه الأيام ، ونجحت في بعضها ؛ ولأن هذه المسألة تتعلق بتوسيع الصناعة وترقيتها ، فالمعارضة فيها تعد معارضة في الاصلاح ، ويتخذها الأعداء وسيلة لترويج غاياتهم .

[ص ٨٤٩]

ومن أغرب ما جرى في هذه المحادثة ، ما أجاب به ولز - عند اعتراضى عليه بأن رودك لم يكن معه دبلوم هندسة^(٦٠) ، وأن كل ما بيده عبارة عن شهادتي من أشخاص خبيرين لا من مدرسة - من أنه لم يتعلم الفن الذى سيكلف بتعليمه في مدرسة ، بل في بعض مكاتب المعماريين ! قلت : إذن الخطب سهل ، وما علينا إلا أن نحتذى مثاله ، ونضع التلامذة الثلاث في مكاتب المعماريين ليتعلموا ! فقال : ولكن تغير الحال الآن في انجلترا ، وصار هذا الفن يعلم في المدارس تلقيناً ، لا في المكاتب تقليداً . قلت - مبتسماً - : وهل^(٦١) المراد - حيثئذ - أن نتعلم الطريقة الحديثة من صاحب الطريقة القديمة ؟

ثم قال : إن الناس يظنون أن البايات التى سقطت كانت من تصميمات رودك ، وهو ظن باطل . قلت : وهل يمكنك أن توضح لنا أثراً صالحاً من آثار رودك في نظارة الأشغال ؟ فهرب من هذا السؤال ! وأخيراً تم الأمر على ذلك الاتفاق ، وقال بأنه سيكتب للسيرة الدن غورست بهذا المعنى . ثم أخبرت المستشار بذلك ، فاصفر ، وقال :

(٦٠) م في الأصل : « هندسية » .

(٦١) م في الأصل : « وكل » .

(٦١ م) في الأصل : « وهو »

إن ولز لم يجبره ، مع أنه تكلم معه في أشياء تختص بمدرسة المهندسخانة .

[ص ٨٥٠]

أخبرني المستشار بأن المستشار القضائي وضع نفسه تحت تصرفي بالنسبة لامتحان مدرسة الحقوق . فقلت : إذن تُكتب الجوابات اللازمة للممتحنين . ثم تكلمنا في مشروع لائحة الامتحان بهذه المدرسة ، واتفقنا على التعديلات التي أدخلتها - ماعدا ما يختص بتعيين اللسان^(٦٢) الذي يكون به الامتحان ، حيث أهملناه منعاً لما يترتب على الكلام عنه من المناقشات .

وقد أشرت إليه بأن دفاعنا عن منع الامتحان باللغة العربية يكون ضعيفاً ، لوجود كثير من رجال القضاء والمحاماة ، والذين يظن فيهم الأهمية للقيام بأمورية الامتحان كما ينبغي - خصوصاً وأن أغلب الممتحنين في السنوات السابقة كانوا منهم ، وهم لا يقلون كفاءة عن الأجانب الذين يُنتخبون الآن للامتحان .

أخبرني بأن الدكتور سميث ، المدرس بمدرسة الطب ، دُعي لوظيفة أخرى بإنجلترا ، وأثنى عليه ثناء جميلاً ، حتى قال إنه فريد عصره في فنه ، وإنه يريد مكافأته بتسهيل الانتقال عليه . فلم أرفى ذلك مانعاً ، ووافقته عليه .

١٠ مايو سنة ٩٠٩

عينت ثلاث لجان لتحضير ميزانية السنة المقبلة ، ونهت على

(٦٢) يقصد : « اللغة » .

رؤسائها - في خطاب تعيينهم - أن يتداولوا معي بعد إتمام أعمالهم - وقبل عرضها رسمياً - في موضوعها . فلم يفعلوا ذلك ، وقدموا ما أتموا إلى برناريك ، الذي بنى عليه [ص ٨٥١] وضع مشروع للميزانية ، وطبعه . وعرض على المستشار خلاصة مطبوعة منه !

فكثبت إلى هؤلاء الرؤساء ، بتاريخ ٥ مايو سنة ٩٠٩ ، استفهم منهم عن الأسباب التي حملتهم على مخالفة ذلك التنبيه ؟ فأجاب منهم عبد الرحيم أحمد بما لا يلقى السؤال . ولما يُجب إلى الآن باقيهم ! ويلغنى أنهم كتبوا سراً إلى المستشار - عند وصول السؤال إليهم وهم مشغولون بالامتحانات ، يستشيرونه فيها يجيبون به ؟ وقد طلب هو ترجمة إجابة عبد الرحيم بك .

١١ مايو سنة ٩٠٩

بلغني أن المستشار رغب إلى إسماعيل بك حسين^(٦٣) أن يدرس في الجامعة ، فأجابه بأنه يمكنه أن يُلقى بها درسين في الأسبوع ، وأنه تحرى مقابلتي للتكلم في هذا الخصوص ، فلم يجدني .

كثرت الشكوى من صعوبة الأسئلة في امتحان البكالوريا بقسميه ، ونشرت الجرائد من ذلك شيئاً كثيراً . كما ورد إلى كثير من

(٦٣) إسماعيل بك حسين ، تخرج من مدرسة المعلمين ، وأرسل في بعثة إلى فرنسا في سنة ١٨٨٥ ، وأتم الدراسة في مدرسة المعلمين بسان كلو ، وحصل على شهادة التدريس ، ونجح بتفوق في العلوم الطبيعية ، وكان تربيته العاشر من بين ٢١ طالبا انتخبوا من ٢٥١ أتوا من كافة أنحاء فرنسا . وعند عودته إلى مصر عين مدرسا من الدرجة الثانية لكفائته ، وترقى إلى وكالة وزارة المعارف في ٣١ ديسمبر ١٩١٣ .

الخطابات المجهولة الاسم بهذا المعنى . ويلزم البحث فيما إذا كانت حقيقة صعبة ؟ وفيما إذا كانت الصعوبة بمقدار واحد في القسمين ؟ وفي جميع المواد سواء ما يعلم منها بالعربية أو غيرها ؟

١٣ مايو سنة ٩٠٩

أخبرني أمس المستشار بأن السير إلدن غورست يرى عدم مس نظام التعليم في المدارس الثانوية بالنسبة للغة الفرنسية ، وذلك لأن تقسيم الدراسة الثانوية إلى قسمين : أدبي وعلمي ، بعد السنة الثانية ، لم يتبدى إلا في سنة ١٩٠٦ ، ولم يتعلم التلامذة اللغة الفرنسية في القسم الأدبي إلا من هذا التاريخ . فتلامذة الحقوق الذين تخرجوا في العام الماضي ، وسيخرجون في العام القابل ، وفي العام بعده ، ليسوا من الذين ابتدأوا تعلم الفرنسية من ذلك التاريخ ، وقد زيدت على سني دراسة الفرنسية بمدرسة الحقوق سنة ثالثة ، فالأحسن انتظار نتيجة هذا النظام ، ولا تظهر هذه النتيجة إلا بعد ثلاث سنوات على الأقل . وأشار إلى أن رشدي باشا أبدى رأيه بدون أن يبحث التلامذة ، ويأنه يميل إلى أن يكون التعليم بهذه المدرسة باللغة الفرنسية .

فقلت : إن لا أمل هذا الميل ، وأرى أن يكون التعليم باللغة العربية . قال : ولكن المستشار القضائي يرى أنها لا تصلح للتعليم ، وأن التعليم بالإنجليزية مفيد ! قلت : الذي أعلمه عن هذا المستشار أنه يبدي استغرابه من تعلم الحقوق باللغة [ص ٨٥٢] الانجليزية ! وهو ليس^(٦٤) بحجة في اللغة العربية ، فلا يعتد بقوله فيها .

(٦٤) في الأصل : « وليس » ، وقد أضفنا : « وهو » لسلاسة العبارة .

على أنه لم يعد معنى لهذا البحث بعدما تقرر مبدأ جعل التعليم باللغة العربية بالمدارس على اختلاف درجاتها . وقد أيد ذلك السير إلدن غورست في تقريره الأخير ، حيث قال : إن الغرض الذى نرمى إليه هو جعل التعليم أهلياً - أى باللغة العربية - فوجب علينا حينئذ أن نسلك الطرق الموصلة لهذا الغرض . ومن هذه الطرق - وهو الأهم - تكوين معلمين وطنيين .

فيلزمنا فى أن نفتكر فى أن نرسل هذا العام بعض الحقوقيين ، ليكملوا دراستهم فى فرنسا ، حتى يبلغوا درجة الأجرأجيه^(٦٥) ، أو على الأقل الدكتوراه^(٦٦) . ولا يصل الليسانسيه الى الدرجة الأولى^(٦٧) إلا بعد خمس سنين على الأقل .

فقال : إن الجامعة أرسلت من هذا النوع ، فلننتظر نتيجة عملها ! قلت إنه لا علاقة لنا بالجامعة ، ولا يصح أن نعلق مشروعاتنا عليها . قال : وهل يوجد فى المصريين من يرغبون فى^(٦٨) تخصيص أنفسهم لتدريس الحقوق ، مع أنه يمكنهم أن يصيروا قضاة ومستشارين فى الاستئناف ؟ قلت : يوجد ، وتأهيلهم للتدريس لا يمنعهم من الترقى بعد فى وظائف القضاء . على أنه يلزمنا أن نفتح الباب أمامهم ، فإذا لم يدخله أحد فلا لوم علينا .

فأصفر وجهه ، وقال : إن هذا النظام وضعه اللورد كرومر جزءاً فجزأ^(٦٩) . قلت : وهو كذلك ، ولكن انعقد الاتفاق على الوصول

(٦٥) يقصد : أن يحصلوا على درجة الـ « Agregation » - أى الأستاذية .

(٦٦) فى الأصل : « الدكتوراه » بدون هاء مربوطة

(٦٧) أى يصل الى درجة الـ « Agregation »

(٦٨) فى الأصل بدون « فى » ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٦٩) فى الأصل : « فجزأ » - وهو خطأ

إلى تلك الغاية ، ولا يمكن الوصول إليها بدون ذلك . قال : سأتكلم في هذا الشأن مع غورست .

وأخبرني بأنه طلب تأجيل مشروع قبول غير تلامذة الحقوق في الامتحانات ، حتى تتاح له فرصة ينال بها فائدة بواسطة هذا المشروع من القناصل . قلت : إن هذا المشروع لا يصلح أن يكون وسيلة لهذا الغرض ، إذ ليس فيه مزية للأجانب ، ولا للحكوماتهم ، بل ميزته تنحصر في المصريين . وقنصل فرنسا إنما يريد أن يكون للامتحانات التي تحصل في مدرسة الحقوق الفرنسية بمصر ، أو بفرنسا ، اعتبار لدى الحكومة المصرية . فلا ارتباط بين الأمرين .

أخبرني بأن يعقوب أرتين^(٧٠) دعاه لزيارة الجامعة ، فزارها ،

(٧٠) يعقوب أرتين باشا ، تولى وكالة المعارف في عهد وزارة نوبار باشا التي تأسست في ٩ يناير ١٨٨٤ ، وكان ناظر المعارف محمود باشا حدى الفلكي ، واستمر من أول أبريل ١٨٨٤ إلى ١١ يولييه ١٨٨٨ ، وعاد إلى وكالة المعارف في ١٤ مايو ١٨٩١ . وكان ناظر المعارف محمد زكى باشا ، ورئيس النظار مصطفى فهمى باشا . واستمر حتى ٢٨ أكتوبر ١٩٠٦ حين تولى نظارة المعارف سعد زغلول باشا ، فاستقال يعقوب أرتين باشا ، بعد أن أمضى في وكالة النظارة في المدينين نحو عشرين عاما ، كان فيها مطلق اليد في أعمال النظارة ، نظرا لأن ناظر المعارف كان يتولى في نفس الوقت نظارة الأشغال ، وكان لا يحضر لنظارة المعارف سوى مرتين في الأسبوع ، فأتيت ليعقوب أرتين باشا وضع مناهج التعليم كلها ، وسن سنة عن تقديم تقرير سنوى لحاكم البلاد عن حالة التعليم في البلاد ، كما سن لوائح الشهادات والدبلومات (أنظر : أمين سامى باشا : التعليم في مصر (القاهرة ١٩١٧) وقد أخطأنا في تعريفنا ليعقوب أرتين باشا في الجزء الثانى من المذكرات ص ٧٠٩ ، لأنه تعريف لأرتين باشا ، ترجمان محمد على ، وهو غير يعقوب أرتين .

وقابل بها البرنس فؤاد^(٧١) ، وطلب منه أن يلقي اسماعيل حسين بعض الدروس فيها ، وأن يياشر بعض موظفي المعارف الامتحانات التى تحصل بها فى السنة المقبلة .

ويظهر أن فى الأمر دسيسة ، وأن غرض يعقوب أرتين من ذلك تأييد سياسته فى التعليم بالمعارف ، باظهار الاحتياج إلى دنلوب ومعاونيه ، [ص ٨٥٣] حتى فى الامتحانات^(٧٢) ! فقلت : إن الجامعة لا تريد أن تعرفنا فلا نعرفها ، والأحسن لنا ولها عدم التداخل فى شأنها . والأولى لاسماعيل حسين - إن كان عنده سعة من الوقت - أن يتكفل باعطاء بعض الدروس فى مدرسته .

(٧١) البرنس فؤاد ، هو البرنس أحمد فؤاد ، الذى أصبح سلطانا ثم ملكا لمصر فيها بعد . وهو سادس أبناء الخديو اسماعيل ، وقد ولد فى ٢٦ مارس ١٨٦٨ ، وتعلم فى الكلية الحربية فى إيطاليا ، وعين بعد تخرجه ضابطا فى جيشها لمدة ثلاث سنوات ، ثم عينته الحكومة العثمانية فى عام ١٨٩٠ ملحقا حربيا بسفارتها فى فيينا ، وبقي بها مدة ستين ، ثم استدعاه الخديو عباس حلمى الثانى بعد توليته فى عام ١٨٩٢ إلى مصر ، وعينه كبيرا لياورائه . ثم ترك هذا المنصب سنة ١٨٩٥ ، وتفرغ للشئون العامة ، فأرأس مجلس ادارة الجامعة المصرية الأهلية سنة ١٩٠٨ . واعتل العرش بعد وفاة أخيه السلطان حسين فى ٩ أكتوبر ١٩١٧ . وبعد تصريح ٢٨ فبراير ١٩٢٢ ، وعلان الاستقلال ، اتخذ لنفسه لقب ملك مصر فى ١٥ مارس ١٩٢٢ . وقد شهدت الفترة منذ تأليف وزارة سعد زغلول فى ٢٨ يناير ١٩٢٤ حتى عام ١٩٣٦ صراعا ضاريا بينه وبين حزب الوفد حول الحكم ، وهل يكون فى يد الأمة أو فى يد الملك . حتى توفى فى ٢٨ أبريل ١٩٣٦ .

(٧٢) يجدر ملاحظة أن يعقوب أرتين باشا حين دعا دنلوب الى زيارة الجامعة قد دعاه بصفته عضوا فى مجلس ادارتها الأول ، وكان رئيس مجلس الادارة هو الأمير أحمد فؤاد .

ثم تكلمنا في مسألة التلميذ عباس حلمي ، المرفوت من المدرسة الخديوية بسبب المظاهرات ، وقلت : إن والده يُلقى المسؤولية في ذلك على الأحزاب والجرائد أولا ، ثم على الحكومة التي أهملت شأنهم ثانيا . قلت : وله الحق في ذلك . قال : يعني أن الحكم الذي أصدرته المحكمة على ابنه في غير محله ! فنظرت اليه شذرا ، وقلت : هل عندك شيء آخر تريد الكلام عنه ؟

ثم خضنا في الحديث عن بعض الأعمال اليومية ، وأهمها مسألة الأراضي التي يطلب بعض الأجانب من الحكومة أخذها لبناء مدارس عليها . ورأيت منع ذلك ، لاختصاص هذا التسامح بالكتاتيب .

١٧ مايو سنة ٩٠٩

نبهت على اسماعيل حسنين ، يوم الأربعاء ١٢ مايو سنة ٩٠٩ ، بأن لا يقبل التدريس بالجامعة .

وتوجهت إلى غورست يوم الخميس ١٣ منه ، وتكلمت معه في الموضوعات السالف التكلم مع دنلوب فيها - ماعدا الجامعة . فشدد في عدم العفو عن التلميذ عباس حلمي ، حتى لا يفهم التلامذة الضعف في الحكومة . وقال : إن دنلوب هو الذي ألفت نظره إلى لزوم انتظار نتيجة تقسيم الدراسة الثانوية . ثم قال إنه^(٧٣) يشك في أن يوجد من يرغب من النهاء في^(٧٤) تكميل دراسة الحقوق بفرنسا^(٧٥) . ومسألني في هذا الموضوع نفس الاسئلة التي كان وضعها دنلوب ، وقال : إن

(٧٣) أضفنا : « ثم قال » ليستقيم المعنى .

(٧٤) أضيفت « في » .

(٧٥) هكذا في الأصل .

رشدی يرى أن يكون التعليم في مدرسة الحقوق بالفرنسية !

فقلت : إن رشدی أخبرني بأنه لم يعبر عن مراده كما ينبغي .
وإن (٢٧٥) أؤكد بأن العربية - مثل غيرها من اللغات - تصلح لتعليم
كل علم . والقانون موضوع باللغة العربية ، والتحقيقات في القضايا
أمام المحاكم الأهلية بها ، والمرافعات تجري بها أيضا .

فلم يخالف في ذلك ، وقال : يلزم النظر في الجهة المالية . قلت :
إن هذا أسهل ما يكون ، ولا نريد زيادة عما سيخصص للرسالة
الأوروبية . على أنه إن استدعى هذا المشروع زيادة مائة جنيه أو
مائتين ، فالحط ب سهل !

قال : ولكن الانجليز يقولون بأن التلامذة ضعاف في المواد التي
يتلقونها بالعربية ! قلت : إنه يمكنني أن أكذب تكذبا صريحا هذه
القضية فيما يخص بالمواد التي تعلم هذه اللغة في مدرسة الحقوق .
وحكيت له نتيجة [ص ٨٥٤] الأبحاث التي أجريتها في هذا
الموضوع بمناسبة تقرير المستشار القضائي عن الامتحان في السنة
الماضية . قلت : وأما بالنسبة للمواد الأخرى في بقية المدارس ، فلم
أعلم شيئا عنها . ومع ذلك فلا أدعي بأننا علماء كغيرنا من الأجانب ،
ولكن يجب علينا أن نعمل على تكوين العلماء . والموضوع الذي نحن
بصدده هو من هذا القبيل . وقد كثّر الخاف الناس على - خصوصا بعد
اطلاعهم على تقرير جنابكم الأخير ، وتبينهم أنكم تؤيدون مبدأ جعل
التعليم في المدارس أهليا - أي باللغة العربية .

قال : حقيقة إن أؤيد هذا المبدأ ، وأسعى اليه مثلك ، ولا فرق
بيننا إلا في السرعة والبطء ، فأنت تريد الوصول إلى هذه الغاية

(٢٧٥) في الأصل : « قلت وإن » وقد حذفنا « قلت » لزيادتها في الجملة .

سريعا ، وأنا أريد بلوغها بالتأني . وهناك قوم - وهم الانجليز - لا يودون القرب منها ، ويتتقون على في السعي اليها كما يتتقد الأهلون عليك في التباطؤ عنها - واستشهد « بالايحيى جازيت » التي طعنت عليه لأنه سمح بتعيين وكلاء للمدارس الثانوية من الوطنيين . فقلت : إن مثل هذه الانتقادات لا يُعاب بها ، وإن مسرور جدا من كونك على هذه الفكرة .

وأخبرني بأن « ولز » كتب اليه بالعدل عن تعيين رودك ، وأنه هو لم يكن متشبثا في تعيينه ، وفوض الرأي الي فيه . قلت : إننا أحسنا في إبعاده . ثم تكلمنا في مسألة ادخال النسيج في مدرسة بولاق ، وفي لائحة معافاة المدارس الصناعية من القرعة العسكرية ، فلم أجد له رأيا خاصا فيها . وانصرفت ، بعد أن استغرقت محادثتنا ساعة وعشرين دقيقة .

وفي يوم الأحد ١٦ منه ، حضر عندي حمزة بك فهمي ، الموظف بالمعية السنية ، ويده عريضة بعنوان من بعض التلامذة ، يلتمسون مني فيها العفو عن التلميذ عباس حلمي . وقال : إن الجنب العالي اطلع عليها ، وأمر بتقديمها اليك لتتظر فيها .

فحكيت له ما جرى في هذه المسألة ، وأخذت العريضة منه ، ووعدته بعرض مصلاتها على الجنب العالي عند التوجه إلى اسكندرية . ثم تقابلت أمس مساء مع بطرس في فرح يكن ، وقلت له على كل ما جرى في هذه المسألة . فقال : اتركها الآن إلى ما بعد ! فقلت : كيف تترك ؟ سأتكلم فيها مع الجنب العالي عند توجهنا إلى اسكندرية .

أشرت في هذه الحفلة - في حديث مع البرنس حسين - إلى سوء معاملة البرنس فؤاد بالنسبة للجامعة . فقال : إن في المسألة كلاما

كثيرا . ورجاني أن أذهب اليه اليوم في الساعة ستة ونصف بعد الظهر ،
للخوض في هذا الموضوع .
ذهبت اليه في الميعاد ، والموضوع مفصل [ص ٨٥٥] في محل
آخر .

٢٦ مايو سنة ٩٠٩

في يوم ٢٥ مايو سنة ٩٠٩ ، حضر سعادة اسماعيل باشا سرى ،
وقال : ان دنلوب أخبر « وب »^(٧٦) ان الراغبين في الهندسخانة
لا يتجاوزون ٢٦ طالبا ، وان هذه حالة سيئة ، لأنهم يحتاجون لكثير من
مهندسى الرى في هذا العام وفي الأعوام المقبلة . فإذا لم تقم هذه
المدرسة بتخريج العدد الكافى من المهندسين ، لزم احضارهم من
الأجانب .

قلت : إن لهذا الإدبار - فيما أظن - سببين ، أولهما : ما شاع في
العام الماضى من أن الحكومة تريد خفض هذه المدرسة إلى مدرسة
صناعية ، وتفضيل المتخرجين من غيرها عليهم في المرتب والترقية .
والثانى : سوء ادارة مديرها . ولقد اجتهدت في ازالة السبب الأول ،
وأكدت أن هذه الاشاعة لا حقيقة لها - غير أنه يظهر أن أثرها لا يزال
عالقا بالأذهان . وأرى أن يبين لهم ولكافة ، الدرجات التى يصعدون
اليها في نظارة الأشغال ، والمستقبل الذى ينتظرهم .

واتفقنا على زيارتها معا ، وأن يتولى سعادته هذا البيان . وقد
استعفى ناظرها الحالى ، وفى النية تعيين وكيلها .

طلب منى أن آذن لناظر مدرسة المنصورة أن يتوجه - مدة الاجازة -

(٧٦) مستروب مستشار بنظارة الأشغال ، أنظر الجزء الأول ص ٥٠٨ .

مع اثنين من مهندسى الاشغال ، لأمالك الجناح العالى بالدولة العلية ، لاجراء أعمال هندسية فيها ، تتعلق برىها وإصلاحها . ولكنى علمت - بالاستعلام - أن أجازة هذه المدرسة لا تبدى إلا بعد ١٥ يولية . وكنت علمت من سعيد أن الخديوى طلب موظفا من الداخلية لمثل هذه الغاية ، ولكن « شيقى »^(٧٧) يعارض فى ذلك .

تكلمت مع المستشار فى شكوى الناس من صعوبة الامتحان - خصوصا بالنسبة للسؤال الأول فى الحساب ، والثالث فى الهندسة ، فى امتحان القسم الأول . فقال : ولكن المتحنيين يؤكدون غير ذلك ! قلت : إنه لا ينتظر منهم غير هذا التأكيد ، ولهذا يجب تحقيق هذه المسألة . فتعهد به .

عرض على ترجمة اعلان معد للنشر فى جرائد انجلترا ، بخصوص خلّو وظيفة بمدرسة الطب لتدريس « الأناتومى »^(٧٨) ، مشتملة على بيان أن الماهية ٨٠٠ جنيه ، وأن يُكشف طبييا على الراغب ، وأن من يرغب زيادة الاستعلام يمكنه الاطلاع عند الدكتور كيتنج على المنشور [ص ٨٥٧] المشتمل على البيانات اللازمة .

فطلبت الاطلاع على هذا المنشور أولا ، ورغبت أن يضاف إلى تلك البيانات : الشهادة التى يلزم أن يكون الطالب حاملا لها ، ومدة الممارسة التى يكون مضاهها .

فحاول فى ذلك ،^(٧٩) وقال إن الدكتور كيتنج يريد أن يسافر هذا

(٧٧) هو آرثر شيقى ، مستشار نظارة الداخلية من ديسمبر ١٩٠٨ حتى ١٥ مارس ١٩١٠ (انظر أيضا الجزء الثانى ص ٨٣٠) .

(٧٨) علم الـ Anatomy ، وهو علم التشريح .

(٧٩) يقصد أنه -حوا، إنشاء سعد زغلول عن اضافة هذه البيانات .

الاعلان غدا . قلت : كان يجب عليه أن يعرض هذا الأمر في الوقت
اللائق ، ولا ضرر في تأخير الأمر أسبوعا . فوعد باجراء اللازم .
كتب إلى « ولز » مضمون الشروط ، التي يلزم بيانها لمن يريدون
أن يتنظموا في سلك الارسالية المصرية بانجلترا ، من التلامذة التابعين
لادارته . وفيها أن الحكومة تصرف عليهم ، وتعينهم معلمين بمدارسها
عند عودتهم ، ويلتزمون بالاستمرار في خدمتها سبع سنوات ، ويجب
عليهم أن يردوا ما صرف عليهم إذا تخلوا عن العمل قبل تمام هذه
المدة . فكتبت اليه أن يضيف إلى هذا البيان : المرتب الذي يبدؤون
بتناوله ، والدرجات التي يمكن أن يترقوا اليها .

١٢ يونية سنة ٩٠٩

تكلم الناس في امتحان الدراسة الثانوية بقسميه في هذا العام ،
ونشرت بعض الجرائد كلاما في بيان الخطأ في الأسئلة التي وضعت له -
خصوصا أسئلة الرياضة في امتحان القسم الأول . وتقدمت إلى
عريضة من شخص قبطي يدعى (^(٨٠)) يؤكد فيها أن المسألة
الثالثة الهندسية يؤدي حلها إلى نتيجة غير معقولة ، وهي أن وتر الدائرة
أكبر من قطرها !

فحوّلت هذه العريضة على رئيس الامتحان « بويد كاربنتر » ^(٨١)
فاستكتب جوابا عليه من اسماعيل بك حسنين واستيوارت ، بأن
المفروض في السؤال قطر ووتر من دائرتين مختلفتين لا من دائرة
واحدة !

ثم قدم إلى محمود بك عبد الغفار تقريرا يشير إلى هذا الخطأ بعينه

(٨٠) بياض في الأصل .

(٨١) المفتش الأول بنظارة المعارف .

في هذا السؤال ، وإلى كون المسألة الأولى من الحساب خارجة عن البروجرام ، وإلى عدم وجود أسئلة نظرية بجانب المسائل التمرينية - بخلاف ما حصل في الجبر . وطلب تحقيق ذلك ، وإزالة ما ترتب عليه من الضرر .

فاستشرت - في المسألتين الأوليين - سرى باشا وغيره ، فحققوا حصول الخطأ فيهما ، وبينوه لى بيانا تاما ، واقتنعت به كل الاقتناع ، ولكن المستشار حاول ستره .

[ص ٨٥٦]

وأخيرا عينت كلا من اسماعيل حسنين بك ، وعاطف بك ، ليعثا في أوراق الامتحان عما إذا كان هناك من تأثير هذا الخطأ ؟ فوجدا سبعة يمكن أن يكون للخطأ في مسألة الحساب الأولى دخل في سقوطهم ، وقدا لى تقريراً بذلك . وأخبرانى بأنها وجدا مائة وتسعين تلميذا لم ينالوا في الهندسة الا صفرا ، وأن ذلك نتيجة عدم وجود نظريات بين أسئلة الهندسة .

فدفعت هذا التقرير إلى بويد كارينتر ، فبحث ما فيه ، بمعاونة لجان الامتحان ، وقدا إلى تقريراً بأن أولئك السبعة من بينهم ثلاثة لم يتأثروا بهذا الخطأ ، وأربعة تأثروا به . وطلب قبولهم في الامتحان التحريرى ، وامتحانهم شفها .

ولما أعلمت بذلك المستشار نازع في الخطأ ! [ص ٨٥٧] فطلبت أن تبحث اللجنة العلمية الادارية في هذا الشأن ، وتبدى رأيها فيه ، لأنى أريد أن أعلن رأيها للملا تطمينا للخواطر الهائجة . فأخذت في البحث [ص ٨٥٩] فيه ، ولكنها انقسمت على نفسها ، ولم يتم للان الاتحاد بين أعضائها .

ولقد حقق الكثير إلى (٨٢) وقوع خطأ كثير في الامتحان ، منه أن اللجان لم تكن سائرة على قواعد متحدة في التقدير ، وأن المصححين في الرياضة ، لما شعروا بخطأ المسألة الأولى في الحساب ، أعطوا لكل من حلها أعلى درجة - ولو لم يكن حلها مطابقاً لحقيقة السؤال ! وعلمت أن هذه المسألة بعينها كانت من ضمن أسئلة البكالوريا في بعض الأعوام السابقة ، ولكن على الطريقة البسيطة ، ودعى : ما هو أصغر عدد ، إذا ضرب في العدد كذا - لا إذا أضيف .

١٦ يونية سنة ٩٠٩

أخبرني المستشار بأن اللجنة العلمية لم تهتد إلى حل ، وأنها منقسمة . فقلت : إن أفضل طريقة هي الطريقة التي أشرت بها أولاً ، من اعتبار الأربعة الواردة أسماؤهم في تقرير كارينتر مقبولين ، ثم امتحانهم شفها . فانصاع ، وتنفذ ذلك فعلا ، ونجحوا جميعا في الامتحان الشفهي ماعدا واحدا سقط .

ثم عاد المستشار إلى أمس ، وقال : إن الانجليز هنا يرون أنه لا خطأ في المسألة الأولى - ومنهم كلارك مدير الحسابات - و (٨٣) بمصلحة المساحة . قلت : ان الخطأ واضح ، لا يحتمل الجدل ! وإذا كان هؤلاء الانجليز يعتقدون صحة ما يقولون ، فليتجاسروا بالأذن بنشر آرائهم تحت أسمائهم ، لأن المسألة هامة ، والناس مشتغلون بها كثيرا ، وكلام مثل هؤلاء الحجة في فن الحساب ، مما يهدى الخواطر !

قال : ولكن ليس هناك عادة بالنشر ! قلت : إن النشر هنا

(٨٢) أى : أكد الكثيرى .

(٨٣) بياض في الأصل .

ضرورى ، لأن هناك شكوى يجب علينا الاجابة عنها ، وقد سأل عنها مجلس شورى القوانين ، فمن الواجب احاطته بنتيجة تحقيقها .
والأحسن هؤلاء الانجليز أن يسكتوا ، وأن يشكرونى على الحل الذى
وفقت اليه بهذه المسألة !

وكان جاء فى كلامه أنه يود عرض المسألة على السير إلدن
غورست ، بصفة كونه حسابيا . قلت : لا بأس فى ذلك ، ولكنه
لا يغير حقيقة المسألة فى شىء .

[ص ٨٥٨]

وقد خاطبنى السير إلدن غورست فى هذه المسألة ، فى يوم
التشريفات بوداع الخديوى باسكندرية ، واجتهد بأن يقنعنى بأن ليس
فى المسألة الأولى الحسابية خطأ . فأفهمته بأنها ليست خطأ فى ذاتها ،
ولكن وضعها هو الخطأ ، بسبب أن حلها يتوقف على قواعد لم تكن
داخلة فى البروجرام ، وقد أدرك الممتحنون أنفسهم هذا الخطأ
فتساهلوا فى تقدير النمر ، وأعطوا أعلاها لمن حلها ، ولو بغير الطريقة
المقصودة . قال : ولكن إعادة الامتحان فيه إضرار بالاحترام الواجب
لقرارات الامتحان . قلت : محل هذا فيما إذا كان القصد الطعن فى
تقديرات الممتحنين ، ولكن الموضوع هو أن المسألة وضعت خطأ ،
والممتحنون قبلوا أولئك الأربعة من أنفسهم بدون أن يلتزموا بذلك .
قال : إن كان الأمر كذلك فلا بأس .

[ص ٨٥٩]

تشتغل نظارة المعارف بتحضير الميزانية فى شهر مارس من كل
سنة ، وقد اجتمعت لديها طلبات نظار المدارس وورغباتهم فى نهاية

الشهر المذكور ، وتعينت قوميونات لفحصها وتمحيصها ، وكتب^(٨٤) إلى رؤسائها أن يتفاوضوا معي فيما يقررونها قبل تقديمه رسميا ، [ص ٨٦٠] فلم يفعل ذلك منهم أحد ، ورفضوا ما قرروه إلى مسيو برنار ، وأخذ هذا يشتغل بتحرير الميزانية ، حتى أتمها . وأخبرني المستشار بذلك ، وبأنه سيعرضها على في اسكندرية، وأنه - لهذه الغاية - سيستصحب معه مسيو برنار ، الذي حضرها .

سافرنا إلى الاسكندرية بتاريخ ٢١ مايو سنة ٩٠٩ ، ولم يعرضها على ا ثم عدنا ، ووعد بأن يعرضها على باسكندرية عند العودة اليها في يوم ٢٩ منه ، وأخذ أيضا - لهذه الغاية - مسيو برنار معه ، ولم يحصل أيضا واستمر الحال على ذلك ، حتى يوم ٩ يونية الجاري قدم الى نوته^(٨٤) عن الميزانية ، وهي النوتة التي نُحَرَّر عادة شرحا للميزانية الجديدة . فأخذت أقرأها ، وأتمعن أبوابها . ثم سألتني عنها يوم الأحد ١٣ يونية سنة ٩٠٩ ، فقلت : إن وجدتها - على الاجمال - لا بأس بها . وحددنا جلسة ١٩ منه لانعقاد المجلس الأعلى ، للنظر فيها وفي غيرها من المواد .

وقد أرسلت إلى أوراق المجلس الأعلى ، بما فيها نسخة من نوتة الميزانية المذكورة ، فقلبت بالصدفة بعض صفحاتها ، فوجدتها مخالفة للنسخة التي اطلعت عليها ، من جهة تفصيل الترقيات في الثانية ، واجمالها في الأولى ، حيث وُضع مبلغ للترقيات من غير تعيينها !

فاستغربت جدا من هذه المخالفة ! وفهمت أنه فعل ذلك ليخفي عن اللجنة العلمية الادارية ومجلس المعارف الأعلى ترقية المدرسين

(٨٤) في الأصل : « كتب » .

(٨٤م) نوتة ، أى مذكرة .

الانجليزين شوروج وروينس - خصوصا وأنى كنت - قبل ذلك بيومين - أظهرت له عدم استحقاقى لذلك ، وقلت له :

« إن مثل هذه الترقية مما يزيد السخط على نظارة المعارف ، ويقلل الثقة فيها ، ويثبط هم رجالها العاملين . فإن المعلم المصرى ، الذى مكث فى وظيفته أزيد من عشرين سنة ، والذى يراقب ذلك الانجليزى فى درسه ، لم تبلغ ماهيته أزيد من أربعة وعشرين جنيتها ! حالة كونك تريد^(٨٥) أن هذين المدرسين يترقيان إلى الدرجة من ٣٥ إلى ٤٥ فى مسافة خمس سنوات !

« إنه لا شىء يؤثر فى النفوس أكثر من هذا الامتياز . وقد جربت هذا فى نفسى ، فإنى كنت رئيسا على انجليزين فى محكمة الاستئناف ، لا يعرفان من القانون شيئا ، ولا من لغة البلاد وعوائدها ، فكنت أدرس جميع القضايا ، وأحرر جميع الأحكام التى تصدر فيها ، ومعلمنى ذلك أتعابا جساما ، حتى أصبت بالمرض الذى أعالجه الآن^(٨٦) . وخلفنى رشدى باشا فى رئاسة هذه الجلسة ، فتعب تعبى ، ولم يسلم من مرضى ! وكنا كلما افترطنا فى هذا الامتياز ، الذى لا سبب له الا صفة الانجليزية ، كلما اشتد بغضنا للسياسة الانجليزية ، وحنقنا عليها . فإذا كان الانجليز يريدون أن يستميلوا المصريين [ص ٨٦١] اليهم ، وجب أن يُبطلوا هذه الامتيازات التى لا معنى لها ، وأن يوزعوا المزايا على قدر الكفاءات .

قال : إنى أريد ذلك ، ولكن الميزانية لا تساعد على ذلك ! قلت : لماذا تساعد الميزانية على مثل تلك الترقية ، ولا تساعد على ترقية

(٨٥) يقصد أن يقول : « بينا أنت تريد » .

(٨٦) يقصد : « أعالجه منه الآن » .

المصريين ؟ إن لم يكن في الميزانية سعة الا بمقدار تلك الترقية ، فالأولى توزيعها على المستحقين !

كل هذا تكلمت به له قائلا : إني أعبر في ذلك عن شعور جميع المصريين . وإذا كنتموه عليكم - لسبب أو لآخر - فهو يجيش في نفوسهم ، ويغل في صدورهم ، ويتحدثون به فيما بينهم ، ولا يبعد أن يجاهرُوا به في مجلس شورا هم .

فلهذا غير تلك التوتة بنوتة أخرى ، جعلها مجملة ، وهى التى عرضها على اللجنة العلمية الادارية . وعلمت منه ، ومن غيره ، أن اسماعيل بك حسنين طلب منه تفصيل ذلك المجل ، فامتنع عن اجابته ! ولما أشرت اليه عن هذه المخالفة بين المذكرتين ، تجاهل الأمر ابتداء ، ثم اعترف بأنه فعل ذلك حتى لا تطلع اللجنة العلمية على التفصيل ، وكذلك المجلس الأعلى ! فقلت : ولكن المجلس الأعلى ربما طلب هذا التفصيل . قال : إذا طلبه أقدمه اليه . ولكن الأحسن أن لا نلفته إلى المناقشة في هذا الموضوع !

ولكنى رأيت أن وضع الميزانية بهذه الكيفية غير موافق . فتكلمت معه بعد ذلك في تأجيل النظر إلى ما بعد الاجازات ، وقلت : (٨٧) لأنى لم أتمكن من الوقوف على طلبات المدارس المختلفة ، ومقارنة المهم منها بغيره ، لعدم عمل رؤساء اللجان بما نهبت عليهم به سابقا . فقال : وأنا كذلك . قلت : إذن لا معنى لتقديم الميزانية بيننا (٨٨) نجهل نحن الاثنين حقيقتها !

واستطردت من هنا إلى الكلام عن عدم تنفيذ رؤساء اللجان

(٨٧) فى الأصل : « قلت » .

(٨٨) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

ما أمرتهم به في شأن الميزانية ، وعن عدم اجابتهم - لحد الآن - عن السؤال الذي وجهته اليهم عن أسباب عدم التنفيذ ! فعاد في اليوم الثاني مخبرا بأنه عندما وصلها هذا السؤال استشاراه في الجواب عنه ، وهو عدّل فيها عرضاه عليه بعض التعديل ، وكان يظن أنها أرسلها هذا الجواب من ذلك العهد ! وقال إنه^(٨٩) لم يمنعهما إلا الاشتغال بالامتحان ، كما فهم منها ذلك ، وأنها سيحضران لتقديم اعتذارهما .

تكلّمتنا في الإرسالية إلى أوروبا من مدرسة المعلمين ، فقلت : إن الأفضل عندي أن يكون الإرسال من متخرجي هذه المدرسة ، لا من تلامذتها . وأن يدخل المرسلون في إحدى الجامعات بانجلترا لينالوا شهادتها . وأنه^(٩٠) في مدة هذا العام ، وما بعده ، ينبغي أن نرسل من حملة البكالوريا ، ممن نرى فيه الأهلية لذلك ، لأنا محتاجين لتلامذة مدرسة المعلمين من [ص ٨٦٣] جهة ، ومن جهة أخرى لأن^(٩١) تلامذة السنة الأولى منها لا يفوقون بكثير حاملي البكالوريا .

فتكلّم في الماهية التي يجب أن يتدّى بها حامل البكالوريا بعد عودته من انجلترا ، وقال إنها يجب أن تكون مثل الماهية التي يتدّى بها المتخرجون من مدرسة المعلمين . قلت : إن هذا لا أهمية له في نظر المصريين ، والمهم هو أن يُعلّموا ، ويتقرر في نفوسهم أن الحكومة معنية بهم ، وتقدر المستحق منهم قدره ، وأن أمامه مستقبلا عظيما . وقد ابتدأت الحكومة تعمل على رعاية هذه الحقيقة ، وأخذ الناس يفهمونها ، ويسرف أن أقول لك بأن عند محادثتي للفتيان الذين أريد أن أرسلهم إلى فرنسا للدراسة الدكتوراه في علم الحقوق ، لمحت عليهم

(٨٩) غير موجودة في الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٩٠) في الأصل : « وانهم » ، وقد عدلت ليستقيم المعنى .

(٩١) في الأصل : « أن » .

الرغبة الشديدة في التعلم لحيازة درجة عالية في العلم ، بقطع النظر عن مستقبلهم في الحكومة ، إذ كنت أقول لهم : إن الحكومة لا ترتبط معكم بشيء سوى تعليمكم ، ولكنها غير مسؤولة بعد عن توظيفكم ، فقد يجوز أن تغير فكرتها ولا توظف أحدا منكم ، ويجوز أن لا تجدوا وظيفة خالية تشغلونها - فكانوا يقولون : بعد أن نتحصل على تلك الدرجة على نفقة الحكومة ، سواء علينا توظيفنا أم لم نتوظف ، (٩٢) والشكر للحكومة على كل حال . وهذا يدل دلالة تامة على أن المصري الآن ابتداء يطلب العلم للعلم ، لا للوظيفة .

وكان يتغير لونه عند سماع هذا الحديث !

اشتغلت بانتخاب شبان الارسالية الفرنسية ، وعرض على ناظر المدرسة - فيمن عرضهم - شاب يدعى عزيز حبشى ، وهو أول المدرسة في امتحان هذا العام ، موصوف بالذكاء والنباهة والتحصيل . غير أنه خفيف مضطرب الحركات ، لا يحمل الغير على احترامه ، بل يبعثه على الاستخفاف به . وكان « هـل » يشدد في انتخابه ، فاستبعدته .

فقال لى الوكيل : ربما تأول استبعاده - مع كونه أول المدرسة - إلى تأويلات مذهبية (٩٣) ! قلت : لا يهمنى ذلك ! وكلمنى فيه المستشار ، فرفضته . فقال : الأحسن أن يُقدم إلى الكشف الطبى ، وإذا لم يقبل فيه كانت المسئولية بعيدة عنا . قلت : الأحسن أن تكون قرية منا !

وكنت طلبت شيرون لأتكلم معه فى شأن الارسالية ، فتكلم

(٩٢) يقصد : « يتساوى لدينا أن نتوظف أولا لا نتوظف » .

(٩٣) م) أى دينية ، بسبب أن عزيز حبشى قبطى .

فيه (٩٣) أيضا ! مع أنه ظهر لي أنه لا يعرفه . وفهمت أنه عمول على هذا السعى .

[ص ٨٦٢]

١٧ يونيه سنة ٩٠٩

حضر إلى رشدي باشا البارحة ، وتكلم معي بخصوص الشاب المذكور ، وقال ان ماكلريث تحدث معه فيه ، فتعهد له بأن أقبل إرساله مع المرسلين . قال : والأحسن أن ترسله ، لأنه أول المدرسة ، وفي عدم إرساله تجلبة للقال والقليل .

فتأثرت، وشدت الكلام معه ، لأنه لم يكن ينبغي له أن يتعهد بشيء لا يعرف حقيقته - خصوصا وأن تعهده بهذه الكيفية ، يضعف من شأن معارضتي . وأخيرا اتفقت معه على أن نرى الشخص المذكور .

ثم تقابلت مع بطرس باشا ، ورأيتة محيطا بكل المسألة ، وشعرت بأن مسعى رشدي أت من جهته . فقصصت عليه القصة جميعها ، وفلت : إن أهم سبب يُبدونه لاقناعي بإرساله هو ابعادي عن تهمة التعصب . ولا أبالي بهذه التهمة ، لأن مقتنع ببراءتي منها ، لأن القصد من عملي الصالح العام ، وأن لا تكون الارسالية في المستقبل حجة علينا ، لا لنا . فيتحتّم أن لا نرسل إلا من نتأكد فيه صفات الكمال . وإذا كان ما يقولون صحيحا من أنه أكفأ من המתحنيين ، فالأحسن أن نعيّنه من الآن مدرسا بالمدرسة ، وإني مستعد لذلك ! إن

(٩٣) أني تكلم في مسألة عزيز حبشي .

« هل » قال لى : إن الحفة التى فيه ربما زالت بالزمان ، فالأحسن أن يتأخر إرساله حتى نرى فعل الزمان فيه .

فقال : الأحسن أن ترسله الآن ، وإذا لم يتحسن فى السنة القابلة ، نستحضره ! فضحكت ! . وقال : لأن الكلام كثير فى المذاهب والأديان ، بسبب ما يثيره مرقس سميكة ! قلت : إن هذه حالة تسمى الأقباط أكثر مما تنفعهم . وأفضل شيء فى تأكيد الصفاء بينهم أن لا يُتناقش فى هذه المسائل علنا ، وأن لا يتداخل العموم فى المباحثة فيها .

ثم أفضنا فى حديث غيره ، أهم ما فيه تعيين خلف للسيد البكرى وللقاضى [ص ٨٦٤] فى مجلس شورى القوانين . ومما قال : إنه^(٩٤) لا يجب الافتخار ، وإنه يجادل كثيرا غورست فى كثير من المسائل - ومن ذلك كلامه مع هرث فى شأن البنك الزراعى ، وإلحاحه عليه فى إيقاف مطالبة مدينيه ، وإنظارهم^(٩٥) إلى ميسرة .

من ضمن ما قاله رشدى - فى تلك الجلسة - إن المستشار القضائى يريد أن يعرف اللغة التى يعلم بها من يتعين من المصريين فى مدرسة الحقوق ، بعد حصولهم على الدكتوراه^(٩٦) ، وإنه يعارض فى الإرسال إذا كانت هى اللغة العربية . وإنه^(٩٧) اجتهد فى أن يؤجل هذه المسألة إلى حينها .

(٩٤) أى بطرس باشا .

(٩٥) أى : إمهالهم .

(٩٦) فى الأصل : « الدكتوراه » بدون هاء مربوطة ، والقصد : بعد حصولهم على الدكتوراه من الخارج .

(٩٧) أى : رشدى باشا .

فقلت له : إن الأحسن أن يعرفوا من الآن بأن التعليم سيكون باللغة العربية ، وأن الأولى العدول عن الإرسالية إذا كان التعليم بغير اللغة العربية .

ثم قال : إنهم^(٩٨) قبلوا هذه الإرسالية ضد ميلهم ، وهم يتلمسون كل سبب لاجباطها .

[ص ٨٦٣]

ألح المستشار في عرض الشبان ، المراد إرسالهم ، على الصحة . ولكني رأيت عرضهم على طيبب المعارف ، لأنه لا معنى للالتجاء إلى مصلحة أخرى مع وجود مثلها للمعارف . فانصاع بعد مناقشته .

[ص ٨٦٥]

وعرض^(٩٩) على إلغاء اللجنة العلمية الادارية ، لأنه لم يعد لها فائدة ، ولأنها معطلة — كما يرى هو ويرى غورست أيضا ! فقلت : الأحسن أن تكتب مذكرة بالأسباب التي تبعث على إلغائها ، للنظر فيها بعد الأجازات .

تكلم معي غورست في هذه المسألة ، فقلت : الأحسن تأجيلها إلى ما بعد الأجازات . ورايته مائلاً إلى إلغائها . ثم تكلم في حذف تشويق من يراد انتخابهم من الانجليز للتدريس ، إلى تعلم اللغة العربية ، من الاعلان عن انتخابهم ، فقال : إننا نريد أن يفهم هؤلاء الانجليز اللغة العربية ، لا لأجل أن يدرسوا بها ، بل لكي يسهل

(٩٨) أى : الانجليز .

(٩٩) في الأصل : « عرض » .

التفاهم بينهم وبين المصريين فيما إذا تعينوا في وظائف أخرى .

قلت : الأصوب - حيثئذ - أن ينصحهم أصدقائهم بذلك ، لا أن تصدر هذه النصيحة من نظارة المعارف ! لأنه يظهر لي أن بين جعل المدة التي يتعين الانجليزى لها ستين فقط ، وبين تشجيعه على تعلم اللغة العربية ، تناقضا ! .

قال : إن تشجيعهم على تعلم هذه اللغة الغرض منه ما يمكن أن يتعين فيه من الوظائف الأخرى ! ولما رأيته ملحا في ذلك ، لم أشأ التثبت في هذه المسألة التافهة .

تكلم في مسألة عزيز حبشى . فشرحت له أسباب المعارضة ، ثم قلت : إنه إذا كان لابد من إرساله ، فليكن فوق العدد الذى قررناه للارسالية (١٠٠) ! .

تكلم في أن كينشى ، أحد مستشارى محكمة الاستئناف المختلطة ، ينصح بارسال تلامذة الحقوق إلى لوزان . فقلت : سأستعلم عن هذه المسألة ، وعن الدراسة في جامعة لوزان .

ثم عدت وتكلمت في المسألة مع دنلوب ، واستفهمت عن هذه الجامعة ؟ فقلت أن ليس بها درس للدكتوراه (١٠١) . ثم ورد لي (١٠٢) تلغراف من ماكليث بأن غورست استحسّن إرسال أربعة تلامذة إلى لوزان ! فرأيت أن أجتمع بمكليث في الاسكندرية ، للمداولة في هذا الشأن . وحصل ذلك في يوم ٢٢ يونيه سنة ٩٠٩ ، وفهمت من محادثته أنه لا رأى له فيها .

(١٠٠) يريد سعد زغلول بهذا الاقتراح حفظ حق من يستحق إرساله من المبعوثين ، فلا يضار بارسال عزيز حبشى . وهو اقتراح ذكى وعادل .
(١٠١) في الأصل : « للدكتوراه » بدون هاء مربوطة .
(١٠٢) في الأصل : « وردنى » .

وتكلمنا في موضوعات شتى ، منها إعادة امتحان الساقطين في مدرسة الحقوق ، فلم أجد منه معارضة . ورأيت أن دنلوب أساء الوساطة بيننا فيها ! فاتفقنا على أن لا نوسط أحداً فيما يختص بالشؤون التي تستلزم مبادلة آرائنا . وتبين لي أن كل ما كان يرغبه أن تكون إعادة [ص ٨٦٦] الامتحان بمعرفة اللجان التي تم أمامها ابتداء .

ثم اجتمعنا في اليوم التالي بالسير إلدن غورست ، في الساعة الحادية عشرة (٢١٠٢) صباحاً . فلم يقبل ما اتفقنا عليه في هذه المسألة ، ورأى تأجيلها هذا العام . وتقرر - بعد الأخذ والعطاء - أن أبحث حالة جامعة لوزان ، وفيما إذا كان هناك خطر من وجود التلامذة بمرکزها ، وأنى اذا تحققت من وجود هذا الخطر ، أو شككت فيه ، وجب أن يكون الارسل الى فرانساً . ثم تكلمنا في مسألة اباحة الامتحان في الحقوق لغير طلاب مدرستها عن يدرسون في غيرها ، فوافق عليه مبدئياً .

وكنتم تكلمت معه - في الجلسة السابقة - بشأن عدم عرض مشروع مجالس المديرية على نظارة المعارف ، لتبدي رأيها فيما يختص بها منه ، فقال : إن سعيد باشا يطلعك عليه إذا شئت . وتكلم بكلام ركيك في هذا الموضوع .

ثم تكلم عما نشرته جريدة النوفل (Les Nouvelles) من أنى أخبرت محرر الأهرام - في محادثة جرت بيني وبينه - بأن الحكومة كانت تريد إقفال اللواء ، وانى عارضت في هذا القرار ! وطلب منى أن أكذب هذه الراوية . فقلت : إن المحادثة التي نشرت في الأهرام خالية عن ذلك ، وإن النوفل (Les Nouvelles) اخترعها اختراعاً !

(١٠٢ م) في الأصل : « الحادية عشر » .

وتأييدا لذلك ، بعثت له في اليوم نفسه بكل من الجريدتين المذكورتين . ثم كذبت في الأهرام ذلك .

عند انصرافى من الجلسة الأخيرة لدى غورست ، قال لى إن مجلس الشورى قرر أن يكون له الحق في ضرب ضرائب لمصلحة التعليم ، لا تتجاوز خمسة في المائة . فقلت : ذلك ما كنا نبغى . وانصرفت .

ثم أخبرت فتحى باشا أن يبلغ بطرس ما اتفقنا عليه بشأن الارسالية . وطلبت من عبد الخالق باشا ثروت ، النائب العمومى ، الذى حضر فى المركب لوداعى - أن يوافقنى بكتاب عن التلازمة الموجودين فى لوزان ، وما يشتغلون به . فوعدنى بذلك ، ولكنه لم يتبع وعده بالوفاء .

ثم كلفت محمود بك فهمى ، ناظر مدرسة طنطا ، الذى لاقيته بفيشى عند توجهه إلى لوزان فى أواخر يوليو - أن يبحث عن جامعتها ، والتلازمة المصريين فيها ، وما يشتغلون به خارجا عنها .

ثم توجهت بنفسى إليها فى أوائل أغسطس ، بعد أن كاتبت كبتشى - المستشار بمحكمة الاستئناف المختلطة - وكاتبى فى موضعها .

وتبين لى (١٠٣) من المعلومات التى اتصلت بى من هذه الطرق المختلفة [ص ٨٦٧] أن ليس بهذه الجامعة درس خاص بالدكتوراه ، وإنما من يريد من الطلبة الحصول على هذه الدرجة العلمية ، يلزمه أن يدرس بنفسه العلوم اللازمة ، ثم يتقدم للامتحان . وأن هناك نحو الستة عشر تلميذا من أبناء الساكنين بمصر ، منهم ستة مصريون ، والباقيون من أجناس مختلفة . وأن لهم

(١٠٣) فى الأصل : « لها » .

جمعية ذات شعار خاص يحملونه عند اجتماعهم وعند الاحتفالات التي يقيمونها ، مجارة لما يقيمه الحزب الوطني في مصر .

فكتبت خطابين : أحدهما لبطرس ، والآخر لسعيد ، بما اتصل بي من هذه المعلومات ، وبأن الأفضل - بناء على ذلك - أن يكون الارسال الى فرنسا في مدن مختلفة .

فاستأذن بطرس - بواسطة « جراهم » - السير إلدن غورست في ذلك ، وكتب جراهام ، بتاريخ ٢ سبتمبر ، كتابا يسدى له فيه بأن لا معارضة لغورست في ذلك . ثم أكد لي مضمون هذا الخطاب بعد عودتي .

حضرت الى مصر في يوم ٧ سبتمبر الى بورسعيد ، واستقبلني وكيل المحافظة بأمر بطرس . ووجدت اشاعة دائرة على الألسنة بوقوع خلاف بين النظار ، وبأنه سيقع تغيير فيها . وقد أوردت^(١٠٤) هذه الاشاعة جريدة المقطم بعدد ٦ منه ، فذكرت أن شفيق باشا سيغيّر للمعارف ، ويخلفه رشدي بعد أن تتوحد أقلام المعية ، ويخلف رشدي سعيداً ، ويتعين ابراهيم نجيب مكان هذا الأخير .

وبعد أن مكثت بمصر ليلتين ، توجهت الى الاسكندرية ، وقابلت بطرس . ودار الكلام على هذه الاشاعات ، وغيرها مما نشرته جريدة « الأييجيسيان جازيت » - من كون بعض النظار يدبرون المكائد لرئيسهم ، ومن الاتفاق مع الحزب الوطني على امتداح الخديوى وترك الطعن فيه ، والحملة على بطرس . فلم أجد لهذه الاشاعات من أثر !

في صبيحة يوم السبت ١١ سبتمبر ، وردت الأخبار بقيام الخديوى من اسطنبول في الساعة التاسعة مساء من يوم الجمعة ١٠ منه ، ولكن

(١٠٤) في الأصل : « وأوردت » .

لم تُعلم الساعة التي يصل فيها . فذهبنا الى سراى رأس التين في الساعة الخامسة من يوم الأحد لانتظاره .

وكان قليل لنا إننا سنتناول طعام العشاء فيها ، ولكن لم يمرؤ أحد أن يؤكد لنا ذلك الا في الساعة ٧ مساء ، حيث دعينا للطعام في غرفة غير غرفة المائدة . وقد كانت مظلمة ، ولا تليق بمقام المدعوين ، وكانت الألوان كذلك غير مناسبة . فأجلسنى [ص ٨٦٨] بطرس عن يساره ، وأجلس اللورد سسل عن يمينه ، قائلاً : نجلس هنا ، كما نجلس في مجلس النظر ! . ولا أدري ان كان تعمّد الخطأ في ذلك ، أو أخطأ العمّد ! - لأنى أجلس في مجلس النظر على يمين رئيسه ، أو على يسار الخديوى ، والرئيس على يمينه ، ثم المستشار المالى من بعده . ولم تسمح الظروف بالمنازعة في ذلك ، وكان كل منا حلوا في كلامه كأنما الخديوى حاضر بيننا ، وخدم السراى يروحون ويغدون بكلمات يتبادلونها سرا مع موظفى المعية ، الذين كانوا يشاركوننا في الأكل ، ولا يجراؤن على أن يطلبوا طلبا الا بعد كثير من التردد .

ثم جاءت البشرى بظهور وابور المحروسة ، فانصرفنا للمقابلة وكان معنا مدير الأوقاف ، فمنعه شفيق من مصاحبتنا ! وكان البرنس محمد على بالسراى ، فلم يشأ أن يطلع علينا ، وأكل في الحرم . ثم أدركنا في المرسى ، وسلم علينا ببرود ، ووقفنا من حوله سكونا . ثم نزل في باخرة صغيرة ، ولم يدع أحدا منا للركوب معه ، وجلس بجانب العدة^(١٠٥) ، وتخلفنا عنه ، فقال زكى باشا : ألا تنزلون ؟ قال بطرس : إنا ننتظر الأمر ! قال : تفضلوا ! فزلنا . وأخذنا المجالس الأولى من الباخرة ، فقلت للبرنس : ان هذا محلك - مشيرا الى صدر السفينة - فانتقل اليه . ولكن البرود كان مستمرا في المجلس .

(١٠٥) هكذا في الأصل ، ويقصد الموتور .

حتى وصلنا الى المحروسة ، فأصعدنا اليها ، ولمحت وجه امرأة جميلة بأحد النوافذ ، وأدخلنا في صالون وقفنا به هنيهة ، ثم أصعدنا الى آخره. وهناك خرج علينا الخديوى ، فسلم على أخيه سلاما يميل الى البرود ! وهش لبطرس . ثم أعطى تنبيهات تتعلق بالتزول في الباخرة الصغيرة ، ونزلنا معه - ما عدا حشمت ، فانه نزل مع باقى موظفى المعية في باخرة أخرى .

ثم تكلم عن مدير الأوقاف ، بما يدل على شدة غضبه عليه^(١٠٦) . فقال له بطرس : الأفضل تأجيل المسألة . قال : إن هذا أيضا من رجال الحكومة حتى أتأخر في شأنه ؟ انى لا أقابله .

ثم لم يُرد أن يصعد الى السراى من الطريق المعتاد ، بل دخل من باب الحرم ، قال : لانى لا أريد أن أقابل في الطريق البرنس حسين ،

(١٠٦) كان مدير الأوقاف في ذلك الوقت هو مصطفى ماهر باشا ، وقد تلقى تعليمه العالى في فرنسا ، إذ أرسل في بعثة على نفقته ليدرس العلوم التجهيزية بفرساي في عام ١٨٨٦ ، وعاد الى مصر ليشغل بعض المناصب حتى عين مديراً للأوقاف ، وعزل في مارس ١٩١٠ لتقصيده تقريراً عن حالة ديوان الأوقاف المالية قال فيه بأن الديوان مشرف على الافلاس بسبب كثرة المطلوبات منه (يقصد : من الخديوى والأمراء) وكان المعروف عن هذا الديوان أن أعماله سر من الأسرار التى لا يطلع عليها أحد ، الأمر الذى أثار غضب الخديوى عليه ، خصوصاً عندما علم أنه أطلع جورست على حالة الديوان المالية قبل نشر تقريره . وعندما قدم تقريره أثار انتباه الصحف التى أشار بعضها بوجود تعيين انجليزى يشرف على أعمال الديوان . فقام الخديوى بعزله ، وعين مكانه أحمد شفيق باشا في ٢٦ مارس ١٩١٠ . وقد أصبح فيما بعد وزيراً للمعارف في المرة من أول مارس إلى ٢٩ نوفمبر ١٩٢٢ ، وأصبح رئيساً للمجلس الأعلى للمعارف .

وقن حضر (١٠٧) غيره من البرنسات . ثم انصرفنا من أودة التشريفات .

ويعد أن قابل البرنسات دعانا ، فجلسنا بحضرته برهة ، تكلم فيها عن اسطبول ، واستبداد الحكومة فيها ، وتعدد المستبدين بها - عما دل على عدم رضاه عنها . وتكلم على شاووش (١٠٧) ، وأنه [ص ٨٦٩] قابل - في سفره - شايين من رجال الحزب الوطني ، أحدهما يدعى مصطفى عزت المحامى ، وأظهر امتنانه من نباهته وذكائه . ولما قيل له « إن اللواء » يطعن شديدا على الانجليز ، ضحك كثيرا ! ثم سألتى - عند الانصراف - عما إذا كان دنلوب حضر من سفره ؟ وبعد ذلك انصرفنا ، وحجز بطرس لديه .

ثم انعقد مجلس النظار في اليوم التالى ، وصدق على قانون مجالس المديریات ، وعلى بعض المسائل العادية . ولم يجزئه ما يستحق الذكر ، سوى ما يختص بتعيين شخص يدعى حمدى سيف النصر ، حكمدارا لبوليس مديرية أسبوط ، بمأهية شهرى ٣٥ جنيها - حيث اعترض الخديوى على تعيينه بأنه يعرفه ، لأنه كان موظفا عنده ، وكان سلوكه غير حميد ، وقابله في أوروبا ثلاث مرات ، يتفق باسراف ، وأن تعيينه دون غيره ممن هو أكفأ منه ، وأقدم في الخدمة - يشط عرائم ضباط الجيش ، ويستجلب سخطهم .

ولم يدافع سعيد (١٠٨) بشئ سوى قوله : إن « شيقى » (١٠٩)

(١٠٧) في الأصل : « حضر حضر » .

(١٠٧) م) يقصد : عبد العزيز جاویش .

(١٠٨) محمد سعيد باشا ، ناظر الداخلية .

(١٠٩) آرثر شيقى ، مستشار نظارة الداخلية . (انظر تعريفا له في الجزء الثانى

من المذكرات ، صفحة ٨٣٠) .

يعرفه ! فقلت : إذا كان الأمر كذلك ، لا معنى لتعيينه ! وعضلنى
رشدى . ثم قلت : إذا كان لابد من الانتفاع به ، فيلزم أن يكون
بصفة انتداب .

لكن بعد أن سمع الخديوى وبطرس اسم « شيقى » ، ضَعَفْتُ
معارضة الخديوى ! وقال : الأحسن أن يتعين حتى يُجرب ،
وسترون^(١١٠) !

ثم سأل عن مقدار السقوط فى الامتحانات هذا العام ، فقلت :
انه كثير ، والسبب فيه أنا تشددنا فى الامتحان حتى يكون الناجحون من
أهل الرقى ، وعلى تمام الاستعداد . على أنه لم يكن^(١١١) يتلقى
الجواب بحسن الاصغاء ! مما شعرت معه أنه يريد الاتهام لا
الاستفهام .

ثم قال بطرس : انى اذا سافرت يكون رشدى فى الخارجية ،
وسعد فى الرئاسة - وكان قطة باشا^(١١٢) قد خرج - فقال الخديوى :
ان خلو النظارة من الناظر والوكيل غير مناسب . وقال : إن عزيز باشا
عزت يريد الاستعفاء . وأشار الى أنه مجنون ! ثم انصرفنا على ذلك .
وسألنى عما إذا كنت باقيا بالاسكندرية أورا حلاً عنها ؟ فقلت : كما يريد
الخديوى ! فقال : وأنتم هنا الآن ؟ قلت : نعم . فقال : طيب !
وانصرفنا .

(١١٠) هذا الموقف يحدد الفرق بين شخصية سعد زغلول وشخصية كل من
الخديوى وبطرس باشا ؛ فبينما اعتبر سعد زغلول مساندة شيقى ،
مستشار الداخلية الانجليزى ، للمرشح كافياً لعدم تعيينه ، وجدها
الخديوى وبطرس باشا كافية للعدول عن رأيها بشأن عدم تعيينه ! .
(١١١) فى الأصل : « ولم يكن » ، وقد أدخلنا التعديل لسلاسة العبارة .
(١١٢) م) قطة باشا هو سكرتير مجلس النظار .

ثم ودعنا بطرس على محطة سيدى جابر ، وكان البرنس حسين عائداً لمصر ، وحضر للوداع سسل ، وجراهام ، واسماعيل أباطة . فقلت لبطرس باشا : هل تريد أن تقول شيئاً قبل سفرك ؟ قال : لا شيء ، وإنما يلزم مراقبة رشدى ، وإلا نحدث [ص ٨٧٠] حوادث . قلت : طمن خاطرك من هذه الجهة ، فانا سنجرى على مبدئك^(١١٢) ! قال : ما هو ؟ فقلت له : بعدين ! وضحكنا ، ثم سافر .

علمت من سعيد - بعد ذلك - أن معارضة الخديوى فى سيف النصر ، لأنه كان أحد الضباط الذين أشاعوا بأن الخديوى يُسخرهم فى أشغاله الخصوصية بمريوط ! وأنه^(١١٣) لم يشأ أن يصادمه فى الجلسة ، اتقاء غضبه . ثم شاع - بعد ذلك - أن سعيداً^(١١٤) عينه لقرب مصاهرته له ، وبوساطة الشيخ على يوسف . وقد تحققت من كذب^(١١٥) هذه الاشاعة .

سبب غضب الخديوى على مدير الأوقاف ماهر باشا ، ما اتصل به من أنه ألقى الى غورست أن ديوان الأوقاف على شرف الافلاس ، وأنه اشترى أطيافاً بأثمان باهظة لمعابة لبعض الأمراء . ويظن الناس أن ماهر مدفوع من غورست ، حتى يكون لهم^(١١٦) على الخديوى حجة يسكنونها عليه كلما أرادوا الحصول منه على شيء .

جرى الكلام بينى وبين « بويد كارينتر » فى شأن عدم مجاوته على الخطاب ، الذى أرسلته اليه سابقاً ، للاستفهام عن سبب تقديمه

(١١٢) فى الأصل : « مبدأك » .

(١١٣) أى سعيد باشا .

(١١٤) فى الأصل : « سعيد » .

(١١٥) أضيفت « من » ليستقيم المعنى .

(١١٦) أى . للاتحلز .

الميزانية لبرنار قبل أن يتكلم معى فيها . فأفهمنى أن المستشار ألزمه بتسليمها قبل عرضها على ، والتزم^(١١٧) أن يوضح لى ذلك . ولما ورد خطابى اليه ، توجه به الى المستشار ، وأفهمه أنه هو السبب فى صدور هذا الخطاب ، وأنه هو المسؤول عن هذه المسألة . فتكفل له بنهوها معى . والا فاني^(١١٨) فى أشد الأسف من هذه المسألة ، وكذلك سوانسون . ثم تكلم معى سوانسون بهذا المعنى . فأشرت اليهما أن يجيبا على ذلك الخطاب بالاكثفاء بهذه المحادثة ، فكتبنا ذلك .

تكلم أباطة معى ، ومع رشدى ، فى شأن البحث عن طريقة لتطهير الحزب الوطنى من الطائشين ، والانتفاع به ، وفى حمل حزب الأمة على ترك معاداة الخديوى ، والسير فيما ينفع البلاد . وقال : ان الوزراء يجب أن يفتكروا فى هذه المسألة . فقلت : انها مسألة صعبة ، لأنها موقوفة على أمور لا يمكن للوزراء القيام بها .

[ص ٨٧٢]

بلغنى - وأنا فى باريس - أنهم تكلموا مع الخديوى فى الأستانة بأن يمنح الدستور لبلاده . وأنه توجه لهذه الغاية متنكراً الى لندره ، واتفق مع رجال الحل والعقد فيها على إعطاء مصر حق تقرير بعض القوانين التى لا تختص بالمالية ، ولا بالحرية . وأنه اشترى بعشرة آلاف جنيه سهاماً^(١١٩) من جريدة « طنين » التركية . وقد كان « المؤيد » و « الجريدة » أشارتا إلى هذا المعنى ، وأكدته « الجريدة » بعد عودتى بإمضاء حسن صبرى .

(١١٧) أى : المستشار . والقصد أنه تعهد بذلك .

(١١٨) أى : بويدكارينتر .

(١١٩) يقصد : أسهماً .

فتكلمت مع بطرس بشأن ذلك ، فكذب توجه الخديوى إلى لوندرة ، على كيفية تدل على أنها حقيقة ! أو على أنه (١٢٠) كان عَليمَ بهذه الاشاعة من قبل ! ثم أشار إلى بأنه أقنع غورست بضرورة منح مجلس الشورى حق تقرير القوانين الجزائية . وقال إنه لم يقل بهذا لأحد غيرى ، حتى ولا الخديوى . وأن غورست سيسعى فى ذلك . قلت : إن صح ذلك كانت هذه خدمة عظيمة لبلادنا .

روى لى صديق فى أوربا بأن سعيد تكلم مع شيتى بأنه غير مرتاح فى منصبه ، لأنه لم يقدم لبلاده خدمة تُذكر فتشكر . وأنه مستاء من هذا الوجود العاقل . فبلغ شيتى هذا إلى غورست . فقال له غورست : وماذا يريد أن يفعله سعيد ؟ فبلغ شيتى ذلك إلى سعيد ، معتذراً لكونه بلغ غورست حديث سعيد معه بدون استئذانه . فأبدي سعيد رغبته فى منح مجلس الشورى شيئاً من السلطة ، فوعد غورست بذلك .

ويشيع أباطة باشا — من عام أول — أن السير جراى وعده بشيء من ذلك ، بناء على ما أقنعه به من الحجة الدامغة . وشاع فى هذه الأيام أنه يعد تقريراً ، من ضمن مشتملاته مؤاخلة هذا الوزير على عدم الوفاء بوعد .

[ص ٨٧١]

ويقول البرنس حسين انه استحصل من غورست على وعد بتوسيع اختصاصات مجلس الشورى والجمعية العمومية ، وانه قسّم لغورست المسافة التى يتدرج فيها مجلس الشورى إلى الحكم الداى ، إلى ثلاثة مراحل ، فهو الآن فى المرحلة الأولى التى مكث بها زماناً طويلاً ، وقد آن الأوان لأن يرحل عنها إلى المرحلة الثانية .

(١٢٠) فى الأصل : « أنها » .

ولا أدري إذا كان مؤتمر جنيف^(١٢١) من شأنه أن يعطل هذه المسألة ، أو يساعد عليها كما قال هاردى^(١٢٢) رئيس حزب العمال ! أخشى أن يكون لما نشره « الثان » (Temps)^(١٢٣) في فرنسا ، « وجازت دى كولوفى » بألمانيا — بايعاز — تأثير سيء على ما عساه يكون في النية من منع بعض الشيء للهيئات النيابية في مصر .

(١٢١) يقصد مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف ، الذى نظمته لجنة من شباب الوطنيين ، وهم : محمد فهمى ، وعلى الشمسى (باشا) ، ومحمد لطفى جمعة ، و (الدكتور) محمد سامى كمال ، وحامد العلايلى (بك) . والأمير العطار أفندى ، وحلمى مسلم أفندى ، وعثمان فايد أفندى ، و (الدكتور) سيد مرعى . واحتضن الحزب الوطنى هذه الحركة ، وعضدها على صفحات « اللواء » ، وساعد المؤتمر بماله . واشترك فيه من الانجليز : كير هاردى ، رئيس حزب العمال ، والمستر بارنز ، والمستر كتل ، والمستر هازلتون — من أعضاء مجلس العموم . وقد افتتح المؤتمر يوم ١٣ سبتمبر ١٩٠٩ ، واستمر منعقداً مدة ثلاثة أيام ، وخطب فيه كير هاردى ومحمد فريد . وكان المؤتمر مظاهرة ضد الاحتلال البريطانى في مصر . (انظر : عبد الرحمن الرافعى : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، تاريخ مصر القومى من سنة ١٩٠٨ إلى سنة ١٩١٩ ، الطبعة الأولى ١٩٤١ .

(١٢٢) فى الأصل : « كاردى » ، وهو خطأ ، ويقصد به « جيمس كير هاردى » . James Keir Hardie (١٨٥٦ — ١٩١٥) وهو أول زعيم لحزب العمال البريطانى . وكان فى الأصل صيياً فى المناجم فى العاشرة من عمره ، ثم انتخب كأول نائب عمالى مستقل فى مجلس العموم عام ١٨٩٢ ، واشترك فى تكوين حزب العمال البريطانى فى عام ١٩٠٦ .

(١٢٣) جريدة فرنسية .

[ص ٨٧١]

ومن هذا القبيل ، تصريح الصدر الأعظم بأنه لا علاقة لرجال^(١٢٤) تركيا بالحزب الوطنى ، وأنها راضية عن الحالة الحاضرة فى مصر - وإن كانت لا تشكو من تغييرها إذا رغب المصريون ذلك ! وكان لهذا التصريح وقع شديد على الحزب الوطنى . وعلمت أن تلك الأقوال وهذا التصريح كان يسعى الانجليز .

[ص ٨٧٣]

بالقرب من الناحية التى لحشمت بك^(١٢٥) وحرمه أطيان فيها ، بلد فيها صراف له محسوبة على هذه العائلة . وحدث أن وقع بينه وبين عمدة الناحية وأهلها خلاف ، حمل المديرية على أن تطلب نقله إلى بلدة أخرى . فرأى حشمت ، مع رئيس القلم المختص بأمور الصيارف ، ابقاءه ! وتأثر بذلك على الأوراق المتعلقة به . ولكن صدر بعد ذلك أمر من مدير القلم بنقله ، فقام حشمت لذلك وقعد ، وعين مندوباً لتحقيق ذلك الخلاف ، بعد أن استشار بطرس . ورفع المندوب تقريراً فى صالح الصراف ، غير أن بطرس طلب من المدير أن يطلع على هذا التقرير ويبدى ملحوظاته . ففعل ، وفند بعض ما ورد فيه . ويظهر أن انجليز نظارة المالية أساءوا الظن بحشمت فى هذه المسألة ، فشدوا أزر المدير ضده ! واشتد الأمر حتى كاد يستعفى كل من المدير والناظر^(١٢٦) !

(١٢٤) فى الأصل : « برجال » .

(١٢٥) هو أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية . وقد ورد لقبه « بك » خطأ فى

المذكرات ، رغم أنه يحمل لقب « باشا » .

(١٢٦) أى ناظر المالية أحمد حشمت باشا .

وبعد مداولات كثيرة ، رأى بطرس أن يكتب الناظر للمدير خطاباً بأن الصلح تم بين الصراف والعملة ، ويطلب رأيه فيها إذا كان لا يزال مصرأ - بعد ذلك - على نقله ؟ وأن المدير يجاوبه بأنه لا بأس من بقاءه ! وتنفذ ذلك .

غير أن عبارة المدير - في جوابه - جاءت جافية ، ملقية كل المسؤولية على النظارة . فغضب لها حشمت ، لكن بطرس أمره بتنفيذ الاتفاق الأول ، فنفذه صاغراً .

فلو أنه لاحظ شيئاً من كرامة نفسه ، لترك مسألة نقل الصراف جانباً ، وتشبث في تحقيق صدور الأمر من المالية على خلاف ما اتفق عليه مع رئيس القلم - لأن الحق من هذه الجهة في جانبه . ولكنه جبن عن أن يناقش مرؤوسيه الانجليز ، الذين خالفوا أمره ، وسعى في منازعة المدير - الذى يعلم غضب الخديوى عليه - ولكنه لم يستطع - مع ذلك - الوصول إلى بغيته ! ولقد صرحت له بذلك أمام إخوانه .

حكمت لجنة النفى الإدارى بالفيوم على شخصين بوضعهما تحت المراقبة مدة خمس سنين ، وتقديم مبلغ جسيم بصفة ضمان . فعدلت هذا الحكم لجنة الاستئناف ، فهال الأمر بعض أهالى الفيوم ، وكتبت لجنة الاتحاد فيها تلغرافات بالاحتجاج على هذا التعديل . وكان المدير - حينئذ - باسكندرية .

فجاء سعيد حاملاً ما ورد إليه من الاحتجاج ، غضباً من المدير ، وهو يقول : إنه هو الذى حرك هذا الاحتجاج ، فإن لم يُعدل عن هذه الخطوة كانت العاقبة وخيمة عليه . واستمر في تكرار هذا القول . فقلت لسعيد : [ص ٨٧٤] إن المدير هنا باسكندرية ، ولا يمكن أن يُنسب هذا الاحتجاج إليه في الظاهر . فالأحسن أن نتحقق من الأمر قبل مباشرة أى عمل ، فإن أظهر التحقيق أن للمدير

دخلا في هذا الاحتجاج ، كان لك الحق في مؤاخذته ، وإلا صرفت النظر عنه .
فقال : إنى متحقق من كونه هو المحرك ، وأطلب منك أن تنصحه بالعدول عن هذه الخطوة ، وإلا ساءت العاقبة ، لأن الاناء امتلأ منه ! قلت : ما شأنى في هذه النصيحة ؟ قال : إن لك تأثيرا عليه ! ونظر إلى حشمت ! فاستغربت من ذلك ! ولكنى لم أقل شيئا ، وصرفت الكلام إلى موضوع آخر .

أشاعوا أن لهذا التعديل سببا ، لأن أحد الشخصين المحكوم عليهما منسوب إلى رجل يدعى ()^(١٢٧) من المقرين للمعينة ، والثانى محسوب على رجل مالى شهير قيل إنه جاك منشة^(١٢٨) . وأشارت إلى ذلك « الدليل بوست » فى بعض أعدادها .
ولكنى علمت أن سعيد — فى اللجنة الاستثنائية — كان يدافع عن الحكم المستأنف ضد النائب العمومى ورئيس الاستئناف اللذين^(١٢٩) كان من رأيهما براءة المتهمين بالمرّة . لأن عبد الحالى قال ذلك لفتحى .

(١٢٧) اسم غير مقروء ، وقد يقرأ : « دلة » .
(١٢٨) من عائلة « منشة » اليهودية المشهورة فى مصر . وهو ابن باخوردى منشى ، الذى أنشأ مستشفى « منشى » فى شارع محرم بك فى الاسكندرية على نفقته الخاصة ، كما أنه حفيد البارون يعقوب منشى الذى أنشأ فى الاسكندرية كثيرا من المدارس والمستشفيات . وقد ولد فى القاهرة ، وأقام فى الاسكندرية ، وأسس فيها بنكاً كبيراً له فروع منتشرة فى القطر ، واشترك فى مشروعات كثيرة مثل السكك الحديدية وشركات المياه وشركات الأملاك الثابتة . وقد تولى رئاسة السركل (الدائرة) الحديدية ، وحاز على وسامى العثمانى والمجيدى من الدرجة الأولى .
(الياس زخورا : مرآة العصر ص ٥١٥ — ٥١٧) .

(١٢٩) فى الأصل : اللين .

ثم علمت أن الخديوى تكلم مع سعيد - أمام بطرس - في خصوص محسوب (١٣٠) في يوم حضوره . وأنه عُرِضَتْ عليه مسألة حشمت مع المدير ، فلام بطرس على أنه لم يتنهز هذه الفرصة لقبول استعفاء المدير والتخلص منه .

في يوم الأربعاء ١٥ سبتمبر ، للتبريك بحلول شهر الصوم ، قال الخديوى :

إن بطرس أحسن بسفره ، لأن الحمل قد ثقل عليه ، خصوصا وقد اشتدت المطاعن ضده من كل الجهات . وقال : لا أدري (١٣١) لماذا لم يتكلموا عند تعيينه ، ثم انطلقت ألسنتهم الآن ضده ؟

وجرى ذكر القاضى الشرعى ، فقال : إنه محب للنقود ! وإنه يلزم تطهير المحكمة الشرعية عما بها من الأوساخ ، حتى لا يقال إننا نهمل اصلاح ما يتعلق بنا . والتفت الى قائلا : أليس كذلك يا فلان ؟ قلت : نعم كذلك .

وفهمت من كيفية القاء هذا السؤال ، والظروف التى قيل فيها ، أنه يعنى بذلك رفت بعض القضاة - خصوصا الشيخ عبد الكريم سلمان (١٣٢) . وأيدى لى ذلك رشدى باشا بطلبه منى أن ألفت الشيخ المذكور لا سترضاء الخديوى .

ثم استأذنته فى السفر لمصر ، فأذن ، وحضرتُ اليها صبيحة يوم الخميس ، كما حضر رشدى ، ولكن ورد عليه تلغراف [ص ٨٧٥] يستدعيه للعودة الى اسكندرية ، وأخبرنى بأن ذلك للمفاوضة معه فى

(١٣٠) اسم غير مقروء ، وهو الذى أشرنا اليه ، وقد يكون دلة .

(١٣١) أضفنا : « وقال » لسلاسة العبارة .

(١٣٢) الشيخ عبد الكريم سلمان ، صديق الشيخ محمد عبده ونصيره ، وقد اشترك معه فى تحرير جريدة « الوقائع المصرية » .

كيفية استقبال رؤوف باشا ، المنسوب العثماني العالي ، وأشير علىه
بالبقاء في مصر لاستقباله . فلم يحضر لغاية يوم الجمعة ، حيث عدت
إلى اسكندرية ، وعلمت أنه حصلت عدة اجتماعات في
« المنتزه »^(١٣٣) من إخواني ، ولم أعلم من موضوعها شيئاً ، لأنهم كانوا
يقولون إن الكلام جرى فيها على موضوعات عامة .

وطلبت مقابلة جنابه ، فأجبت — بعد مضي عدة ساعات —
بالمقابلة في اليوم الثاني الساعة ١١ ، وبقيّة النظر في الساعة ٢ بعد
الظهر من يوم السبت . فاستقبلني بهشاشة وبشاشة ، وعرضت عليه
نتائج الامتحانات المختلفة ، ومسألة الارسالية والتلميذ عباس
حلمي ، وتعيين بهجت وهبي بمدرسة الطب . فأظهر استحسانه لما
عرض عليه .

وقال إنه يريد العفو عن عباس حلمي الآن ، لأن الانتظار لحين
عودة غورست يفهم منه أن له دخلاً فيه . فعرضت عليه تشدد غورست
في عدم العفو عنه ، فأخبرني بأنه سيُنهي المسألة مع جراهام . ولكنه لما
أحسن منه التردد في الموافقة ، رغب في تأخير المسألة لحين عودة
غورست .

وقال لي — عند الانصراف من تلك الجلسة — : إنه دعا^(١٣٤)
رشدى اليوم للكلام في مسألة الأزهر ، لأنه اشترك في وضع قوانينه .
واشتكى من شاكر .

ثم دعاهم^(١٣٥) مرة أخرى للاجتماع لديه ، إلا سرى باشا . ثم
أخبرني سعيد بأن الخديوي قال : إنه لا يلزم أن سعد^(١٣٥م) يتأثر من

(١٣٣) يقصد : قصر المنتزه . (١٣٥) أى دعا النظر .

(١٣٤) في الأصل : « دعى » (١٣٥م) في الأصل : « سعد » .

عدم دعوته لهذه الاجتماعات ، لأنها خاصة بالأزهر ، الذى لا أود أن يتداخل فيه لعدم نفور العلماء^(١٣٦) ، ولعنايته بمدرسة القضاء التى تنافس الأزهر فى موضوعه ، ولكنى مستعد لأن أفوضه فى كل أمر آخر . وقال له إن أباطة وشى فى حقه بأنه تارك كل الأمور إلى اسماعيل باشا صدقى !

ثم دعانا^(١٣٧) للاجتماع جميعاً عنده . ودار الكلام على موضوعات شتى ، أهمها مسألة القرض ، وأظهر لى فيها من الانعطاف ما لا مثيل له ، وقال لى : إنه أبدى ممنونته منى لد نلوب ، عندما عرض عليه بعض المسائل المتعلقة بنظارة المعارف .

وفى يوم السبت ٩ أكتوبر اجتمعنا بالمتنزه ، فآخبرنا بأن المستشار المالى قابله ، وتكلم معه فى شأن احتقار المصريين للانجليز ، ووجود حزب قوى يسمى ضد غورست فى انجلترا . وبأنه^(١٣٨) طلب منه وقائع ذلك . وأنه^(١٣٩) أجاب بأن الأمر بالعكس ، وأن احتقار المروءسين للرؤساء لم تكن عادة مصرية ، بل اكتسبوها من الانجليز ! قال : ولم أرد أن أضرب له مثلاً بمسألة قيام التلامذة ، مع جلوس الأستاذ ، عند دخولك [ص ٨٧٦] الفصل — حتى لا أفسد عليك حالك عندهم .

وجرى الكلام على مقتل مأمور سيوه . فشرح لنا أحوال هذه الجهة شرحاً وافياً ، كمن عاشرهم مدة طويلة ! وأشار بتعيين القومسيون الذى تعين ، ورتب بنفسه كل ما يلزم لهذه الارسالية ، حتى إنه نسى

(١٣٦) يقصد : لتجنب نفور العلماء .

(١٣٧) أى : الحديوى .

(١٣٨) أى : الحديوى .

(١٣٩) أى : الحديوى .

علف الدواب ، فاستدرك نسيانه في الصباح ، وأخبر به تلفونياً ناظر الداخلية !

وجرى الكلام في مسألة نجيب بك فهمى ، وتردد النيابة ونظارة الحقانية في رفع الدعوى عليه . ورأيت أن الخديوى يميل نوعاً لعدم اقامتها ، والانجليز كذلك ، لأنها ربما تمس أحد رؤساء المصلحة الانجليز . ثم أبدى سروره من مروره بمديرية الشرقية والدقهلية والغربية والبحيرة ، على غير استعداد. وكان رشدى وسرى — عند الكلام على علاقة الموظفين المصريين بالانجليز — ساكتين .

وفي ليلة ١١ أكتوبر ، اجتمعنا للاحتفال بليلة القدر بمسجد أبى العباس المرسى . وأظهر الخديوى نحونا من الانعطاف شيئاً كثيراً ، وأخذنى معه في العربة لرأس التين ، وكان مسروراً من الاحتفاء به . وقال : إن تلامذة المدارس إذا استمروا على الهدوء — كما تقول — فإني أזור مدارسهم . قلت : إنها فكرة جميلة .

ثم اجتمعنا في رأس التين ، وتكلمنا كثيراً في موضوعات شتى . وقلت له — قبل الاجتماع — عندما سألتني عن دنلوب : إنه أتعبني جداً ، ولم أرد أن أصدع خاطرك الشريف بأخباره ، وقد كنت صممت على أن أتمسك بالاستقالة من الجنب العالى . قال : متى ذلك ؟ قلت : من زمن . فأطرق رأسه ، وأبدى شيئاً من الكدر . ثم أخذنا معه في الكشك إلى محطة الرمل — وكان في كل ذلك غاية في اللطف والمجاملة .

وأخبرنى اسماعيل أباطة بأنه ممنون جداً من حالة المعارف ، وأنه عرف قيمتى ، وأنه يؤيدنى كل التأييد في كل مطلبى . قلت : إني لا أبغى غير ذلك ، ولا يهمنى تأييد شخصى ، ولكن هذا التأييد من شأنه أن يشجعنى على خدمة بلادى كما أبتغى

حضر دنلوب ، وطعن في حق الارسالية المصرية بانجلترا ، وأن تلامذتها يسبيرون سيرا غير مرضى نقر الانجليز منهم ، وأنه لابد من النظر في شأنهم . فلم أرد أن أتوسع معه في الأمر ، ورأيت منه ملاينة ومسايرة ، لكنها ملاينة من يريد التخرز من الوقوع في مشكلة . ولم يحصل بيني وبينه جديد يستحق الاثبات ، إلا ميله للتضييق ، وميل للتوسعة فيها ينتص بالتعليم .

ولقد اجتمعنا أمس - ١٣ أكتوبر سنة ٩٠٩ - بمجلس المعارف الأعلى . وقبل افتتاح [ص ٨٧٨] الجلسة ، جرى ذكر مبادئ الأشغال ، والاعتراض عليها . فقال دنلوب : إن هذه لم تكن في جدول الأعمال ! - وكان الكلام بيني وبين المستشار المالي - فقلت له - باستغراب - : إن الجلسة لم تفتح بعد ! فامتنع لونه وسكت .

[ص ٨٧٧]

وعما تقرر في هذه الجلسة إنشاء مدرسة ثانوية بأسبوط ، وإنشاء مدرسة للبنات باسكندرية ، وتحديد بناء مدرستي قنا وبني سويف .

[ص ٨٧٨]

في يوم ١١ أكتوبر أخبرني المستشار بأن الكتاب الانجليزي ، الذي انتخب لدراسة آداب اللغة الانجليزية ، وجد به شيء يمس بالدين الاسلامي . فاتفقنا على الأمر بله من أيدي التلاميذ .

وقلت : إنه ينبغي أن يضاف لبويد كارينتر وكروفوت ، المنوطين بانتخاب الكتب الانجليزية ، مسلم تلقى عليه تبعة مثل هذا الاهمال . فلم يرد أن يوافق على هذا ، وقال : إن مثل ذلك لا يخفى على الانجليز ! قلت : ولكنه خفى بالفعل عليهم ! قال : وهذا رغبا

عن التعليمات التي أعطيتها لهم ، ولو كان عرض على الكتاب لما انتخب . قلت : إن هذا ما يزيد في مسؤوليتهم ، ويؤيد ما رأيته ، ولا بد من معاقبة المهملين على الأقل ، بدفع قيمة الكتاب ، وللناس حق أن يشتبهوا فينا ، لأن هذه المسألة ليست الأولى من نوعها . فانصرف على ذلك .

في يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر حضر السير إلدون غورست ، واستقبلناه على المحطة ، وتأخر المستشارون عند قدومه ، والتف النظر حوله إلى أن ركب العربة ، ولم يمر كلام في هذه البرهة إلا في أشياء تافهة كالعادة . وكان معنا شفيق باشا من طرف الخديوى ، وجنابه (١٤٠) هو الذى أذننا بالحضور ، وأرسل سعيد - الذى كان مقيماً باسكندرية - لهذه الغاية .

في يوم ١٥ سبتمبر ، بجلسة التبريك بقدم عيد الفطر ، أبدى الجناب العالى امتنانه من النظر ، فقال : إني ممنون جداً منكم ، ومن أعمالكم ، ومعجب غاية الاعجاب باتحادكم على القيام بواجباتكم . وإني مؤيدكم فى أعمالكم ، وأتمنى أن نعمل دائماً معاً ، وأن نبقى قلباً واحداً ويداً واحدة فى جميع الأحوال . فدعوت له بالعز والتأييد .

ثم سأل عن حالة السير إلدون غورست . فقلت : إن عليه - ظاهراً - من جودة الصحة . قال : ولكن الظواهر لا يعول عليها .

ثم تكلم معى فى شأن اجتماع فتحى بلطفى السيد ، وقال : إنه لا ينبغي أن يعاشره ! قلت : إني لا أظن أن هناك اتفاقاً بينهما ! وانصرفت . ثم تكلم مع فتحى فى هذا المعنى .

(١٤٠) أى : جناب الخديوى .

وبهذه المناسبة نقول ان سعيد باشا تكلم معى يوم الأربعاء ١٣ سبتمبر فى حملة الجرائد على [ص ٨٧٩] السير لدون غورست ، والشكوى من السياسة الحاضرة التى ترمى إلى استبدال الانجليز بالوطنيين^(١٤٠) - فقال : إنه لا ينبغي لجرائدنا أن تهمل الدفاع عنا فى هذه المسألة . وطلب أن أتكلم مع لطفى فى هذا الخصوص . فأبيت : أولاً ، لما رأيته من إعراض لطفى فى هذا الموضوع ، الذى سبق أن تكلمت معه فيه . وثانياً^(١٤١) ، من عدم نشره ما أكلفه بنشره أحياناً .

فألح سعيد فى طلبه . فاستدعينا وشافهنا فى هذا الموضوع ، فاستحسن رأينا فيه غاية الاستحسان ، ووعده بمتابعة الكلام فيه ، واستمل بعض الأشياء مما يساعده على الدفاع .

ثم استطرد سعيد من هذا الموضوع إلى التكلم معى فى شأن استرضاء الجناب العالى عنه . فأبى أولاً ، ثم وعد بالتفكر فى الأمر ثانياً . ثم حضر فى اليوم التالى مخبراً بأنه رأى - بعد التفكير - أن يسير على خطته ، ويجرى فى طريقته ، مهما كانت النتيجة ، لما رآه من استحالة الانتفاع بالجناب العالى ، واعوجاج سير أغلب الملتفين

(١٤٠ م) المعنى الوارد فى هذه العبارة هو : احلال الوطنيين محل الانجليز ، وليس العكس كما يشير ظاهر العبارة - لأن الباء فى فعل « يستبدل » تدخل على المتروك ، وقد أدخلت الباء فى العبارة خطأ على « الوطنيين » وكان يجب أن تدخل على « الانجليز » .

وهنا نوضح أن المعنى فى عبارة « حملة الجرائد » الوارد فى الفقرة ، ينصرف الى الجرائد الانجليزية ، وليس الجرائد الوطنية . وهو ما سوف يتضح من سياق الكلام التالى . وكانت الجرائد الانجليزية تهاجم سياسة غورست تحت ضغط سعد زغلول فى احلال الوطنيين محل الانجليز .

(١٤١) أضيفت « ثانياً » لسلاسة العبارة .

حول ، والذين له بهم ثقة . فقلت : هذا شأنك ، ولم يكن الكلام معك في هذا الغرض إلا عَرَضاً .

وأخبرني بأن البعض من النظار سحوا - في غيبتي - أن يحملوا المالية على تقييدى في أمر الترقيات ، بقيود أطلقت منها جميع النظارات ، وروجوا هذه السعاية بأنى أرقى كثيراً من أقاربى ! ثم انصرف . وقرأت في جريدته ، بعد ذلك ، مقالة افتتاحية في رد حملة الجرائد الانجليزية ، بعكس ما اتفقنا عليه ! فاستأت من ذلك جداً ، ووجدت نفس هذا الاستياء عند سعيد .

وردت كثير من وفود العمدة والأعيان في التشرقيات ، مع كونها قاصرة على المقيمين في اسكندرية ! وبلغنى أن حضورهم - بهذه الكثرة - كان بايعاز ! حتى أكد لى بعضهم أن المدير في بعض الجهات طلب من بلد واحدة ثلاثين شخصاً !

في مساء يوم الثلاث حضر عندى الشيخ على يوسف بمصر ، وتكلم في موضوع سأشرحه فيما بعد عند تمام الأمر فيه .

٢٠ أكتوبر سنة ٩٠٩

اجتمعت وسعيد ، يوم الأحد ١٧ أكتوبر ، بالجناب العالى في المتزة . وجرى كلام طويل في موضوعات شتى ، منها أن السير إلدن غورست أظهر له عدم اهتمامه بحملة بعض الجرائد الانجليزية عليه ، وقال إنه لا يغير خطته التى كانت أول خطة جرى اللورد كرومر عليها ، وأنه متأثر من جونستون - التى كانت ناظرة للمدرسة السنية - لسعيها في انجلترا ضده .

وقال : إن (١٤٧) الملك لم يقابله عند عودته ، وليس في

(١٤٧) في الأصل : « قال وان » وقد عدلتا النص لسلاسة العبارة .

[ص ٨٨٠] النية اعطاء شيء لمجلس شورى القوانين الآن . ثم تكلم^(١٤٣) عن السير كاسل ، ومعاملته لكبار الرجال ، ومعرفته بكيفية استمالتهم . وأشار لما فعله معه في مسألة كومبوج^(١٤٣) ، وما وعده به في غيرها . ثم تكلم في مسألة قنال السويس ، وأن هناك خلافاً بين بعض النظائر الانجليز في شأنها ، وأوصى بالبحث مع المالين في أمرها . وأخبره^(١٤٤) سعيد بمسألة لطفي السيد وما كتبه الجريدة .

علمت أن بعض حملة أسهم شركة « اللواء » - وأظنه على كامل^(١٤٥) - يريد رهن مقدار عظيم منها ، وأن بعض المقرين ساع في شرائها . قال لي ثقة : إن بين الجناب العالي وروبرتسن^(١٤٦) علاقة متينة ، وإنه يحركه كيف شاء ، ولذلك أيد السير غورست لدى جراي^(١٤٧) ، فتأيد !

جرت مخابرة بين الخديوي والباب العالي بخصوص التصريح لمصر بالاستقراض من غير استئذان الحكومة العثمانية ، فأجاب الصدر

(١٤٣) أي : جورست .

(١٤٣ م) يقصد : كوم ابو .

(١٤٤) أي : أخير سعيد الخديوي .

(١٤٥) على فهمي كامل ، أخو مصطفى كامل . (انظر حاشية ٦١٢ في ص ٣٩١ من الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول) .

(١٤٦) يقصد : المسترجون روبرتسون ، النائب بمجلس العموم ، ومن الأحرار الراهيكالين الساخطين على سياسة كرومر في مصر ، وقد تعاطف مع مصر في حادث دنشواي (لمزيد من التفاصيل : انظر حاشية ٢٧٨ في الجزء الأول من مذكرات سعد زغلول ص ٢٧٠) .

(١٤٧) السير ادهارد جراي ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد اسمه في كشف الجزء الثاني للورد وليام جراي - وهو خطأ .

الأعظم بأن الحكومة العثمانية مستعدة للموافقة على اقتراض ما تحتاج مصر إليه من المال ، إذا تبين مقداره ، وما يُصرف فيه ، وبشرط أن لا يكون متعلقاً بالحرية والبحرية .

وعلمت أن السير كاسل يسعى في هذه المسألة ليكون الاستقراض منه ، وأنه حمل الملك على التداخل فيها ، واستمالة الحكومة العثمانية للقبول بها . ويظهر أن الخديوى متفق معه على ذلك ، ولكنه يتظاهر بضد ذلك !

وقد كان محمود باشا شكرى^(١٤٨) مكلفاً بالمخابرة في هذا الموضوع ، فقال له الصدر الأعظم أخيراً : إن حل هذه المسألة يتوقف على مجلس المبعوثان ، لأن ما تطلبه مصر إنما هو امتياز يلزم النظر فيه بهذا المجلس ، ولا يظنه يوافق عليه .

غير أن سفير إنجلترا بالأستانة ، أرسل للوكالة الانجليزية^(١٤٩) بلزوم مجاوبة الصدر الأعظم على خطابه الأخير بالتلغراف^(١٥٠) ، فكتبت الوكالة الانجليزية صورة هذا التلغراف ، ومن مقتضاها أنه حصل سوء تفاهم فيما تطلبه مصر ، وأن غرضها الحصول على إذن عام بالاستقراض ، حتى تتمكن - عند الحاجة - من عقد السلفات التي ربما دعت إليها حاجة ترقية القطر في الزراعة والصناعة .

وقد حصلت المداولة في هذا الأمر أمس ، فأبدي محمود باشا شكرى ما سمعه من الصدر الأعظم ، فقلت : إن هذا الكلام وجيه جداً ، ولا غبار عليه ، ومعاودة الطلب لا فائدة منها ، مع وجود ذلك

(١٤٨) محمود باشا شكرى ، هو رئيس الديوان التركى الخديوى .

(١٤٩) يقصد دار الوكالة البريطانية بالقاهرة .

(١٥٠) تضمن هذا الخطاب ان الدولة العلية توافق على عمل قرض لتتمية ثروة البلاد ، على أن تبين الأوجه التى سيصرف فيها القرض .

المانع ، والغالب أن مجلس المبعوثان يرفض الطلب [ص ٨٨١] إذا عُرض عليه . والرأى عندى إخبار غورست برواية محمود شكرى ، فلإنها ربما غيرت فكرته . فقال بطرس : إن الأحسن هو إرسال التلغراف بطلب إعادة النظر فى المسألة ، لما فيها من الفائدة لمصر .

وقبل إن سفير انجلترا علق قبول ما عرضه عليه الباب العالى من زيادة الجمارك ، على الرضاء بما تطلبه مصر .

ولم يتكلم أحد من بقية النظار بشىء أصلاً ، بل كل الكلام كان دائراً بين الخديوى وشكرى ويطرس وأنا . وأخيراً تحرر الخطاب الآتى مضمونه :

« نشكركم على عنايتكم بهذه المسألة ، وإن تقدّم مصر فى الزراعة والصناعة والمعارف ربما توقف على اقتراض المال ، وكان فى لزوم الاستئذان ما يفوت الوقت المناسب . ومن جهة أخرى فلإن سبب لزوم الاستئذان قد زال ، ولهذا يكون من المرغوب فيه منح ما كان لمصر من حق عقد القروض بدون استئذان » (١٥١) .

والذى يظهر ويغلب على ظنى ، أن فى النية الاستقراض ، ولكنه يخشى أن لا تقبل الدولة العلية به ، ولذلك حصل السعى فى إزالة مانع الاستئذان ، حتى إذا أطلقت مصر من هذا القيد ، استلقت بلا حساب لمنفعة الدائنين ومسايرتهم ، لا لمنفعتنا ، وازداد بذلك تمكّن انجلترا منها . والله كشاف الغيوب ! .

وصل بطرس باشا أمس . وبما تكلم به معى عند العودة من رأس

(١٥١) أورد أحمد شفيق نص هذا الخطاب على النحو الآتى : « ان الحكومة تشكر الدولة على مساعدتها لعقد قرض ، ولكن الحكومة ليس فى نيتها الآن عمله ، والذى يهمها فقط أن يُرد إليها ما كان لها ، فى مدة الخديو السابق ، من الحق فى عقد القروض عند الحاجة بدون استئذان » .

الثين ، أنه سمع أن موظفين بالداخلية - ذكرت له أسماءهم - يحتبون في الجرائد ، ويدسون الدسائس . قلت : لا أعلم بذلك . فقال : إن الأولى ترك هذه الجرائد وشأنها ، فإن الاشتغال بها يقرر في أوهام أربابها أن لها شأناً !

تكلم الخديوى على المائدة أمس في مسألة سيوه ، وقال : إن الذى جرأ السيويين على الاستخفاف بسلطة الحكومة ، ما سبق من العفو عن المجرمين منهم ، وتخفيف الضرائب عنهم . وإن اللازم إعادة الضرائب كما كانت . قلت : ولكن أغلبهم طائعون ! فأتروا متبسماً تبسم المغلوب !

ثم ذكر البرنس حسين وشكايته من القضاء ، والأحكام التى يصدرها ضده فى قضاياها . وقال إنه يظن (١٥٢) أن العيب فى نظامه لا فى القضاء .

سألنى الجناب العالى عن كيتنج (١٥٢) ، فقلت : إنه خبيث ، وضع شروطاً صعبة لمن يريد [ص ٨٨٢] أن يكون فى الإرسالية المصرية ، وهى : أن يكون متخرجاً من مدرسة الطب ، وأمضى سنتين بصفة مساعد للتدريس بمهية لا تتجاوز ١٢ جنيهاً ، وعلى شرط أن لا يؤدى عملاً فى الخارج . وإنى كلمته فى صعوبة هذه الشروط ، وأنه يصح أن يقال فيها إنها وضعت لأن تكون مانعاً من الانتظام فى سلك هذه الإرسالية ! قال الجناب العالى : نعم ، إنه يشكو ، ويقول : إنك تعرقل مساعيه . قلت : إنه لا يمكن أن أتركه وشأنه يفعل ما يشاء !

(١٥٢) الدكتور كيتنج ، ناظر مدرسة الطب .

(١٥٢ م) يقصد : البرنس حسين .

٢١ أكتوبر سنة ٩٠٩

عدنا أمس جميعاً من اسكندرية ، وجرى حديث عن تعيين
العضوين الناقصين بمجلس شورى القوانين . فقلت - بناء على
اتفاقي مع سعيد من قبل - : إن الأليق لهذه الوظيفة هو درويش بك
سيد أحمد ، وليب بك البتنوني . فعارض كل من بطرس ورشدي فيهما
بأن الأول لا يمكنه البحث في موضوع عام ، والمناقشة فيه ، والدفاع
عن رأيه - وأن عمود خليل أفضل منه ، لسماجته في القول
(تبايته !) .

قلت : إن الأمر ليس بالسماجة ! أما حشمت فقال : إن الأفضل
تعيين خليل بك إبراهيم . فقلت : إن لدينا ما يكفينا من مرقس
سميكة ومقار باشا ، ولا ينبغي أن نزيد الطين بلة بتعيين ثالث لهم !
فسكت ، وسكت بطرس معه .

ثم قلت : وإذا كان الأمر كذلك ، فالأفضل تعيين الهلباوي . قال
رشدي : إن حسن بك صبرى قال له إنه مرشح لهذه الوظيفة ،
ولا يخشى إلا من معارضة البرنس حسين ! وأفكر أن حشمت
عضد^(١٥٣) هذا الترشيح . فقلت لرشدي ، وكررت القول : هل قال
لك ذلك حسن صبرى ؟ قال : نعم . فلم أبدأ استحساناً ولا
استقباحاً . وقال بطرس : إنا نريد شخصاً يعرف لغة أجنبية ! وفضل
إسماعيل^(١٥٤) البرعى على درويش بك . ويظهر لي أنه قال ذلك ، لا
لأنه يعتقد هذا الاعتقاد ، بل لكي يستميل سعيد إلى المعارضة في
درويش بك - فيما يظهر !

(١٥٣) في الأصل : « عضض » ، وهو خطأ إملائي . ويلاحظ أن سعد زغلول
أمل هذه الكراسة .

(١٥٤) يقصد : إسماعيل سري باشا ، ناظر الأشغال (انظر ترجمته في الجزء
الأول من مذكرات سعد زغلول ، ص ٢٣٦ حاشية ١٨٣)

ثم جرى الكلام في قتال السويس ، فرأيت من بطرس الميل إلى استحسانها . فقلت : أرجو أن تلتفت الى هذه المسألة بنوع خاص ، لأنها دقيقة ، والكلام فيها كثير .

قلت لبطرس - وكان دفع الجواب على إفادة الصدارة العظمى بخصوص الاستقراض ، إلى رشدى ليترجمه للغة الفرنسية - : « انى لا أفهم فتح باب هذه المسألة الآن ، مع كون مصر ليست فى حاجة إلى الاستقراض ! قال إنه لا فائدة من وراثتها [ص ٨٨٤] والمخاطبة فيها نظرية محضة .

وقد استقبله على محطة مصر ، السير إدون غورست والمستشار المالى (١٥٥) وقليل من الوطنيين وأقاربه . ولوحظ عدم مجئ المحافظ ولا وكيله ، ولا الحكمدار ولا وكيله !

يوم ٢١ أكتوبر (١٥٦) :

زارنى اليوم بطرس فى الساعة واحدة بعد الظهر ، ويده تلغراف عن وصول الجناب العالى إلى رودس ، واستشارنى فى اعلانه بالجرائد . فقلت : يلزم نشره . ثم سألته عن حال غورست ، فقال : إنه عظيم الاستياء ، وأنه تكلم فى كتابات الجرائد ، ومن يخالط أربابها - مما ستتكلم على تفصيله بعد .

ثم قال انه (١٥٦م) تكلم معه ، وكذلك المستشار المالى ، فى مسألة قتال السويس . وحاصلها أنه يراد إعطاء الحكومة من الشركة مبلغ أربعة مليون جنيه ، ثم ثلاثة ونصف فى المائة من أرباح القنال ، ثم

(١٥٥) المستشار المالى هوبول هارفى Harvey .

(١٥٦) هكذا فى الأصل ، وتبدأ من هنا كتابة سعد زغلول بخط يده على امتداد صفحات ٨٨٤ ، ٨٨٣ ، ٨٨٥ ، ٨٨٦ (حتى منتصفها تقريباً) .
(١٥٦م) أى : غورست .

تزداد هذه القيمة إلى ١٢ في المائة ، وذلك لغاية انتهاء مدة الامتياز^(١٥٧) - الذى يلزم اطالته بمقدار ما مضى من مدته^(١٥٨) . وفى نهاية هذه المدة تكون^(١٥٩) الأرباح مناصفة بين الشركة وبين الحكومة . ولا يكون للحكومة حق - لقاء ذلك - فى الأرباح إلا إذا زادت عن خمسين مليوناً^(١٦٠) ، فإذا زادت عن هذا المبلغ أخذت الزيادة إلى مائة ، فإن تجاوزت الأرباح مائة مليون قُسمت الزيادة مناصفة بين الاثنين^(١٦١) .

قال بطرس : ولقد عارض المساهمون فى أول الأمر فى هذه الشروط ، ولكنهم عادوا فقبلوا . ومن حيث أن مصر لا يمكنها أن تستقل عنهم ، وأنها^(١٦٢) ، لموقعها الجغرافى ، ولسابق تاريخها الدال على أنها كانت على الدوام تابعة ، ولغفلة أهلها - فإن هذه الشروط أحسن لها ، وأوفق لفائدتها ، وربما حدثت اختراعات تقلل من أرباح القنال - البالغ قدرها فى السنة مائة وخمسين مليون [ص ٨٨٥] فرنك فى العام - فلهذا يتراءى أن الاتفاق المعروض فى خير مصر . ولقد دفع لى المستشار المالى نسخة منه ، ويراد الفصل فى هذه المسألة على وجه

(١٥٧) كانت مدة الامتياز تنتهى فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٨ .

(١٥٨) أى إلى ٣١ ديسمبر ٢٠٠٨ . وكان قد مضى على مدة الامتياز أربعون عاماً .

(١٥٩) أى فى فترة مد الامتياز ، وهى أربعون عاماً .

(١٦٠) أى أنه إذا كان صافي الأرباح السنوية ٥٠ مليون فرنك أو أقل ، يكون كل المبلغ للشركة ، ولا تحصل الحكومة المصرية على شيء . وفى الأصل : « مليون » بدلا من « مليون » .

(١٦١) أى أن المناصفة فى الأرباح فى فترة مد الامتياز لا تتم إلا إذا زاد الربح على مائة مليون فرنك .

(١٦٢) فى الأصل : « انها » .

السرعة ، لأن مجلس الشركة يريد ذلك . وأشار ، في أثناء حديثه ، إلى أن الشركة لا تريد أن تدفع الآن مبلغ الأربعة مليون جنيه ، لأن ذلك يضايقها ، ويؤثر تأثيراً محسوساً في فوائد الأسهم (١٦٣) .

قلت : إن المستشار يريد أن يتخذ السرعة في كل مسألة وسيلة لحلها على حسب ما يراه !

ولقد طلبتُ (١٦٤) منه - إذا كان من الممكن - أن يطلعني على الشروط التي دُفعت إليه . فقال : إن المستشار المالي سيحضر لديه غدا ، للمناقشة فيها .

في ٤ أكتوبر :

أمس ورد على تقرير المستشار المالي عن قنال السويس ، وقد تضمن أسفه على كون جيل مصر الحالي محروما من التمتع بفوائد

(١٦٣) أورد سعد زغلول في صفحة ٨٨٣ المقابلة لصفحة ٨٨٤ الحسبة الآتية :
المبلغ المتكون بعد ٥٤ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٣٠٠ ألف ٧,٢٠٠,٠٠٠
المبلغ المستهلك بعد ٤٥ سنة بدفعة سنوية مقدارها ٩٠٠ ألف ٢٠,١١٠,٠٠٠
٦٢,٨٠٤,٠٠٠

وقد عملت هذه الحسبة بمعرفة أحد العارفين بفن الحاسبة ، ويتج منها أن ما تحصل عليه الحكومة بعد ٥٤ سنة من جميع المبالغ التي تدفع إليها ، قيمة تنازلها عن الإيراد مئة خمسة وأربعين ، وعن نصفه إلى ما شاء الله لا يزيد عن مبلغ اثنين وستين مليون () * وثمنامائة وأربعة آلاف ، وهو مبلغ زهيد يكاد أن لا يوازي قيمة الإيراد السنوي سبع سنوات ، على أن فائدة هذا المبلغ السنوية باعتبار ٣ ونصف في المائة .

* كلمة غير مطروقة ، ويلاحظ أن الأجل الذي أوردته سعد زغلول خاطيء ، كما أن الرقم الثالث معاد عليه في الأول ، وقد قرأ ١٤٠ ألفاً و ٧٤٠ ألفاً .

(١٦٤) أي طلب سعد زغلول من بطرس غالي .

القنال ، مع كونه تحمل جزءاً عظيماً من نفقاته وأتعابه . وقال إن الاقتصاد يدعو إلى النظر في طريقة تجعل هذا الجليل يستفيد منه ، ويتغى خطرات المستقبل ، لأنه ربما حدثت اختراعات أبطلت الحاجة إلى البحار في الأسفار - مثل الطيارات - وكذلك يخشى على مصر - وهي ضعيفة - إذا عادت إليها ملكية القنال ، أن لا تستطيع الدفاع عنه ، وفي إمكان الدول أن يقروها على القبول بحرية المرور فيه . كما أن في إمكان الشركة أن تخفض عوائد المرور تخفيضاً باهظاً لا تستطيع [ص ٨٨٦] مصر رفعه من بعد . قال : ولذلك حصلت مخاطر في هذا الخصوص من السنة الفائتة ، ووضعت مشروع ابتدائي من مقتضاه أن تأخذ مصر من الشركة ثلاثة مليون جنيه ، وأن تقبل مد مدة الامتياز بمقدار المدة الماضية ، ويكون لها في نظير هذا التمديد ذلك المبلغ ، ثم ٢ في المائة من أرباح القنال لغاية سنة ٢١ ، ثم أربعة لغاية سنة ٣٠ ، ثم ستة في المائة لغاية سنة ٤٠ ، ثم ٨ في المائة لغاية سنة ٥٠ ، ثم ١٠ في المائة لغاية ستين ، ثم ١٢ في المائة لغاية سنة ١٩٦٨ . وأن يكون للحكومة بعد ذلك نصف الأرباح وللشركة النصف الآخر لغاية سنة ٢٠٠٨ .

وقال إن (١٦٥) الشركة لم تقبل بهذا المشروع ، إذ لم تجد فيه ضمانات كافية لحصولها على المبالغ التي تكون دفعتها . ولذلك وُضع مشروع آخر من مقتضاه أن تدفع الشركة - على أربعة أقساط متساوية - أربعة ملايين جنيه (١٦٦) للحكومة ، وأن تدفع - فوق ذلك - اعتباراً من سنة ١٩٢١ المائة أربعة من مجموع أرباح القنال لغاية سنة ١٩٣٠ ، ثم يزداد هذا المبلغ ٢٪ لغاية سنة ١٩٤٠ ، ثم يزداد ٢٪ لغاية سنة

(١٦٥) في الأصل : « وأن » .

(١٦٦) في الأصل : جنيتها .

١٩٥٠ (١٦٧) ، ثم ٢ ٪ لغاية سنة ٦٠ ، ثم ٢ ٪ لغاية سنة ٦٨ ، ثم بعد ذلك تقسم الأرباح مناصفة بين الشركة والحكومة لغاية سنة ٢٠٠٨ - على شرط أن لا ينقص نصيب الشركة عن مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك في السنة . ويُظن أن الشركة تقبل بهذا المشروع ، ويرجو أن مجلس النظار يصدق عليه ، لما فيه من الفائدة لمصر (١٦٨) .

تكلمت الجرائد الأوروبية في هذا المشروع ، ولكنها لم تنشره تماما . ويظهر أن الذي كان اتصل لعلها هو المشروع الأول . وتناقلت الحديث فيه الجرائد الوطنية ، فخطأته جرائد الحزب الوطني ، وطلبت من الحكومة رفضه . وكذلك « الجريدة » . أما « المؤيد » فانه ابتداء بالاعتراض عليه ، ثم تقهقر . ولا تزال الجرائد تكتب فيه ، والناس يتحدثون به . ولكنهم لم يكونوا عالمين بحقيقته ، ولم يبلغ منهم الاهتمام به الى الساعة الحاضرة (صباح يوم ٢٧ أكتوبر سنة ١٩٠٩) ، ولم يسألني في شأنه سائل من تلقاء نفسه ، الا هلباوى بك .

[ص ٨٨٨]

وقد قرأته لأول مرة مع سعيد ، ولم نتمكن من الوقوف على حقيقته تمام الوقوف ! ولم نكن نعلم حاجة مصر الى النقود ! فذهبنا الى رشدى باشا وحشمت باشا في منازلها ، ودعوناها للاجتماع معنا للمداولة فيه . فاجتمعنا مساء أول أمس وأمس ، ورأينا أن حشمت ليس أكثر علما به منا ، ولا رأى له فيه ، ولا علم لديه بالمخابرات التي جرت بشأنه ، وقد وُزع عليه تقرير المستشار كما وزع علينا .

(١٦٧) كتبت في الأصل سنوات : ١٩٣٠ ، ١٩٤٠ ، ١٩٥٠ على النحو الآتى : ١٨٣٠ ، ١٨٤٠ ، ١٨٥٠ . وهوزلة قلم .
(١٦٨) انتهى هنا الجزء المكتوب بخط سعد زغلول .

ثم وزعت علينا قائمة ببيان الوجوه التي سيُصرف فيها مبلغ الأربعة ملايين جنيه ، فتبيننا من هذه القائمة أن السودان سيُصرف عليه من هذا المبلغ اثنين مليون جنيه ونصف ! ومليون لأعمال الري ، ونصف مليون للسكة الحديد .

أما رشدي فظهر أنه من أنصار المشروع ، وأما حشمت فليس له رأى ، وأما سعيد فانه غير مبال اليه ، ويرى أنه لا يصح الموافقة عليه .

ولقد تكلمت معهم بهذا المعنى ، وأن المشروع ، إذا كان من الجهة المالية غير مضر بمصر ، فانه لا حاجة اليه ، ولا يصح أن تباع مصر ملكها لصرف ثمنه على مَلِكٍ^(١٦٩) - إن لم يكن كله لغيرها ، فليس لها فيه الا النصف ! وإن حكومة السودان ، ان كانت محتاجة لنقود ، فما عليها الا أن تستلف النقود باسمها ! وإذا احتاجت لضمانه ، فمصر أو انجلترا تضمناها .

ولقد كنا أمس عند بطرس باشا بالخارجية ، وحضر روكاسيرا ، فتكلمت بهذه اللهجة ، فكان جواب بطرس ان على شعراوى تكلم معه في عدم مناسبة بيع القنال لفائدة السودان ، وأن المادة ١٦ من عقد الامتياز تدل على أن للشركة حق تجديده - فانها بعد أن نصت على أن القنال يعود للملكية الحكومة عند انتهاء المدة المحددة للامتياز بشرط أن تدفع للشركة قيمة المواد والأدوات ، قالت : ومع ذلك اذا حفظت الشركة الامتياز ، فنصيب الحكومة في الأرباح يكون عشرين في المائة ، ثم يزداد نصيبها خمسة عند كل تجديد ، ولكنه لا يصح أن يتجاوز ٣٥ ٪ .

قال روكاسيرا : ان الشركة لم تتمسك بهذا في محابراتها ، [ص ٨٨٧] وان كان له وجه . ولا يبعد أن تحكم المحاكم به .

(١٦٩) يقصد السودان .

قلت : ان هذا وجيه ، ومن المرجح أن تحكم المحاكم بمقتضاه ، خصوصا وأن هذه المحاكم تكون ميالة للشركة . ولقد وجدت الإشارة الى هذا المعنى في التقرير الذى قدمه المستشار المالى ، حيث قال : وربما كان مفيدا استلفات النظر الى أنه - عند تحرير العقد الأولى للامتياز لوحظ امكان التجديد ، اذ اشترط أنه « اذا حفظت الشركة الامتياز لمدة متتابعة ، فان حصة الخمسة عشر فى المائة المشروطة للحكومة المصرية تبلغ فى المدة الثانية عشرين فى المائة ، ثم ٢٥ ٪ فى المدة الثالثة ، وهكذا على هذا المنوال تزداد هذه الحصة خمسة فى المائة لكل مدة من غير أن تتجاوز فى جميع الأحوال ٣٥ ٪ من صافى الأرباح » . ومن العيب أن نقول إن هذه شروط يمكن للحكومة المصرية أن لا تقبلها . وبما أن الكلمة الأخيرة فى التجديد لها ، فانها يمكنها أن تعلق القبول به على ما تريد من الشروط ، وللقومية أن تتنازل عن التجديد ، اذا رأت هذه الشروط غير ملائمة لها .

ولقد أثرت على هذه المسألة تأثيرا عظيما ، ويت أفنكر : لماذا أن الشركة لم تملك هذا النص ؟ ولماذا أورده المستشار فى تقريره ؟ فأخذت أبحث فى الاتفاقات التالية ، فعثرت فى المجموعة العمومية لمسيو جلاد ، من سنة ١٨٤٩ لسنة ١٩٠٨ ، على اتفاقية [ص ٨٨٩] انعقدت بين اسماعيل باشا ومسيو دولبس بتاريخ ٢٢ فبراير سنة ١٨٦٦ ، ورد فى المادة ١٥ منها ما نصه : « تقرر بصفة تفسيرية أنه فى نهاية مدة التسعة وتسعين سنة المقررة لامتياز قنال السويس ، وعند عدم وجود اتفاق جديد بين الحكومة المصرية والشركة ، ينتهى الامتياز حتما من نفسه » .

[ص ٨٨٨]

قال روكاسيرا^(١٧٠) : ان الحكومة لا تريد أن يعقد السودان سلفة باسمه ! فقال رشدي : ان شركة انجلترا في السودان صورية^(١٧٠) ، جعل الغرض منها التخلص من الامتيازات الأجنبية . قال بطرس : والدولة العلية لم تقرر على هذه الشركة^(١٧١) لغاية الآن . ثم انفض المجلس على غير طائل .

وقد أخبرني سعيد بأن شيتي سأله فيما اذا كان المشروع يصادف استحسان الأمة ، اذا تخصصت المبالغ الناجمة منه لتخفيف الضرائب ؟

[ص ٨٨٧]

وأخبرني سعيد أن « شيتي » من رأيه أخذ رأى الجمعية العمومية فيه . واستشرنا النصوص ، فوجدنا أن ذلك جائز . ثم تكلم سعيد مع بطرس في هذا الخصوص ، فسخر بهذه الفكرة ! ثم إنه قال - في جلسة أخرى - إن الانجليز ساطعون كلهم على

(١٧٠) في الأصل : « وقال » . والكلام هنا امتداد لكلام روكاسيرا في اجتماع النظار عند بطرس باشا بالخارجية ، الذي حضره روكاسيرا . وقد قطعه سعد في الصفحة المقابلة (٨٨٧) بالاضافات التي سلف ذكرها في المتن .

(١٧٠ م) يقصد : شركة انجلترا لمصر في حكم السودان .
(١٧١) يقصد أن الدولة العثمانية لم توافق على الاتفاق الثنائي بين مصر وانجلترا في ١٩ يناير ١٨٩٩ ، الذي اشتركت به انجلترا في إدارة السودان .

« شيتي » ، ويقولون إنه هو الذي ألف فكر سعيد الى الجمعية العمومية . ويتهمون سعيد بترويحها .

[ص ٨٩٠]

وعلمت من بطرس ان المخابرة في هذا الموضوع جارية من مدة ، وأنه كان يتراسل فيها مع المستشار المالي وهو في أوروبا . أما الخديوى فانه كان تكلم معنا في هذا الخصوص ، ورغب الينا بحثه ، وكلف حشمت بوضع تقرير لنا عنه . وأحسنا منه أنه إن لم يكن غير مبال له ، فانه خالى الذهن منه . ومع ذلك فمن الجائز أن نكون مخطئين في احساسنا ، وأن يكون متفقا عليه من قبل !

تكلم معى المستشار أمس في وضع طريقة للأسئلة التى يوجهها مجلس الشورى للنظار ، فقلت : ان هذه المسألة ليست خاصة بالمعارف وحدها ، بل هى عامة لجميع النظارات ، وتتعلق (١٧٢) بعلاقة الحكومة مع مجلس الشورى . ومن المعلوم أنه يلزم الجرى في هذه المسألة على الطريقة المتبعة في البلاد الشوروية . وتكلمت مع بطرس فيها ، فقال إنه مشتغل بها .

علمت أن بطرس تكفل بكم أفواه الجرائد عن التكلم في مسألة القتال .

في يوم الأربعاء ٢٧ أكتوبر سنة ٩٠٩ ، حضر مغربى (١٧٣) في الساعة الرابعة بعد الظهر ، وقال إنه أخبر المستشار — من يومين — بما أمرتم به من قبول التلامذة ، الزائد سنهم عن ١٧ سنة ، في المحلات الخالية .

(١٧٢) في الأصل : « ويتعلق » .

(١٧٣) م) هو محمد على المغربى ، مدير أقلام عربى نظارة المعارف (أنظر ترجمته في الجزء الأول من المذكرات ، ص ٢٧١ حاشية ٢٨١ .

ثم تكلم فيها معه أمس ، فدخل عندكم (١٧٣) للكلام عنها . ثم انختمت الجوابات المختصة بها ، وأرسلت للبوستة . قال : فسألني المستشار عما إذا كان من الممكن سحبها ؟ وأرسلني الى سعادتك قائلاً : كيف يمكن قبول هؤلاء ، مع أن كلا من بطرس باشا والسير غورست سألاه عما إذا كان قبل بعض التلامذة ممن زاد سنهم عن الحد المقرر ؟ فأكد لهما عدم حصول ذلك . فأمرته بالانصراف . وكان حشمت باشا حاضرا ، غير أنه لم يلتفت جيدا لهذه العبارة .

ثم احضرت (١٧٤) المستشار يوم الخميس ، وتكلمت معه في هذه المسألة باني - على ما أتذكر - فاتحته فيها ، واتفقت معه عليها ، على أن المسألة مقررة من قبل بما تقرر في نظيرها - في العام الماضي - تقريرا صدق عليه هيئة مجلس المعارف الأعلى . فقال : ولكن إذا وضعت قاعدة يلزم اتباعها !

قلت : إن القاعدة متبعة ، وإنك إذا أردت سحب الجوابات من البوستة ، فاني أوقف ارسالها حتى أنهى هذه المسألة مرة واحدة ، لأن بطرس وغورست إذا كان من رأيها عدم قبول أحد ممن زاد سنهم عن المقرر - مع وجود محلات خالية - فاني لا أقبل بهذا الرأي مطلقا ، لما [ص ٨٩١] فيه من تعطيل التعليم ، والتضييق على الناس فيه . وإذا سهل عليك أنت أن تفعل ذلك لكونك أجنبيا عن الأمة ، فليس هذا من السهل على ، لأن الضرر فيه عائد على أهلي وأقربائي وأنسابي وأصدقائي وبنى وطني . ودعوت مغربي لكتابة (١٧٥) تلغراف بتوقيف الجوابات ! فقال : لا أريد ذلك . قلت : وما الذي تريده بعد هذا ؟

(١٧٣) أى : فدخل المستشار عند سعد زغلول .

(١٧٤) في الأصل : « فأحضرت » .

(١٧٥) في الأصل : بكتابة .

وطال الكلام على هذا المنوال ، وأخذ ينكر شيئا فشيئاً ما قاله لمخبري .
ثم انتقلنا للكلام في موضوع آخر .

وذهبت الى بطرس متفعلاً ، وسألته فيما اذا كان سأل حقيقة هذا السؤال لدنلوب ؟ فقال : هذا غير حقيقي ، وانما سألته فيما نطعن فيه الجرائد في قبول المقيدين وغير المقيدين . قال : ومن رأى قبول من زاد سنهم عن المقرر ما دامت هناك محلات . فحكيت له جميع ما جرى بيني وبين دنلوب بالحرف الواحد .

ثم ذهبت في اليوم التالي - ٢٨ أكتوبر - الى السير إلدن غورست ، وقصصت عليه كذلك كل ما جرى ، وزدت بأن مستاء جدا من هذه الحالة ، التي لا أستطيع صبرا عليها . فقال : إن عندك حقاً في الموضوع ، ولكن كان يلزم - عند الاستثناء - استئذان مجلس المعارف الأعلى واضع هذا القرار !

قلت : إن الانجليز يتهموننا بأننا لا نطبق روح القانون ، وانما نطبق حروفها ، ثم إذا أردنا أن نطبق روحها نتهم بمخالفة نصوصها ! فالقرار - الذي اشتركت في وضعه - مبني على مسألة المحلات . ونفس المجلس - الذي وضعه - فسره بهذا التفسير . فلم يكن ، بعد هذا التفسير ، من حاجة لعرض هذه المسألة عليه مرة أخرى ، وانما يلزم تطبيق القرار بالمعنى الذي فسره به .

ودفعت له المذكرة ، التي كنت قدمتها لمجلس المعارف الأعلى ، والقرار الصادر منه بالتصديق عليها برمتها ، فقرأهما ، وأمعن النظر فيهما طويلاً ، ثم قال : إن الحق معك .

قلت : أما من جهة الطريقة التي جرى عليها في هذه المسألة ، فسيئة جداً ، ولا يمكن التوفيق بينها وبين قولك لي - في زيارة القدوم - : إنك لا تحب أن نكتسب ميل الجمهور إلينا بالطعن عليكم -

لأن الكلام مع مدير الأقسام ، بالطريقة التي تكلم المستشار بها ، لا يؤمن معها اشاعة الأمر ، وعند ذلك يرى الناس أنى أجاهد في نفع أبنساء وطني ، وأن الانجليز - الذين يمثلهم دنلوب في المعارف - يعارضون في ذلك !

ثم قلت (٢١٧٥) : وليست هذه المسألة أول ما ارتكبه (١٧٦) من المنغصات ، بل هناك مسائل كثيرة لا يسع الوقت لشرحها ، ولم أرد أن أصدعك بعرضها عليك في حينها .

[ص ٨٩٢]

ثم حكيت له مسألة بويد كارينتر وسوانسون ، المختصة بعرض الميزانية على ابتداء قبل عرضها رسميا - من أولها الى آخرها - ومسألة تجسسه مع السكرتير ، ومؤالاه ممن يكتب لي بعض الكتابات التي تتضمن بعض الملحوظات ، ومسألة إعراضه عن الحضور الى عندما أرسلت اليه بعض الحجاب في السنة الماضية !

فقال : إنه رجل لاذوق عنده ، ولكن هذه طبيعته ، والطبع لا يتحول . وكثير من الانجليز يشكون منه أيضا - غير أنه على جانب من المعرفة .

قلت : إنه لم يجعل لي فرصة تمكنني من الانتفاع بهذه المعرفة : يريد إلغاء اللجنة العلمية الادارية ، مع أنه هو السبب في تعطيل أعمالها ، لأنه يمكث الساعتين والثلاثة يتكلم - بلا طائل - في موضوع لا يحتاج لأزيد من دقيقة أو دقيقتين ! ويمكنك أن تسأل في ذلك ولز وكارينتر . ومن حسن ادارته أن يأتي بالكتابة - بعد الانصراف -

(١٧٥) في الأصل : « قلت » وقد أضفنا « ثم » .

(١٧٦) أي : دنلوب .

لانتظاره ، ولا تريد المالية أن تدفع لهم أجور العربات التي يعودون بها للنظارة ، بحجة أن عودتهم إنما هي لتتميم الأعمال التي كان يلزم تميمها في زمن الاشتغال ! على أنهم لا يعودون لتتميم شغل بدعوه (١٧٧) ، وإنما ليكونوا تحت تصرف جناب المستشار ورهن اشارته ! فناقش غورست في استحقاق هؤلاء الكتبة لأجرة العربات من الجهة المالية .

وأجيرا قال : إنى سأكلمه في هذا الخصوص ، وهذا الكلام يستدعى أن أقول له الوقائع التي سررتها . قلت : وأنا أريد ذلك ، لأنى ضقت صدرا ، ولا يحسن بعد ذلك أن أسكت . وانصرف بعد أن قال لى : إن أبوابى مفتوحة في كل وقت أمامك ، وكل خلاف عَرَض أنا مستعد لسماعه . فشكرت له وانصرفت .

وأخبرت بطرس بجميع هذه المصطلات ، فقال : حسنا فعلت . قلت : يلزم الالتفات لهذه المسألة ، لأنى وصلت الى حد لا أستطيع معه الصبر .

انصرفت من عند غورست في الساعة ١١ وثلث الى نظارة الخارجية ، حيث اجتمع اخواننا لشرح لهم المستشار المالى مسألة القنال . فأعاد لى ما شرحه عليهم ، ووجهت اليه بعض الأسئلة ، ولكنه تبرم منها ، ولم تكن أجوبته مقنعة . وقال - عند توجيه بعض الأسئلة - بأنكم تلفتون نظر الجمهور اليها ! فقلت له : ما معنى ذلك ؟ قال بطرس : إن الجمهور هو الذى يلفتهم الى مثل هذه الاعتراضات . وجاء فى حديثه قوله : ان الخطة التى سلكتموها ، خطة معارضة . قلت : ليس الأمر كذلك ، ولكنها [ص ٨٩٣] خطة بحث وتقييم ، وهى خطة يجب أن ترتاح اليها ، لأن قيمة عملك تظهر بها

أحسن مما تظهر بالتصديق عليه من غير بحث ولا تنقيب .

وفي أثناء ذلك ورد تلغراف بوصول الجناب الخديوى على يخت المحروسة ، فانفضت الجلسة . وسافرنا لمقابلته ، وحصلت مبادلة آراء فى موضوع القنال ، وما قال المستشار ، فسخرت منه كثيرا .

ولما وصلنا الى سيدى جابر ، سألت معاون المحطة عن محل وجود الخديوى ، فقال إنه بالمتزه ، وإنه هو استلم تلغرافا من أحمد بك صادق يكلفه فيه بأن نجبرنا أن نتوجه للتشرف بالمقابلة غدا صباحا ! وقد كنا غيرنا ملابسنا ظنا بأن المقابلة ستكون عند وصولنا . فوجم بطرس لهذه الطريقة ، وقال : انه يجب علينا التملق أحيانا ! وتكلمت أنا وسعيد فى هذا الشأن ، وتأسفنا منه .

وحصل بينى وبين رشدى مناقشات طويلة جدا فى موضوع المشروع . ورغما عن قوة الحجج التى أقمتها له ضد المشروع ، لم يتحول عن قوله : إنه مشروع مفيد ، ولا شئ فيه ! وكنت أقول له : إن تصلبك ، وعدم تأثرك بهذه الحجج - على خلاف عادتك - يدل على أن هناك شيئا آخر يملك على ابداء هذا رأى ! وأخيرا صرح بأنه ، وإن كان يرى المشروع مفيدا ، يوافقنا على رفضه اذا رأيناه .

وقد اجتمعنا بالمتزه عند الخديوى ، فتكلم عن سفره ، وأنه ممنون منه ، وأن الرياح عاكسته فى العودة . ثم قدم له حشمت باشا مذكرة المستشار المالى فى مشروع القنال ، وأخذ بطرس باشا يشرحها له ، بايراد ما يؤيد المشروع وما يناقضه ، بلهجة معتدلة .

وقد شرحتُ بعض الأوجه المقتدة له ، وقلت : إنه لا خير فى بيع القنال لمصلحة السودان ! وإن هذه طريقة خطيرة . وهناك طريقة لا خطر فيها ، يمكننا أن نسلکہا اذا كنا محتاجين للنقد - وهى طريقة الاقتراض .

وقد تأثر الجناب العالى عندما سمع أن النقود سيُسْتَمَل منها جزء عظيم في السودان ، ولكنه كان يُلَوِّح منه الميل الى الموافقة عليه ، بدد تعديله بحذف ما يضر منه . وكان سعيد يساعدني فيما أقول .

وقد سأَل الجناب العالى حشمت باشا عما اذا كان وضع «سبابا عن المسألة ؟ فأجاب بالسلب ! فوقع ذلك وقعا سيئا . ثم حصل الكلام في شيتي ، وتعيين خلف له عند نهاية الشتاء الحاضر . فمال الجناب العالى لتعيين هنتر ، وتكفل بالكلام مع غورست في شأنه . ثم (١٧٨) تعيين قاضى جديد خلفا للقديم في مجلس الشورى ، ثم تعيين عضو [ص ٨٩٥] آخر مكان البكرى ، وبطرس يريد تعيين عفيفى ، لأن صالح باشا رفض .

[ص ٨٩٤]

ونحن بمحطة المتزة - عند العودة - فهمت من رشدى أن امرأة قدمت عريضة للنياحة العمومية بأن هناك جمعية سرية ، تألفت من سبع سنوات ، لمعارضة الحكومة الانجليزية ، وتمهيج الراى العام في انجلترا على ادارتها في مصر . وأن الخديوى كان مشجعا لهذه الجمعية ، وبعض الانجليز والوطنيين . وأن لدى هذه المرأة أوراقا تؤيد دعواها (١٧٨) .

وأن فتحي استلم هذه العريضة من النائب العمومى - الذى كان مريضا ببيته - وترجمها لمكلرث . وأنه هو عرضها على الخديوى الآن ،

(١٧٨) أى : ثم دار الكلام حول .

(١٧٨ م) لعل هذه الجمعية السرية هى التى ورد ذكرها في مذكرات أحمد لطفى السيد المنشورة تحت عنوان : « قصة حياتي » في كتاب الهلال عدد ١٣١ ص ٢٦٢، وكان الخديو عباس حلمى محركا لها ، وفيها مصطفى كامل ومحمد فريد .

عند الانصراف . قال : ولم يكن ينبغي لفتحى أن يطلع مكلرث عليها قبل احاطة الخديوى بها علما . فقال بطرس : إنه أطلعه عليها لما بين موزى - المتهم فيها - وماكلرث من الكراهة . ودافع عن فتحى بقوة . فقلت لرشدى : يلزم التكلم مع فتحى فى هذا الخصوص . ثم فهمت من رشدى أنه قال للخديوى عما فعله فتحى ، ولكنه - فيما يقول هو وسعيد - كان مضطرا ، لأن الخديوى أراد أن يحجز العريضة عنده ، فقال له رشدى : إن مكلرث عنده علم بها ، حيث ترجمها له فتحى !

[ص ٨٩٥]

ثم تغدينا فى كلوب محمد على ، وعدنا الى الأوتيل فى الساعة الرابعة ، واستلم كل منا تلغرافا من على باشا شعراوى وشركاه ، بطلب عرض المشروع على الجمعية العمومية .

ثم اجتمعنا عند الرئيس فى أوتيل آيات . وكان سعيد باشا قد عرض التلغراف ، الوارد اليه ، على الجناب العالى ، وتكلم مع جنابه بمناسبة عرض المسألة على الجمعية العمومية ، وعدم التساهل فى الأمر فأرسل شفيق الى رئيس النظار ، بأن يتدبر فى العواقب ، ويجتهد فى حل المسألة على وجه مرضى .

فاتفقنا على وجوب العمل على عرضها على الجمعية العمومية . وقال بطرس : إن كل واحد منا يقول لمستشاره إن رئيس النظار عرض المسألة على الخديوى ، بما لها وما عليها ، ولم يظهر الخديوى شيئا ضد المشروع ، ولكنه يمكن أن يكون أميل الى قبوله من رفضه ، غير أن أقوال الجرائد والتلغرافات المتتالية من الجهات المختلفة أثرت فيه نوعا من التأثير على ما يظهر . وإنه هو سيقابل غورست غدا مساء ، ويجتهد فى اقناعه ، بمناسبة عرض المشروع على الجمعية العمومية .

وكلف سعيد بأن يتخلف لمقابلة الخديوى ، واستمالته لهذا الأمر ، فعاد سعيد الى مصر بوابور الصعيد . وأخبرنى أمس - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ - بأن الخديوى ميال لهذا الأمر .

ثم ورد على بطرس كتاب فى الساعة ٩ مساءً أمس من غورست ، يدعو فيه لمقابلته . فجلس معه نحو ساعة وعشرين دقيقة ، يُقيم له الحجة بعد الحجة على وجوب عرض المسألة على الجمعية العمومية . وبما قاله له : إنه لا يحسن أن الجمعية العمومية للشركة تُستشار فى هذه العملية ولا تستشار الجمعية العمومية للأمة المصرية فيها ! ومن المحتمل القريب أنها ترفض المشروع ، ولكن ذلك أرضى للرأى العام ، وأليق بالحكومة .

فالآن هذا الكلام وغيره من تصلبه ، وأدخل التردد فيه ، فوعده بالقبول ، بعد مقابلة المستشار المالى والجناب العالى . وفى الساعة واحدة بعد الظهر حضر المستشار المذكور ، وأخبر بطرس باتفاق غورست معه على عرض المشروع على الجمعية العمومية ، وطلب أن تصدق الحكومة عليه أولاً ، وتعلق أمر تنفيذه على تصديق الجمعية العمومية .

فأرىنا - من جهة - أن يسافر سعيد لاجبار الخديوى بذلك ، حتى لا يتمكن غورست من استمالته الى غير ذلك . وخشية أن يظن الظنون بكثرة تردد سعيد بين مصر واسكندرية ، اتفقنا على أن يظهر أن السبب فى ذلك مرض بنته ! وأنه - اذا تم الاتفاق بينه وبين الخديوى - [ص ٨٩٦] يرسل الى تلغرافا بأن صحة بنته فى تحسن . وقد ورد هذا التلغراف منه فى نحو الساعة العاشرة مساءً ، وبلغته لبطرس فى التلغراف .

وقد اعترضت على طلب المستشار المالى تصديق الحكومة ابتداءً ،

فقلت : إننا نخشى اذا فعلنا ذلك ورفضت اللجنة العمومية ، أن نُلزم بتنفيذ المشروع ، لأننا نكون قد صدّقنا عليه ، واعتبرناه نافعا لمصر . ولكون رأى الجمعية العمومية في هذا الموضوع استشاريا ، فلا محل للارتباط برأيها .

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، فإن تصديقنا على المشروع يخالف الجارى فى أخذ رأى مجلس الشورى والجمعية العمومية . على أنه يجعل مركزنا حرجا جدا أمام الأمة ، لأننا نكون قبلنا شيئا نعتبره مخالفا لمصلحتها ، وكتبنا - بهذا التصديق - عهدا على أنفسنا أن ندافع عن المشروع ونروّجُه ، ونسعى بكل طريقة لدى الجمعية العمومية للتصديق عليه .

فبعد أن استخف بطرس - بادىء الأمر - بهذا الرأى ، تردد فيه ، وكلف سعيد بأن لا يقول شيئا عنه للخديوى .

ولقد أعجبت بسير بطرس فى هذه المسألة أخيرا ، وأظهرت له ذلك أمام اخوانى . ثم اجتمعنا فى الساعة ٤ بعد الظهر ، واستمر اجتماعنا الى الساعة ٨ ، نتجادل وندناقش .

فاتنى أن أذكر أن اسماعيل باشا سرى - الذى كان غائبا مع الخديوى - حضر أول اجتماع لنا أمس - ٣١ أكتوبر سنة ١٩٠٩ - عند بطرس ، فقال بطرس : إنى معتقد - بذمى - أن المشروع نافع ، ولكن الناس لا يشعرون ! فقال سرى : إنه عظيم جدا ! وقال رشدى ما يقرب من ذلك . فقلت : إنى أعتقد العكس على خط مستقيم ، وأنه مشروع مضر جدا .

ثم بعد ذلك قلت لسرى : هل قرأت المشروع وتعمنت فيه ؟ فقال : إنى ألقى عليه نظرة سطحية ! قلت : ولماذا تعجلت بالحكم عليه قبل التمعن فيه ؟ وأبديت له شيئا من مضاره - كمسألة تحمل

الديون المنعقدة قبل انتهاء الامتياز الحالى ، وتحمل المعاش . فقال :
لانه يلزم تعديل هذا

وفى الجلسة التى انعقدت فى الساعة ٤ ، تناقشنا طويلا ، وامتنع
حشمت أن يبدى رأيا ، حتى ألزمنى أن أقول له : إني متعجب من شدة
حذرك ! أليس فيكم غير متبصر غيرى ؟ لماذا أبدى جميع فكرى
أمامك ، وتخشى أن تقول شيئا من فكرك لى ؟ فلم يزده هذا الا اصرارا
على الاحتراس

أما رشدى ، فكان مناقضا لى على خط مستقيم ، يظهر الاعتقاد
بأن المشروع نافع جدا لمصر ، وأنه لازم للصرف على السودان وغيره
من المنافع العامة فى مصر ، وأن المبلغ الذى يصرف على السودان ليس
ضائعا ، بل هو فى منفعتها ! [ص ٨٩٧] ويقول : إن الحكومة
الانجليزية تسترد جميع المبالغ التى تكون صرفناها على السودان ، بعد
إزهاره وإثماره .

ولقد كنا نظن أن ميزانية تفتيش المشروعات - الذى كان فيه
اسماعيل باشا سرى قبل تعيينه ناظرا - جزء من الميزانية الاعتيادية ،
وأن هذه الميزانية يمكن استعمالها فى الأعمال المقال بلزوم مباشرتها فى
الوجه البحرى . فسألنا اسماعيل باشا سرى عن ذلك ، فقال : ان
ميزانية هذا التفتيش كانت من الاحتياطى . فكانت هذه العبارة من
بواعث الفرح الشديد لدى رشدى ، وكان كمن انتشل من حفرة !

وفى أثناء ذلك حضرت جريدة المؤيد ، فقرأت بها مقالة جاء فيها
اعتراض رأيته مهما ، وهو أن ضمانته مبلغ ٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك
للقومبانية^(١٧٩) كل سنة ، يُسهل عليها أن تخفض رسوم المرور الى حد

(١٧٩) القومبانية ، وقد ورد ذكرها كثيرا فى المذكرات ، معناها الشركة - أى
شركة قناة السويس . وهى تعريب لكلمة Company .

لا تستفيد معه الحكومة شيئا ، وحينئذ نكون وقعنا بذلك فيما فررنا
بالمشروع منه ! فتداولنا في هذا الاعتراض ، وأشبعت الكلام فيه ،
فأثر على رشدى وأحرجه .

وقال اسماعيل سرى - بعد ذلك - إن المشروع يكون عظميا اذا
عدل بالكيفية الآتية : وهو حذف ضمان الحكومة لمبلغ
٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وعدم ملزوميتها بالديون التي تكون انعقدت
لغرض تحسين القتال وموانيه قبل سنة ٦٩ ، وعدم ملزوميتها بمعاشات
الموظفين . قلت : إني موافق لك في هذا ، لأن معناه رفض المشروع
فإن الشركة ترفض المشروع - اذا لم يُقبل شرط الضمان . وانصرفنا على
أن نعود للمداولة هذا اليوم .

أعجبني من الناس في هذه المسألة : أولا ، اهتمامهم بها ،
وثانيا ، اتحاد الأحزاب المختلفة على العمل فيها بطريقة واحدة .
والمؤيد هو أكثر الجرائد علما بها ، وأدقهم ملاحظة .

أخبرني سعيد بأن الخديوى قال له : إن أرى سعيدا (١٧٩م)
مشتدا ، فالأحسن أن تنصحه ، خشية أن يعاكسوه ويُحرم من
خدماته ، لأنه يعطى للمداولة روحا . فقال : إنه محترس ولكنه يشتد
أمام جنابكم بأن يبدى كل أفكاره . قال له : لا بأس من ذلك أمامى ،
فله أن يقول ما شاء ، ولكن يلزم أن يحترس في الجهات الأخرى . فقال
له سعيد : وهو كذلك .

أخبرني سعيد بأنهم يشيعون في اسكندرية أن حشمت باشا في
مقدمة سعد وسعيد المعارضين في المشروع ، وانه قال لبطرس : إن
الذى يصدق على المشروع ناظر مالية آخر غيرى !

(١٧٩ م) في الأصل : « سعد » .

وقد كان بلغنى أن الخديوى وبطرس ارتشيا فى هذه المسألة !
فأنخبرت بطرس بها [ص ٨٩٨] أمام اخوانى ، وقال سعيد : إنها
مشاعة فى اسكندرية أيضا ! فقال بطرس : أحب أن تصل هذه
الاشاعة الى آذان الانجليز !

كنا عند بطرس عندما حضر المستشار المالى ، فسرعان ما قطعنا
الحديث ، وخرجنا فوراً ! فقلت لـ اخوانى : إنكم تفعلون ما لا يليق
بكرامتكم ، وترفعون - بخروجكم على هذه الصورة - المستشار المالى
الى مقام أسمى من مقاماتكم ، وكان اللازم أن نتمهل ، ثم نخرج
واحدا بعد واحد اذا أردنا الخروج ، وإلا بقينا (١٨٠) . وبعد ذلك قال
رشدى : الأحسن أن ننزل ، حتى لا يظهر أن الخروج كان بسبب
حضور المستشار المالى !

حضر أمس عندى رشدى باشا ، ويده مذكرة أرسلها اليه
المستشار المالى بتاريخ ٣٠ أكتوبر (أول أمس) ، ليطلع عليها هو
وسعيد وأنا ، وأرسل معها خطابا يقول فيه : إن بعض من لا علاقة له
بالحكومة ، كتب هذه المذكرة إليه بشأن القنصل ، وهو ، وإن كان
لا يقاسم واضعها فى المبالغات التى اشتملت عليها ، يرى من المفيد أن
يعرضها علينا . هذه المذكرة مكتوبة بأسلوب يشبه أسلوب
« برنيوت » (١٨١) ! ولم أفهم معنى مبادرة المستشار المالى - فى كتابه - الى
نفى أن الكاتب موظف بالحكومة ! كما لم نفهم السرفى كتمان المستشار
اسم الكاتب ، وفى جعلها بصفة سرية !

(١٨٠) أعتقد أن هذه الفقرة تصيف الى صورة سعد زغلول لمسة أخرى توضح
مدى حرصه على كرامته وكرامة الوزراء الوطنيين فى وجه المستشارين
الانجليز ، وهى لمسة جديرة بالتنويه .

(١٨١) يقصد : بـ « برونييت » Sir William Brunyate السير وليم برونييت ،
المستشار القضائى للانجليزى للحكومة المصرية .

وغرض الكاتب من هذه المذكرة ، أن يثبت بأن الحكومة المصرية لاحق لها - قانونا - أن تحصل على رسوم من القنال بعد عودته إليها ! لأن القانون الدولي ، الذي قضى بأن حرية المرور تستلزم رفع الرسوم ، يمنع من ذلك ، كما أن الاتفاق المعقود بين الحكومة والشركة في سنة ٥٤ ، ثم الاتفاق الآخر المعقود بينهما سنة ١٨٦٦ - يتضمن تنازل الحكومة عن هذا الحق ! فقال رشدي : إنه غير موافق على هذه المذكرة . قلت : إنه يمكنك أن تقول للمستشار إن هذه المذكرة من أسخف السخافات .

٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا أمس قبل الظهر عند بطرس باشا ، وتناقشنا في كيفية عرض المشروع على الجمعية العمومية : هل يعرض مُصدِّقا عليه من مجلس النظار ، معلقا تنفيذه على الجمعية العمومية ، أو يكون عرضا بسيطا غير مسفر برأى الحكومة فيه ؟

فذهبت الى الثاني ، وتمسكت به . وقلت : إننى لا يمكننى أن أوافق على الأول ، لأن رأى رفض المشروع ، لكونه مضرا بالبلاد ، وسوف أعتقد^(١٨٢) هذا الاعتقاد حتى ولو صدقت عليه الجمعية العمومية - [ص ٨٩٩] إلا اذا ظهرت^(١٨٣) أدلة توجب تحويل هذا الاعتقاد !

فقال بطرس : إنه لا فرق بين الأمرين ، لأن تحويله من الحكومة على الجمعية العمومية يعد تصديقا عليه ! . وقد صرح اسماعيل باشا سرى بأنه غير موافق على شرط الضمان ، ولا على المادة ، ولا على مسألة المعاشات .

(١٨٢) فى الأصل : « وأعتقد » . وقد أجرينا التعديل لسهولة فهم العبارة .

(١٨٣) فى الأصل : « إلا ظهرت » .

فقلنا : إنا نريد أن نتكلم في هذه النقطة وغيرها مع المستشار المالى . قال بطرس : ان الأحسن أن يتكلم معه فيها رشدى ، لأنه متظاهر بتأييد المشروع ، فيكون كلامه أخف على المستشار من غيره . ولما تلاقينا برشدى أخبرته بذلك ، فقال : إنه لم يفاوض المستشار في شيء ، ولم يد له ما يدل على رأيه .

ثم انصرفنا على أن نجتمع عندى في الساعة ٥ بعد الظهر ، فرأيت أن أدعو المستشار المالى للحضور معنا في هذا الاجتماع ، فأجاب الدعوة بالتلفون ، وحضر .

وكانت قد دارت المناقشة - قبل حضوره - في النقطة المذكورة . وقال سرى إن روكاسيرا تكلم معه اليوم في هذا الموضوع ، وأفهمه بأن الأمر الصادر بعقد الشركة ، يشتمل على نص صريح في أن رسوم المرور إنما تتناولها الشركة بصفة تعويض عن النفقات التى تكبدتها الشركة في انشاء القنال . وإذ (١٨٤) عرض على روكاسيرا فكرة لغو الضمان ، ولو باطالة مدة التجديد عشر سنوات أو أكثر ، فاستحسنها ، وأخبره بأن لموظفى الشركة صندوق معاش يتناولون من أرباحه معاشاتهم .

فقلت : إن النص ، الذى يرتكن عليه روكاسيرا ، لا يدل على شيء سوى أن الحكومة المصرية - صاحبة الحق في رسوم المرور - تنازلت عنه للشركة ، في مقابلة تلك التكاليف لمدة معينة . فإذا انتهت هذه المدة عاد هذا الحق الى صاحبه . وهو ثابت له ، لأن القنال في ملكه ، وبإنشائه بين البحرين وفر على المراكب زمانا طويلا ومالا طائلا . ثم حضر رشدى ، وقصصت عليه ما قال سرى . وكان هو أخبرنى - من قبل - بأن روكاسيرا تكلم معه في هذا النص ، ولم يخبرنى برأيه فيه . فسألته في هذا ، فأبى مثل رأى فيه .

(١٨٤) أى اسماعيل مرى باشا .

ثم حضر المستشار المالي ، وأخذ رشدى يسأله في موضوع المشروع . فقال عن مسألة الضمان : إن الشركة لا تقبل بدونها ، وإنه لا يمكنها أن تنهون - بسبب دينا الضمان - في عمل كل ما من شأنه زيادة الأرباح ، والامتناع عن ^(١٨٤) تخفيض الرسوم . وأكد بأن تطويل مدة التجديد لا يستجيبها إلى الرضاء بغير الضمان . وعن المادة ٥ ، بأنه تخبر مع الشركة في شأنها ، وأنه ربما قبلت بالأا تقسط الديون التي تعقدتها قبل سنة ٦٩ ، لأزيد من ستين سنة . وعن مسألة المعاشات ، بأن رأس مالها لا يتجاوز [هي ٩٠٠] ٦٠,٠٠٠ جنيه ، وأن الحكومة حين عليها أن تقبل بها ، ولا تناقش في هذا الأمر الجزئي !

فقلت له : إنه لا يصح في العقود أن يسلم أحد المتعاقدين نفسه لسلامة نية الآخر ، بل لابد أن يحتاط لنفسه ، ثم يعتمد بعد هذا الاحتياط على ذمة صاحبه . وتعهد الشركة بأن لا تأتى أى عمل يضر الحكومة ، ولا يضرها - تعهد لم يزد الشركة ارتباطا ، لأنه يجب عليها ذلك ، ولو لم تكتب على نفسها هذا التعهد ! على أن هذه الشركة هي ، التي كان التخوف من تخفيضها للرسوم عند دنو أجلها ، من الأسباب التي حملتك على وضع هذا المشروع . فلم يجب بجواب مفيد عن هذا السؤال .

ثم سألت عن سبب كون الحكومة لم تطلب أكثر من ١٥ ٪ من الأرباح ، عن المدة التي بين ١٧ نوفمبر - موعد انتهاء أجل الامتياز - وأول يناير - موعد ابتداء التجديد - مع أن القنال لها كله في هذه المدة ؟ فقال : إن الشركة لم تقبل بذلك . فقلت : إن عدم قبول الشركة لا يصلح سببا لتنازلنا عن حقنا .

ثم قلت : انى أرى أن هذا المشروع جمع بين صفتين : صفة

(١٨٥) في الأصل : « من » .

سلفة ، وصفة شركة ، وقد استقلت شركة القنال بمزايا كل من
العقدين ، وتركت لمصر مضارهما .

فبصفة كونها مقرضة ، ضمنت لها الحكومة المصرية مبلغ الـ
٥٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك سنويا لمدة ٤٠ سنة - وهو قيمة الأربعة ملايين
جنيه التي تدفعها على أربع سنوات (٢١٨٥) - ثم المبلغ ، الذي يتراوح من
٤ الى ١٢ ٪ في المدة ما بين سنة ٢١ وسنة ٦٨ ، وفوائده وفوائد
فوائده .

وبصفة كونها شركة ، استحققت أن تقاسم الحكومة الأرباح إن
زادت عن ١٠٠,٠٠٠,٠٠٠ فرنك ، وحملت الحكومة جزءا من
مصاريف التحسين - التي كانت تتحملها وحدها لولا هذه الشركة -
ومنعت الحكومة من أن تحول فوائد المبالغ التي تستلمها منها ، أو تقوم
بسدادهما كلها إذا كثر المال ، ونقصت فوائده ، أو فاضت به خزائنها .
واكتسبت أن تضع على عاتق الحكومة معاشات الذين انتفعت
بخدماتهم ، وأن تأخذ ٨٥ ٪ من أرباح القنال في المدة السالف ذكرها !

فقال المستشار : هل تظن أن عقد السلفة الخالص أحسن ؟
قلت : نعم ، لأنه عقد يعرف الانسان به مقدار ما يستلمه ومقدار
ما يدفعه ، ولا منيع للاشكال فيه - بخلاف هذا العقد فانه مملوء
بالظلمات ، ومراضع الشبهات .

فقال : ولكن هذه مناقشة أكاديميك (١٨٦) لأن المشروع سيعرض
على الجمعية العمومية ، وأظنها لا تقبله . واليوم الذي ترفض فيه أسر
سرورا عظيما ، بصفة كوني انجليزيا !

(١٨٥) م) في الأصل : أربعة سنوات .

(١٨٦) يقصد : « أكاديمية » - أى : علمية .

قلت : كن متأكدا - من [ص ٩٠١] الآن - أن الجمعية العمومية ترفضه . وفي رأيي أن الرفض له ، تسعون في المائة . بل - من الاحتجاجات التي ترد علينا ، وكتابات الجرائد التي نقرأها ، والأحاديث التي تدور بيننا وبين المترددين علينا - يمكنني أن أقول : إنه لا يوجد أربعة في الجمعية العمومية يصدقون على هذا المشروع ! فاعتقد ذلك ، وابن عمك عليه ، وافتكر من الآن في السلفة ان كان هناك احتياج للنقود .

فنازعني اخواني في ذلك - خصوصا رشدي وسرى - وقالوا : إنه يوجد كثيرون يقبلونه ! فقلت : خذنا نحن مثلا : إني مخالف على خط مستقيم للمشروع ، واسماعيل باشا سرى ليس موافقا عليه ، ورشدي مستصعب لمسألة الضمان . فوافقني اسماعيل سرى ، وكان في أثناء الكلام يبدى رأيه بصراحة ضد المشروع . قلت : فاذا كنا نحن ضده ، كيف يمكننا أن نقتنع غيرنا به وبفائدته ؟ فخرج مضطربا مكتئبا .

قبل هذا الاجتماع ، ورد عليّ من سعيد باشا تلغراف بما يفيد اتفاق الجناب العالي والسير إللدون غورست على تحويل المشروع على الجمعية العمومية .

ودعانا بطرس لديه ، فوجدنا سعيد واسماعيل باشا أباطة ، وتعشيينا هناك . فأخذ اسماعيل أباطة يثنى على النظر ، بأن هذا العمل سيكسبهم حلة من الفخار في العصر الحاضر والآتي . ودار الحديث على موضوعات شتى ، ولكن كان كل حديث ينتهي بالكلام عن المشروع !

وقد نددت بحشمت أمامهم ، وقلت : إنه كان ساكنا ، ومع توالي اجتماعنا لم نعرف رأيه ، لأنه كان في الأول معنا ، ثم لما سئل عن

رأيد في جلسة أوتيل آيات (١٨٧) ، قال إنه مع المشروع ، ثم التزم الصمت من ذلك الحين ١ - مع أنه ناظر المالية ، وكان يلزمه أن يكون معضدا للمشروع أو مخالفا له ، ومرشدا لنا عن أوجه النفع والفور منه .

وتكلمت في شأن رشدي أيضا أمامهم ، بأن استعسانه للمشروع كان ناتجا عن الخوف ، وأنه كان من همه السعي عن أدلة تؤيده ، وكان يفرح إذا وجد شيئا منها فرحا شديدا ، ويكتسب إذا وجد ما يضره فيها . ثم وقيت بطرس نصيبه من الشناء على اعتداله ، كما امتدحت سرى باشا على حرته .

وانصرفنا : رشدي وسعيد وأنا ، الى منزلى . وهناك أخبرني سعيد بأن الخديوى ارتاح كثيرا لفكرة انعقاد الجمعية ، وأكد بحضورنا (١٨٨) في ابور الساعة ٣ بعد الظهر ، ومعنا الديكريتين اللزيم لامضائه . قال : ومن رأى الخديوى أن يكون التحويل بسيطا ، وإنه غير ممنون من حشمت ، ويوصيك كثيرا بالاحتياط ، وعدم الحلة .

[ص ٩٠٢]

يوم الثلاثاء ٢ نوفمبر سنة ١٩٠٩ (١٩٠)

بعد أن قابل بطرس السير إلدن جورست ، قال انه ينبغي تأخير اصدار الدكريتين بانعقاد الجمعية ، واعلان الجرائد غدا - بواسطة قلم المطبوعات - بأن مجلس النظار انعقد تحت رئاسة سمو الخديوى أمس (٢ نوفمبر) (لأن النشر سيكون في ٣ منه) ، وقرر تحويل مشروع القنال على الجمعية العمومية لأخذ رأيا فيه ، وكلف قطة باشا بذلك .

(١٨٧) هكذا تقرأ .

(١٨٨) أى : أكد على ضرورة حضورنا .

(١٩٠) من أول هذه الصفحة بخط سعد زغلول .

قلت : ولماذا تأخير اصدار الديكريتيو ؟ قال : حتى لا يكون بين صدوره وانعقادها وقت ، لدسائس الدسائسين ، واضلال المضلين . قلت : يمكن توتر ذلك باصدار الديكريتيو حالا بانعقاد الجمعية بعد ١٥ يوم من صدوره . فقال : نهايته ! قلت : وهل المستشار المالى سيحضر هذه الجلسة ؟ قال : لا ، وهو موافق على هذا القرار .

فاشبهت ! وخطر في بالي أن السر في هذا التغيير ربما كان لأن الحكومة الانجليزية تريد أن تُغَيِّلَ عن المشروع من نفسها ، حتى لا تُعرض نفسها أوجالها للخذلان .

ثم ذهبنا الى اسكندرية ، وقرأت في جريدة « مصر الفتاة » تحت عنوان : « خير هام » ، أنه بلغها من مصدر عال أن هناك انقساماً بين النظر : فسعد وسعيد ضد المشروع ، والباقي على الحياد ، وبطرس ماسك الرحي من الوسط ! .

فتأسفت لنشر خبر هذا الانقسام ، وألّفت بطرس اليه ، وقلت : سبحانه الله ، ان هذا المشروع موضع انقسام الآراء في وزارة هنا ووزارة لندرة ! قال : ولكن هناك فرقاً بين الأمرين ! ولم يزد . وأدخل توا عند الخديوي .

وبعد ساعة تقريباً دُعينا للحضرة الخديوية . فقال الخديوي لحشمت مازحا : كيف - وأنت في الدُرْك (١٩١) - لم تقدم لاخوانك المعلومات اللازمة عن مسألة القنال ؟ فقال : يا أفندينا ائى لا أعرف شيئاً في الحساب (١٩٢) ! وإن المستشار المالى قدم مذكرة وافية عنه .

(١٩١) أى : « فى الخدمة » - أى مسئولاً بوصفه ناظراً للمالية .

(١٩٢) أليست هله أعجب اجابة من وزير للمالية أنه لا يعرف الحساب ؟ .

فقال الجناب العالى : ان اسكوفيه وزوفوداكى (١٩٣) امتدحا له المشروع . وان جمهور الأوروبيين يستحسنه ، وانه يلزما التروى وأخذ الأمر بالاحتياط ، لأننا لا نقدر على فعل كل ما نريد . وقال : إن المستشار المالى يلزم أن يحضر فى الجمعية العمومية لعرض المشروع وتأييده - قال ذلك بصفة تحدأ - وإنهم لم يُخبروا بهذا المشروع إلا أخيراً .

فقلت : وهل لم يخبروا الجناب العالى إلا الآن ؟ فقال : أريد (١٩٤) أنهم لم يخبروكم أنتم ! وأشار إلى أن قرار التحويل وقى الوزارة شر الانتقاد ، وحول المسئولية على غيرها - قال ذلك بعبارة يفهم منها أنه أراد ذلك .

ثم انصرفنا إلى المائدة ، فأسر إلى بطرس باني أخطأت فى الكلام معه . ولم يبين وجه الخطأ . ثم بينه بعد العشاء بأنه فى سؤال الخديوية عن عدم اخباره . قال : لأن هذا السؤال وضعه فى مركز حرج ، لأنه إما أن يقول : لم أخبر إلا أخيراً - فيكذب ! أو أنه أخبر من قبل - فيكون كاذباً أيضاً فيها أوهمته عبارته .

[ص ٩٠٣]

فأزاد هذا التفسير ما أحدثه ذلك الإيهام من التأثير عندى . وعند الانصراف شكرت له على النصائح التى بلغها إلى سعيد ، ثم بلغنى الشيخ على يوسف مثلها .

(١٩٣) يقصد : « زرفوداكى » وهو مالى يونانى صاحب بيت مالى فى الاسكندرية ، وقد اقترن اسمه بصفقة تفتيش مشتهر (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٢٥ حاشية ١٥٠) .
(١٩٤) أى : « أقصد » .

ولم يحدث في يوم الأربعاء شيء يستحق الإثبات ، غير أن الجرائد نشرت بأن الخديوى - أثناء التشرifications - امتدح اتحاد الأحزاب في هذه المسألة ، وحث الناس على استعمال الحكمة والروية فيها .

وقد نشرت الجرائد في يوم ٣ نوفمبر ذلك القرار ، وشكرت الحكومة عليه . ولكن لم يكن الشكر بالمقدار المنتظر عند بطرس .

في يوم الخميس ٤ نوفمبر - ونحن بمحطة اسكندرية - كان عمر بطرس ، في جريدة « النوفيل » ، على ذلك الخبر الهام الذى نشرته جريدة « مصر الفتاة » . فقال : إن نشر مثل ذلك يضر بكم . قلت : إنه لا علاقة لنا بهذه الجريدة . فكرر قوله الأول ! وأعدت ما قلت ، وزدت بأنهم - إذا تناولوا بعد ذلك أن لنا دخلاً - فلا نعبأ بتأويلهم ، وعلى الله توكلنا .

ومكثنا بحضرة الخديوى من وقت خروجنا من اسكندرية إلى وصولنا مصر ، بحيث لم نفارقه إلا خمس دقائق فقط . وجرى الحديث في موضوعات شتى ، أهمها : ابداءه (١٩٤م) الاستياء من مصطفى ماهر باشا ومحمد أباطة ، ومن مصلحة السكة الحديد . وأشار إلى التقرير الذى قدم لمؤتمر الشبيبة المصرية في جنيف ضدها (١٩٥م) ، وذكر أنها أنشأت قنطرة طولها ١٢ متراً ، وأنفقت عليها تسعة آلاف جنيه ، وأنه هو أنشأ قنطرة في طول أربعين متراً ، ولم يكلفها إلا ثلاثة آلاف جنيه . فقال المستشار المالى - وكان الخطاب موجهاً إليه - : إنه لا يلزم الحكم - بخفة - على هذه الأشياء !

فاسترسل الخديوى في حديثه ، بعد أن نظر الى نظرة استغراب

(١٩٤ م) فى الأصل : « ابداءه » .

(١٩٥) أى : ضد السكة الحديد .

من ذلك الجواب ! وأعرض عنه المستشار المالى ناظراً إلى جهة (١٩٦) أخرى . وأبدى عدم استحقاقه لتعيين باغوص أغويان ق. اذ. ياً بالمحاكم المختلطة ، واستياعه من سيرة تلامذة الجامعة بـ « ليون » .

وكان يخرج للسلام على المحتفلين بكل محطة ، ويبدو السرور على وجهه عندما يرى الناس مزدحمين بالمحطات . وقد سارت عربتنا خلف عربته إلى عابدين ، فهتف له جمع عظيم عند مروره بقهوة تلامذة الحقوق ، وهتفوا أيضاً لسعد وسعيد . وكنت أقول لـ اخوانى : إن كثيراً من هذه الجموع المحتشدة يحسدوننا على الوجود فى هذا الموكب ، ويقولون : يا ليتنا كنا مثلهم ! وما شعروا اننا محسودين على ما نحن باكون منه !

فلما سمعت هتاف التلامذة لنا ، استأثت ، لأن فيه جرحاً لخواطر إخواننا ، وموجبا للتفريق بيننا ، ومُسَهلاً لإفساد حالنا علينا . ورشما وصلنا إلى السراى ، قال المستشار المالى لسعيد : أسمعتم تلك التحية ؟ قال له سعيد : إن هذه سخافة من السخافات !

ولما استقر بنا المقام عند الخديوى ، أبدى تأسفه من نداء التلامذة بالدستور ، وقال : إنه لم يكن [ص ٩٠٤] هناك من أعماله باعث يدفعهم إلى تغيير خطتهم ، وإنه يحب الدستور ، ولكن له ظروف مخصوصة . ولشدة تأثرى قلت : إنهم مجانين .

ثم عند الانصراف ، أخبرته بما قولنا به من الهتاف ، فقال : لا تفكروا فى ذلك . وأخبرت بطرس به ، فقال منفعلاً : إن هذا يضركم . قلت : إنه لا علاقة لنا فى هذا العمل . وأكدت ذلك مع سعيد بالأيمان (١٩٧) . وقال : إن هذا ربما كان فى حواشيكم ، مثل

(١٩٦) انتهى الكلام المكتوب بخط سعد زغلول .

(١٩٧) أى أقسا على ذلك .

عاطف ؟ قلت : إنه لا علاقة له بهذه الجريدة التي نشرت الخلاف .
كما أكد سعيد أن اسماعيل صدقي لا يعرف من أمره شيئاً . ثم انصرفنا
وكل منا مستاء من هذا التصرف !

ثم اجتمعت مع سعيد ، وتبادلنا الأفكار في هذا الشأن ، وانحط
الرأى على أن نتكلم مع شفيق باشا ، حتى ينصح بطرس بالعدول عن
خطته . فتكفل بذلك . ثم أخبرني بالتلفون أنه تكلم معه طويلاً في
هذا الخصوص ، وأنه غير ما في نفسه تقريباً ، وسيظهر لنا شيء من
ذلك غداً .

ثم حضر اسماعيل باشا أباطة ، وفهمت منه أنه كان مكلفاً من
قبل شفيق بالتكلم في المسألة مع بطرس . وعلمنا منه أن مسألة القنال لم
تنته ، وأنه سيحصل الكلام فيها اليوم - السبت ٦ نوفمبر سنة ١٩٠٩ -
على شرط الضمان ، وربما حصل التساهل فيه . وكان سعيد حاضراً .
وتكلمنا في حق بطرس كلاماً طويلاً عريضاً ، حتى ينصحه بصديقه بأن
يفهم حقيقة مركزه ، ويتأكد أننا لسنا ممن يقبل أن يعيش معه على تلك
الحالة ..

وردتني دعوة من أحمد بك شوقي لوليمة أعدّها في منزله بالمطرية ،
احتفالاً بمقدم الخديوى إلى العاصمة . فتوجهت مع سعيد ، ووجدنا
أكثر أعيان المدعوين من المنعم عليهم برتب ونياشين : كمحمود أبو
حسين ، والسيد أبو حسين ، ومصطفى خليل ، وحسن زايد
وغيرهم .

وعند عودتي ، في منتصف الليل ، وجدت خطاباً من السير إلدن
غورست ، يقول فيه : إني أكون شاكراً إذا قابلتني غدا بالوكالة
البريطانية الساعة ١٠ العاشرة .

فقال : إني أريد أن أعرف رأيك في مشروع القنال . قلت : إني

ضده . قال : ولماذا ؟ قلت : لوجوه كثيرة : الأول ، لشرط الضمان . وأخلت في بيان الأضرار الناجمة عنه ، وأهمها : أنه يُسهّل على الشركة خفض الرسوم ، إذ لا يضرها الخفض . فقال : إن الشركة لا يمكنها أن تفعل ذلك ، لأن لها في [ص ٩٠٦] رفع الرسوم فائدة . قلت : ان فائدتها قليلة بالنسبة للمجهودات التي تبذلها .

فقطع الكلام ، وقال : تعلم أننا نستعين بأراء الوطنيين فيما يتعلق بعاداتهم وأخلاقهم ودينهم . أما فيما عدا ذلك ، فإنه يجب أن يكون لنا الرأي النافذ ، والكلمة العليا ! وإذا كان الوطنيون أهلاً للرأي في مثل المسألة الحالية ، لم يكن لوجودنا معنى في هذه البلاد ! ولقد اشتغلت مع المستشار المالي من سنة ونصف في هذه المسألة ، ولم أكن أجنبيّاً عن المالية ، لأنني كنت مستشاراً مالياً للحكومة المصرية ، وقد اجتهدنا حتى وصلنا بالمشروع إلى الحالة التي هو عليها . فيلزمكم أن تثقوا بما فعلناه ، وتعتقدوا بأن فيه الفائدة لمصر ، من غير بحث في التفصيل ! [ص ٩٠٥] وقد استشرت بطرس والجناب العالي فيه ، فاستحسناه ، وقالوا : إن الناس يُسرون به كثيراً ! [ص ٩٠٦]

قلت : إنك طلبت مني معرفة رأيي ، وقد أبديته لك كما هو ، ولا يسعني — بعد الفحص الذي أجرته — إلا الاعتقاد بكونه غير صالح . [ص ٩٠٥] ولقد ظهر لك الآن أن الناس غير راضين عنه ، وأن بطرس والحديوي أخطأ في ظنهما . [ص ٩٠٦] نعم إنني لست حساسياً ، ولكنني اعتمدت جميع الأرقام التي وضعها المستشار المالي ، ولم أتعرض للبحث عن صحتها وفسادها ، بل أخذتها قضية مسلّمة . أما الأسباب الأخرى فلن حاكمتها ، لأنني أراي أهلاً لإدراكها وفهم حقيقتها كالمستشار المالي سواء بسواء ، فلم يوصلني البحث إلا إلى ذلك الاعتقاد . ولا يمكنني ، وهذا اعتقادي ، أن أجهر بغيره ، بل يلزمني أن أبديه جهراً كلما سئلت عنه ، كما لا يسعني أن

الغنى عقلى ، وأفكر بعقل المستشار المالى . فإن كان المراد تنفيذ المشروع ، فما عليكم إلا أن تأمروا ، فنكون منفذين لأوامركم ، لا منفذين لأرائنا !

فقال : إني لم أمرك بشيء ، وإنما أردت أن آخذ رأيك ١ .

قلت : هذا رأى ! إن المشروع مضر ، ولا فائدة منه للبلاد . وإن مستعد للمناقشة معك فيه ، فقل لى على وجوه الفائدة منه ، لأنه لا يصح لى أن أقول فى الجمعية العمومية : إن المشروع حسن مفيد ، لأن المستشار المالى والسير إلدن غورست رأيا ذلك ! بل لابد من إقامة البرهان على فائدته .

قال : إنك لست مكلفاً بتأييده أمام الجمعية العمومية ، وإنما يكون هذا من وظيفة حشمت باشا ، وأنت متضامن معه فى هذا العمل .

قلت : إذا صح الكلام على هذا النسق ، فإن حشمت باشا ليس بأعرف بالمشروع منى . بل يمكننى أن أقول بأنه لا يعرف منه شيئاً ! ولا يمكننى أن أتضامن فى أمر يخالف اعتقادى .

قال : ربما أنك تريد — بهذه المخالفة — اكتساب ميل الرأى العام إليك !

قلت : إني لا أبتغى من وراء رأىى أملاً . [ص ٩٠٨] ومبدئى (١٩٨) ، الذى لا أبغى عنه حولاً ، أن أقول الحق مهما كانت عاقبته . فإذا سألتنى عن رأىى فى أمر ، أبديه لك ، بقطع النظر عما إذا كان يرضيك أو يغضبك . على أن الناس يختلفون — حتى فى العقائد الدينية — ولا حرج على الانسان فى اعتقاده . وربما كانت هذه

(١٩٨) فى الأصل : « ومبدئى » .

الحالة ناشئة من كون تربية تربية قضائية ، غرست في هذه العادة .
قال : إنك تأتيني في كثير من الأحيان ، وتطلب مني أن أوافقك
على أمر ، بدعوى أن الناس يرغبون فيه — وقد يكون سخيفاً لا يصح
العمل به — فأوافقك عليه .

قلت : إني إذا قلت إن الناس يرغبون في كذا ، إنما أحكي
حكاية ، لا أبدى رأياً ، وفرق بين الرواية والحكم . قلت : وإنما كل
ما يمكنك أن تطلبه مني أن لا أبدى رأياً خارج هيئة النظر . وهذا
ما أفعله .

. فتنازل كثيراً ، وقال : هذا كل ما أطلبه منك . قلت : ولكن
الجرائد تنقل عنا أموراً تُحدث في ذهن العامة أوهاماً — كما حصل
أمس ! قال : أعرف ذلك ، وأعرف أنك أجنبني عنه (١٩٩) .

ثم انصرفت . ورويت القصة في الحال على سعيد ، فقال :
سيكون قولي — إن سئلت — تذكراً لقولك .

[ص ٩٠٧]

ثم دعا^(١٩٩) بواسطة شقيق يوم الأحد ٧ نوفمبر ، ودار بينهما في
المناقشة ما دار بيني وبينه^(٢٠٠) . وطعن على بطرس^(٢٠٠) في اظهاره
عدم الثقة بنا ، فوعده بأن يتكلم في هذه المسألة معه .

(١٩٩) أي : لا صلة لك به ، وأنت لم توزع به .

(١٩٩ م) أي دعا غورست سعيداً .

(٢٠٠) أي : وبين غورست .

(٢٠٠ م) أي : طعن سعيد على بطرس .

كانت مقابلتنا لبطرس مقابلة برود ، وأحجمنا عن الكلام معه حتى يبدأ به . ودّعونا للاجتماع - بعد التشريفات - عنده ، فلم نسأله عن سببه !

وقال لنا إن الخديوى قال له^(٢٠١) إنه نصح لأعضاء الشورى ، الذين زاروه ، باستعمال الروية والحكمة فى درس مشروع القنال ، فقال له بطرس : إن المستشار المالى حضر لديه أمس ، وأفهمه بأنه تخابر مع الشركة فى شرط الضمان ، وربما حصل شىء من التساهل فيه ، وسيحدثنا المستشار المالى عنه بعد التشريفات . قال : حسن !

ثم عرض عليه بطرس أنه وُضع مشروع^(٢٠٢) بتوجيه أسئلة من أعضاء الشورى للنظار ، يتضمن لزوم كتابة الأمثلة وتسليمها للرئيس قبل سبعة أيام ، وأن يكون للرئيس حق منع توجيهها إذا رأى فيها ما يخجل بالأداب أو يمس الشخصيات . فقال الجناب العالى : ربما كان الأحسن ترك هذا المشروع الآن ، لأننا لا نريد إثارة الخواطر الهادئة - خصوصا بالنسبة لك .

قال : إن الأمر نافع لهم ، إذ ليس من حقهم أن يسألوا الا فيما يختص بالمشروعات المعروضة عليهم ، وهذا المشروع يعطيهم الحق فى

(٢٠١) فى الأصل : « وقال لنا الخديوى » ، وقد عدلنا العبارة كما هو فى المتن ليستقيم المعنى .

(٢٠٢) هكذا فى الأصل . وقد أبقيناه على أصله احتمالا لأن يكون نائب فاعل ، ولذلك شكلنا « وضع » ليكون فعلا مبينا للمجهول .

غيرها . ولا عبرة [ص ٩١٠] برضى الناس وسخطهم ، لأن أهل مصر لاثبات لهم !

فقال الخديوى : ومع ذلك فإن الأحسن تأجيل هذه المسألة .
فوعده بأن يعود اليه بعد الظهر ، ويعرض عليه مشروعها .
وعند الانصراف ، أمسك بيدي وقال : تشجع ولا تكدر
خاطرك ، وكمن معنا (٢٠٢) .

ثم اجتمعنا فى نظارة الخارجية ، وحضر المستشار المالى ،
فقال [ص ٩٠٩] إنه مما يرتبط بمشروع القنال ، أن يكون للحكومة
حق تعيين مدير من الآن ، وتكون ماهيته ٣٠٠٠٠ فرنك . فقال
بطرس باشا : أن هذا بمثابة بقشيش ! (وتوضيح ذلك - علم ،
ما علمت - أن البرنس حسين يسمى من زمن فى أن يتعين بصفة
قومسير فى القنال بدل القومسير الحالى مسيو أوليفيه ، فلما تكلم
الانجليز معه فى شأن القنال ، وجد المشروع عظيما ، وسعى ، واشترط
لمساعدته عليه انشاء تلك الوظيفة) - قال ذلك بطرس (٢٠٣) على هيئة
مزح ، فتكدر المستشار منها ، واحتج عليها .

ثم قال (٢٠٤) : [ص ٩١٠] إني ، من منذ اجتماعى الأخير
معكم ، تفكرت فى شرط الضمانة ، ورأيت صعبا مثلكم ، وافكرت
فى طرق أخرى أعرضها على الشركة . فخطر لى أن يكون الحساب فى
آخر سنة ٢٠٠٨ باعتبار ٣١/٢ ٪ سنويا ، عن المبالغ التى تكون الحكومة
استولتها قبل سنة ١٩٦٩ ، وأن تحسب هذه المبالغ أقساطا متساوية عن

(٢٠٢) هكذا فى الأصل ، والمعنى أن الخديوى هو الذى أمسك بيا. يبارس ،
ولم يمسك بيد سعد زغلول .

(٢٠٣) أى قال بطرس : إن هذا بمثابة بقشيش !

(٢٠٤) أى المستشار .

مدة التجديد ، ثم يُنظر : إن كان القسط السنوى يزيد عن نصف صافى أرباح القنال ، دفعت الحكومة الزيادة ، وإن نقصت دفعت الشركة ما نقص . غير أن فى هذه الطريقة نفس ضمن طريقة الضمان ، لأن الشركة يمكنها أن تخفض الرسوم اعتمادا على أنها تستولى ما نقص من الحكومة .

وافتركت فى طريقة أخرى ، وهى أن يكون الربح — اعتبارا من سنة ٦٩ — مناصفة بين الشركة والحكومة ، بالقاما بلغ ، ولكن تكون مدة الامتداد ٤٥ سنة ، عوضا عن أربعين . فما رأيكم ؟

فقال الجميع — خصوصا رشدى وحشمت وسرى — : ان هذا عظيم جدا !

قلت : إنه لا يمكننا أن نبدى رأيا الآن فيه ، حتى نتدبر الأمر ، لأن هناك مسائل أخرى .

فتكلمنا — منها — على مسألة الديون التى تتعقد بعد سنة ١٩١١ . فقال : إنه ربما أمكننا أن نشترط على الشركة ألا تمد أقساط الديون ، التى تعقد ها بعد سنة ٩١١ ، لأكثر من ٦٠ سنة . قلت : ولكن فى هذا تحميل للحكومة ببعض الديون التى تكون انعقدت قرب انتهاء أجل الامتياز .

ثم حصلت مناقشة فى مسألة المعاشى ، فأظهر المستشار صعوبة عظمى فى شأنها . [ص ٩٠٩] وما اعترض به عليه أنه يجشى أن الشركة ترفع للموظفين مرتباتهم قبيل انتهاء الامتياز ، حتى تعظم معاشاتهم . كما فعلت الدائرة السنية ، ويفعل الدومين . — ويجشى أيضا أن ترتب معاشات استثنائية . فقال : إن لوائح المعاشات التى وضعتها وسلمتها لنا ليس فيها ذلك .

قلت : نريد أن نطلع على هذه اللوائح ! فامتعض المستشار ،

وقال إنه تصعب المناقشة مع هذه الروح . وجمع أوراقه ، ووضعها في محفظته ، ثم لفها ، وقام منصرفا . فأشار اليه بطرس بالجلوس ، فجلس . وأعيدت المناقشة .

[ص ٩١٠]

وتكلمت في مسألة الاكتفاء بالخمس عشرة (٢٠٦) في المائة من الأرباح عن المدة من ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ - نهاية الامتياز الحالي - وأول يناير سنة ٦٩ - بداية الامتياز الجديد ، فقلت : إن للحكومة كل القنال ، فما معنى الاكتفاء بهذا الجزء منه ؟ على أنه إذا اعتبرت الاتفاقية القديمة ، وكانت هذه المدة من التجديد ، كان لنا عشرون في المائة من الأرباح - لا ١٥٪ - وإن اعتبرت من المدة الجديدة كان لنا النصف . فقال : إن هذا كلام جرائد . قلت : فليكن ، فما جوابكم عنه ؟ قال : إن الشركة لا تقبل . قلت : إن صح أن يكون هذا جوابا من الشركة ، فلنا أن نقول في الرد عليه : نحن لا نقبل أيضا !

[ص ٩١١]

وجرى - في أثناء المناقشة - كلام بشدة بيني وبينه ، لأن طريقته في الكلام كانت طريقة تهديد وتسفيه ، حتى الجأني أن أقول له : ما هذا ؟ إذا كنت تشتغل أنت لمصر فكذلك نحن نشتغل لمصر ، ولك رأى ولنا رأى آخر ، ولا عيب في أن تختلف آراؤنا ، وليس لك أن تطلب أن نوافقك على شيء لا نراه صوابا ، وتحمل أن يكون بجانب رأيك رأى آخر .

فقال : إذن رأيك رفض المشروع ؟ قلت : نعم إنى أرفضه رفضا

(٢٠٦) في الأصل : « بالخمس عشر » .

باتا بالحالة التي هو عليها . فسأل الحاضرين ، فقالوا جميعا : رأينا رفضه بالحالة التي هو عليها ، أما إذا لغي شرط الضمان ، فإنه يكون مقبولا .

قلت : لا يمكننا أن نقول بقبوله الآن ، لأنه محوّل على الجمعية العمومية ، ومحوّل عليها لنظره ، فلا يليق بنا أن نتمخّذ قرارا بشأنه . فانحط الرأي أخيرا على الرفض إذا لم يتعدل شرط الضمان . وانصرف ، على أن يرسل تلغرافا للشركة بذلك .

فأظهر بطرس — بعد انصرافه — جهله بمسألة المائة ١٥ ، فبيّتها له بعد انصراف المستشار . ولا أدري ان كان ذلك جهلا منه أو تجاهلا !

عندما عرض المستشار لغو شرط الضمان ، كان رشدي وسرى وحشمت يتسابقون إلى الاستحسان ، ويتنافسون فيه . وكلما دارت المناقشة على شرط آخر ، قالوا : إن هذه جزئيات لا أهمية لها ! قلت لرشدي : إن المشروع كل أجزاءه تلك الجزئيات ، فإذا كانت كل جزئية منها في غير صالحنا ، هل يمكن أن يكون الكل في صالحنا ؟

٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

في مساء يوم ٦ نوفمبر سنة ٩٠٩ حضر عندي حشمت ، وقال انه كان في المعية — لمسألة وضحها — وصادف بطرس باشا هناك ، فكلّفه أن يخبرنا بأن نجتمع لديه في الغد الساعة ١١ صباحا . فقلت : هل تعلم لماذا هذا الاجتماع ؟ قال : لا . قلت : هل لم تقابل مستشارك بعد انقضاء جلسة المناقشة ؟ فتمتم ، ثم قال : رأيته — والباب موارب — في أودته ، وقيل لي إن الكونت دي سريون^(٢٠٧) عنده .

(٢٠٧) الكونت دي سريون ، مدير شركة قناة السويس (انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٢٤٥) .

ولما اجتمعنا أمس عند بطرس ، قال بطرس باشا إن المستشار كان كلف حشمت باشا أمس أن يخبرني بأنه يريد الاجتماع معنا ، لاستيفاء الكلام عن القنال ، وتبليغ نتيجة المخابرة مع سريون . ولكنه لم يحضر الآن ، وأرسل خطابا ، مشفوعا بمذكرة تتضمن أجوبة عن الاعتراضات التي توجهت إليه أمس . فاستغريت من حرص حشمت على كتمان هذه الحقائق الغالية ! ولكني لم أقل له شيئا .
وتتضمن هذه الأجوبة [ص ٩١٣] ما يأتي :

— عن مسألة احتساب ١٥ ٪ من أرباح القنال للحكومة ، في المدة التي ما بين ١٧ نوفمبر سنة ٦٨ وأول يناير سنة ٦٩ — قال :

إن هذه مسألة فنية ، فالشركة أرادت أن تكون حساباتها من أول السنة ، وتجنبنا للإشكال في الحساب جعلت القسمة على ما تضمنه المشروع . والجزء الذي يضيع على الحكومة زهيد ، معروض عليها في مبلغ الثمانمائة ألف جنية الزائد في المشروع الثاني عن المشروع الأول .

— عن مسألة اشتراك الحكومة في دفع حصة من مبلغ الأربعة ملايين جنية وفوائده . قال : إن الفرق زهيد ، ولو اشترط عدم تحمل الحكومة شيئا منه لوجب تنقيص مقدار الحصة التي تتناولها من الأرباح في سنة ١٩٢١ .

وهي أجوبة في غاية السخافة ! وقد بينت لهم سخافتها . غير أن رشدي واسماعيل سري لم يكونا يريدان أن يفهما ! وقال اسماعيل سري : إنا نقبل كل شيء — مهما كان — إذا ألغى شرط الضمان ! وأحسست ، من شدته في كلامه عن استحسان المشروع ، أنه حصل كلام معه !

وفي الأثناء ، ورد خطاب من المستشار المالي هرثي على بطرس باشا ، يقول له فيه : إن الأمل قليل في لغو شرط الضمان ، وإنه يمكن

اعتبار المشروع من الآن ساقطاً ، وإن الشركة ستعرض مشروعاً آخر يقرره مجلسها الذى سينعقد غدا . فقال بطرس : إننا نحللنا الآن من القيود ، وسنتظر ما يكون .

عرض سعيد مسألة بلدية العاصمة ، وهل يكون أعضاء البلدية بالانتخاب ، أو بالتعيين ؟ وهل يكون رأيهم قطعياً أو شوروياً ؟ فأنشأ اسماعيل سرى يقول : إن هناك مسألة مهمة جداً ، وهى النظارة التى تتبعها البلدية ، ولا بد أن تكون هى نظارة الأشغال ، لأن الأعمال — أعمال « المجرور » (٢٠٨) المزمع انشاؤه — تستلزم ذلك ! فزيفت رأيه ، وقلت : ان « المجرور » ليس من عوامل تغيير الاختصاص ، لأن البلديات من خصائص نظارة الداخلية . ثم قال بطرس : إن المسألة تنظر فيها بعد .

[ص ٩١٢]

فى أثناء هذه الجلسة ، ورد خطاب من المستشار المالى ، على رئيس مجلس النظار ، يقول فيه إنه ورد اليه من وكيل الشركة ما يفيد أن ليس هناك أمل بقبول ما عرضته الحكومة ، وربما استلزم الحال أن تعرض الحكومة مشروعاً آخر (Contre Projet) (٢٠٩) واستوضحت معنى هذه الكلمة ، فأخذ بطرس يوضحها . ولكن لم تحصل مناقشة فيها .

[ص ٩١٣]

اجتمعنا أمس — مساء — على وليمة أعدها الشيخ على يوسف بمنزله ، وكان هناك النظار جميعاً — الاحشمت لحزنه — وعزت باشا

(٢٠٨) أى : المجارى .

(٢٠٩) أى : مشروعاً مضاداً .

العابد وغيرهم من بعض الذوات والموظفين . وكنت قرأت في المؤيد —
الذى ظهر في المساء — أن المخابرات جارية بين الحكومة والشركة في
شأن تعديل الشروط . وعلمت من صاحب المؤيد أنه تلقى هذا الخبر
من غورست ، فأطلعت بطرس على المؤيد ، وأعلمته بما قال صاحبه
عن مصدر خبره . فوجم ، ولم يجر جوابا

[ص ٩١٤]

وكان المعنى ينشد قصيدة أبي فراس التي مطلعها :
« أراك عصي الدمع . . إلى آخره ، فلما وصل إلى قوله :
« وأذلت دمعاً من خلّقه الكبير »
قال بطرس : إن المعنى لا بأس به ، ولكن التعبير قبيح ! قلت :
إن هذا التعبير من أحسن ما يكون ! وقال عزت باشا : إن في هذا
الشعر نوعاً من الطباق ، الذي هو أحد أنواع البديع . فأخذ بطرس
يبين قبح العبارة ، بأن الازدلال لا يكون للدمع ، والكبير ليس بصفة من
صفاته . وكان محمد المويلحي يوافقه على هذه الآراء السخيفة !

ثم انصرف بطرس ، فقلت للمويلحي : لو علم الشعراء والأدباء
بموافقتك ، لجلدوك ! فقال : وما أظن أن أبا فراس أصيب في حياته
بمصيبة أكبر من انتقاد شعره بهذه الكيفية ! وقلت للشيوخ على : فس
على ما سمعت رأى المعلم ^(٢١٠) في المسائل القانونية ! وانصرفنا .

١٠ نوفمبر سنة ٩٠٩

في يوم ٨ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، انعقد مجلس النظار تحت رئاسة
الجناب العالي .

(٢١٠) يقصد بالمعلم : بطرس غالى . و « المعلم » من الأوصاف التي يوصف
بها الأقباط ، مثل : « المعلم يعقوب » .



الكراسة السادسة عشرة

الكراسة السادسة عشرة

من ص ٨٢٩ إلى ص ٨٤٠

من ٢٢ مايو ١٩٠٩

إلى أول يونيو ١٩٠٩

محتويات الكراسة :

- الخلاف بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول العلاقة بين نظارة المعارف والجامعة المصرية .
- الخلاف بين سعد زغلول ودنلوب حول ترقية الانجليز والمصريين في الميزانية .
- مسألة استقالة البكرى .
- مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين .
- الصراع بين الأزهر ومدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة ضعف اقبال الطلبة على مدرسة المهندسخانة .
- مسألة اختلال وسقوط بعض مباني الحكومة بعد اقامتها .

[ص ٨٢٩]

٢٢ مايو سنة ٩٠٩

زرت البرنس حسين يوم الاثنين ١٧ الجارى ، ولكنى لم أتمكن من الكلام معه ، لوجود زائرين لديه . ولكنه أشار إلى أن البرنس فؤاد متأثر منى ، لعدم مساعدة الجامعة !

وتواعدنا على أن أعود إليه فى الغد ، فقال لى : إن البرنس يتوهم أنك تعارض سير الجامعة ، ويظهر أنه تكلم مع السيرغورست فى هذا الموضوع ، فلم يعطه الاهتمام اللازم ، وأرجأ المسألة إلى ما بعد الأجازات . وقال : إن البرنس المذكور يعمل على هواه ، ويريد أن يكون له مظهر سام . وإنه تكلم معى فى خصوصك - لا على أنى أتكلم معك .

فقلت : وسأتكلم مع دولتكم ، لا لتكلم معه أيضا ، ولكن لأخبرك بالحقيقة . لا حقيقة لأنى أعاكس الجامعة فى سيرها ، بل كنت مساعدًا لها ، مهتمًا بشأنها ، منفذا في الحال كل ما يطلبه البرنس منى لها متى كان مستطاعا - ولكنى رأيته لم يقابل حسن هذه المعاملة بما ينبغى لها ، فتكلمت معه فى شأن الخطبة عند افتتاح الجامعة ، فوعد باستشارة

لجنتها ، ولم يخبرنى بشيء بعد ذلك . ثم اعتذر بآنى ، بعد أن تكلمت معه ، رفعت الأمر للخديوى !

وقد أفهمته^(٢١١) خطأ هذا الفهم ، فاعتذر لى . ثم لم ألبث حتى رأيته دعى دنلوب لزيارة الجامعة ! وكلفه بأن يدعو اسماعيل بك حسين لالقاء بعض دروس فيها ، وبعض رجال المعارف لامتحان تلامذتها فى العام المقبل . وتخابر دنلوب مع اسماعيل حسين بك ثم أخبرنى ، فاندعشت من أن البرنس خص بالدعوة دنلوب دونى ! وأنه تكلم معه فى شؤون الجامعة من غير أن يفتحنى فى شيء منها ، مع تلاقينا فى أغلب الأحيان ! فتأثرت من هذه المعاملة ، ونبهت على اسماعيل حسين بأن لا يدرس فى الجامعة ، وبأننا ننظر فى مسألة الامتحان فى حينها .

ويبلغ ذلك البرنس ، فغضب له ، وقابلنى بالمقابلة ، التى لاحظتم عليه دولتكم عدم لياقتها . وما كنت لأسلم عليه لولا وجوده بجانب دولتكم . واذا ساغ له أن ينكر وجود ناظر للمعارف لأنه مصرى مسلم ، فما من شيء يلزم هذا الوزير بمعرفته .

فأظهر الاستغراب من ذلك كله ، ثم تكلم فى موضوعات شتى — على غير نظام كعادته ! — فقال إن الخديوى ، فى اليوم التالى لا انعقاد الجمعية العمومية ، عندما أشعرته بتحفظ أعضائها للاعتراض على النظار ، قال : دعهم يتزلون عليهم ، ويوسوسونهم طمنا وتقريعا ! وأنه لا يظن أن للخديوى يدا فى حركة البرنس فؤاد ، وأنه يدارى بطرس لموقعه ، ومتحير فى جمع شمل الأعضاء . وانصرفت .

(٢١١) فى الأصل : « وأفهمته » .

[ص ٨٣١]

في يوم الأربع تكلم معى المستشار في شأن الميزانية ، وعرض ترقية روبنسن وشوويروج إلى الدرجة التي من ٣٥ إلى ٤٥ ، وروب إلى الدرجة التي من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ ، ومثله ستوارت . قال : لأن هؤلاء تعلموا اللغة العربية ، ويجب أن نكافئهم على تعبهم في تعلمها ، وأن نشجع — بمكافأتهم — غيرهم على متابعتهم .

فاستغربت هذا العرض ، وقلت : في الحقيقة يجب تنشيط كل عامل مجتهد ، سواء كان أجنبيا أو وطنيا ، وسأنظر في هذا الأمر عند بحث الميزانية ومفرداتها . ولكن (٢١٢) من قبيل التشجيعات ، التي يجب ملاحظتها ، تسوية ناظر مدرسة القضاء بغيره من نظار المدارس العالية ، لأنه أظهر كفاءة في العمل ، وأنشأ المدرسة ، واجتاز بها — بحسن ادارتها — عقبات كثيرة !

فأكمد لونه ، وقال : ولكنه شاب ! قلت : شاب عمل عمل الشيوخ ! تجب له المكافأة مثلهم — خصوصا وأن ترقيته لهذه الدرجة تبث في غيره روح النشاط والهمة ! ومع ذلك فإن ترقيته إلى الدرجة من ٨٠٠ إلى ١٠٠٠ ليست كافية لتحقيق المساواة بينه وبين زملائه من نظار المدارس العالية ، لأنه ليس له مسكن مثلهم . فقال — بانكسار — : انى لست معارضا . وأجلنا النظر في الميزانية إلى أجل آخر .

[ص ٨٣٠]

ثم عاد إلى الكلام في هذا الموضوع ، يوم السبت ٢٢ مايو باسكتندرية ، وقال : إن روبنسن وشوويروج يستحقان الدرجة المطلوبة لهما ، ولو لم يعلما باللغة العربية . لأن هناك اعلانا يقضى باستحقاق

(٢١٢) في الأصل : « وسن » . وقد عدلنا العبارة كي ينسجم المعنى .

هذه الدرجة لكل من يمضى الامتحان الراقى ، اذا مضى عليه بالخدمة خمس سنوات . قلت : لاعلم لى بهذا الاعلان ، ولا بد من مراجعته .

ثم عرض انشاء قلم للامتحان ، يرأسه مستر روب بمرتبة من ٦٠٠ إلى ٨٠٠ جنيه فقلت : انى وجدت أعمال الامتحان عادية — إلا قليلا منها — ولا يحتاج الحال إلا إلى تعيين بعض الكتبة فى قلم السجلات المنوط بهذه الأعمال . قال : ولكن اقتراحات المدارس فى شأن اللوائح والنظامات تحتاج لموظف يختص بها . قلت : هذا شيء آخر غير أعمال الامتحان ، ولا مانع من تعيين سكرتير للجنة العلمية الادارية يكون هذا العمل من أخص وظائفه . وإذا كان لابد من ترقية روب ، فالأحسن أن يترقى مكانه .

ثم قلت : إن ترقية ذينك المدرسين : روينسن وشوبروج ، فيه جرح كبير لاحساس الوطنيين الذين يراقبون دروسهما بالعربية ، ويفيدون التلامذة بسهولة أكثر من هذين المدرسين . لأن الواحد منهم لا يتناول — فى الأكثر — أزيد من ١٦ جنيها . فان كان لابد من ترقيتها ، وجب ترقية هؤلاء الوطنيين مثلها .

قال : من أين المال ؟ قلت : من الطريق الذى يأتى منه لها ! قال : إن الأولى أن تؤخذ الزيادة اللازمة لترقية عاطف بك من وظيفة الناظر بمدرسة المهندسخانة ! قلت إنه لا مناسبة بين المدرستين ! والمهندسخانة محتاجة لا استعمال ما يتوفر فيها من الوظائف فى زيادة مرتبات بعض الوظائف الأخرى . على أنه ليس من الصعب تدبير المال اللازم لتلك الزيادة .

[ص ٨٣١]

ثم تكلمنا في لائحة الصيدلة : (٢١٣) للصيدلة (٢١٤) مدرسة في مدرسة الطب بالقصر العيفي ، ولها لائحة تشترط أن يكون من يدخلها حاملا لشهادة الدراسة الثانوية ولكن ليس (٢١٥) فيها غير تلميذ واحد ! ولم يكن بها - في متوسط العشرين الماضية - أكثر من ذلك ! فوضع ناظر مدرسة الطب لائحة جديدة لها ، اشترط فيها - فوق ذلك الشرط - أن يقيم طالب الدخول في هذه المدرسة سنتين كاملتين باحدى الاجزخانات ، وأقرت اللجنة العلمية هذه اللائحة - رغبا عن معارضة عاطف بك في شأنها بسبب عدم وجود تلامذة لها - فأشرت على محضر جلسة اللجنة العلمية الادارية بتأجيل النظر فيها .

ثم تكلمت مع المستشار في شأنها جملة مرات ، فتارة كان يعتذر بمرض كيتنج ، وأخرى بعدم استيفاء الكلام معه . وأخيرا قال ان كيتنج يقول ان هذه لائحة نافعة ، ومن شأنها جلب التلامذة إلى هذه المدرسة ! قلت : إن هذا غير معقول ، لأنها زادت في الصعوبة ، ولا يمكنني أن أستند على رأى كيتنج أمام مجلس المعارف الأعلى ، ومجلس شورى القوانين ، بخصوصها .

وكان هذا الأخير حاضرا بالنظارة ، فاستدعيته ، وأقنعت به بصواب ما رأيته ، وانحط الرأى على تأجيلها إلى العام المقبل .

[ص ٨٣٢]

كنت تكلمت مع المستشار في عدم تكلف النظارة بتحصيل كتب الدراسة - على الأقل للمدارس العالية - وترك تلامذتها أحرارا في

(٢١٣) (٢١٤) في الأصل : « الصيدلية » .

(٢١٥) في الأصل : « وليس » .

اقتناء الكتب التي يُبين لهم أساتذتهم فائدة اقتنائها . وأظهر برنار وكاربنتر استحسان هذا الرأي ، كما أظهر المستشار ذلك أيضا .

وبعد مدة طويلة قال المستشار : إن هذه المسألة صعبة ، وتستدعى بحثا طويلا ، ويجب أن تعرض على مجلس المعارف الأعلى ، وما بعد ذلك ! قلت : لا شيء من الصعوبة فيها ، وما أسهل من حصر قيمة الكتب ، واستزائها من المصاريف الدراسية ، ودرج ذلك في الميزانية . فوعد بالنظر في ذلك ، ولكنه وعد عُرقوب^(٢١٦) في يوم الأربعاء — بعد الظهر — سافرنا إلى الاسكندرية ، فوجدت بالصالون المعد للنظار : البرنس حسين باشا ، ويطرس . وتحلف رشدي وسعيد . وكان حشمت وصري واقفين خارج الصالون . وفارقنا البرنس حسين عند طنطا إلى العين المخصصة له . وعندما وصل القطار إلى ايتاي البارود ، أسرع بطرس بالنزول لوداع البرنس ، فاتبعناه . وسألته : لماذا هذا ؟ فقال : هذا نوع من التملق !

وانعقد مجلس النظار في صبيحة يوم الخميس ، ولم يتحدث فيه ما يهم ذكره . غير أني اعترضت على ناظر الداخلية ، لكونه قدم خمسة مشروعات قوانين قبل الجلسة بيوم ! وقلت : إنه يهمننا أن ندرس القوانين درسا دقيقا . فأخذ سعيد يعتذر لضيق الوقت ، ولكن لم أر من الآخرين اهتماما بهذا الموضوع . وقال لي رشدي : إنني^(٢١٧) أعرف بأن أهم مشروع وصل إليك من مدة غير قليلة . قلت نعم ، ولكن شيء هذا المشروع تجب دراسته ، حتى يُعلم ان كان مهما أو غيره .

وكنت أريد بهذه الملاحظة أن نبين — خصوصا للمستشار المالي ...

(٢١٦) أى : « وعد عُرقوب » ، و « عُرقوب » رجل يضرب به المثل في الكذب ،

والخلف بالوعد ، فيقال : « تخلف من عُرقوب » ، ومواعيد عُرقوب : « .

(٢١٧) في الأصل : « باني » .

أننا لا نستخف بدراسة المسائل ، وأننا نعطيهما ما تستحقه من العناية والاهتمام . ولكنى لم أدرك هذا الغرض ، وتصدق على هذه المشروعات بدل تأجيلها ! .

ثم عُرض مشروع عفو عن المحكوم عليهم بثلاثة أشهر فأقل ، نظراً لكثرة المسجونين وضيق السجون . وبحثنا فى التماس مناسبة لهذا العفو ، فقال سعيد : هى سفر الخديوى ! فلاحظ بطرس أن هذا السفر لا يصح أن يكون مناسبة . قلت : عيد الميلاد ! قالوا : ولكن بيننا وبينه شهر . قالوا : الأحسن صرف النظر عن الاتيان بمناسبة .

ثم سأل الخديوى سعيد وحشمت عن الواحات التى زارها ، فعرض ما رآه . وجاء فى كلامهما ذكر للسكة الحديد ، التى أنشئت هناك بمعرفة شركة انجليزية . فاستطرد الجنب العالى من هذه السكة إلى الكلام على سكة حديد مريوط ، والمتاعب التى بذلها فى إنشائها ، والفوائد الناجمة عنها ، والمكاسب التى [ص ٨٣٤] أتت بها . وأطنب فى ذلك اطناً طويلاً ، استغرق تقريباً ثلاثة أرباع الساعة ! وأشار إلى قصور المال الذى بيده عن ابلاغ هذه السكة إلى غايتها .

وكان المستشار المالى - فى أثناء هذا الحديث الطويل - واجهاً ، مكباً على قرطاس يخط فيه كمن يكتب ولا يكتب شيئاً ! حتى انتهى الخديوى فى حديثه إلى ذكر الحاجة إلى انشاء مركز فى بعض النقط فى تلك الجهة ، فزاد تقطب المستشار المالى ، وأبدى نوعاً من المعارضة فى انشاء هذا المركز . وبدت على وجه الخديوى علامات التأثر ، ومحاولة اخفائه .

وكنتم - أثناء الجلسة - عارضين فى تعيين شخص سورى بمصلحة المبانى ، يدعى اسكندر أفندى كفرونى ، لكونه غير حاصل لشهادة أهلاً . فقبل إنه يجب تعيينه ، لكونه له المام تام بفن اختزال

الكتابة . فاستلفتُ نظر الجنب العالى إلى هذه المسألة . فقال (٢١٨) إنه يحسن بنظارة المعارف أن تعلم هذا الفن لعظم فائدته . فوعده بذلك .

وعند الانصراف ، طلبت من سموه جلسة لعرض بعض الأمور عليه . فذهبت في الساعة ٤ بعد الظهر ، وعرضت عليه ، أولا ، مسألة التلميذ عباس حلمي . ورأيت منه الميل إلى العفوه ، وكلفني أن أعاود الكلام مع غورست في شأنه ، وأخبرني بأنه سيتكلم هو معه . لكنني لما أخبرت بطرس بذلك ، قال لي : الأحسن أن لاتفتح الآن غورست في شأنه ، وإنى سأقول ذلك للخديوى .

ثم عرضت عليه (٢١٩) مسألة البرنس فؤاد ، فقال لي : إن البرنس حسين أخبرني بشيء منها . وأظهر استصوابه لما فعلت . ثم تكلم في شأن حياض حرمه مع دائرته ، وتداخل بعض الخريجات في هذه المسألة وتكلمت معه في شأن الزيادة التي يطلبها دنلوب للانجليز ، فقال : لا تتوقف (٢٢٠) ، ولا تعارض [ص ٨٣٣] (قال لي بطرس مثل ذلك أيضا برأس التين عقب المائدة !) . [ص ٨٣٤] وعُدت إلى الكلام فيها على المائدة — في اليوم التالي — فكرر على الأمر بعدم المعارضة ، [ص ٨٣٣] وقال (٢٢٠) :

« لأن الانجليز الآن تغيرت نوعا أحوالهم ، وقد أساء غورست إلى مجلس الشورى بالظعن عليه » . وأشار إلى أن اشتغال التلامذة

(٢١٨) في الأصل : « وقال » .

(٢١٩) أى : على الخديوى .

(٢٢٠) أى : « لا تتعنّت » أو : « لا تقف في وجه الزيادة » .

(٢٢٠ م) في الأصل : « قال » .

بالسياسة يقومهم في طريقهم ، ويضعف حجتنا أمامهم .. ثم قال (٢٢١) : « والخطر الآن هو في الجمعيات السرية ، التي يتوالى في الخفاء اجتماعها » .

وأشرت إلى استعفاء البكري - في عرض الحديث - فمر عليه مرور الخذر من الشيء لا المتصرف عنه . وفهمت من ذلك ، ومن انتقاده على غورست طعنه على مجلس الشورى - أنه لا يستتبع هذا الاستعفاء ، بل ربما كان له دخل فيه ! .

[ص ٨٣٤]

وقد أبدى الخديوي (٢٢٢) استحيائه لمسألة الارمالية إلى فرنسا ، وتكلم مع رشدي في شأن المساعدة عليها ، وقال : يجب أن نتعاونوا على العمل معا .

قبل استقبال قنصل النمسا ، الذي احتفل بوليمة الوداع له يوم أمس ، طلب الخديوي من رشدي تعيين مأذون شرعي في جهة مريوط ، ومنع الشيخ بخيت من التردد على مصر بحجة التدريس بالأزهر ، ورغب من سعيد الموافقة على منح مصطفى خليفة رتبة ، للخدمات الجليلة التي أداها لنظارة المالية . قال ذلك ، والتفت إلى حشمت وقال : أليس كذلك يا حشمت ؟ فقال : نعم ! .

[ص ٨٣٥]

ذهب رشدي أمس إلى بطرس في أوتيل آيات لزيارته ، والتكلم معه في مسألة العريش . وعاد يقول : لا تسافروا صباحاً ، لأن

(٢٢١) في الأصل : « قال » ، وأضفنا : « ثم » .

(٢٢٢) في الأصل : « وأبدى » ، وقد عدلناها كما ورد في المتن .

غورست سيقابل الخديوى الساعة ١٠ عشرة ، وكذا بطرس (٢٢٣) .
ولا يتبين سفرنا غدا من عدمه ، إلا بعد هذه المقابلة .

قلت : ليس هناك معنى لهذا ! وما علاقة هذه المقابلات بنا ؟
قال : هكذا قال المعلم ! قلت : إن لم يخطيء ظنى كان المراد أن نكون
بمعية الرئيس عند عودته . ثم سألت هذا (٢٢٤) : أى داع لتأخيرنا ؟
فارتبك فى الجواب ، وقال : لا شيء ! قلت : اننا سنقابل الخديوى ،
مع غورست أو بدونه ، هذا شيء عادى ! قال : حقيقة ! وتحققت من
هيشه صدق ما ظننت . قال : ومع ذلك فلا أدري أن كنت أنا مسافرا
غدا أو بعد غد . فقلت : ومع ذلك نتظر منك اشارة .

ثم حادثت رشدى فى هذا الموضوع ووجدت عنده هذه الفكرة
بعينها ، قال : وما يؤيد ذلك أنه سألنى عن سبب تخلفى عن الحضور
معكم ؟ .

وكننت على المائدة واجما سابحا فى بحار الأفكار . فلاحظ رشدى
ذلك ، وسألنى فيه ، قلت : كنت أفكر فيما إذا كان الوجود فى مثل هذا
الاحتفال ، والمشاركة فى التمتع بهذه الأنوار اللامعة والمناظر الرائقة ،
والمآكل الشهية ، وفى محادثة الأمير ومؤانسة غيره من أكابر القوم ، مع
ما يتناوله الانسان من المرتب الضخم — يكافئ ما يقاسيه من
المتاعب ، وما يُلْم بنفسه من الآلام ، عندما يكلف بامضاء أمر يعتقد
فيه الضرر بأمته ويمستقبل أبنائها ؟ .

فلم أجد لهذا الكلام تأثيراً فيه ! فتهدت ، وصرفت الحديث إلى
موضوع آخر .

(٢٢٣) فى الأصل : « ويطرس » .

(٢٢٤) أى : رشدى .

تعين حسين فهمى باشا^(٢٢٥) قيميا على البرنس سيف الدين ، المحجور عليه لضعف قواه العقلية من بضع سنين ، فانضم ابنه محمود فهمى الى الحزب الوطنى . فأخذ الخديوى يعاكسه^(٢٢٦) ، وسلط عليه محمود صدقى باشا ، الذى كان محافظ القاهرة ، للحصول على فصله من وظيفته . وما أسرع أن تقدمت فى حقه شكوى من بعض الناس ، فعين المجلس الحسبى خبراء لفحص قيامته . وانفصل صدقى من وظيفته قبل حسين فهمى باشا ، وخلفه نجيب باشا ، فسار فى طريقه ! .

وقصد الجناب العالى أن يعين مكانه إسماعيل أباطة ، ويذل فى ذلك مساعى كثيرة — شاركه فيها بطرس والبرنس حسين — ولكنها أخفقت كلها بسبب معارضة عين الحياة هانم ، عمة المحجور عليه (وربما كان للسيرغورست دخل فى هذا الاخفاق) . لكن بطرس — الذى كان يسعى ليل نهار فى هذه المسألة — لم يتأخر عن أن يقول لى أمس إنه قرر صرف النظر عن تعيين أباطة من ثلاثة أيام . ويقال : ان هذا الأخير يعد احتجاجا شديدا ضد السيرغورست .

[ص ٨٣٦]

نشرت « الايجيسيان جازيت » — بعدد أمس — جملة زعمت فيها أن سقوط التلامذة فى امتحان الدراسة الثانوية مسبب عن ضعف التعليم باللغة العربية . وأطلعنى بطرس عليها فى القطار ، بحضور بقية النظار — الا سعيد .

(٢٢٥) حسين فهمى باشا غام من أسبوط ، وكان يتولى أمور الجمعية الخيرية الاسلامية فيها (أنظر الجزء الأول ، ص ٢٢٥ ، ٤٢٧) .
(٢٢٦) أى : يعاكس حسين فهمى باشا .

فأجبت عنها بأن السقوط حاصل — بالنسبة عنها — في القسم الذي يعلم فيه باللغة الانجليزية أيضا ! فلم أجد عند اخواني اهتماما بالتهمة ، ولا بالجواب عنها . وقلت بطرس : ان « الايجيبسيان جازيت » أشارت على النظر أن يخطبوا لبيان حقائق الأمور لأمتهم . وسأجيبها الى ما طلبت بخطبة يكون موضوعها تكذيبها في ما افترته ، أو أن أكذب ذلك رسميا . فقال : الأولى أن يكذب ذلك بعض الجرائد الحرة .

٣٠ مايو سنة ٩٠٩

أحضرت الشيخ شاكرا ، وكيل مشيخة الأزهر ، المدرسين في مدرسة القضاء الشرعي من العلماء ، وخبرهم بين الأزهر والمدرسة . فمنهم من اختار الأزهر ، ومنهم من رفض هذا الخيار ، ومنهم من تردد . وأخبر الرافضين والمترددين بأن هذا بأمر سمو الخديوي . وحثته في ذلك ايجاد طريقة لرفع ماهيات العلماء ، الذين تقل رواتبهم عن سد حاجاتهم .

ولكونه لم يتعرض لغير هؤلاء المدرسين ، من الموظفين من علماء الأزهر في المدارس ودوائر القضاء الشرعي ، وعدم معقولية هذه الطريقة — استتجنا من ذلك أن الغرض معاكسة مدرسة القضاء !

ووجدت أن بطرس عنده خبر بهذا المسعى ، وعلم به سعيد ورشدي . فتكلم الأول مع شاكرا أمس في شأنه ، وأدخلني في الكلام . فلم أزد الا يقينا بما تقدم .

وفاتح بطرس الجنب العالي — بحضورنا — في الموضوع ، فقال جنابه : إن الغرض ليس المعاكسة ، بل تنظيم أمر المرتبات . قلت : ولكن في هذا التنظيم حرمان للعلماء العاملين من مرتباتهم في المدرسة ،

أوحرممان الأزهريين من (٢٢٢٦) الانتفاع بعلومهم ! ومادام يمكنهم
الجمع بين الاثنين ، فتركهم يتمتعون برواتب الجهتين مما يرجب
رضاهم واستمرارهم على الدعاء للجناب العالى . فقال : ان بطرس
باشا ينظر فى المسألة ويحلها . وعند انصرافنا قال لى : انى سويت لك
المسألة وانتهى . فدعوت له ، وانصرفت .

وانصرت بطرس بما قال ، فقال (٢٢٢٧) : سأنظر فى المسألة .
قلت : أرجو أن لا تشجع شاكر فى سعيه . قال : سأنظر على كيفية
أرتب (٢٢٢٨) فى شأنها .

وكان دنلوب أنبىرنى بأن غورست يرغب فى أن يرانى ، فذهبت
اليه . وتكلم معى فى شدة اقبال الطلبة على مدرسة الحقوق والطب ،
دون مدرسة المهندسخانة . وفى لزوم تحديد العدد اللازم [ص ٨٣٧]
قبوله منهم للأولى والثانية ، والتشجيع على الاقبال على الثالثة .

قلت : أما بالنسبة للحقوق ، فلا نزيد عن المقرر فى السنة
الماضية (٢٢٢٩) . ولا أهية للتحديد ما دام مشروع تعميم الامتحان ينفذ .
ويكفى أن يُقبل فى مدرسة الطب خمسون ، عوضا عن ستين . وسنتظر فى
طريقة التشجيع على الاقبال على المهندسخانة .

قال : وهلا تزال مصر ا على رأيك فى رفض تعيين مستر رودك مدرسا بها ؟
قلت : لم يحدث شىء يوجب تغيير رأيى . قال : ولكنهم يقولون إنه عالم يفيد
المدرسة بعلومه أكثر بكثير من أى انجليزى يؤق به من انجلترا .

(٢٢٢٦) م فى الأصل : « مع » .

(٢٢٢٧) فى الأصل : « وقال » .

(٢٢٢٨) قراءة ترجيحية .

(٢٢٢٩) أى : لا نزيد من عدد الطلبة الذى تقرر قبوله فى السنة الماضية .

قلت : قد يجوز أن يكون أعلم العالمين ، وأن تستفيد المدرسة من وجوده فيها فوائد كثيرة ، ولكن قد شاع وذاع وتقرر في الأذهان أنه هو واضع تصميمات المباني التي لم تلبث بعد إقامتها حتى اختلت وسقطت . وسيقول الناس إن نظارة المعارف لم تعين رودك في مدرسة المهندسخانة لتعليم فن البناء ، بل لتعليم فن الهدم وحسب ! ويجدون من الآثار المعسوسة ، وهي مباني الحكومة ، ما يقنعون به كل مكابر . ولا شك أن هذا يؤثر في تنفير الناس من المدرسة ، في الوقت الذي نحن مشغولون فيه بالترغيب فيها ! فإذا كنت لا تهالي بتعريضى وتعريضك لهذا الانتقاد ، فلا أعارض في تعيينه . أما أرجو أن تنظر الى المسألة بفرض أن تكون أنت محلى .

فقال : قد أقنعتنى . وحقيقة إن كنت محلك لا أعينه . قلت : ومع ذلك إذا كان لابد من إيجاد وظيفة له ، فرعاية لخطارك ، يمكننا أن نُحدث له أى وظيفة كانت بالنظارة — ولكن لا بمدرسة المهندسخانة . قال : لا لا لا

ثم تكلم عن الارسالية إلى فرنسا^(٢٣٠) ، وأشار الى أنه لا يود أن تكون هذه الارسالية سببا في تأييد وجود ناظر لها بفرنسا^(٢٣١) . قلت : إن هذا الأمر لا أهمية له عندى ، والمهم في المسألة أن نكون معلمين مصريين لمدرسة الحقوق ، وكل ما خرج عن هذا الموضوع ليس له عندى الا المحل الثانى .

قال : وماذا تقول إذا كان الارسال لبلد أخرى غير فرنسا ؟ قلت : لا شئ فى ذلك إذا كانت من بلاد القانون ، كالسويس^(٢٣٢) (Suisse) والبلجيك Belgique — والأولى البلجيك . قال : يمكنك أن تنظر فى

(٢٣٠) (٢٣١) فى الأصل : « فرنسا » . ونحن نتركها فى كثير من الأحيان على هذا الوضع من الكتابة ، لكى يعيش القارىء فى جو كتابة المذكرات .

(٢٣٢) يقصد : سويسرا .

المسألة ، حتى اذا توصلت الى حل لها ترسل واحدا أو اثنين لهذه الغاية . قلت : إن هذا العدد لا يكفى ، ولابد من ارسال خمسة أو أربعة على الأقل . فقال : إن هذا على قدر ما تسمح به الميزانية . قلت : وهى تسمح بأكثر من ذلك .

ثم قال : إن الأحسن ، فى مسألة الاعلان عن وظيفة مدرسة الطب ، الاقتصار فيه على ما حرره كيتينج . قلت : إني ماكنت أحسب أن هذه المسألة — على تفاهتها — تُعرض عليكم ، وأنا لا أريد أن أتدخل فى وضع الشروط التى يجب توفرها فيمن يرشح نفسه لهذه الوظيفة ، [ص ٨٣٨] ولكنى أريد أن أعلن مايقضه كيتينج من الشروط لها (٢٣٣) .

فقال : ولكن الأحسن ترك الحرية له ، لأنه ربما وضع شروطا ، ووجد أن (٢٣٤) من هو خال منه ، أحسن ممن توفر الشرط فيه ! قلت : فليقتصر على ما يستحيل توفر أهلية المدرس بدونه . وإذا كان ناظر المعارف لا يتدخل فى المسائل الفنية المختصة بمدرسة الطب ، ولا فى المسائل الادارية — وعلى الأخص التافه منها مثل هذه المدرسة — فبماذا يشتغل ؟ وبأى شئ يكون مسئولاً ؟ فقال : إن المسألة صغيرة ! قلت : وهى أصغر من أن تعرض عليك ! فاحرلونه .

وانتقل الى الحديث عن الجامعة ، فقال : إن البرنس فؤاد يريد أن يعين اسماعيل بك حسنين مدرسا بها ، ويشكو من معارضتك ! .

(٢٣٣) يريد سعد زغلول أن يتضمن الاعلان عن الوظيفة الشروط التى وضعها كيتينج فيمن يرشح لها ، لئلى يلتزم به كيتينج ، بينما يريد كيتينج أن ينشر الاعلان دون هذه الشروط ، حتى يتحرر منها عند الاختيار حسبما يشاء !

(٢٣٤) أضيفت « أن » لسلاسة العبارة .

قلت : إني لست بطرطور في نظارة المعارف . وقصصت عليه القصة من أولها إلى آخرها ، وأني تكلمت فيها مع البرنس حسين ، ومع الجناب العالي . وقلت : إني لست ضد الجامعة ، ولا يمكن أن أكون ضدها ، لأن أحد مؤسسيها ، ولكن يلزم على رئيسها أن يعرف أن هناك ناظرا للمعارف ، وأنه إذا كانت له حاجة لديه ، فليوجه طلبه إليه . قال : لك الحق ، وسأقول له ذلك ، وإنك تلبى طلبه إذا تفرجه بالطلب اليك . قلت : نعم إذا كان تنفيذه في امكان (٢٣٥) .

ثم انتقل الكلام إلى مبادئ الأشغال ومراقبة نفقاتها . ونسبته له مثلا بالنفقات التي قدروها بعد الإصلاحات اللازمة لمصلحة النظارة الجديد ، واستلفت نظره إلى مدرسة الصنائع باسكندرية ، التي لم تتكلف الا ٢٧٠٠٠ ر جنيه ، بالعدد (٢٣٦) — مع أن الحكومة لو كانت بتها لما قلت نفقاتها عن مائة ألف جنيه ! ومدرسة دمهور الصناعية ، واندعاش مستر ولز من فخامة بنائها حتى حمله هذا الاندعاش على أن يظن نقاد المبالغ التي جمعت لانشائها ! وسألت المدير ، فحقق لي أن المصروف عليها لم يتجاوز ١٠ر٠٠٠ جنيه ، وأنه باق من الأموال المجموعة ١٤ر٠٠٠ جنيه تقريبا ! .

فقال : انه يمكنك أن تقنع المستشار المالي بشيء من البراهين ، حتى تتحصل على أن تتولى نظارتك أمور مبانيها ، وتسهل عليك ذلك وجود المهندسين بالمهندسخانة . وإلى هنا انتهى الحديث ، وانصرفت .

(٢٣٥) اعتقد أن الصدام بين سعد زغلول والأمير أحمد فؤاد حول هذه المسألة ، ربما كان عاملا من عوامل الصدام بينه وبين الأمير بعد أن أصبح سلطانا فملكا ، وأنه ترك أثره في نفس أحمد فؤاد .
(٢٣٦) أي : بالأرقام ، أو بالضبط ، أو بالتحديد .

في مقابلة الخديوى أمس ، تكلم عن الرتبة التى أعطاهها لمصطفى خليفة (٢٣٧) بعد أن حُل على الاستعفاء من العمدية . واستلفت النظر إلى مارمت « الجريدة » به الحكومة من تغيير التقرير الذى رفعه المحققون إلى نظارة الحفائية فى قضية خليل حماده (٢٣٨) ، تمهيدا لبراءته . وتكلم أيضا فى مدرسة القضاء .

وكان رشدى يوافق الخديوى على الكلام فى « الجريدة » ، فلاحظ له سعيد - عند الانصراف - بأن « الجريدة » لم تقل إلا حقا ، ولا ينبغى التعرض لاقامة قضية ، فتكون عاقبتها وخيمة .

[ص ٨٣٩]

أول يونيه سنة ٩٠٩

ثم عدنا إلى الاجتماع فى الساعة ٤ من بعد ظهر يوم الأحد ٣٠ مايو سنة ٩٠٩ بالجناح العالى . فلم يتكلم بشيء عن سفره ، وإنما تكلم عن تعيين عمدة آخر فى بلدة تلا . وذكر اسم مرسى رسلان ، على أن يتعين عمدة أو يُرَفَّتْ ! - لا أدري ! وعلى كل حال قال سعيد : ان شئى أبى كل الإباء أن يكون فى هذه الناحية عمدتان .

(٢٣٧) مصطفى بك خليفة ، من وجوه الصعيد (انظر : الجزء الأول من المذكرات ص ١٨٧ ، الجزء الثانى ص ٨٩٧) .
(٢٣٨) خليل باشا حمادة ، مدير الأوقاف منذ ١٧ نوفمبر ١٩٠٨ ، وقد أسند إليه إدارة الأزهر ، واتهم بضرب الطلبة ، وقدم للتحقيق (انظر الجزء الثانى من المذكرات) ص ٩٠٠ وما بعدها .

ثم حصل الكلام في الدكتور صبحي ، وكان الخديوي يريد تعيينه في إحدى الوظائف التابعة لمجالس الصحة والقورنتين ، غير أن بطرس وسعيد عطلا ذلك . هذا أهم ما حصل في هذه الجلسة (٢٣٩) .

(٢٣٩) أورد سعد زغلول ، بخط رديء جدا بعد هذه الصفحة صفحة ٨٤٠ ، وهي لا تعد مذكرات ، وإنما كتب فيها سعد زغلول بعض اللغويات . وقد أثّرنا إثباتها بدلا من إهمالها . وهي على الآتي :

التناوّه () * ترك الدرس وإهمال المذاكرة .

التن : المثل والقرين .

تتن : ترك أصدقائه وصاحب غيرهم .

هار : تنان () * .

تهته : تردد في الأباطيل ، التهاته : الأباطيل . وقعوا في التهاته : أي ، الأباطيل .

() * : الأمر الملتبس الملتاث .

غسل فلان : ضربه فأوجع .

() * : الأمرين أمرين .

غُسان وغُسان : أقصى القلب ، وحدة الشباب ، والفسّاني : الجميل جدا .

* كلمة أو عبارة غير مقرونة .



الحكمة التي لا تحصى

الكراسة الثالثة عشرة

من ص ٦٣٥ إلى ٧٢٠

من ١٥ يوليو ١٩٠٩

لغاية ٣١ يناير ١٩١٠

محتويات الكراسة :

- مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- رأى سعد زغلول في بطرس باشا
- غضب الخديوى و بطرس باشا من صيحة المستور والحرية .
- العودة الى مسألة مد امتياز شركة قنال السويس .
- فكرة الخلافة العربية .
- معارضة المستشار المالى في تعيين المنفلوطى لعدم وجود شهادة في يده .

- مشروع الحكومة بنظام توجيه الأسئلة الى النظار من أعضاء مجلس الشورى .
- تدريس الديانة الاسلامية والنصرانية .
- استعفاء سعد زغلول بسبب خلافه مع كيتنج ودانلوب .
- مشكلة تعيين رئيس قلم قضايا الأوقاف .
- مسألة سلطة عقاب تلامذة المدارس .
- مسألة لائحة المحاكم الشرعية .
- تقرير ميزانية الحكومة من قبل أن يقرأها النظار !
- تقديم بطرس باشا استقالته بسبب الخلاف مع سعد زغلول ومحمد سعيد باشا ، ورفض الخديوى لها .
- سوء معاملة الحكومة العثمانية للخديوى عباس حلمى فى الأستانة .
- أصل الخلاف بين سعد زغلول والخديوى عباس حلمى حول مدرسة القضاء الشرعى .
- مسألة شركة الملاحات .
- ابطال تدريس كتاب يطعن فى الدين الاسلامى .
- مسألة اطلاق حرية طلبة المدارس العالية فى اختيار الكتب .
- انذار جريدة « مصر » بتهمة التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين .
- مسألة عدم عرض الميزانية التفصيلية على النظار .
- الصراع بين مجلس الشورى والحكومة .
- فكرة إنشاء ملجأ للحجاج بالسويس .
- مسألة تغييب النظار عن حضور جلسات مجلس الشورى .
- العودة إلى مسألة شركة القنال .
- قضية لغة التعليم فى مصر .

- مسألة تشكيل مجلس السردار .
- مسألة بناء قناطر الريّاح المنوفى .
- مسألة انشاء مرشح لمياه القاهرة .
- مسألة إلغاء جريدة « القطر المصرى » .
- العقوبة البدنية فى المدارس الابتدائية والثانوية .
- مسألة زواج الخديو عباس حلمى من أجنبية أعلنت اسلامها .
- التعليم فى مدرسة الطب ، وسعى سعد زغلول لرفع مستواه .
- مسألة القضاة الشرعيين .

[ص ٦٣٥] (٢٤٤)

١٥ يوليو ١٩٠٩

اتخذت قراراً حازماً بأن أدع جانباً كل الأمور التي لا تقع مسؤوليتها على عاتقي . وإلى لأجد نفسي في حالة سكية ، فقد انقضت الأفكار السوداء ، واختفت الوسواس من المستقبل . ولكنني أشعر بقليل من الضيق لوجود بعض المصريين هنا ، على الرغم من أني لا أفعل - ولا أنوي أن أفعل - شيئاً يعرضني للرم . ولا أستطيع أن أفسر لنفسي هذا الشعور الذي أوقفه في مقابلة مواطني ، اللهم الا بسبب الأثر السيء الذي خلّفته في نفسي الانتقادات سيئة القصد التي كانت تكتبها الصحف المعادية من ناحية ، وبسبب الحمل الثقيل الذي أثن تحته في بلدي من ناحية أخرى .

(٢٤٤) هذه الصفحة والصفحتان التاليتان مكتوبة باللغة الفرنسية ، وقد كتبها سعد في باريس . وقد قامت السيدة ايزيس راغب بترجمتها ، ولكنني أعدت صياغتها صياغة كاملة ، كما أجريت التصويبات اللازمة .

[ص ٦٣٧]

١٦ يولية ٩٠٩

أشعر اليوم بأن مزاجى معتدل . لقد جاء غتخص التدليك فى الساعة ٦ و٤٥ دقيقة ، وقام بعملية التدليك اللازم لى خير قيام فى مدة ٢٥ دقيقة (٢٤٥) . وقد توصلت اليوم إلى مبدأ ألا أغضب أبدا ، لأن الفرد بين أحد أمرين : إما أن يستطيع الوصول إلى هدفه ، أولا يستطيع . وفى الحالة الأولى يجب على المرء أن يتخذ كافة الوسائل التى تساعده فى الوصول إلى غرضه . أما فى الحالة الثانية ، فلن يفيد الغضب شيئا على الإطلاق . ومن ثم فإن الحكمة تتطلب من الانسان أن يحتفظ بأعصابه باردة . لقد قضيت سهرة أمس عند الأميرة نازلى ، فى فيلا هنرى بشارع لاكميانى ، وكانت هناك امرأة عرافة ، أخذت تنفوه بأشياء سخيفة ومبهمة ولا معنى لها . ولكن الأميرة كانت تريد تصديقها ، وتفسير كل ما تقوله من حماقات — الأمر الذى أصابنى بالضيق . واستمر عندى هذا الاحساس بالضيق بعض الوقت بعد أن استأذنت فى الانصراف .

لا أستطيع أن أصف حالتى النفسية . فمنذ أيام وأنا أقضى معظم الوقت مهموما ومستغرقا فى التفكير ، وما من شيء يجذبنى أو يشدنى ، وكل شيء أمامى مظلم ، وأتساءل فى كثير من الأحيان : لماذا هذه الحياة قصيرة ؟ وإذا كان وضع الانسان مؤقتا إلى هذه الدرجة ، فلم — اذن — الجلبة والترف والتعب ؟ .

(٢٤٥) كان التدليك فى عصر سعد زغلول من العادات الشائعة ، يطلبه الفقراء والأغنياء على السواء ، وكان أبناء الشعب يطلبونه فى الحمامات الشعبية العامة ، أما الأغنياء فيطلبونه فى قصورهم أو فى الفنادق .

في يوم ٨ نوفمبر سنة ١٩٠٩ إنعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة الجناب العالي ، وقرر تحويل مبلغ ٣٠٠.٠٠٠ جنيه من الاحتياطي للميزانية الاعتيادية ، لأجل الاستمرار في انشاء سكة حديد في السودان . وأقر قانون البورصة ، وجعله ساريا على الأهلين كما هو على الأجانب . وصدق على تعيين عفيفي^(٢٤٦) والقاضي الجديد^(٢٤٧) عضوين في مجلس شورى القوانين . [ص ٦٣٨] وصدق على تحويل حسين يسري باشا ، سكرتير مجلس شورى القوانين ، على المعاش ، وتكميل معاشه باضافة سنتين له ، وتعيين مصطفى الخولى مكانه .

وكانت المالية متوقفة في تكميل هاتين السنتين ، غير أنها عادت فقررت ذلك ، وعرض المستشار المالي نفسه هذه المسألة على هذه الجلسة ، من غير أن تكون واردة في جدول الأعمال ، وما السر في ذلك الا اشتغال البرنس^(٢٤٨) بترويج مشروع القنال . فقد سمعت منه - قبل ظهورها - مر الشكوى من تصعب المستشار معه في المبالغ اللازمة

(٢٤٦) يقصد : أحمد عفيفي باشا . وقد عين في ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من السيد محمد توفيق البكرى المستقيل - واستعفى في سنة ١٩١٠ .

(٢٤٧) القاضي الجديد هرنسيب أفندى ، قاضى قضاة مصر ، وقد عين في ٩ نوفمبر ١٩٠٩ عضوا بمجلس شورى القوانين ، بدلا من يحيى أفندى ، قاضى محكمة مصر الكبرى الشرعية ، الذى كان قد عين في ١٨ ابريل ١٩٠١ عضوا بالمجلس ، ثم استدعى الى الأستانة في سنة ١٩٠٩ ، وعين مكانه نسيب أفندى .

(٢٤٨) يقصد : البرنس حسين .

لاعداد محلات الشورى - على زهادتها ، وتوقفه في تكميل معاش يسرى باشا . وبلغنا أنه كان طلب: تبين ستة كتبة بماهية ١٦ - جنيه ، فلم يقبل هذا الطلب . ولكنه قبل بعد ذلك ، وتقود مرتب الواحد منهم ثمانية عشر جنيهًا .

[ص ٦٣٩]

حصل الكلام على مسألة القتال ، فقال بدارس : إن الشرط الضمان غير مقبول ، لأن الناس يجدون صعوبة فيه . وإذا لم تقبل الشركة بلغوه سقط المشروع .

فقال المستشار : إنه لا أمل له في لغو هذا الشرط ، ويخشى أن عوّض اللغوي يكون مجحفا بمصر من الوجهة المالية .

قال الجناب العالي : انه رأى من الكونت سريون رغبة شديدة في الاتفاق مع الحكومة . وفي مثل هذه المشروعات يجب أن يتساهل كل من الطرفين في شيء من رغباته حتى يتم الاتفاق . على أن مجلس الشركة إذا لم يقبل لغو شرط الضمان فلا لوم علينا ، بل يكون اللوم على الشركة نفسها . قلت : يظهر أن الشركة مقتنعة بازدياد أرباح القتال عن مائة مليون فرنك . وحيث فلا وجه لتمسكها بالضمان ، لأن هذا التمسك يدل على أنها غير واثقة بالمستقبل . فلم يتكلم المستشار بشيء .

وانصرفنا ، فأمسك الجناب العالي بيدي ، وقال : « خل الأمر في قلبك » ا - مرتين أو ثلاثة (٢٤٩) - وفهمت من هذه الجملة أنه يريد حلى على التحفظ والاحتياط .

حضر عندى أباطة باشا في مساء ٨ نوفمبر ، وفهمت منه أنه

(٢٤٩) أى قالها مرتين أو ثلاث مرات .

معارض للمشروع كل المعارضة ، وأنه سيتكلم ضده في الجمعية العمومية ببيان أوجه الضرر فيه ، ويكونه إن كان نافعا من كل وجه ، فلا فائدة لمصر بالرضاء به ، لأنها لا تملك التصرف في الأموال التي تؤول اليها من هذا الاتفاق . [ص ٦٣٨] قال : ولكنه لا يريد أن يتظاهر بهذا الفكر الآن لأنه لم يقدر أن يعرف ميل الخديوى . وأنه (٢٠٠) أفهم البرنس أنه معه في فكره ! والبرنس يشتغل ليل نهار في ترويج المشروع ، ويُعد من الموافقين له ، وهو يعلم أن أغلبهم ليس من فكره في شيء .

[ص ٦٣٩]

وقد انتقد سعيد وأنا - أمامه - بطرس باشا ، انتقادا مرا ، وحكمنا عليه بأنه جبان ، ظنون ، غدار ، قصير النظر في الكليات ، ويصرف معظم أوقاته في الجزئيات ، ميال الى تصيد الأخبار الكاشفة عن عيوب الناس ، لم يعاشر الا من هو (٢٠١) أضعف منه حتى ظن أنه أقوى الأقوياء ، وليس له بروجرام ، وغايته الوحيدة أن يحفظ مركزه وما عليه بعد ذلك إن خربت الدنيا أو عمرت ، كذوب ، تشنكى الحقيقة من تشويها بلسانه ، ناكرا للمعروف ، محب لأن ينسب لنفسه من الفضل ما ليس فيه !

ولم نجد من أباطة مدافعا عنه ، وإنما قال : إنه أحسن من فخرى باشا ! وانقضت الليلة على ذلك .

[ص ٦٤٠]

في يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

اجتمعنا بسرأى عابدين ، لحضور استعراض جيش الاحتلال احتفالا بعيد الملك . وكان بطرس سبقنا الى الحضرة الخديوية ، فقلت (٢٥٠) غير موجودة في الأصل . (٢٥١) في الأصل : « لم يعاشر إلا » .

لسرى مازحا : إنك استغدت - وأنت لا تشعر - من مسألة القتال ! فقال : وكيف ذلك ؟ قلت : لأن يسرى تحول على المعاش ، مما سهل لمصطفى أن يخلقه . فقال : إني لم أفعل ذلك ! قلت : ولكننا نحن فعلناه جميعا . وأشور عليك أن تتساهل مع البرنس في الأودتين اللتين سبق أن طلبهما منك . فقال رافعا صوته بشدة : أن هذا مستحيل ، ولا يمكن بحال من الأحوال ، مهما بلغت الصورة الاستغناء عنها .

وفي الأثناء دخل بطرس ، وعلم أن موضوع الكلام الأود المذكورة ، فقال : يلزم اعطؤهما للبرنس . فخفض اسماعيل من صوته وقال : ننظر في ذلك ! ثم صعدنا ، فمال نحوى وقال : إذا كان الكتبة الذين في هذه الأود يرغبون الانتقال ، ماذا أصنع ؟ قلت : تساعدهم فيه ! .

في أثناء الاستعراض ، صاح جماعة من طلبة مدرسة الحقوق - وكانوا وقوفا تحت شجرة خلف السياج - قائلين بالعربية : فليحى الاستقلال ! وبالفرنساوية : فلتعش الحرية ! فتكدر بطرس ، وامتنع لونه ، وعلا شفثيه البياض . وأظهر الخديوى نوعا من الانقباض .

وبعد قليل ، صاح جماعة من المتفرجين قائلين : يحيى الخديوى ، ليحيى الدستور ! فقال بطرس : إن هذه جريمة لا تغتفر ضد البلاد ! قال الجناب العالى : إن هذا من عمل الحزب الوطنى ، ومن ضعف الناظر ! وطعن عليه كثيرا . وقال بطرس : ان اللواء كان يغريهم أسس بهذه المظاهرة . فقلت : اننا أردنا في بداية الأمر تأديبهم - فما أكملت الجملة حتى قال الجناب العالى : إن المنع كان منا ، ولكننا لم نكن نتصور أن يبلغ بهم الأمر الى هذا الحد ؟ .

ثم سبقنا بطرس الى غورست ، ولحقناه . ودار الكلام على هذه المسألة ، وكان غورست يخفى الاهتمام بها ، ولكن الاستياء منها كان

يبدو خلال كلامه . وقال إنه لا شيء في المسألة إلا أن هؤلاء التلامذة لا تربية عندهم !

وانصرفنا على أن أحقق الأمر . فعلمت من « هيل » أن المسألة لم تكن - فيما يظهر - مدبرة ، وأنه أحضر جماعة منهم قبل اليوم المذكور ، وألقى عليهم النصائح اللازمة . وأن المحرض لهم تلميذ يدعى محمد محمود الوكيل ، ورغب رفته . فتوقفت ، وأمرته بأجراء تحقيق أكمل .

ثم ذهبت إلى الخارجية ، وعرضت النتيجة على بطرس ، فكان يتشغل بقراءة تلغرافات روتر تارة ، ويجمع ما حوله من الأوراق المثورة تارة أخرى . وكنت كلما رأيت منه ذلك حولت وجهي عنه ، وقطعت الكلام حتى يستعيده . حصل ذلك نحو ثلاث مرات ، وعندما انتهيت ، نهضت [ص ٦٤١] منصرفا .

زرت أمس البرنيسس عين الحياة . وكانت هذه أول زيارة بعد عودتها من السفر ، فاعتذرت لها بكثرة الاشتغال . قالت : أعرف ذلك ، لأن مسألة القنال صرفتكم عن كل عمل آخر . قالت : واني أحدثك بأمر أرجو أن يبقى دائما بيننا : إن كاسل أنشأ سنديكا^(٢٥٢) هنا ، من أعضائها أباطة باشا وعلوى باشا وغيرهم ، وعين لكل منهم مبلغا مخصوصا اذا هم سعوا في احباط مشروع تمديد مدة الامتياز . ومن جهة أخرى فان الانجليز يتظاهرون بالترغيب فيه ، حتى يجملوا

(٢٥٢) السنديكا Syndicat في الأصل : نقابة . وتطلق على أي « تجمع » أو تكتل من أعضاء لخدمة غرض معين ، كما أنها تطلق على بعض أنواع الاحتكارات في المجتمع الرأسمالي . والمقصود هنا أن السير كاسل كون تكتلا من السياسيين لاحباط مشروع مد امتياز شركة القنال - حسب زعم الأميرة .

الناس على رفضه ، وحينئذ تلتجئ الحكومة المصرية للإقتراض ،
والذى يقرضها هو السير كاسل ! ففائدة مصر في قبول المشروع ، بعد
تعديل ما يكون فيه من الشروط ، صعبا . قلت : ولكنهم يريدون أن
يُقبل كله ، أو يسقط كله . فقالت : لا ! فاستغربت من هذه العبارة ،
ورأيت من اهتمامها بمبادرتي بها (٢٥٣) - على كونها لا تشتغل عادة بمثل
هذه السوائل - أن الأمر سرا ستكشفه الأيام .

يدور على ألسنة الناس - من زمن - أن الخديوى ويطرس باشا
والبرنس حسين لهم فائدة في ترويج المشروع . ولم أر الأخير من وقت
ظهور المشروع ، ولكن المتواتر أنه مشغول بترويجه . أما الثانى ، فلم
أحسن منه في مبدأ (٢٥٤) الأمر ميلا للمشروع . وأما الأول فكان يعمل
جهده في ترويجه .

اشتد سخط الناس على المشروع أول الأمر ، ولكن كلمات
الخديوى في التشريفات ، ونصحه الناس باستعمال الحكمة والروية في
بحثه وابداء الرأى عنه ، ثم كلام بعض الجرائد - مثل المؤيد -
ومساعى مثل البرنس حسين - كل ذلك أضعف من السخط العام ،
وربما استمال بعض ضعفاء العقول إلى القبول به .

قابلت هراى مساء أمس عند غورست ، فقابلنى بفتور - على
غير العادة . وسألته عما إذا كان أتم دراسة المشروع ، وكون له رأيا
فيه ؟ فقال إنه لم يشتغل به . وانصرف عني . ففهمت أن في الأمر
شيئا ، لكنى لم أدر ما هو ! ثم تكلمت مع الكونت سريون قليلا .
وبعد ذلك قابلنى رشدى ، فقال : إن هراى باشا متأثر منك ،

(٢٥٣) بمبادرتي بها : أى باحاطتى علما بالمسألة .

(٢٥٤) في الأصل : مبدع .

لأن المستشار المالى أحضره لديه ، وأنه تأنيبا شديدا على أنه تكلم معك في المشروع ، وأعطى لك حسابا (٢٥٥) فيه . قال رشدى : وقد أكدت له أنك لم تقل إنك قدمت له حسابا .

فقابلناه في الحال . وفهمت منه أن المستشار المالى أخبره بأنى قلت : إن هرارى هو الذى عمل لى الحساب . وأعلن بأنه غير موافق على المشروع . فأكدت لهرارى [ص ٦٤٢] أن هذا لم يحصل ، وأنى لم أتكلم فى خصوصه مع المستشار ، ولا أمامه . وكل ما حصل أننا كنا فى جلسة - لم يحضر المستشار فيها - وتكلمت عن اشتراك الحكومة فى دفع حصة فى مبلغ الأربعة ملايين جنيه وفوائده ، فقلت : إن الذى ألفتنى إلى هذه المسألة هو حديث جرى مع هرارى باشا ، فالتفت إليها ، وعملت حسابها . فقال بطرس : ومن الذى عمل لك الحساب ؟ فقلت عمله لى شخص من الحاسين . فقال : أرجو أن ترد الحقيقة إلى نصابها ، لأن لى علاقة بالمالية ، ولا أود أن تتكدر هذه العلاقة ! . على أنى أرى المشروع موافقا .

فقاطعت قائلا : إذا كنت أنت ، وألف مثلك ، يقولون بفائدة المشروع ، فلا يؤثر ذلك شيئا فى اعتقادى ، لأنى لم أكن مقلدا (٢٥٦) فيه ، بل مؤسسا له على الحجة والبرهان . قلت : وتأكد أنى سمعت اتهامك بأنك من رجال كاسل ، ومن همك اسقاط المشروع - قبل أن أتكلم عنك ببعض الأيام !

والذى استنتجته من هذه الحادثة أمران : الأول ، أن المستشار المالى يتشبث بكل وسيلة لمنع النظر من فهم مشروعه ، وكشف حقيقة ما انطوى عليه من المضار ، حتى يسهل التصديق عليه . الثانى : أن

(٢٥٥) يقصد : عمله حسابية عن المشروع .

(٢٥٦) أى : لم أقلد غيرى فيه ، ولم أنسق وراءه .

فينا من ينقل مجلسنا للمستشار ! ولا أخلى حشمت^(٢٥٧) من هذا العار .

علمت من رشدي وسيريون وشفيق ، أنه ورد تلغراف من الشركة بأن ما عرضته الحكومة ، من منح مدة أكثر من أربعين سنة ، في نظير لغو شرط الضمان - غير مقبول . وأن الحكومة ، اذا عرضت تعويضا عن هذا الشرط مناسبا ، وتمهد مجلس النظر بأن يوجه أمام الجمعية العمومية - أمكن للشركة قبوله . ويظهر من لهجة هذا التلغراف أنه موضوع في مصير بمعرفة المستشار المالي وشركائه ! .

ولقد تفاوضت أمس مع سعيد في هذه المسألة ، ورأيت معه أن هذه طريقة يراد بها ربط الحكومة بمشروع ، يمكن إلزامها بتنفيذه اذا لم تصدق الجمعية العمومية عليه ! وسنرى ماذا يكون .

١١ نوفمبر سنة ١٩٠٩

اجتمعنا أمس بنظارة الخارجية ، وأطلعنا بطرس على نص التلغراف السالف ذكره . فقلت أن ليس لنا أن نعرض شيئا في هذه المسألة ، لأن المشروع - بمقتضى قرارنا السابق - أصبح ساقطا . قال سعيد : إنه يراد عكس الحال ، فتصبح عارضين بعد أن كنا معروضا علينا ! فهز بطرس رأسه ، وأمن على قوله . وكذلك سري باشا . أما رشدي فاختار السكوت ، وقال أن ليس لنا أن نتخذ الآن قرارا . ولم يتكلم حشمت .

ثم ورد خطاب من المستشار المالي ، مرفوقا بصورة خطاب ، ورد إليه من سيريون ، بمضمون ما في التلغراف المذكور ، ونوتة يرد بها المستشار على ما اعترضت [ص ٦٤٣] به عليه في مجلس النظر من

(٢٥٧) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

جهة شرط الضمان ، وما يدل عليه تمسك الشركة به ، والجاحها في قبوله .

فأردت أن آخذه لأتأمل فيه ، فعارض بطرس ! فقلت : أعدم ثقة ؟ قال : لا ، ولكن أنظر ما يقولون في شأن الدوسيه المتعلق بالقنال ، الذى ضاع منك ، وطلبت من حشمت بدله ! فقال حشمت - بعد التمتة - إن المستشار علم بما طلبت ، فأبدى خشيته أن يقع في يد بعض أرباب الصحف .

قلت : إنى لا أرى معنى لهذه الخشية ، لأن ما في الدوسية المذكور منشور في الجرائد ! قال قاتل منا - لا أتذكر من هو - إن فيها مسألة تخصيص مبلغ من مال القنال للسودان . قلت : صحيح ، ولكنى لا أعبا بمثل هذا الهذيان . وقال (٢٥٨) سعيد : إن هذا تخوين لا يليق !

فقال بطرس : إنهم يتهمونكم بتحريض الناس على كتابة التلغرافات ، والهياج ضد المشروع بواسطة يحيى وأمين ابنه ، وإن سعيد قابل محمد فريد وشرع في استمالته للخديوى .

فاحتج سعيد بشدة على هذا القول ، مصرحا بأنه يقابل كل أرباب الجرائد على السواء ، وإن اتهمنا بمثل هذا السعى لم يأت إلا من نجيب بك - ابن بطرس باشا - وإن الناس يحققون أنك أنت الذى حرضت على التلغرافات على شعراوى وشركاه ، فقد كنت فى داره مع جماعة من حزبه ، وحرضتهم على ذلك ، ليمهد لك العذر عند الانجليز ، الذين كنت اتفقت معهم على تنفيذ مشروع القنال . فهت الذى كفر ، واكمد لونه ، وابتضت شفتاه . وكنت أوافق سعيد على قوله . ثم انصرفنا .

(٢٥٨) فى الأصل : قال .

قابل سعيد الجناب العالى أمس فى القبة ، وحكى له طرفا من أحوال بطرس ، ومعاملته لنا . فقال : إنه رجل خرف ! وفهم منه أن بطرس ذهب فى اليوم السابق اليه ، وأمره بأن البرنس حسين أبلغه أن يحكى وابنه أكدا له بأن سعيد دفعهما الى السعى ضد المشروع ، ودفع غيرهما ! وأكد على سعيد بأن لا ييوح لأحد بها . وقال له ان بطرس باشا أخبره بأنه سيعارض فى المشروع ، ويعمل جهده فى احباطه . وأوصاه بالتأنى . كما فهم منه أن غورست أخبره بزيارتنا له ، ثم تكلم معه عن خلف شيقى ، وأنه جراهام أو هنتر . وان جراى (٢٥٩) أصبح فى يد روبرتسون (٢٦٠) يُصرِّفه كيف يشاء . وفى مصطفى ماهر واستمالة غورست الى التخلى عنه . وغير ذلك من المسائل التى لا أهمية لاثباتها .

فهمنا من أباطة أمس أن بطرس يريد العمل على احباط المشروع ، أو تأجيله إلى ما بعد عودة الخديوى من الحجاز . وأن الخديوى استدعى بطرس وأخبره بأن الكونت سيرون (٢٦١) رغب اليه [ص ٦٤٤] أن تزداد مدة التجديد ، فكلف الخديوى بطرس بذلك . وأنه هو نصيح بطرس أن يسعى ضد المشروع ، وأنه هو ضده بكل قواه . فوعده بطرس بذلك . وأكد لنا أن الخديوى ميال للمشروع ، لأنه تورط فيه .

(٢٥٩) سيراودارد جراى Sir Edward Grey ، وزير الخارجية البريطانية . وقد ورد فى كشف الجزء الثانى أن اسمه : اللورد وليام جراى ، وهو خطأ .
(٢٦٠) يقصد جون روبرتسون ، من الأحرار الراديكاليين فى مجلس العموم ، ومن المناصرين للقضية المصرية ، وقد تعاطف مع مصر فى حادث دنشواى — (أنظر أيضا : الجزء الأول ، ص ٩٧ ، ٢٧٠) .

(٢٦١) فى الأصل : « سيرون » .

ابنه^(٢٦٣) يستحسنان المشروع ويمتدحانه ، بعد أن كانا من أصداده ! ورأيت لهجة الجرائد الافرنجية لهجة استحسان للمشروع . وكذلك تغيرت لهجة « اللواء » و« الأهرام » من التنديد به الى مدحه ! ونشر الأخير - في عدد يوم الخميس ١١ منه - حديثا عن موظف كبير مالى^(٢٦٣) ، فيه شيء كثير مما سمعناه من المستشار المالى فى اجتماعاتنا ! .

يوم السبت ١٣ منه

كان الاحتفال بالكسوة الشريفة ، وأخبرنا بطرس بأنه ورد اليه خطاب من المستشار المالى ، ودعانا للاجتماع فى منزله بعد ظهر هذا اليوم ، لاطلاعنا عليه . وأخبرته بأن الاشاعة تقول^(٢٦٤) إنه يريد تأجيل المشروع ، حتى تهدأ الأفكار ، وتتم استمالة أعضاء الجمعية العمومية لقبوله . فقال : ان الرجل أحمق ، ويقال انه كان أصيب مرة بالجنون^(٢٦٥) !

ولم يحدث فى طريقنا - فى الذهاب ولا فى الإياب - ما يكدر من المظاهرات . وكنت أقول للخديوى : إن هذا الهدوء [ص ٦٤٦] يدل على ان مظاهرة بعض تلامذة الحقوق يوم ٩ نوفمبر كانت بنت ساعتها ، ولم تحدث عن اتفاق سابق . وكان بطرس يقول بالعكس ،

(٢٦٣) أمين محبى باشا ، مليونير مصرى كما أصبح فيما بعد (اقرأ كتابنا : صراع الطبقات فى مصر) .

(٢٦٣ م) أى : حديثا أدلى به موظف كبير مالى .

(٢٦٤) كلمة : « تقول » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت لسلامة العبارة .

(٢٦٥) غير واضح ماذا يقصد بهذا الرجل ، وإن كان يقصد الرجل الذى أطلق الاشاعة .

مستندا على إخبارية البوليس السرى بعزم الطلبة على مباشرتها . قال الخديوى - وأعجبني قوله ووافقته عليه - : إن الأحسن أن نلزم جانب السكون بالنسبة لهذه المسألة حتى يتحرك غيرنا ، لأنه يظهر أن العداء توجه كله نحو الاحتلال لآنحونا .

ثم قال (٢٦٥) إنه سيستصحب المفتى معه في الحجاز ، أما شاكر (٢٦٦) والجربى فالصفا أنفسهما بالسفر . وتكلم ضد رؤوف باشا ، وميل « هرقى » لمساعدته . وعدم استحسانه لكون ابراهيم باشا فؤاد (٢٦٧) لم يستأذنه للسفر للحجاز .

ويظهر أن بطرس كان قال له إن هناك اشاعة بأن السفر إلى الحجاز ليس المقصد منه الحج ، بل الدعوة إلى الخلافة ! - فتكلم في هذا الموضوع كلاما مبهما لم أستطع أن أفهم منه شيئا .

[ص ٦٤٥]

علمت - بعد ذلك - من بطرس نفسه ، أن الإيجسيان غازت المصادر بتاريخ يوم الجمعة ١٢ نوفمبر ، نقل عن « التمس » أن أمير الكويت وفيصل وغيرهما من أمراء العرب ، ينوون الحج في هذا العام ، وأن قصد الخديوى الحج لم يكن الا ظاهريا ، والحقيقة هي أنه يريد الاجتماع بهؤلاء الأمراء ، والنظر في شأن الخلافة العربية .

وحدثني أباطة باشا أن الشيخ على يوسف يريد أن يسافر مع الخديوى ، وأن (٢٦٨) هذا مضر ، لتحاسد أرباب الصحف ، ولأنهم

(٢٦٥) م) في الأصل : « قال » .

(٢٦٦) الشيخ شاكر .

(٢٦٧) ابراهيم فؤاد باشا ، ناظر الحفائية .

(٢٦٨) لا توجد كلمة « أن » في الأصل .

القاضي ، أويعامل القاضي مثله ! ثم انتهت المسألة على ما أراد الأعضاء . ولكن البرنس تأثر من هذا الحادث تأثراً شديداً ، لأن حق الأعضاء [ص ٦٥١] تغلب على أمره .

بعد أن تليت المكاتبات الواردة من الحكومة - ومنها الخطاب الصادر من مجلس النظار بوضع قواعد للأسئلة التي يوجهها أعضاء مجلس الشورى للنظار وأجوبتهم عنها - اعترض^(٢٧٩) أباطة باشا على الطريقة التي سلكتها الحكومة في هذه المسألة ، لأنها لم تصدر أمراً عالياً بها ، وضيقت - بالشروط التي وضعتها - حق السؤال حتى أضعفته .

فدافعت عن الحكومة ، وتناقش الأعضاء . ثم لما رأيت منهم الميل إلى رفض الجواب ، وابداء الاستياء منه ، رغبت إليهم أن يتدبروا في الأمر ، ويؤجلوا المسألة حتى يتروا فيها . فقرر ذلك بأغلبية ضعيفة .

ومما يستحق الملاحظة ، أنهم كانوا يفضلون المباغثة بالسؤال ، والمصارعة بالجواب . وذلك لأنهم يتوهمون أن الأجوبة - على هذه الطريقة - تصدر بما يعلمه الناظر من نفسه ، قبل أن يتعدل برأى مستشاره ! .

في يوم الثلاث ١٩ نوفمبر سنة ١٣٠٩

أخبرنا أباطة بأنه يريد التنازل في مدرسة الحقوق . بالنسبة لكفاءة المدرسين ، ولغة التعليم ، والاتقال من تعليم أنشريعة الإسلامية - وفي مدرسة الزراعة ، بالنسبة لاذاب علم حراة ، المشكلات^(٢٧٩م) ، وعدم الالتزام بتعلم اللغة العربية .

(٢٧٩) في الأصل : فاعترض .

(٢٧٩م) في الأصل الثلاث .

مساء السبت ٢٠ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، فعرضت أحمد قمحة ، ولكنى لم أجد من يخلفه . ووافقني رشدى . ولا تزال المسألة موقوفة .

حضرت جلسة يوم السبت ٢٠ نوفمبر بمجلس شورى القوانين ، مع بقية النظار الاسعيد . ودارت المناقشة فيه على جواب الحكومة المتضمن لنظام سؤال الأعضاء وجواب النظار . ويستخلص الانسان من هذه المناقشة - التى استغرقت ساعتين ونصف تقريبا - أولا : أن جميع الأعضاء غير راضين عن الخطاب . ثانيا : أنهم معترضون على شكله المخالف للقوانين . ثالثا : أن رئيس النظار استعمل حيلة ذنيئة فى أخذ الآراء ! فانه كان يزيد فى الآراء ، وينقص منها ، بحسب ما يشاء ! واعترض عليه أباطة باشا فى ذلك اعتراضا شديدا . رابعا : أن هذا الرئيس كان يستعمل الشدة [ص ٦٥٤] مع الأعضاء ، حتى قال له أباطة - عقب شدة استعمالها مع يحيى باشا - : إنه لم يبق عليك الا أن تأمر باخراجه !

ولما وجد بطرس باشا مركزه حرجا ، واجماع الآراء على طلب مشروع أمر عال بموضوع الجواب ، مع اختلاف العبارات فى عدم استحسان الخطاب أو السكوت عنه - اجتهد فى أن يضيف على هذا الرأى أن أحكام هذا الخطاب يتبعها من يريد السؤال . وكانت الأغلبية التى أقرت على ذلك بزيادة صوتين فقط : ١٤ ضد ١٢ .

أعجبني جدا أباطة باشا فى انتقاده الجواب ، لأنه وفى المقام حقه فى الاعتراض عليه ، من جهة شكله وموضوعه . ورأيت فيه حرصا شديدا على كرامة المجلس ، وميلا لرفعة شأنه ، واحساسا بالتضامن . فانه كان ينفر من كل عمل مخالف للقانون ، ويعترض فى الحال . وعندما يرى الأغلبية فى غير جانبه ، يتنازل عن رأيه ، وينضم الى الرأى الذى يكون أقرب للحكمة والصواب - ولو كان رأى عدوه !

ولم تعجبنى خطة على باشا شعراوي ، لأنها خطة رخوة . وبعد أن اعترض على شكل الجواب لم يثبت على رأيه فيه ، وغلبه الحياء من بطرس أن يضيق الى رأيه جملة : العمل بالجواب - مع أنها مناقضة له . ورأيت الملقى يلدو من كلام علوى باشا ، فقد قال إنه يعتبر كلام بطرس باشا مثل الدكرينو ! وإنه يعمل بالجواب حين صدور أمر آخر بمضمونه .

وبالجملة ، أن مجلس الشورى ، ومجلس النظار ، ظهرا أمس بأقبح المظاهر : خداع دقء من النظار ! وضعف ونفاق وعدم احساس بالكرامة وجهل من مجلس شورى القوانين ! وسنرى ما تقول الناس فيها ! وقد كنت أحيانا أرد بطرس عن التهور والاستمرار فى الخيل الدنيئة بقولى له : إن الجلسة علنية ، ولا يليق أن ترى منا هذه المخالفات ! وكان هذا الكلام يؤثر على رئيس الشورى .

[ص ٦٥٣]

٢١ نوفمبر سنة ٩٠٩

انتقد « اللواء » و « مصر الفتاة » انتقادا مرا خطة رئيس النظار ، وسمهاها الأول : مهاترة ، ووصف (٢٨٣) خطة الأعضاء ، الذين نصره ، بالضعف وعدم الأهلية للنيابة العامة . وكثر الحديث فى هذا الموضوع بين الناس ، ولم أسمع الا منتقدا على هذه الخطة وساخطا منها .

قال البرنس حسين لسعيد هذا اليوم إنه (٢٨٤) كان بين حلة بطرس

(٢٨٣) فى الأصل لا توجد كلمة « ووصف » . وقد أضفناها لتستقيم العبارة .

(٢٨٤) أى البرنس حسين .

بأنه بلغ الباب العالي أن حملة مؤلفة من ثلاثمائة عسكري ، تحت قيادة فتحى باشا ، متهتة^(٢٨٥) للتوجه الى الحدود ، وأن السنوسى متحرك بحركة يخشى أن تكون عواقبها سيئة على العالم كله . وبعد أن قال ذلك الخديوى ، قال^(٢٨٦) : إن هذه الاخبار تذكرنا بالعهد القديم .

ثم جرى الكلام فى مسألة القنال ، فقال الخديوى — سائلا المستشار المالى — عما اذا كان قد^(٢٨٧) رأى الكونت دى سيربون ؟ فقال : إنه سافر ، [ص ٦٥٥] وإن المسألة واقفة عند حد رفض الشركة لعرض الحكومة ، وانتظار عرض جديد يكون مصدقا عليه من مجلس النظر .

فقلت : إننا قررنا رفض المشروع عند عزم رضا الشركة بما عرضته الحكومة . فسكت المستشار . وقال الخديوى : ولكن يجب علينا أن نفتح آذاننا للمناقشة ! قلت : كلنا آذان مفتحة لسماع ما يعرض علينا ، ولكننا لا نبدأ بالرفض .

وعند الانصراف ، سألنى الخديوى عن مصروفات الطالب الذى دخل مدرسة الزراعة ، فقلت له على مقدارها ، وإننا سنقبله مجانا . فقال : أخشى أن يَعدُوا^(٢٨٨) ذلك عليك ، وأنت أحمالك ثقيلة ! فقلت : ولكنى قوى على حملها برعايتكم . وانصرفت .

فقال بطرس : إنك لم تحسن فى كلامك مع المستشار ، لأن ذلك يزيد السخط عليك منه . قلت : إنهم يريدون أن يمنعوا عن الكلام

(٢٨٥) فى الأصل : « متهتة » .

(٢٨٦) أضيفت « قال » ليستقيم المعنى .

(٢٨٧) أضيفت « قد » لسهولة العبارة .

(٢٨٨) أى يحسبوا ذلك عليك ، أو يأخذوا عليك ذلك .

أيضا في مجلس النظار ، الذى هو محل الفياض بوظائفى ! قال : إن المستشار مجنون ، وسأخط عليك مسخا شديدا . قلت : أنا الذى سأخط عليه ! وإذا كان في نفسه سئى ، فلماذا ملقنى ليلة وليمة الخديوى ، وجاء بنشيري فيما عرضته الجمعية الزراعية ، من من قانون يوجب على المزارعين أن يفرجوا من الأرض حطب التيل والبامية والقطن ؟ ثم انصرفت .

٢١ نوفمبر سنة ١٩٠٩

أمرت أن تبيت اللجنة العلمية الادارية في موضع غير لتعليم الديانة الإسلامية بالمدارس - وفقا لما وعدت به الجمعية العمومية . فحاول المستشار كثيرا ، وأحجج - تارة - بأنه يريد إحصاء عدد تلامذة كل فصل لمعرفة مقدارهم ، وتارة ، بأن كلامى في الجمعية العمومية يشير إلى أنه يجب وضع النمر للتعلم الدينى - سواء كان إسلاميا أو نصرانيا ! .

قلت : لم أقصد بهذه العبارة إلا الأول ، ولم أقل في الجمعية العمومية إن السبب في عدم وضع النمر لأولاد المسلمين ، الرغبة في ألا يتأخروا عن أولاد النصارى . لم أقل ذلك إلا دفاعا عن سياستك في المعارف - التى لا أوافق عليها - ولا يصح أن تستعمل ضدى ما استعملته لمنفعتك . التعليم النصارى ليس بالزامى في المدارس ، ولا يصح لى أن أتحمّل ملزومية الالزام به ، لأن هذه مسألة فوق اختصاصى ، وإنما الزامى هو الإسلامى ، فهو الذى وحده يجب وضع النمر له . فامتنع لونه ، وأجاب بالامثال ، وبأن هذا رايه .

ثم عرض على قرارا من اللجنة العلمية الادارية ، بإلغاء امتحان الثلاثة أشهر ، وجعله مرة واحدة في المدارس الثانوية والابتدائية .

معللاً ذلك بأنه كان تقرر قبل تقرير امتحان الشهادة الابتدائية والثانوية .

قلت : إن هذه لا تصلح علة لإلغاء ذلك الامتحان من السنة الأخيرة من الدراستين . أما السنوات الأخرى فلا علاقة لها بتغيير الشهادات [ص ٦٥٦] المذكورتين . والرأى عندى أن يختص الإلغاء بالمدارس الثانوية فقط ، أما المدارس الابتدائية فتبقى كما هى ، لأن تلامذتها فى سن يحتاجون فيه لتعهدهم دائماً بما يشرفهم ويحملهم على العمل . فتناقش ، وأخيراً رضى .

ثم بحثنا فى كيفية تقديم هذا القرار لمجلس المعارف الأعلى . قلت : يمكننا ألا نقدم للمجلس إلا إلغاء هذا الامتحان فى المدارس الثانوية ، وأما (٢٨٨) مسألة كيفية تقديمه فلا أهمية لها عندى . وانتهى الكلام على ذلك .

٢٢ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد اليوم مجلس النظار تحت رئاسة الجتاب العالى . وكانت المواد التى تقررته به عادية ، ولم يحدث ما يستحق الإثبات . وعند الانصراف دعانى الخديوى أن أتوجه إليه غدا بالقبة للكلام فى شأن الرجل ! ولم أدر : من ذلك الرجل ؟ .

انعقد مجلس شورى القوانين فى الساعة ٤ بعد الظهر ، وحضره بطرس للدفاع عن لائحة المحاكم الشرعية مع ناظر الحقانية . ونظرت فيها (٢٨٩) التعديلات التى أردنا ادخالها فى بروجرام السنة الأولى والثانية لمدرسة الزراعة . وأبدى علوى باشا بعض ملحوظات تختص بقبول

(٢٨٨) فى الأصل : « وأن » .

(٢٨٩) أى : نظرت فى الجلسة .

التلامذة في هذه المدرسة . وشرع غيره في ابداء ملحوظات أخرى . فاستلقت أنظارهم إلى أن ليس لهم أن يتكلموا إلا في موضوع التعديل المعروف عليهم ، أما الملحوظات المتعلقة بمسائل أخرى ، فإن عليهم إرجاء القول فيها ريثما تنتهى النظارة من تعديل قانون هذه المدرسة كله . فوافقوا على ذلك ، وأقروا التعديل جميعا .

بعد ذلك دارت المناقشة في لائحة المحاكم الشرعية . وكان بطرس يُسكت رشدى مرارا ، ويقاطع على المتكلمين ، وينسب إليهم أغراضا لم يقصدها . ولضعف حجتهم لم يتمكنوا من ابداء آرائهم كما يريدون ! .

وما يستحق الذكر ، ان الشيخ حسونة^(٢٩٠) طلب أن يكون انتقلا

(٢٩٠) يقصد : الشيخ حسونة النواوى ، ولد في قرية « نواى » من أعمال أسيوط بمركز ملوى . وتخرج في الأزهر . وعين في وظيفة تدريس الفقه في جامع محمد على بالقاهرة ، وانتدب في سنة ١٨٩٤ ليكون وكيل الجامع الأزهر ، لتغيب شيخه الشيخ الانبائى بسبب مرضه ، وبقى في وظيفته وكيلاً مدة من الزمن ، ثم تعين شيخاً أصيلاً للجامع بدلاً من الشيخ الانبائى .

ويتعيينه عادت مشيخة الجامع ثانية للحنفية ، لأنها كانت من قبل للشافعية ، وما تولاهما من الحنفية الا الشيخ المهدي والشيخ حسونة ، ولذلك عارض في تعيينه البعض من العلماء .

وفي عهده وقع صدام كبير بين الحكومة وطلبة الأزهر ، حين تفشى وباء الكوليرا عام ١٨٩٦ ، وأصاب أحد الطلبة ، وأرادت الحكومة نقله من الأزهر خوفا من إصابة بقية الطلبة بالعدوى ، فعارض فريق من الطلبة بسبب الجهل ، وأبوا نقله ، واضطرت الحكومة الى الاستمانة بالجيش لأرغام الطلبة العاصين ، وأطلق النار على الطلبة ، حتى خضعوا . وبعد مرض الشيخ المهدي العباسي ، مفق الديار المصرية ، عين الشيخ =

المحكمة الكلية للمراكز مثل انتقال محاكم الجنايات . وطلب فتح الله بك بركات أن يكون الانتقال دوريا - يعنى فى مدد معينة - ولم يكن الشيخ^(٢٩٠م) موافقا لذلك. ففيل لهما إن المشروع يقتضى ذلك ، وأفهموا الشيخ حسونة بهذا الاقتضاء ، فسكت . وأصر فتح الله بك على رأيه . وأرادوا جمع الأصوات على هذين الرايين - مع كونها متحدين - وكانت الأغلبية لرأى الشيخ حسونة .

وكان الرئيس - فى أثناء الجلسة - مستاء . وعند خروجنا منها ، اصطف أغلب الأعضاء لوداعنا كما اصطفوا [ص ٦٥٧] لاستقبالنا ، وكان أكثرهم من حزب اليمين^(٢٩١م) ، وكان لسان حال كل واحد منهم - عند السلام على بطرس فى هذه الجلسة ، وفى الجلسة التى قبلها - يقول : أنا نصرت رأيك ، وعاونتك على تنفيذ غرضك، فانظر الى !

ثم حصل كلام بينى وبين البرنس ، فيما سمعته من دعواه

= حسونه وكىلا له فى منصب الإفتاء. وبعد ذلك انتخب عضوا فى المجلس العالى للمحكمة الشرعية . ثم عين فى عام ١٣١٥هـ مفتيا لعموم الديار المصرية ، مع إبقاء مشيخة الأزهر فى عهده . (الباس زخورا : مرآة العصر ١٩٠ - ١٩٢ . أنظر أيضا الجزء الأول من المذكرات ص ٢٥٦) ١.

(٢٩٠م) فى الأصل : المشروع . ولكن السياق يفيد كلمة « الشيخ » ، وهو ما أثبتناه فى المتن حرصا على متابعة القارىء للموضوع متابعة سليمة . هذه أول مرة يستخدم فيها سعد زغلول فى مذكراته مصطلح : « حزب اليمين » . وقد قصد به المعنى الصحيح للمصطلح ، وهو : حزب الحكومة .

ولكنه خص به حزب بطرس ، أو المناصرين لبطرس .

انقسام النظار في الجلسة . وخشنت له من القول نوعا .
كتب « المؤيد » فصلا عن مجلس شورى القوانين مليحا
للغاية ! .

٢٣ نوفمبر سنة ١٠٩٩

أخبرني المستشار أن السير الدن غورست يسأل عن عقاب
التلامذة ، الذين اشتركوا في المظاهرة يوم ٩ نوفمبر بمدرسة الحقوق ،
وأنة سيقابل هيل في المساء ، ويحادثه في هذا الشأن . فقلت : إنك
أخبرتني بأنك ستعرض على السير الدن غورست رأى هيل وكيينج في
عقاب التلميذ المحرض لهم . قال : لم أخبر . وحاول أن يعتذر بما لم
يفهم .

ثم تكلمت معه في محاولة كينج في انتخاب التلامذة للارسالية ،
وامتناع مدير الصحة عن الاجابة على تعيين بهجت وهى لغاية الآن .
فلم يفدنى بشيء في المسألتين ، وقال : إن كينج كان في ذهنه — عند
كتابة الجواب — التكلم على شروط الانتخاب^(٢٩٢) . قلت : انك
تقتصر^(٢٩٣) في هذه المسائل على النقل والرواية بيني وبين كينج ،
ولا تبدي لك رأيا خاصا ! فما رأيك بصفتك مستشار ؟ فلم يقدر أن
يجيب بجواب شاف !

ثم ذهبت لغورست ، فلم أجده . وعرضت المسألة على بطرس ،
فطلب أن يسأل دنلوب عنها . فقلت : يلزم أن يكون الكلام
بحضورى ، لأنه يكذب ! فتواعدنا أن نحضر معا لديه غدا . ولكنى

(٢٩٢) أى اختيار تلامذة الارسالية .

(٢٩٣) في الأصل : « يقتصر » .

أخشى أن يجبن وينصر دناوب — خصوصا وإن هذه أول مرة نتحاكم فيها إليه .

توجهت للعبة في الساعة ٣ ، ومكنت بحضرة الخديوى من الساعة ثلاثة وربع لغاية الساعة خمسة ونصف . وفي الساعة ٤ حضر سعيد ، فجرى الكلام مبدئيا أولا على المعارف ، فقضت عليه طرفا من أحوالها ، فاستغرب . وقلت : إن هذه حالة سيئة جدا ، وهم يعملون جهدهم في تضييق التعليم . فتأثر .

ثم انتقل إلى الحديث في مسألة القتال . فقال إن المستشار أبدى له أن الأولى تركها الآن ، ولكن غورست يجحش ، إذا سقط المشروع ، استعفاء المستشار المالى ! ويلج على في معاودة الكلام فيها . وبين ما بين كلام الرجلين من التناقض .

ثم قال (٢٩٤) : وقد قلت له (٢٩٥) : إن انقسام النظار في هذه المسألة بما لا يصح أن تتأثر منه ، لأنه عنوان الحرية الممنوحة لهم ، ودليل على أنهم [ص ٦٥٩] يشتغلون باستقلال . ولا يضر أن يخالف واحد منهم أو اثنين الأغلبية ، مادام المخالف لم يكن هو المختص بما وقع الخلاف فيه . فشكرت له حسن هذا الدفاع .

قال : والأحسن أن نقول — في اجتماع غد — إن المستشار ينبغي أن يشتغل بالنظر في طريقة تجعل المشروع مقبولا ، ثم يعرضها علينا ، فإن لم نستحسن ما يعرضه ، عرض غيره ، وهكذا حتى نقر على شيء .

(٢٩٤) أى : الخديوى . وفي الأصل : « قال » ، وقد أضفنا « ثم » لسلاسة العبارة .

(٢٩٥) أى لجورست .

قلت : ولكنا نخشى أن نلزم بالاقرار على شيء غير موافق ، وأن نكلف نحن بعرضه على الشركة ! قال : لا خوف من ذلك كله ! فسكت ، وشعرت — من تلك اللحظة — أن هذا هو الغرض من هذه الجلسة !

ثم تكلم فيما وقع بمجلس شورى القوانين ، بمناسبة جواب الحكومة المختص بمجلس النظار . فحكيت له ما وقع — على التفصيل الذى تذكرته — خصوصا ما يختص بالحدة والشدة والمغالطة وتغيير الحقيقة ، وغيرها من الأمور التى صدرت من بطرس .

وامتدحت الخطة التى سلكها أباظة ، وقلت : إن الاجماع كان (٢٩٦) على استحسانها . وكان هو يتقصد عليها بلهجة معتدلة . فقلت : إني سمعت سموكم تحضون بطرس على أن يأتى فى هذه المسألة (٢٩٧) بما يرضى الأمة وترتاح اليه أنفس نوابها ، وإني (٢٩٨) خرجت فرحا بهذه العناية السامية ، وتلك الرغبة الجليلة ، ولكنى علمت (٢٩٩) من طرف آخر أن أوامر صدرت من «لندرا» (٣٠٠) بإعطاء هذه المنحة ! فان كان هناك اتفاق بين سموكم ولندرا على اعطائها ، فلماذا نعطيها بشروط وقيود تذهب بأصل الفائدة المقصودة منها ؟ ألم يكن من الواجب علينا أن نتهز هذه الفرصة لاعطائها على وجه مفيد نافع ؟ قال : وهل هى غير نافعة ؟ قلت : نعم . وشرحت له أوجه عدم نفعها .

(٢٩٦) « كان » غير موجودة فى الأصل . وقد أضيفت لسلاسة العبارة .

(٢٩٧) يقصد : مسألة مد امتياز شركة القتال .

(٢٩٨) « وان » غير موجودة فى الأصل ، وقد أضفناها لسلاسة العبارة .

(٢٩٩) فى الأصل : « وعلمت » . وقد أضفنا : « ولكنى » ليستقيم المعنى

(٣٠٠) أى : لندن .

ثم دخل سعيد ، وعاد الكلام على سائر الموضوعات التي تقدمت . فأيد^(٣٠٠) فيها ما قلت ، وزاد بأن الناس معتقدون أن معارضة أباطة انما هي تنفيذ لرغبة سموكم ! فارتاح لهذا . وأضاف^(٣٠١) إن المظهر الذي ظهر به شعراوى باشا وزملاؤه أبعد الرأى العام عنهم ، وأسخطه عليهم . فقال^(٣٠٢) : إن البرنس حسين يريد أن أرضى عنهم^(٣٠٣) ، ولكنى لم أر الوقت مناسباً . فقال سعيد : إن فريد تنازل عن فكرته^(٣٠٤) الأولى ، ويريد التشرف بمقابلة سموكم . قال : الأحسن إرجاء هذا لما بعد عودى ، ولكن لا تقطع أمله .

[ص ٦٥٨]

ثم تكلم^(٣٠٥) بعدم مناسبة الانقسام ، خيفة أن يتحد بطرس بحزب الأمة فيتقوى به ، ولكى لا يقال إن هناك تحزبات بين رجال الحكومة ! فأظهرنا استعدادنا للاتحاد ، ولكننا ندعنا بحالة بطرس وسوء ظنونه وتصرفاته ، مما ينفر منه أحب الناس إليه . فأشار علينا بالتحمل .

ثم ألقينا بعض كلمات فيما يختص بسير البرنس حسين في المجلس ، فقال : ^(٣٠٦) إنه كان عند غورست اليوم ، وسأتين غدا

(٣٠٠) أى : سعيد .

(٣٠١) كلمة « أضاف » غير موجودة في الأصل ، وقد أضفناها ليستقيم المعنى .

(٣٠٢) أى الخديوى .

(٣٠٣) أى : عن شعراوى باشا وزملائه .

(٣٠٤) الأصل « ذكرته » .

(٣٠٥) أى : تكلم الخديوى ، وقد أضفنا « ثم » .

(٣٠٦) أى : البرنس حسين .

نتيجتها . ثم قال إن لسان حال غورست كأنه يقول لى : لماذا الاجتماع مع أباطة ؟ غير أنى لم أظهر الالتفات لهذه المسألة .

[ص ٦٥٩]

ثم عرض عليه تعيين خالد الفوال (٣٠٧) بصفته مستشار قلم قضايا الأوقاف ، واسماعيل صدقى (٣٠٨) بصفته وكيل الداخلية . فطلب (٣٠٩) منه أن يتكلم مع السير إلدن غورست فى هذه الأخيرة .

(٣٠٧) خالد الفوال ، مستشار بقلم قضايا الأوقاف، وكان محمد فريد يسىء الظن به ، وقد وصفه بأنه من جواميس المعية ، وأنه كرفىء على تجسسه بتعيينه فى الأوقاف، وكان « سىء السيرة قيدها ، مرتكب للدنيا مع هميه شوقى بك الشاعر » . . إلى آخره (انظر الجزء الثانى من المذكرات ٩٦٠ - ٩٦١) .

(٣٠٨) اسماعيل صدقى باشا فىا بعد . ولد بالاسكندرية عام ١٨٧٥ ، وحصل على البكالوريا عام ١٨٨٩ ، وأرسله أبوه أحمد شكرى باشا وكيل الداخلية فى بعثة إلى فرنسا عقب نجاحه بتفوق فى ليسانس الحقوق من مدرسة الحقوق الحديوية . وقد تولى وظائف القضاء، والمجالس البلدية . ثم عين وزيرا للزراعة فى ٥ ابريل ١٩١٤ ، والأوقاف العمومية فى ١٩ ديسمبر ١٩١٤ ، والمالية فى أول مارس ١٩٢١ ، والداخلية فى ٩ ديسمبر ١٩٢٤ « حيث أسس قاعلة تزييف الانتخابات فى مصر » ، ثم فى ١٣ مارس ١٩٢٥ و ٢٠ يونيه ١٩٣٠ ، و ٤ يناير ١٩٣٣ ، و ١٧ فبراير ١٩٤٦ . وتولى رئاسة الوزارة فى ١٩ يونيه ١٩٣٠ ، ثم فى ٤ يناير ١٩٣٣ ، ثم فى ١٦ فبراير ١٩٤٦ . وقد لعب دورا حريا للحياة الليبرالية فى عهد دستور ١٩٢٣ ، وألف دستور ١٩٣٠ الذى ألغاه نضال الشعب المصرى بقيادة حزب الوفد ، كما ألف حزبا هزىلا باسم « حزب الشعب » لقى مصير أحزاب الأقلية الأخرى .

(٣٠٩) أى : فطلب الحديوى من سعيد .

وامتدحت هذين التعيينين . ورغب^(٣١٠) أن تختاره اللجنة المكلفة باصلاح قلم قضايا الأوقاف . [ص ٦٦٠] وتكلم في مسألة الوعظ في المساجد ، وتعيين مأمور لسبوة - وغير ذلك مما لا يهم ذكره .

وعند الانصراف ، أخذ الخديوى يحكى ما حصل بينى وبين المستشار المالى يوم السبت الماضى ، ولقد صوق فيها ! قال : ولولا أنى تداركت هذه الجملة التى قالها بأنه يجب علينا أن نفتح آذاننا لما يعرض علينا ، لساء وضعها . فتشكرت له ، وانصرفنا .

أخبرنا أباظة بأن شفيق بحث عنه كثيراً ليصلحه مع بطرس ، وأنه لا يصطالح معه لأنه قلت ثقته به ، فإنه كان يؤمل فيه خيراً ، ويعتقد أنه كان يمكنه أن يتحصل - في مسألة سؤال النظر - على شىء أوسع وأفيد ، فلم يفعل ، رغماً عن حظه عليه ، والإلحاح برجائه فيه . وإنه لم يطلعه عليه قبل إرساله ، ولم يعلم به منه إلا صدفة أمام الخديوى ، وأقسم له جهد يمينه أن الجواب كان فيه قيود كثيرة مضرة ، وجاهد هو فى فكها ، حتى انفكت . ولكنه^(٣١١) عجز عن بيان واحد منها . قال : ولذلك لا يمكن أن أصادقه ! وزعم أن الخديوى لا يقدر هو ، ولا بطرس ، أن يستميله لرأى غير رأيه ، ولا أن يحولاه عن اعتقاده ، ولكنه معها كلياً كانت مصلحته تتفق مع مصلحتهما ، أما إذا اختلفتا ، فله طريقه ولهما طريقهما . فكلمناه بأن يحسن الظاهر^(٣١٢) معه ، فأظهر الابهاء .

يوم الأربعاء ٢٤ نوفمبر سنة ١٩٠٩

اجتمعنا بعابدين عند الحضرة الخديوية فى الساعة تسعة ونصف

(٣١٠) أى : الخديوى .

(٣١١) غير موجودة فى الأصل ، وقد أضيفت ليستقيم المعنى .

(٣١٢) أى يحسن شكل العلاقات معه ، أو يحسن العلاقات الشكليه معه .

صباحاً ، وجرى الحديث في موضوعات شتى ، أهمها مسألة القنال .
تكلم - فيها الخديوى بما يدل على أنه يريد فيها أمراً ، وأن غيره^(٣١٤)
يعرضه . فلم يبد أحد رأياً . ثم انصرفنا .

وحصر لدى -- بعد برهة -- سعيد بالنظارة ، ويده ترجمة خطاب
من دنلوب إلى شيقى ، يقول فيه إن ناظر المعارف رفض بتاتاً ضم مبلغ
المائتى جنيه ، الذى يتناوله كيتنج بصفة تعويض عن إدارة المستشفى ،
إلى ماهيته فى المعارف ، وإنه^(٣١٥) اتفق مع المستشار المالى على اعتبار
هذا المبلغ ماهية فى ميزانية الصحة ، ويؤشرف أسفلها أنه مضاف على
ميزانية نظارة المعارف ، وبذلك تنتهى المسألة . وقال^(٣١٦) :
وإنه^(٣١٧) أكد للمستشار المالى أن شيقى وناظر الداخلية قبالان بهذه
الطريقة .

استغربت هذا الخطاب جداً !

وقال سعيد : إني رأيت مع شيقى أن قبول هذه الطريقة بدون
استشارتك يجرح احساساتك ، فلماذا رأيت أن أخذ رأيك فيه .

واستحسننا أن نتوجه لبطرس . فأشار بأن نعرض الأمر فيه على
غورست . وقد كنت مدعوا لدى غورست^(٣١٨) فى الساعة الثانية
عشرة^(٣١٨) ونصف ، فتكلم معى بشأن عدم [ص ٦٦١] معاقبة
تلاميذ الحقوق^(٣١٩) ، الذين تظاهروا يوم ٩ نوفمبر سنة ٩٠٩ عند

(٣١٤) أى غير هذا الأمر . والمعنى أنه يظهر غير ما يظن .

(٣١٥) أى : دنلوب .

(٣١٦) أى : دنلوب .

(٣١٧) أى : دنلوب .

(٣١٨) فى الأصل : « لديه » . (٣١٨ م) فى الأصل : « عشر » .

(٣١٩) يقصد : عدم معاقبة سعد زغلول تلامذة الحقوق .

احتفال جيش الاحتلال بعيد الملك ، خلال ما طلبه هيل من معاقبة التلميذ المحرض لهم بالرف . مع أنه (٣٢٠) لم يكن يرى معاقبة أحد - كما قال لنا يوم الحادثة - « لأنك قلت لي إنها لم تحصل أثناء الدروس ! ولكن تبين أنهم ارتكبوا مخالفة نظام المدرسة بالاشتراك في هذه المظاهرة أثناء الدرس . وإن الخديوى يلقي المسؤولية على هيل ، مع أنه لا مسئولية عليه لعدم قدرته على معاقبة المخالف » .

ثم انتقل من ذلك إلى الكلام في شأن سلطة نظار المدارس ، وجوب عدم تدخل النظارة مع التلامذة .

فكان جوابي إني - عقب الحادثة - اجتمعت مع دنلوب وهيل ، وتداولنا في المسألة ، فرأينا الأولى ترك العقاب . لأن العقاب بأقل من الرفت قليل ، وبه (٣٢١) يستفطع الناس ، وربما تربت عليه نتائج وخيمة . ورأينا الأحسن أن نفكر في طريقة أخرى ، كنقل المدرسة من محلها (وتكلمت في هذا النقل ، لأن سمعت الخديوى يتألم من مباشرة الاحتفال بميدان عابدين ، ويريد جعل الميدان جنينة ، حتى لا يكون صالحاً لإجراء الحركات العسكرية فيه . فرأيت أن فكرة الانتقال لا يحصل تنفيذها إذا نفذ الخديوى إرادته) . ثم بعد ذلك بيوم أو يومين ، أخبرني دنلوب بأن هيل وكي نتج اتفاقاً على وجوب رفت التلميذ المحرض ! فقلت : إني مستعد للتصديق على الرفت إذا طلبه هيل رسمياً ، على شرط أن يتحمل مسؤولية نتائجها ! فقال دنلوب إنه سيعرض الأمر عليك . فأخطرت بذلك بطرس ، وانتظرت نتيجة رأيك . لكن دنلوب لم يخبرني بشيء عنها . فإن كان هناك خطأ ، فليس مني ، وإن متأسف لأن كنت - إذا دعا الأمر لعفو عن تلميذ ،

(٣٢٠) أى : جورست . وفي الأصل : « مع وأنه » .

(٣٢١) أى : وبالرف .

أو إعطاء أى منحة للمدرسة — أمهل هيل على أن يقترحها ، حتى تميل التلامذة إليه ، وإذا اقتضى الحال عقاباً ، أتولى أنا تنفيذ الأمر به حتى لا يصيبه سخطهم . وأنا سأغير هذه الطريقة ، وأجعل له السلطة التى تتكلم عنها . غير أنه يلزم أن يكون مسؤولاً عن كل خلل يقع فى مدرسة .

وتقييد سلطة النظار فى العقاب ، ليست من عمل ، ولكنها فرع عن أصل مقرر فى القانون الصادر قبل وجودى بالمعارف . والنظار الذين يشكون الآن من عدم وجود سلطة لهم فى العقاب ، كانوا يتمتعون عنه أحياناً — كما حصل فى مسألة التلامذة الذين كتبوا فى كراريسهم طعنات شديدة على الحكومة عموماً ، وعلى نظارة المعارف خصوصاً .

وعلى الذين يدعون بأن تداخل النظارة مع التلامذة كان له دخل [ص ٦٦٢] فى كل ، أو بعض ، ما حصل من الخلل ، أن يعينوا ذلك تعييناً شافياً ، وإلا فالكلام المبهم لا يصح سماعه ، ولا ينبغي التعويل عليه ، وإنما يريد هؤلاء الشاكون أن يستروا ضعفهم ، ويعتذروا عن قصورهم بنسبة الخلل لغيرهم .

ولولم يكن فى هيل ضعف ، وأحسن التصرف — لما حصلت تلك المظاهرة ، لأنه وقف بعيداً عنها ، متوالياً عن التلامذة ، ثم أرسل الضابط إليهم يدعوهم للحضور ! ولو أنه كلف نفسه القرب منهم لأبعدهم عن مكان الحادثة . وإنى مشغول بتوسيع سلطة النظار .

قال : ولكن لا فائدة الآن من العقاب ، لفوات الزمن — كما قال الخديوى .

ثم انتقل للكلام عن مسألة « مقدمة القوانين » (٣٢٢) . ورأيت بيده تقريراً مطولاً من هيل في شأنها . قال : لماذا رفضت أن تطبع المعارف كتاب « جودى » ، مع أنه لا يطلب من الحكومة مكافأة كغيره ، مثل « لمبا » ، « وجران مولان » . ولماذا لم تأمر بترجمة كتاب هالتون في القانون المدنى ؟

قلت : إن السبب في ذلك أن هناك « مقدمة للقوانين » مؤلفة بالفرنساوية بقلم عالم فاضل — وهى تدرس بالقسم الفرنساوى — فرايت أن فى ترجمتها فائدة توحيد التعليم فى القسمين (٣٢٣) من جهة ، والانتفاع برأى عالم فى الفن من جهة أخرى . وهذا المبدأ هو الذى جرينا عليه ، تبعاً لما شاركنم فى عدم وضع كتب للرياضة باللغة العربية اكتفاء بما يترجم فيها من الكتب الانجليزية ١ .

قال : إن هيل يقول إن هناك فرقاً بين موضوع الكتابين بالخصوص والعموم ١ . قلت : لم أبحث ذلك ، وسأبحثه وأعطى للمسألة ما تستحق من الحل . ولكنى أستغرب من هيل ، كيف أنه رفع إليك هذه الملحوظات قبل أن يعرضها على ؟ فقال : لا تؤاخذ به فى ذلك لأنى كنت دعوته بشأن حادثة المظاهرة ، فلما انتهى من الكلام فيها ، سألته عما إذا كان لديه شىء آخر ؟ فتكلم فيها عرضاً . فقلت : لا أريد مؤاخذته ، ولكنى أستغرب هذا الإجراء .

ثم قلت : إن هناك مسألة أريد عرضها عليك ، قبل سفرك . ثم قصصت عليه ما كان من أمر كيتنج فى شأن الإرسالية ، ومحاولته فى وضع شروطها ، والامتناع عن إفادق عنها ، رغماً عن تكليفى له شفاهاً وكتابة ، حتى فات الوقت المناسب . وما كان من تصرف دنلوب

(٣٢٢) أى : كتاب « مقدمة القوانين » .

(٣٢٣) أى : القسمين الفرنسى والعربى .

المدلول عليه بالخطاب الذى أرسله إلى شقيق . فقال : إن ضم التعويض على الماهية كان عرض على من زمن ، بصفة كونه قنصلاً تحب على حماية التبعية الانجليزية^(٣٢٤) من الموظفين ، فقبلته . وليس فى المسألة ما يستوجب الاهتمام ، لأنها تافهة ، [ص ٦٦٣] ولا لوم على دنلوب فيها ، لأنه أنجز شقيق بأنك رفضتها ، ولأنه .. بعد هذا الإخبار — يمكنه أن يبدى رأيه ولو كان مخالفاً لرأيك .

قلت : أرجو أن تفيدنى عما يأتى : هل تقبل أنه — فى حالة وجود خلاف بين الناظر وأحد الموظفين — يسوغ لمستشار هذا الناظر أن يسعى سراً فى مساعدة ذلك الموظف على أن ينال من الحكومة فائدة ؟ إنى أدعى — بحق أو باطل — أن كيتنج يعارض فى تنفيذ البروجرام الذى وضعته لنفسى ، ويسعى فى إحباطه ، ويستخف بالأوامر التى أصدرها إليه فى شأنه . وهذه الدعوى معلومة للمستشار ، ومرفوعة أمام رئيس النظار للفصل فيها . هل تقبل أن المستشار — فى هذه الحالة — يسعى فى الخفاء لأن يحصل على فائدة لهذا الموظف ؟ أرجوك أن تبيِّن عن هذا السؤال ، لأنه يتوقف على الجواب عنه استمرارى فى وظيفتى أو تركها !

فقال : إن المسألة صغيرة . وفى العادة لا يعارض النظار فى زيادة كبار الموظفين من الأجانب . حتى فى زمن رياض باشا لم تحصل معارضة من هذا القبيل ! قلت : هل يزداد هؤلاء الموظفين رغباً عن معارضة النظار ؟ وفى الزمن المذكور^(٣٢٥) لم يُقَلَّ للنظار : صرحوا بأرائكم ولا تخفوا شيئاً مما تعتقدون . فقال : سأتكلم مع بطرس باشا فى ذلك . فقلت له : عظيم ، سفر سعيد .

(٣٢٤) أى : الرعية الانجليزية . وفى الأصل : « التبعية » وقد غيرناها إلى « التبعية » — أى أتباع الجنسية الانجليزية .
(٣٢٥) أى : فى زمن رياض باشا .

وانصرفت ، وفكرت في الاستعفاء ، وكتبت صورته وهى :

« مولاي الأكرم :

أتشرف بأن أرفع لمقامكم السامى أنه أصبح من المتعذر على القيام بواجباتى فى وظيفتى ، وأخصها ترقية التعليم وجعله أهلياً ، طبقاً لمقاصدكم الكريمة ، وأمانى رعاياكم المخلصين - وذلك بسبب المصاعب التى يقيمها فى طريقى مسترد نلوب مستشار النظارة ، ولهذا ألتمس من المراحم الواسعة إقالتى من هذه الوظيفة ، وأدعو الله تعالى أن يمد فى بقائكم ويديم نعمة رضائكم على المخلص فى ولائكم » .

« الأمضاء »

٢٤ نوفمبر سنة ٩٠٩

ثم حضر سعيد ، فقصصت عليه القصة ، ورجوته أن يعرض الأمر على الخديوى ، وأن يلتمس منه الاذن بالحضور لرفع استعفايى إليه . فنصحنى أن لا أفعل ، ولكنى ألححت عليه بأن ينفذ ما رجوته فيه . فراح وعاد بعد طويل ، وقال : إن الخديوى لم يوافق ، واستغرب كثيراً ، وقال : أهذه وطنيته؟ أهذا اخلاصه؟ لا يصح له أن يتركنى فى هذه الأحوال . قل له بأن يعدل عن رأيه ، وأن يصبر ، [ص ٦٦٤] ويقتدى بنا فى تحمل المصاعب . ثم أضاف سعيد بأنه لا يحسن بنا - إزاء هذه الاحساسات - أن نفضل راحتنا على تعب الوظيفة . وإذا تركتنى أكون وحدى ، وأتعب كثيراً .

فلطفت هذا من حدى ، ورأيت من الواجب على أن أعذل عن فكرى هذه المرة، شكراً للخديوى على حسن رعايته . ولكنى أشعر بأنى غير قادر على أن أتحمل صدمة أخرى .

فى يوم الخميس ٢٥ نوفمبر سنة ٩٠٩

توجهت لبطرس فى منزله صباحاً ، وحكى له ما جرى بينى وبين

غورست بالتفصيل ، ولكنى لم أخبره بشيء آخر . وقلت له : ان هذه الحالة لا يمكن دوامها . قال : إنه يظهر أنهم يريدون تغيير سياستهم ، ويستردوا ما تركوه لنا من السلطة ! قلت : فليفعلوا ما شاؤوا ! قال : إنى ذاهب إلى غورست .

ثم دعانى إلى منزله فى الساعة ٤ بعد الظهر . وقال إنه تكلم مع غورست بأن دنلوب استعمل الخبث فى هذه المسألة ، لأنه لم يقل لسعد أن غورست قبل ذلك الضم وأمر به ، حتى كان لا يلقى منه معارضة فيه . فظاهر غورست الغضب من شئى لكونه أظهر خطاب دنلوب . وأن الاثنين اتفقا على أن يجمعنى بطرس ودنلوب لإصلاح ذات البين .

وقال (٣٢٦) بطرس إن غورست أخبره بأن الملك وكرومر غير راضين عن سياسته اللينة فى مصر ، ويرغبان أن يسند (٣٢٧) الموظفين الانجليز ، ويشد أزهرهم . وأن اللورد كرومر كتب إلى غورست خطاباً يستحسن فيه مشروع القتال ، ويقول إنه كان عرضه على سالزبورى ، فرفضه لكونه رأى فيه ضرراً بمصالح انجلترا . ولكن بما أن الحكومة الانجليزية لا ترى مانعاً من تنفيذه ، فإنه يجب على مصر انتهاز هذه الفرصة لقبوله .

أخبرنى بطرس - فى هذه الجلسة - بأن الخديوى فتح مسألة القتال فى الجلسة الأخيرة « لكى أتكلم » (٣٢٨) فيها ، وأدعو المستشار لأن يعمل فيها ترضية لهم . فلم أفعل (٣٢٨) ، ولن أفعل حتى يعود الخديوى من

(٣٢٦) فى الأصل : « قال » .

(٣٢٧) أى : جورست .

(٣٢٨) أى : لكى يتكلم بطرس فيها .

(٣٢٨ م) أى : فلم يفعل بطرس باشا .

حَجَّه . قال : وتجنبنا الكلام فيها مع المستشار أمس ، مع أنه كان يحاول أن أفادني في شأنها ، لأنه حضر مرتين ولم يستطع مقابلي إلا في الثانية ، ولم يعرض على إلا أموراً تافهة .

حضر رشدي في أثناء هذه الجلسة ، وقال لبطرس إنه أراد أن يقابله قبل سفره (كان بطرس عازماً على السفر إلى أبعديته ليمكث بها إلى يوم الأحد القابل) فقال بطرس : لماذا ؟ نحاول رشدي في الجواب (٣٢٩) . فكرر عليه السؤال ، فقال : بخصوص السكة الحديد . ولم يزد ! فلم يطلب منه بطرس زيادة في البيان ، وصرف الحديث إلى موضوع آخر . فتوهمت أن المراد بسكة الحديد : السكة [ص ٦٦٥] الحجازية ، التي زعمت الجريدة أن الخديوي يحج لشرائها لا لله ! وأن البحث جارٍ في إقامة الدعوى على هذه الجريدة بخصوصها . فقلت : هل يستحق هذا الكلام عقاباً ؟ وهل في النية رفع دعوى بشأنه ؟ فكان جوابها سالباً .

وشعرت أنني (٣٣٠) يريدان الكلام في غيبتي ! فلم أمكنهما - ثاقلاً مني واعنائاً لهما ! - حتى ذكر الخادم أن إسكندر باشا فهمي بالباب ، ويشا من انصرافي ، فتكلم في مسألة نجيب فهمي . وتبين أن رشدي عرضها على غورست فرأى السير في تحقيقها ، ووافقه مكلرث (٣٣١) . ولما ابتدأ رشدي كلامه فيها ، بدأه بصوت منخفض مضطرب يتخلله شيء من الحشيرة . فقال بطرس : إني قلت ذلك من قبل !

فدخلت في الحديث معها فيها ، وقلت : إن الصعوبة في المسألة

(٣٢٩) يقصد : تردد رشدي في الجواب .

(٣٣٠) في الأصل : « أنه » .

(٣٣١) السير مالكولم ماكلرث Sir Malcolm McIlwraith ، المستشار القضائي . وقد

عين في سنة ١٨٩٨ .

أن التحقيق ، إذا جرى على نجيب ، وقع ، ونجا « هول »
الانجليزى (٣٣٢) . مع أن هذا الأخير - إن لم يكن الفاعل الأصل ،
فهو شريك مهم فى التهمة . ولو كان الأمر مسلماً لى لما مست نجيب
بسوء ، حتى أتأكد من معاقبة الثانى ! - أو لا أمس الاثنين . فارتاح
بطرس لهذا الكلام .

وبعد كلام طويل ، وقراءة تقرير النائب العمومى ، قال بطرس
لرشدى (٣٣٢م) إنه يمكنك أن تتفق مع سعد باشا على طريقة .
وانصرفنا . ولكن رشدى لم يركب معى ، وزعم أنه ذاهب على رجله
لبعض الجهات ! ولكن إذا صبح - لئلا يكون قد عاد إلى بطرس
ليقول له فى غيبي ما كتبه فى حضرى !

أمس حضر هيل ، وتكلم معى فى مسألة « مقدمة القوانين » ،
التي يشتغل جودى بتأليفها . وعرض على مذكرة وضعها بخصوصها ،
وهى تشير إلى أن هناك تعصباً ضد الانجليز ، ومحابة لغيرهم .
فاشرت إليه أن يمضيها ، فامضى أصلها الانجليزى ، وترجمتها
العربية . وكلفته بأن يبين لى الفرق ما بين هذه المقدمة ، والمقدمة
الموضوعة باللغة الفرنساوى لمسيو هانرى كاييتان ، أستاذ القانون المدنى
فى كلية جرينويل .

٢٧ نوفمبر سنة ٩٠٩

ورد خطاب من كيتنج ، ومعه مذكرة بالشروط التي ينبغي وضعها
لارسالية الطب بأوروبا . وهى تنحصر فى أن يكون الانتخاب من
موظفى مصلحة الصحة ، وأن لا تحسب مدة التغرب فى المعاش ،

(٣٣٢) فى الأصل : الانجليز .

(٣٣٢م) أضفنا « رشدى » ليستقيم المعنى .

ولا تمحو المدة التي قبلها ، وأن يُحفظ للمتخب محله « بالصحة » ، ولا يترقى فيه بعد عودته ، ويخدم الصحة سنة عن كل ستة أشهر من مدة غربته .

شاعت إشاعات بأنه وردت أخبار من الأستانة تشير على الجنب العالي بعدم الحج ! ولم أعرف للآن مبلغها من الصحة .

[ص ٦٦٦]

يوم الأحد ٢٨ نوفمبر سنة ٩٠٩

لا شئ فيه جدير بالذكر

يوم الاثنين ٢٩ نوفمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس المعارف الأعلى في الساعة العاشرة صباحاً ، ونظر في اللائحة التي وضعتها النظارة لباحة امتحان مدرسة الحقوق لغير طلبتها من الراغبين . فسأل الميسوروكاسيرا^(٣٣٣) عن الباعث على وضع هذه اللائحة ؟ وعما إذا لم يكن في هذه الاباحة خطر على الفروع الأخرى من العلوم ؟

فأجبت بأن الباعث عليه توفر الرغبات من جهة ، ورعاية العدل من جهة أخرى ، وتعميم النظام الجارى في المدارس الابتدائية والثانوية ، وأنه لا خطر على الفروع الأخرى ، لأن الطالبين في الدخول في مدرسة الطب زادوا على المقرر لها .

فقال دنلوب : ولكن هناك مدرسة المعلمين والمهندسخانة !

قلت : أما الأولى ، ففى الاشتراط على المقبولين مجاناً في المدارس

(٣٣٣) الميسور شارل دى روكاسيرا ، عضو مجلس المعارف الأعلى .

الثانوية بالدخول فيها بعد تمام دراستهم ، ما يكفيها ويزيد عن حاجتها . وأما مدرسة المهندسخانة ، فالتقص فيها قليل . على أن الأولى ترك هذا الأمر لقانون العرض والطلب .

ثم قلت : لقد^(٣٣٤) حان الوقت لأن تُرفع الرصاية عن الأمة ، وأن يُترك لكل فرد الحرية لأن يختار لنفسه من الصنائع والحرف ما شاء ، لأن الرغبات في التعليم كثيرة جداً ، وامتحانات الشهادات الابتدائية والثانوية عامة لكل طالب ، فواجباتنا تقضى علينا أن نسهل على الطالبين طريق اتمام دراستهم ، وترغيبهم في ترقية معلوماتهم والتمتع بشمراتها .

فقال مرقس سميكة^(٣٣٥) ومصطفى باشا ماهر^(٣٣٦) : ولكن يُخشى أن يتكون عدد كبير من المحامين الذين لا عدد لهم ! قلت : لم نصل إلى هذا الحد ! وساعدني رشدي في ذلك . وكنت فهمت أن معارضة روكاسيرا والأخيرين ، يسعى من المستشار ! فألفتني رشدي لأن روكاسيرا يعارض لمصلحة المدرسة الفرنسية ! وأخيراً تقرررت اللائحة — ولكن بعبارة أخرى .

ونُظر أيضاً في جعل امتحان واحد بدل اثنين ، مدة السنة الدراسية بالمدارس الابتدائية والثانوية . وكان رشدي معارضاً فيه .

(٣٣٤) في الأصل : « وقد » . وقد عدلنا العبارة لتلائم ابتداء فقرة جديدة ، لأهمية ما قاله سعد زغلول .

(٣٣٥) مرقس سميكة ، عضو مجلس شورى القوانين .

(٣٣٦) مصطفى ماهر باشا ، ولد بالاسكندرية في سنة ١٨٦٥ ، ودرس الحقوق ، وأصبح مديراً لمديريات بنى سويف والمنيا والدقهلية والغربية ، ثم مديراً للأوقاف ، وكان مشايعاً للخديوى عباس حلمي ، وأنعم عليه برتبة الميرمران (لمزيد من المعلومات انظر الجزء الأول من المذكرات ص ٤٥٦) .

كان المستشار المالى يظهر اعتدالاً فى المناقشة .

توجهت لبطرس باشا فى الخارجية ، لأنه كان دعانى إلى ذلك — من قبل — للنظر فى خلافى مع دنلوب بمناسبة كيتنج وهيل . فاطلعتنى على مذكرة ، وضعها المستشار المالى ، رداً على حساب وضعه أوربى فى مسألة القنال ، ونشرته بعض الجرائد الوطنية ، وذهب^(٣٣٧) فيها إلى أن هذا الحساب مضبوط ، ولكنه لا يتيج أن الحكومة تخسر — إذا قبلت مشروع القنال — ١٩ مليون جنيه^(٣٣٨) . [ص ٦٦٧] بل تربح — بالعكس — ٦٩ مليون جنيه !

قلت : إن مسألة القنال تتعلق الآن بالتاريخ ، فما فائدة الاشتغال بها ؟ قال بطرس : من باب العلم بالشىء ! قلت : إذا أردت أن تعلم بها^(٣٣٩) ، فدعنى أقرأها عندى وإلا فلا ! فسلمها إلى ، على أن أعيدها إليه غداً .

وعند الانصراف ، فى الساعة الواحدة بعد الظهر ، سألنا عما إذا كانت الميزانية تنتظر فى جلسة غد ؟ فقال لنا : نعم . وكان رشدى وسعيد حاضرين . قلنا : ولكنها لم توزع ! — ثم تبين أنها توزعت فى الساعة عينها على النظارات ! — قلت : كيف يمكن النظر فيها غداً مع ضيق الوقت ؟ قالوا : كل منا يعرف ميزانيته ! قلت : ولكنه يلزم — أولاً — أن يراجع^(٣٤٠) بين ماطلبه وما قررته المالية ، خشية التعديل ، وثانياً ، يجب أن يفهم — على الأقل — كل منا ميزانية الآخر ! ثم انصرفنا .

(٣٣٧) أى : المستشار المالى .

(٣٣٨) فى الأصل : جنيهها .

(٣٣٩) أى : بالمذكرة .

(٣٤٠) أى : يراجع كل ناظر .

في الساعة ٤ بعد الظهر ، انعقد مجلس شورى القوانين ، وقدم فيه كل من يحيى باشا وفتح الله بك بركات ومرقس بك سميكة ، اعتراضات على الحساب الختامي للسودان . وقرر المجلس — بالاجماع — أن يطلب من الحكومة أن تأخذ رأيه فيها تريد صرفه من الاحتياطي ، قبل حصول التصرف فيه .

وتكلم حشمت باشا^(٣٤١) طويلاً رداً على الاعتراضات ، ومناقشته في ذلك الطلب ، كلاماً خرج به عن الموضوع ، وقد تحدث^(٣٤١) الناس فيه كثيراً ، ورأى الناس فيه روح التعلق للاحتلال بنصرة باطلهم^(٣٤٢) على حق الأمة .

يوم الثلاثاء ٣٠ نوفمبر سنة ١٩٠٩

انعقد مجلس النظر تحت رئاسة الجنب العالي بعابدين الساعة ١٠ صباحاً ، وتصدق فيه على الميزانية . وتبين أن ما طلبه مجلس الشورى أمس ، وكان يتناقش فيه ناظر المالية مع الأعضاء ، موجود^(٣٤٣) في الميزانية !!

ولو كان هذا الناظر — الذي وقع عليها ، ووزعها — قبل أن يقف في مجلس الشورى — قرأها ، لكان موقفه في هذا المجلس أحسن موقف ، إذ كان يقول لهم : إن ما تطلبون مُنفذ ، وعماً قريب تجدونه في الميزانية الجديدة ! ولو كان للنظار وقت لقراءتها ، لكانوا أتوا بهذا الاعلان في الجلسة !

(٣٤١) أحمد حشمت باشا ، ناظر المالية .

(٣٤١ م) في الأصل : « وتحدث » .

(٣٤٢) أى : باطل الاحتلال .

(٣٤٣) في الأصل : « موجودا » .

فمن لى بمعتقد يكشف للأمة هذه الحالة ؟ ويدلها أن ميزانية حكومتها تنقرر من غير أن يعرفها النظار جميعاً — حتى ناظر المالية الصادرة باسمه ! — ولم أرد أن أطلب تأخير الجلسة لمطالعتها ، لأنى رأيت فى اخوانى — فى اليوم السابق — عدم المساعدة ، ولأن حالى الحاضرة تُزيد فى السخط على ، وللسبب الآتى :

قبل الشروع فى تلاوة الميزانية ، عُرضت لائحة وزارية بخصوص السكة الحديد ، وفيها عقوبات ، [ص ٦٦٨] ولم توزع علينا إلا أسس مع الميزانية — فقلت : إنى لم أجد وقتاً لقراءتها ، وأريد تأخيرها . فسأعدنى سعيد ، وسكت الباقى ! وعارضنى بطرس والخبديوى بأن المجلس سبق أنه اطلع عليها فى غيابى فى الصيف الماضى ، وأخبرها للبحث فيما إذا كان يجب تحويلها على مجلس الشورى ، ورأى قلم قضايا عدم التحويل . فقلت : إن مسؤولية مجلس النظار — فى هذه الحالة — أشد ، فيجب عليه ألا يقر عليها قبل أن يكون على علم تام بها . ولكن الخبديوى اشتد فى معارضته ، ولا أدرى لماذا ؟ واستسلم الباقون !

فلم أرد — لهذا — أن أعارض فى الميزانية . ولقد عنت الباقين على سكوتهم ، مع أنه كان من الواجب أن يُظهروا نوعاً من التضامن فى هذه المسألة ، حتى لا يساء الظن بهم إذا عُرض من جانب الانجليز عموماً — والمستشار المالى خصوصاً — ما يستلزم البحث والتدقيق .

قابلت بطرس فى بيته فى اليوم المذكور ، والذى بعده . وكنت تركت له أوراق ارسالية الطب ، والأوراق المختصة بكتاب « جودى » الذى يريد وضعه فى مقدمة القوانين . فقال : إن كيتنج مجادل (٣٤٤)

(٣٤٤) قد نقراً : « محاول » ، والأرجح ما أوردها فى المتن .

ملعون ، ولكن هيل ليس مثله في اللعنة . وإنه سيتكلم مع دنلوب بأن ما فعله لا يصدر عن جتلمان .

في يوم الأربعاء أول ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس الشورى لنظر الميزانية ، وتكلم حشمت ، كلاماً طويلاً مشوشاً ، فيما يختص بالاعتراضات التي أبدأها يحيى وزملاؤه على الحساب الختامي ، وعلى كشف حساب السودان . وأخذ رأى الشورى عن ما يصرف من الاحتياطي . ورد عليه يحيى برد غير مفهوم ، يدل على عدم تعقل الرجل وشدة رغبته في الظهور بالمعارضة ، وإلا فالموضوع لا يحتمل الرد ، ولا إعتاب^(٣٤٥) الحكومة فيه ، إلا من جهة كون الناطق بلسانها لم يحسن التعبير عن قصدها .

ولقد ساعدت حشمت ، ففهم الأعضاء سخافة يحيى !

وانتهى الأمر بتعيين لجنة من تسعة أعضاء لفحص الميزانية . وأراد يحيى وأباطلة أن يتنحيا منها ، فعارضهما فتح الله بركات ، وطلب ألا يُقبل من عضو تنحية عن عمل كلف من قبل المجلس به ، إلا بعذر مقبول . وقال : إذا ساغ هذا التنحي ، فلا يمكن الانتفاع بالصالحين من الأعضاء . فاستلقت أباطلة — بخباثة — الأعضاء لهذا الوصف ، لينفروهم من فتح الله ، ويسخطهم عليه . ورأيت أن تنحيهما هو لقصد أن يمتازا بأنفسهما عن غيرهما بالملاحظات التي يريدان إبداءها ! وهذه مقاصد سخيفة لا تصدر ممن يحبون أن يخدموا أمتهم .

ولقد لاحظت [ص ٦٦٩] ذلك لأباطلة بعد انقضاء الجلسة ، فاعتذر بأنه لا يريد أن يضحى فكره لمن لا يقدرّون هذه التضحية

(٣٤٥) في الأصل : « ولا تعاب » .

قدرها من زملائه . فأصررت على تخطئته . وقلت : إن الحق أحق أن يتبع ، ولا ينبغي لإنسان أن يخذله في أى موطن كان .

أخبرنا بأبازلة بأنه اجتمع بالخدوي في اليوم المذكور ، فقص عليه الخديوى حديثاً طويلاً عريضاً ، مضمونه أن بطرس باشا كان قدم استعفاه ، بحجة أنه يشعر من الخديوى بانصرافه عنه ، وإقباله علينا (سعد وسعيد) . فأكد له (٣٤٦) الخديوى ثقته فيه ، وأزال عنه وهم كوننا ضده ، وأنه كان دعانا في القبة إليه ليحملنا على الوفاق معه . ثم أكد له بعد هذه المقابلة ألا شيء لدينا ضده ، وأنه سيجد منا — مدة غيبته (٣٤٧) في الحج — غاية الوفاق معه .

ثم قال الخديوى إنه (٣٤٩) سمع هذه النغمة بعينها من البرنس حسين ، وتبين له أنه دبرها مع بطرس ، وأنه (٣٥٠) قال له أن يترك النظر ولا يهتم بشأنهم ، لأن أمرهم موكول إليه .

في يوم الخميس ٢ ديسمبر سنة ٩٠٩

حصل الاحتفال بالمحمل ، وكان الهدوء شاملاً أثناء الموكب ، وسمعنا كثيراً من الناس يدعون للخديوى . ولم نجد أثراً لما كان قيل — في اليوم السابق — من عزم الساخطين من الأزهرين على القيام بمظاهرة .

وقد تكلم الخديوى — أثناء الموكب — في سوء معاملة الحكومة العثمانية له في الأستانة . وقص علينا أنهم منعه من الانتفاع بأرض

(٣٤٦) أى : لبطرس باشا .

(٣٤٧) أى : مدة غيبة الخديوى .

(٣٤٩) في الأصل : « قال الخديوى » . وقد أضفنا « ثم » لبداية الفقرة .

والمقصود : قال الخديوى لأبازلة باشا .

(٣٥٠) أى : وأن الخديوى .

اشتراها بمائة وخمسين جنيتها ، ووضعوا فيها قوة من العسكر ، ولم يتركوا للمحاكم الفصل في النزاع القائم بشأنها . كما أنهم ألزموه بأن يخل أرضاً من أنقاض ، كان وضعها فيها لتقوية رصيف .

قال بطرس : إن محرر جريدة السريسي (٣٥١) حضر ، ويريد أن يؤذن له باصدار جريدة في مصر ، وأن الحكومة العثمانية تعارض في ذلك ! قلت : إنها لم تكن تعارض في مثل هذا الأمر حتى في زمن عبد الحميد ! فقال الجناب العالي : ولكن عندنا الآن قانون المطبوعات ، وقد زادت به مسؤوليتنا عن ذي قبل . قلت : كذلك ! وأعجبت بهذا الجواب !

ثم أشار إلى امتعاض الحكومة العثمانية من النظائر للحضور في وليمة « المؤيد » ، واستخف بهم فيها .

[ص ٦٧٠]

وجرى ذكر ما كتبه اللواء عما جاء في الكتاب الذي وضعه مستر سكوت ، المدرس بمدرسة الحقوق ، في الامتيازات الأجنبية ، بمناسبة ما كتبه عنه جريدة اللواء الصادرة أمس من كونه اشتمل على ما يمس بالدين ، ويخرج خواطر الوطنيين . فقال الخديوي : ابحت (٣٥٢) عن هذه المسألة مع الثاني والسكون ثم ارفع الأمر إلى ، واحترس ، لأنهم يترسمون خطواتك . قال ذلك أثناء الموكب ، ثم كرره بعد العودة ، وعند الانصراف من عابدين .

[ص ٦٦٩]

وعرض عليه بطرس مضمون مقالة اللواء — التي نشرها في اليوم

(٣٥١) هكذا تقرأ .

(٣٥٢) الكلام موجه الى سعد زغلول .

السابق — عن قتال السويس ، وعما ورد فيها من أن بطرس اتفق مع غورست على أن الأخير يحمل الخديوى على أن يقهر بطرس بفتح مسألة القتال وقبول مشروعها . فلم يلتفت الخديوى لذلك . واعترض الخديوى لرؤوف باشا على تصرفات حكومته (٣٥٣) .

عارض ماهر باشا في تعيين خالد الفوال ، وعرض بدله دبرغلو (٣٥٤) ، أو كالدینی ، أو [ص ٦٧١] طلعت ، أو زيور . وطعن في خالد طعناً شديداً ، رغماً عما أبداه الخديوى من الميل إليه ، والإصرار على تعيينه .

ولذلك امتلأ الخديوى (٣٥٥) منه غيظاً ، واستدعى بطرس وسعيد ورشدى إليه ، وأظهر استياءه من معارضة ماهر ، وأعلنهم أنه لا يمكنه أن يبقيه في الأوقاف ، وأن لابد من رفته . وعنف رشدى تعنيفاً شديداً على الكيفية التي كتب بها الخطاب الذى عرض فيه تعيين خالد الفوال ، إذ قال فيه : إن اللجنة اختارته لأنها سمعت عنه ثناء جميلاً من سعيد باشا ناظر الداخلية — تؤهم بذلك أنها لا تعرفه ، وأن اختيارها له كان بناء على هذه الشهادة !

ورأيت سعيد مهتماً كل الاهتمام بهذه المسألة ، فجلسنا نتداول فيها لغاية الساعة أربعة بعد نصف الليل . وكان أباطة باشا حاضراً ، وهو من أنصار ماهر ويريد مساعدته ، ولكنه يسلك في مساعدته طريق التظاهر بالخوف على الخديوى من تعضيد غورست لماهر ! وفى الساعة الأخيرة ، أبدت لها الفكرة الآتية : وهي أن اللجنة التي كلفت بتنظيم قلم قضايا ، مؤلفة من رؤساء رجال القضاء ،

(٣٥٣) أى : الحكومة العثمانية .

(٣٥٤) دبرغلو هو القاضى الذى رأس محكمة الجنايات التى حاکمت ابراهيم

الوردانى قاتل بطرس غالى باشا .

(٣٥٥) أضفنا « الخديوى » لبداية فقرة جديدة .

الذين يجب أن يعرفوا أحوال كل منهم ودرجة كفاءته . وأن خالد القوال كان من رجال النياية ، ثم صار من رجال المحاماة . فالذين انتخبوه هم أعرف به من غيرهم . والاصغاء لمعارضة ماهر باشا تحط من كرامتهم ، ولا يمكن تأويلها بغير ضعف الثقة فيهم . فالأحسن أن تظهر اللجنة بهذه المعارضة ، حتى ينحصر الأمر بين اللجنة وبين ماهر ، ويبقى الخديوى فوق الكل .

واستدعينا رشدى فى الصباح ، فتباطأ كثيراً ، ولم يحضر إلا قبيل الظهر . وخاطبناه فى المسألة ، فتردد كثيراً ، وأراد أن يتخلص منها ، غير أنى شددت فى الكلام معه . وأخيراً رضى أن يكتب خطاباً لشفيق بذلك المعنى ، فكتبه بالفرنساوية ، وكتبت غيره بالعربية . ولكنه أبى إلا أن يكون بالفرنسوية ، حتى يطلع غورست عليه ! وكنا — عندما نحرجه — يقول : إن خالد القوال غير أهل لهذا المركز ! فكنت أجابه بأنك لا تعرف القاضى البلجيكى ، الذى تعرض تعيينه بدل ويلمور ، وتحملت العار الذى يلحق بأبناء وطنك من هذا التعيين ، فى سبيل ارضاء المحتلين . والآن لا تريد أن ترضى خديويك بتحمل مسؤلية انتخاب شخص لم يقدّم دليل على سوء سمعته ! .

فقال : إنكم لا تعرفون الجزئيات ! — ويريد بذلك أن لهذه المسألة أسراراً — فطلبت منه بشدة أن يبيدها لنا ، فلم يدها . وقال : إن التفصيلات هى عبارة عن كون خالد لم يكن هو الرجل الصالح لهذه الوظيفة . وأصر على كتابة الجواب بالفرنساوية ، وأن^(٣٥٦) يعرضه على الخديوى أولاً ، حتى إذا استحسنته أمضاه . فاستهجننا هذه الخطوة .

(٣٥٦) فى الأصل : « وأنه » .

[ص ٦٧٢]

وأخيراً توجه به — مع سعيد — بعد الظهر ، ثم أخبراني بأن الخديوى إرتاح إليه ، وتأفف منه بطرس . والمسألة لا تزال معلقة .

٤ ديسمبر سنة ٩٠٩

أطلعنى مغربى على عريضة مكتوبة من طبيب استبالية طنطا إلى مصلحة الصحة ، بتاريخ (٣٥٧) أغسطس سنة ٩٠٩ ، برغبته أن يكون ضمن إرساله الطب ، ولم ترسلها الصحة إلى الداخلية إلا فى ١٥ نوفمبر سنة ٩٠٩ ، ولم تَرِدْ على نظارة المعارف إلا اليوم !

انعقد الاحتفال بتوزيع إعانة الكتاتيب ، ولم يحضره إلا القليل من المدعوين . ولم أجد فى نفسى رغبة فى الكلام ، فلم أتكلم خلافاً لما جرت به العادة . ثم تكلمت — عقب الانصراف من هذا الاحتفال — مع ماهر (٣٥٨) فى أن يكف عن المعارضة فى تعيين خالد (٣٥٩) خشية أن يحدث ما لا تحمد عقباه ، فأصر على رأيه !

يوم الأحد ٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

اجتمعت بسعيد عند بطرس فى الخارجية . فقال الأول إنه كان عند الخديوى بالقبة ، وفهم أن الغرض من هذه المقابلة (٣٦٠) مسألة القتال — إذ يظهر أن المستشار المالى حضر أمراً فيها ، والجناب العالى يريد أن النظار يدرسونه — بصفة غير رسمية وسرية — ويتفاهموا فيه . فإذا وجدوه صالحاً قبلوه ، وإلا رفضوه . قلت : إذن صدق اللواء فيما قال من أنه يراد إكراهنا بواسطة الخديوى على قبول المشروع المذكور !

(٣٥٧) بياض فى الأصل .

(٣٥٩) خالد الفوال .

(٣٥٨) مصطفى ماهر .

(٣٦٠) من مقابلة الخديوى لسعيد باشا .

ثم عرض سعيد تنقلات في المديرين . ومما عرضه تعيين محمد صالح مديراً من الدرجة الثانية ، فاعترض بطرس بسيرته في قضيته مع جافظ رئيس محكمة قنا . وأخيراً سلم .

أخبرني سعيد بأن الخديوى أبدى تأسفه من عدم إنهاء مسألة معاشات النظار ، ونسب السبب فيها لتوقف بطرس ، وقال (٣٦١) : وقد أصبحت الآن معقدة بسبب مسألة القتال .

ثم قال إن الخديوى (٣٦٢) تكلم معه في أنى (٣٦٣) خالفت نصيحته - التي أبدىها لي بواسطة الشيخ شاكراً عند تعييني في المعارف - من عدم الاشتغال بمدرسة القضاء (٣٦٤) . وأنه متأسف على ما مضى

(٣٦١) في الأصل : « قال » .

(٣٦٢) في الأصل : « وأنه » ، وقد عدلناها الى : « ثم قال إن الخديوى - لبداية فقرة جديدة .

(٣٦٣) أى : سعد زغلول .

(٣٦٤) يقصد : مدرسة القضاء الشرعى . أنظر كشف الجزء الثانى من المذكرات لتتبع مسألة مدرسة القضاء الشرعى ، خصوصاً حاشيتنا رقم (٢٣٨) في صفحة ٢٥٢ من الجزء الأول .

وال معلومة التى تقدمها هذه اليومية من المذكرات جديدة ، فمن المعروف أن سعد زغلول أنشأ مدرسة القضاء الشرعى على الرغم من معارضة الخديوى عباس ، ولكن هذه المعلومة التى يروىها سعد زغلول تفيد أنه كان يعتقد أنها فكرة الخديوى . وأن الشيخ على يوسف هو الذى أوحى اليه بذلك !

على أن هذه الحقيقة الجديدة لا تنفى أن سعد زغلول مضى قدماً في تنفيذ الفكرة بعدما تبين معارضة الخديوى لها ، ولم ينكص على عقبيه ! ومعنى ذلك أن الأساس في تنفيذ الفكرة هو اقتناع سعد زغلول بصلاحيته لإصلاح المحاكم الشرعية ، وليس لأنها فكرة الخديوى أو غيره ، وسواء وافق عليها الخديوى أو اعترض عليها .

من الخلاف بيننا . فأكدت له بأن هذه النصيحة لم تصلنى . وأن مدرسة القضاء لم أفكر فيها إلا بعد ذلك ، والذي ألقت ذهني إليها هو الشيخ على يوسف على أنها فكرة من الخديوى ! وفوق هذا الأساس بنيت ! ولا يعلم إلا الله إلى الآن سبب هذا الانقلاب !

احتفل بالليلة السنوية للجمعية الخيرية الإسلامية (٣٦٥) ، وحضر

(٣٦٥) نشأت الجمعية الخيرية الإسلامية في سبتمبر ١٨٩٢ ، وتعتبر أول عمل اجتماعى في مصر أنشاء الاحساس بين كبار الملاك بضرورة تخفيف حدة الفوارق الاجتماعية ومساعدة ذوى الحاجة . وكان الخديوى عباس حلمى قد دعا في ٣٠ أغسطس ١٨٩٢ إلى إقامة حفل خيرى مخصص دخله للفقراء المسلمين . وقد اتفقت اللجنة التى أعدت لهذا الحفل على مد نطاق دعوتها بتأليف جمعية استقر الرأى على تسميتها باسم « الجمعية الخيرية الإسلامية » .

وقد صدرت لائحة تُنظم أوجه نشاط الجمعية قدمها سعد زغلول أفندى ، وحددت المادة الثانية الغرض من تأسيسها وهو مساعدة الفقراء المسلمين المصريين والاعانة على تربيتهم ، وحظرت الكلام في الموضوعات السياسية أو مناقشة الموضوعات الدينية . وجعل مقرها القاهرة تحت رعاية الخديوى عباس حلمى . وفي أول نوفمبر ١٨٩٢ أقرت اللجنة هذه اللائحة الأساسية .

وكان من أعضائها أحمد السيوفى باشا وأحمد حشمت وسعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وحسن بك عاصم ويوسف بك صديق وابراهيم باشا رشدى (الذى رأس الجمعية) . وقد انتهالت على الجمعية التبرعات من الأعيان . وفي عام ١٨٩٣ وافق مجلس الادارة على مشروع تقدم به سعد زغلول أفندى والشيخ محمد عبده وفتحى زغلول وابراهيم الهلباوى بفتح فروع للجمعية في المديرىات والبنادر والمراكز . وتزايد شأن الجمعية ومشروعاتها مع تزايد التبرعات والأوقاف التى أوقفت عليها =

الخديوى تشخيص رواية () (٣٦٦) فى الأوبرا الخديوية . وكان هناك البرنس حسين ، رئيس الجمعية ، والنظار جميعاً إلا حشمت .

ومما هو جدير بالذكر من حوادثها ، [ص ٦٧٣] ماورد على لسان بعض المشخصين من أن الرتب والنياشين وألقاب الشرف أصبحت تباع ببيع السلع ! وكنت عند اللقاء هذا الكلام ملتفتاً إلى المشخصين ، ولم أرد أن ألفت لوجه الخديوى ، مع شدة رغبتي فى معرفة تأثير ذلك عليه ! ولكنى التفت بعد برهة ، فوجدت وجهه محتقناً .

وأكد لى سعيد - الذى كان يواجهه - بأن هذه الجملة استفزته وأخرجته كثيراً ، حتى كان يجتهد فى كتمان تأثيرها عليه . وكان البرنس حسين يتقصد التشخيص هو ويطرس . أما الخديوى فإنه كان يقول : إنها خطوة نحو التقدم لا بأس بها !
والحق أن التشخيص كان مملوءاً (٣٦٧) بالتكلف ، خلوا من

٢ = وفى ٧ نوفمبر ١٩٠١ انتقل الاشراف على الجمعية الى يد الشيخ محمد عبده ، الذى تولى رئاستها حتى وفاته فى عام ١٩٠٥ .

وامتمرت هذه الجمعية حتى قيام ثورة يوليو ، وكان من أهم مشروعاتها مستشفى الجمعية بالعجوزة ، الذى استولت عليه القوات البريطانية أثناء الحرب العالمية الثانية ، ثم استولت عليه ثورة يوليو بعد قيامها ، فأل المستشفى بذلك إلى الحكومة .

(أنظر : د . حلمى أحمد شلى : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى فى مصر ، دراسة عن دور الجمعية الخيرية الاسلامية ١٨٩٢ - ١٩٥٢ - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٦ سنة ١٩٨٨ .

(٣٦٦) كلمة غير مقروءة .

(٣٦٧) فى الأصل : « مملوء » .

الحركات والاشارات التى تمثل الطبيعة ، وكان المشخصون يشبهون صوراً جامدة يصدر عنها أصوات من غير روح ولا علامة للحياة . وكنت متأثراً من حضوره . ولحسن الحظ لم نستمر لآخر الرواية .

يوم الاثنين ٦ ديسمبر سنة ٩٠٩

أخبرنى بطرس باشا بأنه تكلم مع دنلوب فى خطته عموماً ، وخصوصاً فى مسألة ماهية كيتنج . وأنه وجد غير مفهوم . واستغرب من كوفى أستطيع فهم ما يديه ! قال : وقد انتهى بأن أكد الوعد بأنه يسير معى كما ينبغى . قلت : أفلح إن صدق ! ولا أظنه يفعل ، لأن ذلك مناف لمأوريته بالمعارف !

وفى أثناء ذلك قيل أنه بالباب - وكان سعيد باشا ناظر الداخلية حاضراً - فدخل ، وعرض على بطرس أسماء أعضاء اللجنة العلمية التى قررت كتاب سكوت ، وذكر من أسماء لجنة مدرسة الحقوق « قمحة » . وقال : إن مغربى وعاطف يعرفان الانجليزية جيداً .

قلت : إن أعضاء اللجنة العلمية الإدارية لا يقرءون الكتب التى يقررونها ، وقمحة لا يعرف اللغة الانجليزية ، ومستر هيل هو الذى عرض الكتاب واقترح تقريره . وربما كان فيه شيء من الحقائق ، غير أنه بما لا شك فيه أنه يلقى العداوة والبغضاء بين المسلمين وغيرهم . ولو كنت غير مسلم واطلعت عليه لوجدت فى نفسى كراهة شديدة للمسلمين .

فقال بطرس : الأحسن أن اللجنة العلمية التى قررت ، تقرر إبطاله ! فبهت دنلوب واصفر لونه ، وقال : ولكن ربما يقال إن الإبطال نتيجة كلام « اللواء » . قال بطرس : هذا لا يلتفت إليه ، واللازم أن تقرر اللجنة بإبطاله . فلم يزد دنلوب إلا اصفراراً . ولم يجد منى

معارضة لهذا الرأي ، فامتثل صاغراً ، ثم انصرف والاضطراب يشمله .

فقلت لبطرس : إن هذا القرار سرى ، وقد فعلت ما ينبغي أن يفعل .

[ص ٦٧٤]

قلت لبطرس : إن إجمال الميزانية عرض علينا في مجلس النظر ، قبل انعقاده بأقل من أربع وعشرين ساعة ! والتزمنا أن نصدق عليه من غير أن نبحث فيه ! والأدهى من ذلك أن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، ولم تر المالية - حتى من اللياقة - أن توزع علينا نسخاً منها ! ولم نرها إلا في أيدي أعضاء مجلس شورى القوانين !

على أنها ربما تشتمل على أحكام تخالف أحكام القانون المالى ، أو غيره من القوانين ، فلا بد من بحث موضوعاتها بحثاً خاصاً ، قبل عرضها على مجلس الشورى ، حتى يصح أن يقال عنها إنها مشروع الحكومة .

فقال : إني تكلمت في هذا المعنى كثيراً ! قلت : والنتيجة ؟ قال : إن ذلك يكون في السنة الآتية ، وسوف تحصل مناقشة في الميزانية ، ولا يمكننى أن أحضرها - لغياب الحديوى - ولا ينبغي أن يترك الأمر في الدفاع عنها لحشمت . فأريد أن نقرأها جميعاً قبل تلك الجلسة ، ونحضرها حتى نتكلموا جميعاً فيها . فلم أقل شيئاً في هذا الخصوص وانصرفنا .

يوم الثلاثاء ٧ ديسمبر سنة ٩٠٩

تكلمت مع دنلوب في كتاب سكوت . وقال : الطريقة القانونية

هى أن يؤخذ فيه رأى مجلس ادارة المدرسة . قلت : سأراجع بطرس باشا فى ذلك . ثم قال إنه فهم من بطرس باشا أنى غير راض عنه ! قلت : نعم ، والسبب فى ذلك أنك تسعى — خفية — فى تعضيد كيتنج ، من كون أن هناك خلافا بينى وبينه فى غاية الأهمية .

فأخذ يقص على قصة طويلة عريضة ، حاصل ما أمكننى أن أفهمه منها ، أن المستشار المالى هو الذى سعى فى ضم تعويض كيتنج على ماهيته ، وأنه هو أبى أن يحصل ذلك بغير رضائى ، وأنه كتب لشقيق ذلك الخطاب بتكليف من المستشار المالى .

فقدت له كلامه وجهاً ووجهاً ، وقلت : إن تأكيداتك تخالف الأعمال التى صدرت منك ، اذ لا يمكنك بحال من الأحوال أن ترجع الى سبب صحيح ، الخطوة التى سرتَ عليها فى هذه المسألة ، ولا أن تقنعنى بصوابها . فالأولى أن نترك الماضى بما فيه ، ونعتمد على المستقبل . وانى أصرح لك — كما صرحت لغورست ويطرس باشا ، وأصرح به للخديوى عند الاقتضاء — أنه يستحيل السير فى المستقبل كالسير فى الماضى ، لأنه لا يمكن أن يوجد رئيسان فى مصلحة ، يشتغل الواحد منهما — سرا — فى معاكسة ما يفعله الآخر جهرا ! .

فقال : إني أحتج على كلمة « سرا » . قلت : احتج كيف شئت ، فلا يغير احتجاجك من الحقيقة شيئا . لأنك تأملت لبطرس باشا من كون شقيقى أطلعنى على هذا الخطاب ، وخطأته فى اظهاره ، [ص ٦٧٥] ولأنك لم تخبرنى بتلك المساعى التى كنت تبذلها فى معاكسة^(٣٦٨) رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى .

(٣٦٨) هكذا فى الأصل . وواضح أنه كان يريد أن يكتبها : « تعضيد » - أو كان يقصد أن يكتب : « معاكسى بتعضيد رجل يستعمل كل وسيلة لعدم تنفيذ أوامرى » .

قال : إني أعدك بأن أسير في المستقبل كما تريد . قلت : إني أسجل عليك ذلك الآن ، وأتعلم أن تؤيد أعمالك أقوالك .

ثم انتقل الكلام إلى كيتنج ، فقلت : إنه ، وجراهم ، من أشد المصريين تعصبا ضد المصريين ، لأنها يعملان جهدهما في سد طريق التعلم عليهما . ومن مصائب الزمان أن يُعهد إليهما بتسهيل مشروع يؤدان من صميم فؤادهما أن لا ينجح ، ويبدو منهما كل يوم برهان جديد على رغبتهما في احباطه !

ثم سخرت بالشروط التي وضعهاها للرسالية واحدا فواحدا ، ثم قلت : هذه شروط معناها أنه يستحيل على المصريين أن يتكبروا ليكونوا معلمين في مدرسة الطب ! وإذا استمرا على هذه الخطة ، فأحسن طريقة أسير فيها ، هي أن أعلن أبناء وطني بأن يجتهدوا في الحصول من مدارس انجلترا على شهادات مثل الشهادات التي بيد المدرسين من الأجانب بمدرسة الطب ، وبموجب هذه الشهادات تعينهم النظارة في وظائف التدريس بالمدرسة المذكورة ! وإذا سئلت عن هذه المدرسة ، في كل ما قيدني به القانون ، أعلن على رؤوس الأشهاد أني غير مسؤول عنها ، لأنني لا أقبل أن يكون العمل لغيري ، والمسؤولية عليّ .

قال : ولكن كيتنج يقول ويصرح بأن مقاصده حسنة ! قلت : هذا أمر طبيعي ، والعبرة بالأعمال لا بالأقوال ! قال : سألتخب الوسائل اللازمة بشأنه .

ثم انتقل الكلام إلى هيل ، وخروجه - في التقرير الأول - عن حد اللياقة . فقلت : (٣٧٠) ذلك جزء ما فعلته من تأييد هيل في مركزه ، والاجتهاد في نسبة الاحسان اليه والاساعة لي : ولكن سوف

(٣٧٠) في الأصل : « وقلت » .

يرى عاقبة نكروه ! فقال : إني لم أطلع على ذلك التقرير ! قلت : إني معتقد أنه كتب باشتراكك وبإشارتك ! كما اشتركت في جميع أعمال كينتج ! فأخذ يتبرأ ، وهو يصفر تارة ويبيض أخرى ، ثم كرر الوعد بأنه يسير على الصراط المستقيم ، وانصرف .

ثم أخبرت بطرس بحاصل ما جرى . فوافق عليه .

يوم الأربعاء ٨ ديسمبر سنة ١٩٠٩

عرض دنلوب على أن اللجنة العلمية تقرر إلغاء كتاب سكوت ، بمناسبة نظرها فيما قرره مجلس إدارة مدرسة الحقوق بخصوص الكتب التي تلغى في السنة القابلة ، والتي تقرر . فوافقه على ذلك . وقررت هذا الأمر فعلا اللجنة في الجلسة التي عقدتها [ص ٦٧٦] آخر النهار ، ولكنها لم تبدسبها للإلغاء ، هربا من تجسيم الخطأ عليها .

تكلم معي ولز فيما ينبغي عمله مع تلامذة المهندسخانة في سنة ١٩١٢ ، لأن التعليم يكون قد تم في جميع سنوات الدراسة الثانوية (٣٧٠) باللغة العربية ، والتعليم بهذه اللغة في مدرسة المهندسخانة — بالنسبة للمواد الرياضية — صعب ، لارتباط هذه المواد بغيرها مما يدرس باللغة الانجليزية ، ولعدم وجود الأكفاء من المدرسين الوطنيين .

قلت : إنه يظهر أنه لا دخل للغة التعليم في ارتباط العلوم الرياضية بغيرها ، لأن هذه العلوم علوم حقيقية ، لا تختلف حقائقها باختلاف اللغة التي تدل عليها . فالرياضي رياضي سواء تعلم بالعربية أو الانجليزية أو غيرها . وأما الأمر الآخر فسيأتينا في ذلك الوقت بعض تلامذة الارسالية ، مثل عبد المجيد عمر ، والسيد فهمي .

(٣٧٠ م) في الاصل : السنوية .

ويمكنك أن تختار من التلامذة ، الذين يدرسون الآن في أوروبا ، من يستمرون على دراستها زمنا أطول ، ليكملوا فيها . فوافق على ذلك ، وقال : إنى سأفتكر فى هذا المشروع .

يوم الخميس ٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

أعلمنى المستشار بما قرره اللجنة العلمية فى شأن كتاب سكوت ، وحاول كثيرا فى تسبيب القرار ، اذ لم يكن^(٣٧١) يريد تسبيبه . فأقنعتة بوجوب ذلك . ولكونه لا يريد أن يثبت بالتسبيب علة الغاء الكتاب ، لم يرد أن يتضمن القرار بالالغاء سحب الكتاب ، لأن فى سحبه تعينا للسبب ، ووعد بأن يبحث عن سبب مناسب .

ثم تكلمت مع بطرس والخديوى فى شأن اعلان هذا القرار بالجرائد . فأرأيا أن يكتفى الحال بما تذكره^(٣٧٢) الجرائد من نفسها عندما يُشرع فى لم الكتاب من أيدى الطلبة .

توجهت مع سعيد إلى الخديوى فى القبة ، فقصصت عليه ما رآه بطرس فى مسألة دنلوب ، وفى مسألة الكتاب . فأبدى تأسفه من وجود موظف بمدرسة الحقوق ، يُلقى على تلامذتها تلك التعاليم المفسدة لدينهم وافكارهم . وقال : آتني^(٣٧٣) بهذا الكتاب حتى أستلفت الأنظار فى لندرة اليه .

ثم تكلم فى مسألة مصطفى ماهر ، وأخبره سعيد بأنه كان قابل

(٣٧١) فى الأصل : « ولم » . والمعنى أن المستشار حاول كثيرا اقناع سعد زغلول

بعلم تسبيب القرار .

(٣٧٢) فى الأصل : « يذكره » .

(٣٧٣) فى الأصل : آتني .

بطرس ، ويظهر أنه هو الذى أشار عليه أن يقول للجناب العالى كل ما عنده .

ثم حصل الكلام فى الحزب الوطنى ، وعلاقته بإسقاط مبول ، واشتغاله بدس الدسائس هناك - فأعلن أنه لا يمكن أن يرضى عنه مع استمراره على تلك الخطة .

وتكلم فى مسألة [ص ٦٧٧] شركة الملاحات ، وأبدى رغبته فى نهوها على وجه ينفع الشركة ولا يضر بالأهالى : فقلت : إن خالد الفوال يمكنه أن يكون نافعا فى استرضاء هؤلاء .

وعرضنا عليه ما افكرناه فى اقامة تذكارات لحج الخديوى عند عودته - بدل الزينات التى يريد الأهالى القيام بها - من بناء ملجأ للحجاج فى السويس واسكندرية ، يكون كتكية لفقرائهم يأوون إليها عند سفرهم وعودتهم ، ويكون هناك موظفون يسهلون على الحجاج السفر ، أشبه بموظفى « كوك » (٣٧٤) - فاستحسن ذلك نوعا ، وأبدى ميله أن يساعد الملجأ العباسى أيضا حتى يتم الدور الأول .

ثم تكلم فى مسألة قنال السويس ، وقال : إن هناك مشروعا يضمن للحكومة عشرين فى المائة من الإيراد مهما نقص ، ونصفه اذا بلغ مائة مليون وعشرة فأكثر ، فاذا زاد عن خمسين مليونا ، وكانت هذه الزيادة أكثر من عشرين فى المائة ، كانت للحكومة . وإنه يظهر له أن هذا المشروع أحسن من الأول . ويرغب أن ندرسه ، وأن نكلم بطرس باشا فيه . ويعد بحثه نقرر ما نراه من رفضه أو قبوله . ثم قال إنه سيتكلم هو فيه غدا مع بطرس باشا . ثم كرر وصيته بالاعتدال ، ويأن

(٣٧٤) يقصد شركة كوك للنقل والسياحة ، وهى شركة انجليزية أسسها توماس كوك (١٨٠٨ - ١٨٩٢) وبدأت رحلاتها فى انجلترا عام ١٨٤١ ، وفى القارة الأوروبية ١٨٥٥ .

لا أجعل للانجليز حجة على ، وأن أعمل دائما على كسر أنوفهم باللين والتأني . وانصرفنا .

ولكني أحسست بانقباض في صدرى بالنسبة لمسألتي الملاحظات والقنال ، وقلت لسعيد : ما أصعب مركزنا ! لا نكاد نخلص من صعوبة حتى نكاد نقع في أخرى ! فقال إنه لا ينبغي أن يبحث - في معاشرة الملوك - عن سلامة الذمم ! فقلت : لو كان الأمر من الجزئيات لسهل احتماله ، ولكنها كليات ، وضررها شامل ! فتأوهنا ، وانقطع الحديث بالتأوه .

وما حصل الكلام عليه مسألة سيوه . وكان من بين المحكوم عليهم رجل حُكم عليه بالأشغال الشاقة سنة ، أشار الخديوى بتعديله بالسجن .

يوم الجمعة ١٠ ديسمبر سنة ٩٠٩

قدمت كتاب سكوت للجناب العالى ، فقال إن كثيرا من العلماء كانوا عنده ، وتكلموا معه في شأن إبطال تدريسه ، فأخبرهم بأنه تقرر ذلك . قال : وعند ذلك وثب القاضى ، وقال : وماذا جرى لمؤلفه ؟ ألم يُرقت لغاية الآن ؟ قال : وقد تكلمت مع مستر جراهام في شأنه ، وقلت له : إن ناظر المعارف ورئيس النظائر متفقان على رداءته ، وكلفا دنلوب بسجبه . فقال له : إني لم أعلم بذلك ، وسأبحث في المسألة . وأشار إليه الخديوى بعدم استحسانه لخطة المؤلف .

[ص ٦٧٩]

أعاد الكلام (٣٧٥) في مسألة القنال ، بأن الكونت دى سريون

(٣٧٥) في الأصل : « أعاد القنال » - وهى زلة قلم .

سيعود في ١٥ الجارى بالمشروع الذى كلمتكم عنه أمس .
وسألنى (٣٧٦) : وماذا رأيت فيه ؟ قلت : إني لم أبحثه جيدا . قال :
أليس هو أفيد من الأول ؟ قلت : يمكن ! ولكن العبرة بالتفاصيل .
قال : إني أريد أن نعدل فيه شيئا ، وأنتم تعدلون فيه آخر ، والجمعية
العمومية كذلك . غير أنى أقول لك شيئا بيننا ، هو أن بطرس يريد أن
يستبد بالشئ لنفسه ! قلت : إننا لا نبتغى نسبة شئ إلينا . ونود أن
يكون ما يحصل من التعديل النافع منسوبا كله لسموكم . ثم
انصرفت .

ولم أفهم من هذا الكلام الا شيئا واحدا ، وهو أنه (٣٧٧) متفق —
طوعا أو كرها — على مسألة القتال . وإن صح حذرى تكون المسألة
مدبرة بينه وبين بطرس ، ليخدعنا أو يؤثر علينا — كما قال اللواء . ولو
كان هذا الظن صحيحا لكانت سياسة الوفاق شؤما عظيما على البلاد ،
وصار من الواجب على كل ذى ذمة أن يتنحى عن الأعمال .

السبت ١١ ديسمبر سنة ١٩٠٩

حضر المستشار بمنزلى فى نحو الساعة العاشرة ، وعرض على ورقة
تضمنت السبب الذى حدا باللجنة الادارية إلى تقرير إلغاء كتاب
سكوت .، وهو أنه يشتمل على بعض نصوص ، من شأنها تحريك
البغضاء فى نفوس العناصر المختلفة المكونة للأمة المصرية . قال : وقد
أبدى الأعضاء هذا السبب بعد أن دعوتهم للتفكر فيه بحرية تامة .
فاستحسنته . كما استحسنه بطرس والحديوى .

[ص ٦٧٨]

جرت تشريفات الوداع للحج . وتكلم — فى أثنائها — بطرس مع

(٣٧٦) أضفنا : « وسألنى » لتستقيم العبارة . (٣٧٧) أى : الحديوى .

الحديوى ، فى موضوع طلبات تقدمت إليه بخصوص إنشاء نظارة
للزراعة ، وفرع للجمعية الزراعية بمدينة اسكندرية .

[ص ٦٧٩]

عرض على المستشار عريضة ، مقدمة إلى نيل من بعض تلامذة
السنة الرابعة ، يطلبون بها كتباً دراسية — ومنها كتاب سكوت ! —
وهى مؤرخة ٣٠ نوفمبر . قلت : وما القصد من اطلاقى على هذه
العريضة ؟ قال : للعلم برغبة التلامذة فى الكتاب ! قلت : وهل
الطالبون كانوا اطلعوا على هذا الكتاب ، حتى يعد طلبهم له دلالة على
الرغبة فيه ؟ قال : لا أدرى ! قلت : هل سبق أن صُرف هذا الكتاب
لهم ؟ قال : لا ! قلت : اذن لا يمكننا أن نحصل طلبهم له على رغبتهم
فيه بعد العلم بما اشتمل عليه ، بل يحتمل أن يكونوا طلبوه لأنهم
سمعوا بنفعه ، أو ليطلعوا على ما جاء فيه مخالفاً لدينهم وعقائدهم .
على أنه — كيفما كان الحال — فلا نتخذ الطلبة قدوة لنا فى اختيار الكتب
التي يليق توزيعها عليهم .

فبغت ! [ص ٦٨٠] وردّ بعض كلمات غير مفهومات !
قال : إن بويد كارينتر مخالف لالذا مثل هذا الكتاب ، وحجته فى
ذلك — من وجهة التربية — أنه ينبغي أن يطلع طلاب العلم فى المدارس
العالية على آراء المخالفين ، حتى تتنور أفهامهم ، وتتسع معلوماتهم .
قلت : لو أن هذا الكتاب مشتمل على الآراء المختلفة فى المسألة
الواحدة ، لجاز أن يباح للتلامذة استعماله ، ولكنه (٣٧٨) يبدى رأياً
واحداً ، هو رأى الطاعن فى الدين ، والجارح لاحساس المسلمين ،
ويؤيده بكل البراهين ! ثم هو يمسح الأجانب بأن لا يفرطوا فى

(٣٧٨) فى الأصل : « ولكن » .

امتيازاتهم ، لكى لا يهضم المسلمون حقوقهم إطاعة لأوامر دينهم ! هل يرضى بويد كارينتر بكتاب يطعن على الدين المسيحى ، ويكشف عن سوءات المحتلين ، ويبث فى أذهان التلامذة كرههم ، وينفخ فى قلوبهم روح العداوة لهم ؟ إن هذا إلا سخافة يُراد ترويجها باسم علم التربية ! فعلينا - نحن الرؤساء - أن لا نحفل^(٣٧٩) بمثل هذه السخافات ، وأن نضرب بها عرض الحائط .

قال : إنى قلت له مثل ذلك ، كما قلت لكروفوت ، الذى هو مصمم - إلى الآن - على استحسان الكتاب الذى توزع على مدرسة المعلمين الخديوية وأمرتم بإبطال استعماله لاشتماله على ما يخالف الدين الاسلامى .

قلت : عجا لكروفوت ، لأنه قدم الى - من بضعة أشهر - تقريراً ذهب فيه الى عدم تدريس علم الاخلاق فى المدارس ، بحجة كونه مخالفاً للدين ! فكيف ساغ له أن يميز استعمال كتاب فيه طعن فى الدين ؟ إن هذا التناقض من شأنه أن يضعف الثقة بآراء مثل هؤلاء الرجال .

ثم حصل الكلام فى إبطال تقرير الكتب الدراسية للمدارس العالية ، تخلصاً من المسؤولية من جهة ، وإطلاقاً لحرية الانتخاب والبيع والشراء من جهة أخرى . قال إنه فاتح فى هذه المسألة هيل وكيتينج وكارينتر ، فاتفقت كلمتهم على عدم استحسان هذا رأى ، لأن النظارة لا تتخلص من المسؤولية مادام الأساتذة يرشدون الى الكتب التى ينبغى اختيارها .

قلت : إن طلبة العلم فى المدارس العالية بُلِّغ راشدون ، يعرفون النفع والضرر - فإطلاق [ص ٦٨١] الخيار لهم لا ضرر فيه . وعلى

(٣٧٩) فى الأصل : « نحتفل » .

فرض أن أستاذا لم يُحسن إرشادهم ، فإن النظارة لا شئ عليها ، لأنهم لا يشتركون الكتاب دفعة واحدة ، ولأنهم اذا وجدوا فيه ما يجرحهم نبذوه . ثم إن في ترك الخيار لهم تحملا للمؤلفين على استعمال الدقة في تأليفهم ، والحرص على أن لا يأتوا بما من شأنه جرح الخواطر وتكدير النفوس . ولذلك فلأن أرى — ما رأيته منذ سنتين — من ترك الطلبة أحرارا في اختيار الكتب الدراسية بالمدارس العالية . فقال : إن المسألة دقيقة في ذاتها ، ومنوفها حقها من البحث .

انتقل الكلام الى ما قرره اللجنة العلمية ، من التصديق على ما اقترحته نظارة المالية ، من ترتيب ستة (٣٨٠) جنيهاً للتلامذة الذين يدخلون في الخدمة ، بعد نجاحهم في امتحان القسم الأول للشهادة الثانوية . وأخذ في تأييد هذا القرار ، بما تأكدت معه أنه هو المحرك لنظارة المالية الى اقتراحه — اذ قال : إننا نقابل بالترحاب كل تساهل تبديه المالية في شأن المال ، وإن رفع هذه المرتبات ينفع تلامذتنا ، ويمكننا أن نلغي معه شهادة السقوط .

قلت : نرحب بتساهل المالية اذا لم يترتب على هذا التساهل انحطاط في التعليم العام ، وصدد للتلامذة عن الاستمرار فيه . وبهنا أن نسير مع رقى الأمة ، ونرفع طبقة الموظفين منها ، كلما تقدمت في الحضارة والعمران . فعبّوس أن (٣٨١) نخرج لها حملة الشهادة الابتدائية ، أو الناجحين في امتحان القسم الأول — نخرج حملة الشهادة الثانوية ، فنفيدها بخدماتهم من جهة ، ونفيدهم بترقية معلوماتهم من جهة أخرى . واذا كنتم قررتم شهادة الأهلية للملء (٣٨٢)

(٣٨٠) في الأصل : « ست » .

(٣٨١) أى : « فبدلاً من » ، أو « بدل أن » .

(٣٨٢) في الأصل : « للملء » .

المدارس الثانوية ، التي كانت فارغة بسبب قلة التلامذة — فلا يحسن بنا أن نعيدها — على شكل آخر — وقد أصبحت مدارسنا تضيق عن قبول كل الراغبين في الدخول فيها .

قال : إن الاحصاء يدل على أنه لم يدخل في خدمة الحكومة من حملة الشهادة الأهلية الا نفر قليل .

قلت : لا ينبغي أن نتخذ من هذا الاحصاء حجة ، لأن شهادة الأهلية لم تتمكث الا سنة واحدة ثم ألغيت . فمن يدري — اذا كانت استمرت سنتين أو ثلاث — ما كانت عاقبتها بالنسبة للاستمرار في الدراسة ؟ على أنه عندها كثير من الشهادات ، وما على المصالح الا أن تختار من تجده [ص ٦٨٣] أصلح لخدمتها من حَمَلتها . ثم إن تقرير هذه المرتبات اليوم ، يكون فيه اعادة لشهادة الأهلية تحت صورة أخرى — كما أشرت اليه — وهو تخبط في التشريع لا ينبغي لنا أن نتعرض اليه . وإن أعلم أن رفضي لهذا القرار لا يقابل بالاستحسان من الكثيرين ، الذين يأخذون الأمور بظواهرها . ولذلك أرى أن يُرفع الفصل فيه لمجلس المعارف الأعلى ، حتى اذا أيد رأى اللجنة بعد أن يتبين تلك الأوجه ، خلوت من المسؤولية . واذا أيد رأئي ، تحمل انتقاد الظاهرية (٣٨٣) عني .

تكلم المستشار أيضا فيما طلبته مديرية جرجا ، من أن نظارة المعارف تأخذ على عهدها ادارة مدرسة ، تريد المديرية بناءها فيها بأموال جمعتها من الأهالي . وقد كنت حولت هذا الطلب على اللجنة العلمية الادارية ، فأجلته من جلسة لأخرى مرات عديدة ، لا لغرض آخر سوى البحث عن التماس عذر لرفض هذا الطلب .

(٣٨٣) يقصد « بالظاهرية » ، « السطحية » .

فقلت : الرأى عندى أن يقبل هذا الطلب ، لأنه لا يكلف المعارف الا القليل من المال ، وفيه مساعدة للأهالى على التعليم ، وتشجيع لهم على تنوير أفكارهم بالمعارف ، ودليل على حسن نية النظارة .
قال : فاذا انهدم المكان بعد تسليمه ؟ قلت : لا شىء علينا عند الهدم . غاية ما يمكننا أن نشترطه ، أن تكون مصاريف الترميم - عند اقتضائه - عليهم لا علينا .

قال : ولكن هناك جهات أكثر سكان من جهة جرجا ، وحاجتها الى المدرسة أشد ! قلت : إن فعل أهلها مثل ما نعل هؤلاء ، تكن لهم منا مثل هذه المعاملة . ونظارة المعارف لا يسعها الا أن تقبل هذا الطلب ، لأنه مضى عليها أكثر من عشرين سنة ولم تُزد فى مدارسها الابتدائية مدرسة واحدة ! وأكثر من ثلاثة أرباع الموجود منها تابع للمكاتب الأهلية وللأوقاف . على أن عاد سكان القطر ثما غوا عظميا حتى كاد يتضاعف ، فليس من الجائز أن تبقى المدارس على عددها الأول . ولهذا نرى أن الأفيد والألزم قبول هذا الطلب .

وقد (٣٨٤) قررته اللجنة العلمية الادارية فى آخر النهار .

١٢ ديسمبر سنة ٩٠٩ (الأحد)

سافرنا من مصر الساعة ٨ صباحا مع الجناب العالى ، لتوصيله الى السويس ، حيث يبحر الى بلاد الحجاز . [ص ٦٨٢] ولم يكن بمحطة مصر الا العلماء والقليل جدا من الموظفين . وكان فيهم دنلوب ، ولكن لم يره الجناب العالى . [ص ٦٨٣] وقد كان النظر كلهم ، والبرنس فؤاد والبرنس (٣٨٤) كمال الدين ، وعبد الحليم باشا

(٣٨٤) أضيفت : « وقد » . (٣٨٤ م) أضفنا « البرنس » .

عاصم ، وبعض رجال المعية . وكانت (٣٨٥) المحطات من مصر الى السويس مزينة ، والناس فيها زمرا يهتفون بالدعاء للخديوى ، والنساء يزغردون .

وجدنا محطة السويس غاصة بأعضاء الجمعية [ص ٦٨٥] العمومية ، ومجلس شورى القوانين ، وكثير من وفود الأقاليم . وكان النظام تاما والسكون شاملا فى المسافة التى مر بها من المحطة الى سفينة المحروسة . وصعدنا معه اليها ، وأخذ يستقبل المحتفلين بوداعه طائفة طائفة . وقد تناولنا غداء الظهر على ظهر السفينة ، بينما كان مشتغلا بالمقابلات . وكان المدعوون لنمائدة هم الذين حضروا مع جنابه فى القطار . وكان الأكل بسيطا ، وكانت تلوح على وجه الخديوى علامات السرور من الاحتفال به . ولم يرد بطرس باشا أن يفارقه أثناء السير ، حتى لاحظ لى ذلك محمود باشا شكرى . [ص ٦٨٤] وقد تحركت (٣٨٦) السفينة فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، [ص ٦٨٥] وقال عند وداعه : إني مسافر ، تاركا (٣٨٧) الدرك بين أيديكم ، وأرجو أن تحفظوه . فدعونا له .

وكان — أثناء السير — يدلنا على الجهات التى نمر منها ، وأسمائها ، وما فيها من الترع والجسور والآبار والجبال ! ووجدناه يعرفها معرفة جيدة أكثر من كل واحد منا ! ولما صعدنا فوق السفينة لتوديعه ، أخذ يرينا عدة (٣٨٨) المحروسة ، ويرشدنا إلى تفاصيلها ، ووظائفها المختلفة . وكان البرنس حسين فرحا فخورا ، يقول لسان

(٣٨٥) أضيفت : « وكانت » .

(٣٨٦) أضيفت : « وقد » .

(٣٨٧) فى الأصل : « تارك » .

(٣٨٨) يقصد : « آلات السفينة » .

حاله : إني جمعت هذه الجموع^(٣٨٨م) بقوق واقتداري ! ولولاي لم يتم شيء من ذلك .

ولكن تخلف من أعضاء الشورى والجمعية العمومية : على شعراوى ، والدمرداش ، وعمود عبد الغفار ، وعمود سليمان . ويلفتنا أن البرنس ألح عليه^(٣٨٩م) إلحاحا شديدا ، فلم يقبل . ولكنه كان يعتذر عنه أمام اخوانه بالمرض سترا لكسوفه ! .

وقد ركب معنا علوى باشا عند العودة ، وترك زملاءه ، فاستغربت ! وتبين أنه كان قدم للرئيس سؤالا يختص بكتاب سكوت ، ليوجهه الى ناظر المعارف ، فأخبر البرنس بطرس بهذا ، فاضطرب ، ورجاه أن يحمل علوى على أن يركب معنا حتى^(٣٩٠م) يقنعه

(٣٨٨م) يقصد : جموع المودعين .

(٣٨٩م) لم يجد سعد زغلول من هو الذى كان البرنس حسين يلح عليه من الأسماء المذكورة . ولعله الاسم الأخير ، وهو : عمود سليمان باشا ، وهو المندوب المنتخب فى مجلس شورى القوانين عن أسبوط فى الهيئة النيابية الخامسة من ٢٥ فبراير ١٩٠٨ إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وكان معنا وكيلًا للمجلس من ١٣ مارس ١٩٠٢ ، ثم ثبت فى وظيفة وكيل المجلس فى ٨ فبراير سنة ١٩١١ ، واستمر فى وظيفته حتى حل المجلس .

أما بقية الأسماء المذكورة فى المتن ، فهم :

على شعراوى (الجزء الأول ص ٢٤٢) ، والشيخ عبد الرحيم الدمرداش ، العضو المنتخب فى الجمعية عن محافظة مصر فى المدة من أول فبراير ١٩٠٩ إلى ٣١ مارس ١٩١٢ . وعمود عبد الغفار بك عضو مجلس شورى القوانين المنتخب عن مديرية المنوفية فى المدة من ٢٥ فبراير إلى ٢٠ يونيه ١٩١٣ . وقد توفى سنة ١٩١٠ .

(٣٩٠م) فى الأصل : « وحتى » .

بالعدول عن السؤال . فأشار عليه البرنس بذلك ، فدعا بطرس علوى أن يجلس بجانبه على المائدة ، وفاتحه في السؤال ، وقال له : إن الكتاب تقرر سحبه ، وسيعرض - من الآن فصاعدا - على مجلس المعارف الأعلى تقرير الكتب . وطلب منه - بناء على ذلك - أن يسحب سؤاله . فقبل ، ووعد به . ثم ذكر كل ذلك أمامى ، فهزأت بعلوى كثيرا ، ولكنى احترست فقلت : إن كان الرئيس قال لك ذلك ، فلا بد من تنفيذه . ثم دعانى بطرس لمقابله غدا .

يوم الثلاثاء ١٣ ديسمبر سنة ١٩٠٩

قابلته ، فقال إنه اتفق مع علوى - أمام سعيد وزشدى - أن يسحب سؤاله المختص بكتاب سكوت ، بعد أن وعدته بأن اللجنة العلمية اذا وجدت شيئا في الكتب يس الدين تعرضه عليك ، وإن شئت ترفعه الى مجلس المعارف الأعلى . قلت : إنه فهم غير ذلك [ص ٦٨٦] وأكد لى - أمام هذين الزميلين - أن الكتب تنظر جميعها بمجلس المعارف الأعلى ! فقال : لا ، لم يحصل . ثم انصرفنا .

أخبرنى المستشار بأن بعض المدرسين بمدرسة الحقوق يرغب أن يدرّس للتلامذة الخارجيين عن المدرسة - ولكنى أعرف من غورست أنه لا يرغب في ذلك . ويريد هيل أن يعرف رأى سعادتك في هذه المسألة .

قلت : فليعرضها على رسميا مع رأيه ، وعند ذاك أبدى رأى .
تكلمت معه في شأن العريضة التى قدمها الى تلامذة السنة الثالثة فرنساوى في مدرسة الحقوق ، بطلب إجازة امتحانهم في المرافعات ، باللغة العربية . وقلت : مادام هذا مباحا للسنة الرابعة ، فلا معنى لعدم إباحته للسنة الثالثة ! فأيد هيل فى رأيه ، ولكنه لم يستطع أن يعلله بعلة مقبولة ! ووعد بالتفكر فى المسألة .

قال : إن هيل لا يعارض مطلقاً في جمع كتاب سكوت من أيدي التلامذة ، ولكنه يخشى أن بعض المتعصين من الانجليز ينتقدونه على هذا الجمع ، بعد ستين أو ثلاثة . فما رأى سعادتكم ؟ قلت : إنى لم اكتب له إلا بتنفيذ قرار اللجنة العلمية الادارية ، القاضى بإلغاء ذلك الكتاب من الان . فإن كان مقتضى هذا جمع الكتاب ، لزم فعله ، وإلا فلا . وإن كان هناك شك في مقتضى هذا القرار ، فما علينا الا أن نطلب من اللجنة العلمية جلاء هذا الشك .

قال : إن اللجنة لا تريد أن تشتغل بالأمر مرة أخرى . قلت : إن كانت لا تريد العودة للاشتغال به ، فهل ترى سحب الكتاب أو لا ؟ قال : لم نتداول في هذا الأمر ! قلت : إذن فما معنى إبطاله من الان ؟ لأن من شأنه إلقاء العداوة بين العناصر المختلفة . قال : طبعاً جمعه ! قلت : حينئذ ليس عليك — بصفة كورك رئيساً للجنة العلمية الادارية — الا أن توضح هذا المعنى لهيل ، بلا مدخل (٣٩١) . فبهت ، وسكت .

سبق أن سحبتنا كتابين لطعنهما في الدين : أحدهما من المدارس الثانوية ، والآخر من مدرسة المعلمين . وسبق أن قال لى : إن كروفوت وكاربنتر لا يريان شيئاً في تقريرهما . ثم كان استنفهم منى مغربى عما يجب أن يفعل هذين الكتابين ، الموجود كثير من نسخهما بالمخزن ، فقلت لدنلوب : إنا نريد أن نأخذ رأى اللجنة الادارية في هذا الشأن . قال : إن هذه مسألة مالية ، ولا شأن للجنة فيها . قلت : ولكنها يجب أن تنظر في كل ما يكلفها به ناظر المعارف ! وبما أن هذين [ص ٦٨٧] المفتشين يعارضان في هذا الأمر ، فالأحسن أن تنظر اللجنة فيه .

(٣٩١) أى : بدون تدخل .

استدعيت شارمن ، ناظر المدرسة السعيدية ، وسألته عن حقيقة ما ينشره على محمد شكرى ، الذى رفت من المدرسة السعيدية لسوء سلوكه واشتغاله بمكاتبة الجرائد ؟ فقال : إنه كان دعا التلامذة - قبل فصل الأجازات - أن يكتبوا بالانجليزية - ما يشهدونه من الوقائع ، وما صدر منهم من الأعمال مدة الأجازات . فكتبوا ، ووجد فى كتابة هذا التلميذ ما يختص بالسياسة ، فأحضره ، ونهاه عن العودة الى مثل ما فعل . ولم يفعل معه شيئا غير ذلك .

قلت : أرجوك أن تكتب مذكرة ، وتبعثها إلى مع تلك الكتابة . فقال : إني كنت رددت الكتابة المذكورة إلى التلميذ عقب نصيحته ! قلت : إنك لم تحسن فى اقتصارك على النصيحة ، لأن هذا من شأنه أن يشجع التلامذة على الاشتغال بما لا يعينهم ، وانظر : كيف كانت عاقبة هذا التلميذ ؟ فوعد بالالتفات إلى ذلك ، وانصرف . فأخبرت دنلوب بكل ذلك . ولم يقل شيئا .

١٥ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار ، تحت رئاسة بطرس ، بنظارة الخارجية فى الساعة الحادية عشرة (٣٩٢) ونصف . وأهم ما عُرض عليه وفَصِّل فيه : أولا : مسألة تقليع جذور القطن لغاية ١٥ ديسمبر من كل عام . أُنعد مشروع أمر عال يكلف كل زارع أرض بإقتلاع جذور القطن والبامية والتيل لغاية التاريخ المذكور ، وإن لم يفعل ، فعلت الحكومة برجائها على مصاريفه ، وأحرقت الجذور . ولا ندرى من وضع هذا المشروع ، ولا من أشار به ، إلا ما قيل من أن أصله الجمعية الزراعية .

(٣٩٢) فى الأصل : عشر

فاستفهمت عما اذا كان الضرر يمتنع بمجرد التقليل ، أو يلزم معه فعل شيء آخر في الجذور - كإبعادها عن الأرض الزراعية ، أو إحراقها ؟ - فلم أتم سؤالى حتى انفعل بطرس ، وقطع الكلام بشدة . فقلت : ما هذا ؟ إنا نسأل سؤالاً ، ونريد الجواب عنه . فقال - هو وسرى على ما أظن - إن مجرد التقليل كاف . ولم يتكلم الباقون بشيء .

ثانياً : مسألة نزع ملكية الأراضى التى يمر بها الخط الحديدى ما بين أشمون والقناطر الخيرية . وجاء فى مذكرة الأشغال أن هذا الخط مار بمديرى القليوبية والمنوفية . فقلت : إن هذا يستلزم أخذ رأى الجمعية العمومية ، فهل أخذ ؟ فشرع سرى باشا فى أن ينكر مروره بمديريتين ، ولكنه بهت عندما قرئت عليه المذكرة المقدمة بذلك ! وكان بطرس يقول : ان المسألة قديمة ! [ص ٦٨٩] وأخيراً تأخرت للاستعلام عن هذه المسألة .

ثالثاً : تعيين لجنة ، تحت رئاسة البرنس حسين كامل باشا ، للنظر فى العلة الحقيقية لنقص محصول القطن ، وعلاجه . وهى مؤلفة من ناظر الداخلية والأشغال ، ومستشاره ، واثنين من جمعية المحاصيل باسكندرية ، واثنين من الجمعية الزراعية . ولم يكن لنا سابقة علم بهذا المشروع . وبعد تلاوته ، قال بطرس : ما رأيكم ؟ فلم أجب بشيء . ثم تقرر الأمر . وفهمت من سعيد أنه لم يكن - هو أيضاً - عنده علم به .

رابعا : فتح اعتماد ٣٤٢٠ جنيه للقيام ببعض أعمال لازمة بالخط الحديدى السالف ذكره . فقلت : هل هذه الأعمال تتم قبل أول يناير سنة ٩١٠ ؟ لأنه لا معنى لفتح اعتماد بها فى هذه السنة ، اذا كانت مباشرة تحصل فى السنة الآتية ! فأكد سرى - مراراً - أنها تتم فى الخمسة عشر يوماً الباقية من هذه السنة ! ومن طريقة تأكيده يمكن الجزم

بأنه لم يقل الحقيقة ! وتقرر ! - وإن كان هذا القرار مناف لما تقرر في المسألة الأولى ، غير أنى لم التفت الى هذه المناقاة الا بعد ذلك !

[ص ٦٨٨]

خامسا : انذار جريدة مصر ، بدعوى أنها تعمل على التفريق بين أبناء الطائفة القبطية ورجال الدين . فقلنا : إنا لم نطلع على أعداد هذه الجريدة التى تشتمل على ما يوجب هذا التفريق . فلم يجب أحد : وتقرر الانذار بمجرد تلاوته فقط ! .

[ص ٦٨٩]

بعد انقضاء الجلسة ، حصل الكلام - أمام المستشار المالى - فى الميزانية . فقلت : إن الميزانية التفصيلية لم تعرض علينا ، مع أنه قد يوجد فيها ما يخالف القوانين المعمول بها ، فيعتبر قانونيا مع كونه لم يوضع موضع البحث . وليس من الجائز أن يطلع أعضاء الشورى عليها قبل اطلاع مجلس النظر . قال بطرس - بانكماش - : نعم ، إن نظارة المالية تتعدى أحيانا ، فتصرف من نفسها فى بعض الأشياء ، مثل زيادة وكلاء النظارات - التى حصلت فى العام الماضى . قلت : ومثل مسألة الدكتور كيتنج ، التى وضعت فى ميزانية هذا العام ! .

فاحمر وجه المستشار المالى ، واعتذر عما حصل فى زيادة الوكلاء ، وأخذ يردد بعض كلمات فى مسألة كيتنج لم نفهم لها معنى ! قال : وإن الميزانية لم يكن موجودا منها الا النسخ التى توزعت على أعضاء الشورى !

فقطعنت فى هذا العذر . وكان الباقون سكوتا ، كأن الأمر لا يعينهم ! .

وجلس مع سعيد وحشمت ورشلتى - بعد المجلس - فى أودة هذا الأخير . فلمتهم لوما شديدا على سكوتهم فى المواضيع التى تستدعى كلامهم ، بل احتجاجهم . وقلت - فيما قلت : - بأى حق نلزم السكوت فى هذه المواطن ، ثم نطلب من المستشار المالى أن يعرض علينا تفاصيل مشروع القتال ؟ ألا يلزمنا أن نطلب اطلعا على الأشياء التى نقررها ، قبل [ص ٦٩٠] تقريرها ؟ إن لم يكن قياما بالواجب ، وجريا على المعقول المطبوع ، فلأن نظهر على الأقل - لهذا المستشار - أننا نهتم نوعا بالأشياء ! فاعتذر كل باعتذارات غير مقبولة . فقلت : إني أشعر أن إحساس التضامن لم يكن موجودا بيننا . والتفريط فى حق واحد منا هو تفريط فى كل حقوقنا .

تكلمت مع دنلوب فيما إذا كان اطلع على خطاب الصحة بخصوص الدكتور بهجت ؟ فقال إنه كان يحسب أن اطلعه عليه كان لغرض احاطة علمه به ! قلت : فما رأيك - بصفة مستشار - هل تقبل اتهام نظارتك بهذه التهمة ؟ ومع ذلك ، فقد كنت - أنت وكييتج - مكلفا بالارسالية ، فينبغى أن اكتب اليكما بالاستفهام عما صدر منكما فيها .

فقص على قصة طويلة ، مفادها أن جراهام كتب الى كييتج فى لندره بقبول تعيين بهجت ، ولكنه حفظ لنفسه الحق أن يكتب لغورست فيها . وأن جراهام كتب الى وكييله فى مصلحة الصحة بقبول هذا التعيين ! .

قلت : اذن لا شيء عليكما . وإن هى تمحكات من جراهام ، الذى يريد أن يضع طريقة لمخاطبته ، مع أنه إن جاز أن يكون حكيما لا يبارى ، فإننا ننكر عليه أهلية التشريع .

علمت أن البرنس حسين وبطرس باشا والمستشار المالى والكونت

سيريون (٣٩٢)، كانوا مدعوين اليوم لوليمة لدى مسيوريو، فنصل فرنسا، فاعتذر بطرس عن حضورها. وقد سأل البرنس الكونت سيريون عن السبب في تعديل عودته، فقال: لبعض أشغال! قال البرنس: إنه (٣٩٣) ربما أعد بعض أشياء للقنال؟ قال سيريون: لم أعد شيئاً من ذلك. فاحمر وجه المستشار المالي.

في يوم السبت ١٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

دعيت إلى نظارة الخارجية، فوجدت جميع زملائي. فقال بطرس: سينظر مجلس الشورى اليوم الميزانية، فلا تتوسعوا في الكلام، ولا تعدوا بوعده ترتبطون به في المستقبل! قلت: انى لا أعلم شيئاً عما سيقال بالنسبة للمعارف!

ثم انتقل الحديث إلى الكلام عن وفاة أدهم باشا، ووجوب الاحتفال بجنازته، وقال بطرس: يلزم الاعتناء به، لأن الجناح العالى عند قومه، ومحتفل باكرامه.

ثم جاء الكلام في مسألة انشاء خط حديدى من أشمون للقناطر الخيرية. قلت: إن المجلس أصدر فيها قراراتين متنافيين، وهما اللذان أشرت إليهما سابقاً.

قال بطرس: أعرف ذلك، غير أن الجمعية العمومية سبق (٣٩٤) أن طلبت إنشاء هذا الخط! — وأطلعنى على الاقتراح الذى بلغته للحكومة. قلت: ولكن الاقتراحات [ص ٦٩١] — التى تبلغها

(٣٩٢) م) في الأصل: سيرون. وقد تكرر هذا الخطأ.

(٣٩٣) أى: سيريون.

(٣٩٤) في الأصل: «سبقت».

الجمعية العمومية - قد قلتَ عنها إنها بمثابة عرائض لا قرارات ،
فلا تغنى عن أخذ رأى شيئا ؟

فانفعل ، ودارت بيننا مناقشة ، كنت فيها هادئا ، وكان هو شديد
الانفعال . ومما قاله فيها : إن الشيء الذى يُعبر عنه بكلمتين ،
لا يكفيك في التعبير عنه عشرون كلمة ! قلت : إنك وحدك في هذا
الرأى ! وكل من عرفنى يعرف اقتدارى في الكلام وإيراد المعانى كما
أريد - غير أنك تحب أن لا يكون هناك رأى يخالفك ! وهذا مالا
يسمى ، ويمكن أن لا نعارضك ، ولكن لا تطلب منا أن نكون مقتنعين
بما لم نقتنع به ! فانهزم .

وانصرفنا بعد أن خضنا في حديث غيره ، وطلب منى أن أعود إليه
اليوم . وكان الكل - أثناء ذلك - سكوئا لا يتكلمون ، إلا سعيد ،
فانه أيدنى في مسألة اقتراح الجمعية العمومية . غير أنى لما استشهدت
بهم على انفعال بطرس في الجلسة الماضية ، شهدوا بصحة ذلك -
خلافًا لما كان يدعيه هو .

انعقد مجلس الشورى ، وتليت المذكرة ، التى تقدمت من لجنة
الميزانية ، مشتملة على ما رآته من وجوه الانتقاد فيها . فأيتها ركيكة ،
والأوجه المذكورة فيها تكاد تكون نافهة - إلا ما يختص بالكلام في
المبانى ، والمعارضة في إنشاء سكة حديد في السودان بين الخرطوم
والأبيض ، وطلب لإيضاح من الحكومة عما يختص بالمبالغ التى تريد
صرفها من الاحتياطى من جهة الأمور التى تريد الصرف فيها ،
والحاجة الداعية إليها ، والفائدة المترتبة عليها .

وبعد تلاوة هذه المذكرة ، أخذ الأعضاء يتناقشون في وجوهها
واحداً فواحداً . وقد أخرج ناظر الاشغال - عند المناقشة في المبانى -

٣٩٥) اضطره إلى تصريحات ربما أؤخذ عليها ! لأنه اعترف بأن فساد المباني كان مترتباً - من بعض الوجوه - على جهل بعض العمال ، وأن نظارة الأشغال رفقتهم بسبب ذلك .

ولما طلب منه أن يكون - فيمن يتولون أعمال المباني - وطنيون ، قال : أولاً ، إنه ليس في الوطنيين اكفاء ! ثم قال قولاً - مقرونًا بإشارة دلت الحاضرين على أن الأمر لو كان بيده ، لاستخدم الكثيرين منهم ، ولكنه - مع الأسف - مغلوب على أمره !

وحصلت ضجة في الحاضرين عقب هذا القول - كانت ضحكاً من كيفية الاشارة والقول ! وقلت له إنه تجاوز الحد نوعاً .

ولقد تكلم حشمت مدافعا عن انشاء سكة حديد السودان ، بكلام يناقض أوله آخره ، ولا تتفق مقدماته مع نتائجه ! فمن ذلك قوله - في بيان وجوب الصرف على إنشاء هذه السكة - أن ليس في البلاد المصرية مالىون ، ولا من فيه الكفاءة لأن يُعد ميزانية - حتى لفرد من الأفراد ، فضلاً عن الحكومة ! [ص ٦٩٢] بل ليس فيها من يصلح لأن يكون عاملاً في مصرف ، أو في شركة مالية ! وليس بها مدرسة للتجارة ، ولا يتجاوز من يعرف القراءة والكتابة من سكانها عشرة في المائة .

فقال له الأعضاء : اذن يجب أن نصرف ما يُراد صرفه على السودان في انشاء المدارس التي تؤهل لهذه الكفاءات ! وكان ينكر الأمر ، فيحتجون عليه بإعتراف المندوب عنهم في لجنة الميزانية ، فيقول : إنه (٣٩٦) مخطيء فيه ! .

(٣٩٥) أضيفت : « ما » لتستقيم العبارة .

(٣٩٦) أى : المندوب .

وفي الجملة ، فقد ظهرت الحكومة - في هذه الجلسة - بمظهر لا يليق بكرامتها ، ولا يشجع على الثقة فيها . وإذا استمر ، يترتب عليه سقوط هيئتها في النفوس . غير أن دفاع سعيد - في موضوع مصلحة الرقيق - كان مناسباً ، خالياً من الحشو ، مقنعاً ، لائقاً بمسند الوزراء . فبيّض نوعاً وجه الحكومة في هذه الجلسة .

واعترض أباطة على إصدار أمر عال بتشكيل محكمة في سينا ، بدون أخذ رأى مجلس شورى القوانين . فلأخذ ناظر الحاقية يدافع عن هذا الاعتراض ، بكلام غاية في السخافة وخفة شديدة - فقلت لأباطه : إن لكم الحق في إعطاء الرأى في القوانين والأوامر المتعلقة بالادارة العامة . وهذا الأمر العالى خاص بتشكيل محكمة مخصوصة لقضية خاصة في واقعة معينة ! فلم يقدر أن يجيب عن هذا البيان ، وعدل عنه للمناقشة مع رشدى في أجوبته .

وكنت مسروراً من مناقشة المجلس ، وقلت : إن استمرار هذه الحالة ، من شأنه أن يجعل الحكومة تحسب له حساباً في أعمالها ، ويسند الوزراء ، الذين يريدون العمل لخير بلادهم ، في أعمالهم ، ويحملها (٣٩٧) على التروى في انتخابهم . ولا يبعد أن يكون هذا مقدمة لتوسيع اختصاصات هذا المجلس ، وتعديل طريق الانتخاب له ، حتى يضم اليه الكثير من ذوى الكفاءات (٣٩٨) والافتدار .

١٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت الجرائد اليوم مشتملة على ملخص ما دار في مجلس الشورى من المناقشات ، ولم تبد واحدة منها ملاحظة عليها - الا

(٣٩٧) أى : يحمل الحكومة .

(٣٩٨) في الأصل : الكفآت .

« الجريدة » ، فانها نشرت فصلا ، استخلصت فيه منها نتائج ضد الحكومة ، وطلبت أن تلتفت اليها .

شيعت جنازة المرحوم أدهم باشا باحتفال كبير ، حضره خلق كثير من ذوى المقامات المختلفة . ولكن نظام الاحتفال كان مختلا ، وكان السائرون فيه يتكلمون بأصوات مرتفعة ، وأغلبهم يضحكون — وبالأخص ذوى المقامات الرفيعة منهم ! — كأنه فرح لا مأمم ! .

دعاني بطرس ، بعد الجنائز ، اليه في نظارة الخارجية ، فقال : إني علمت انك تتأثر مني . ولكني أؤكد لك بأن ما صدر مني لم يكن عن سوء قصد بك ، لأن احترمك ، وأعتقد — بذهني وشرفي — فيك [ص ٦٩٣] الصدق في القول ، والاخلاص في العمل . وأما — أحيانا — أكون مشغول الفكر ، مشوش البال ، فيصدر عني من الأقوال ما لم يكن في الحسبان . فأرجو أن لا يكون لذلك من أثر في نفسك . ثم كرر الإيمان . قلت : إن تكرر مثل ما حصل منك أخيرا دعاني للفكرة بأنك تنقصني ! ثم دخل — أثناء ذلك — سعيد ، فانقطع الحديث . وكنت متأثرا جدا ، وأريد أن أبدي كل ما عندي ، غير أني لم أرد أن أصل حديثا قطعه .

وكان رشدي قد دعاني لأن أمر به عند نزولي ، فقال : إني قلت لبطرس إنه لم يحسن معك صنعا . وأنه كان يريد الكلام معك ، في هذا الشأن . فحكيت له ما جرى بيننا . وكان سعيد حاضرا ، فلم يقل شيئا ، وخاض في حديث آخر . وانصرفت .

وكان استفهم بطرس منا عما جرى في مجلس شورى القوانين ، فقترأت له الأهرام ، وأصلحت — مع سعيد — ما وجد فيه من التحريف .

يوم الثلاثاء ٢٨ ديسمبر سنة ٩٠٩

انعقد مجلس النظار الظهر بالخارجية ، ونظر في مسألة مشروع الدودة وتقليع شجر القطن . وبعد انتهاء المداولة فيه انفض المجلس ، وانصرف المستشار المالى . فقال بطرس : إن مجلس الشورى خرج عن حده ، وتطاول على الحكومة ، ولا يمكن استمرار هذه الحال . فإن لم يضع (٣٩٩) المجلس حدا لها ، وجب علينا عدم الحضور فيه . وسأتكلم مع رئيسه في هذا الشأن ، فإن لم يضع في اللائحة الداخلية أحكاما تمنع ذلك التطاول ، وكثرة الكلام بلا طائل ، وجب علينا الكف عنه .

قلت : ان التطاول ممنوع ، أما كثرة الكلام فمن الصعب منعها ، وغاية ما يمكن أن يمنع ، كثرة المرات التي يتكلم العضو فيها . ولا يمكن أن يمنعوا من انتقاد الحكومة بالأدب والاحتشام ، لأن ذلك وظيفتهم . ثم يجب علينا أن نلاحظ حداثة عهدهم بالشورى ، وأن نأخذهم بالأناة ، لأن في ذلك خيرا لأمتنا . فالسفه لا نرضاه ، ولكن يجب علينا أن نشجعهم على أداء مأموريتهم ، فإننا نحتاج — في كثير من الأحوال — إلى معونتهم (٤٠٠) .

وكان الباقر سكوتا — الاحشمت ، فانه أخذ يبول في شأنهم ، ويشكو من تصرفهم معه .

ثم انصرف بطرس . وجلسنا عند رشدى ، واستمر الحديث ، وكان حشمت منفعلا جدا ، وقال — أثناء كلامه الكثير — : إنك قلت لي : إنهم لا يقصدون بهذه الانتقادات أشخاصنا ، وإنما تقوينا وتشدد

(٣٩٩) في الأصل : « يَوْضَعُ » — بالعامية .

(٤٠٠) هذا الموقف من جانب سعد زغلول يؤكد إيمانه بالديمقراطية والحرية ، وانتهائه للفكر الليبرالى .

أزرنّا في أعمالنا ! ... أورد ذلك مُظهراً الإمتعاض منه ، وكرره عدة مرات .

فقلت له : هوّن عليك ، ليس ما قلته لك تهمة أو أمراً جارحاً لك . وإن شئت أن تتخذ منه [ص ٦٩٥] ذنباً لي فافعل ! لأن ذلك اعتقادي . ويجب علينا أن نوسع من صدورنا للانتقاد بمقدار ما وسعنا من ذمنا للأعمال . نرتكب ما يخالف مصلحة الأمة ، ثم لا نتحمل انتقاد نوابها ؟ أمران لا يجتمعان . وإذا غلبنا على أمرنا^(٤٠١) ، ففعلنا بما لا نرضاه لبلادنا ، فلا يصح لنا أن نلوم أهلنا على الشكاية من هذه الأعمال ! إن الميزانية - التي تدافع أنت عنها - قررناها ، ولم ندبر شيئاً منها ، ثم صدر الأمر العالي بالتصديق عليها من غير أن نعرفه ، حتى كنا نؤكد لمن يسألنا أنه لم يصدر بعد ! - مع أنه كان صادراً ومنشوراً في الجرائد ! - فهل نقبل هذه الأحوال ، ثم يكون لنا وجه في أن نلوم نواب الأمة إذا طعنوا على بعض ما اشتملت عليها^(٤٠١) ؟

فادعى أنه اطلع على الميزانية ، ودرسها قبل تقديمها لمجلس الشورى ، وعرف كل دقائقها ! .

قلت : إنك أخبرتني بأنه لم يكن عندك نسخة منها ، وجرت أمامك المناقشة بين أعضاء مجلس الشورى في شأن عرض الاحتياطي عليهم ، ولم تتكلم بشيء ! فأنفعل واستمر في سخافاتهِ ! فأخذته باللين والضحك تارة ، والشدّة تارة أخرى ، حتى انتهينا .

(٤٠١) أي : إذا غلبنا على أمرنا بواسطة سلطات الاحتلال .

(٤٠١) م) توجه نظر القارئ الكريم الى هذا النقد الخطير من وزير وطني للحكومة التي هو وزير فيها ، والذي يوضح تماماً أن سعد زغلول في ذلك الحين كان هو مشروع الزعيم الذي قاد ثورة ١٩١٩ .

ولكني أخذت من حالته ، أن تلك الأقوال ، التي كان يكررها ،
ويظهر الاستياء منها حتى صرح بأنه يود الاستعفاء بسببها - ألقاها
لبطرس والمستشار المالي ، وطعن علينا بها عندهم ! .

قد كان بطرس شكاً لي - يوم العيد - من مجلس الشورى ،
فقلت له : إن عدم حضور النظار ، عقب الحوادث التي جرت ، فيه
عمل للانتقاد . لأنه أصبح مقرراً في الأفهام ، بعد هذه الحوادث ، أنه
انتصر على الحكومة ، وهي انهزمت أمامه - فلا يؤول غيابهم عنه
إلا بالفرار منه ، والعجز عن مناقشة وتبرير أعمال الحكومة أمامه .

قال : إني لا أريد أن نتغيب - الآن - عنه ، ولكن في المستقبل !
ثم رأيته - في هذه الجلسة - مشتداً ، يشير بعدم الحضور من الآن !
وأخبرني سعيد بأنه لابد أن يكون تلقى تعليمات من غورست في هذا
الشأن ، لأن شيتي رآه^(٤٠٢) مستاءاً استياءً^(٤٠٣) شديداً من تصرفاته .

يوم ٢٩ ديسمبر سنة ٩٠٩

ظهرت في « الجريدة » مقالة بتاريخ هذا اليوم ، عنوانها : « لابد
من تغير الأحوال ! » انتقد فيها على النظار انتقاداً مرّاً لاستسلامهم لأمر
السلطة . وقال : إنهم ليسوا إلا درعا لبسته السلطة ، لتتقى بها سهام
الانتقاد . وإنها^(٤٠٤) لا تختلف عن سابقتها إلا بعدم الصراحة ! .

[ص ٦٩٦]

انقد مجلس المعارف الأعلى ، في الساعة العاشرة من يوم ٢٩
ديسمبر سنة ٩٠٩ ، ونظر المسائل الآتية :

(٤٠٣) في الأصل : « مستأ استياءً » .

(٤٠٢) أي : رأى جورست .

(٤٠٤) أي : الحكومة .

أولا : جعل مرتب من ينجح في امتحان الأول من البكالوريا ستة جنيهات . وقد كنت كلمت - قبل الجلسة - كثيرا من الأعضاء ، في أن هذا المرتب من شأنه أن يصرف التلامذة عن الاستمرار في الدراسة ، وأن يُجَرَّج للحكومة موظفين ناقصين في العلم والتربية - فاقتنعوا ، ومالوا لرفض هذا الاقتراح . ولما أحس المستشار المالى منهم بهذا الميل ، ورأى أن صدور هذا الاقتراح من المالية فيه من التهم ما فيه ، قال بأنه عدل عنه ، لأنه لم يكن اطلع عليه . فقال الأعضاء بصوت واحد : إنه غير مقبول ! وتقرر رفضه . ولم ينس دنلوب بينت شفة

ثانيا : لائحة مدرسة معلمى الكتاتيب . فناقش الأعضاء في وجوب أن يكون من يدخلها حافظا للقرآن كله . فكان رشدى والمستشار المالى وروكاسيرا يعارضون في هذا الوجوب ، بحجة أنه ينذر أن يوجد من يحفظ - في السن المطلوب - هذا الكتاب بتمامه ! فحاججناهم^(٤٠٥) بالاحصاء .

ثم حصلت المناقشة في جعل مدة الدراسة ثلاث سنين ، عوضا عن سنتين - فقال مرقس بك سمكية : إن هذا التمديد يترتب عليه زيادة المصاريف ، ولا يمكن أن يقر على هذه الزيادة مادام أن الحكومة لا تقبل أن تساعد التعليم الدينى المسيحى بمبلغ من المال . ولكن تقرر التمديد رغبا عن هذه المناقشة .

ثم طلبت ، عند تلاوة النص القاضى بحرمان الطالب من المرتب اذا سقط في الامتحان وأذن له بالبيات - وضع نص يميز لناظر المعارف - في أحوال استثنائية - أن يقرر استمرار ذلك المرتب . فقال روكاسيرا : إن الأمر ليس محتاجا لهذا النص ، لأن الحرمان لا يكون

(٤٠٥) في الأصل : « فحاججناهم » .

الا في حالة ما اذا كان السقوط بسبب فعل الطالب أو بإهماله — أما اذا كان بسبب خارج عن ارادته ، فلا عمل لهذا الحرمان . قلت : اذا كان الأمر كذلك ، وكان هذا رأى المجلس في هذه المسألة وأشباهاها ، فاني أكتفى باثبات ذلك في محضر الجلسة ، حتى يكون تفسيراً للنصوص التي من هذا القبيل ، لأن ثلاثة من مدرسة المعلمين قضى عليهم بهذا الحرمان ، ولم يتمكن من معافاتهم بسبب الصيغة ، وكونها واردة بصورة أمر . فتقرر هذا بالاجماع .

ثالثاً : وضع غر لتعليم الديانة الاسلامية في المدارس الابتدائية . فقال مرقس سميكة إنه يطلب أن يكون هذا الأمر عاماً بالجميع . التلامذة ، على اختلاف أديانهم . وساعده في ذلك [ص ١٩٧] مصطفى ماهر . فناقشهما رشدي في ذلك مناقشة شديدة ، وقال : إن الحكومة إسلامية ، ولا يمكن أن توجب تعليم دين آخر غير الدين الإسلامي . وكل ما يمكن أن يطلب منها وتفعله ، هو أن تتسامح في تعليم الديانات الأخرى .

ولما رأيت أن الأغلبية في الجلسة للمسيحيين ، وخشيت أن يكون القرار على خلاف ما نريد ، أجلت المسألة للجلسة التالية . وكان كلام مرقس بشدة ، والمسيحيون يرتاحون اليه — وان كانوا يكتسمون ارتياحهم !

في يوم ٣٠ ديسمبر سنة ١٩٠٩

انعقد مجلس النظارة بنظارة الخارجية الساعة ١٢ ، ونظر في المواد التي توزعت على الأعضاء بعد ظهر اليوم السابق ، وكان من بينها : اللائحة الداخلية لمجالس المديریات ، واللائحة المختصة بإجازة الامتحان في مدرسة الحقوق لغير تلامذتها ، تمت شروط

مخصوصية ، واقترحات مجلس الشورى فيما يختص بالجامعة ، وبالنشر عن المرشح اللازم لمياه العاصمة ، وغير ذلك من المواد المهمة .
كلها نظرت ، وتقررت من غير أن نعرف أغلبها ! لضيق الوقت ما بين توزيعها ونظرها .

ورأى بطرس أن يحول الاقتراح المختص بمساعدة الجامعة على المالية — لا المعارف ! فعارضت والمستشار المالي في ذلك . فأصر على رأيه ، ووافقه الآخرون . ولما سأله عن السبب وعد بايضاحه فيها بعد . ثم انصرف المستشار المالي .

وحصل الكلام بين بطرس وسعيد فيما اقترحتة الداخلية على المالية من جعل مرتب مدير الغربية ١٤٠٠ جنيه ، لأهميتها . ويظهر أن بطرس معارض فيها أشد المعارضة ، فأردت أن أدخل في الكلام لمساعدة سعيد ، فمضت بطرس بانفعال شديد . فسكت موسعا صدرى . ثم بعد هنيهة ، خرجت ، فدعاني وقال لى : لماذا تنصرف الآن ؟ قلت : لأنى أريد الغدا مع مصطفى باشا^(٤٠٦) بالجزيرة . فاستمهلنى .

ثم استمر في الكلام مع سعيد ، وقال له : إنهم يقولون بأن كل من رجاك في شيء أجبتَه عنه^(٤٠٧) ، وأن هذه الزيادة من هذا القبيل . فانفعل سعيد ، وقال : اذا لم يكن هناك ثقة بى ، فلا يمكنى البقاء . فقال بطرس : انك أكثر من تكرار هذه العبارة ! فقد قلتها أمس ، وكررتها اليوم ! وإنى أقول لك : إنه ليس بشيء لازم في هذا العالم ! فان كنت تسير مثل الناس ، فبها ، وإلا فليس بشيء لازم .

(٤٠٦) يقصد : مصطفى فهمى باشا ، حماد .

(٤٠٧) يقصد : لى رجاء وحقق له مطلبه .

فقال سعيد : كما تريد ! إن كنت لا تريد بقاىي فلا أريده ، وإن ما بحثت عن هذه الوظيفة .

واستمر الكلام على هذا المنوال هنيهة ، كان يشتد فيها بطرس تارة ، ويلين إلى المصالحة تارة أخرى . ولكننا انصرفنا ، حيث قال بطرس لى : يمكنك أن تنصرف . وتبعنى سعيد ، ثم لحقنا رشدى ، وتغلف حشمت . [ص ٦٩٨] وقال لى رشدى : هذى سعيد ! كان سعيد (٤٠٨) فى أشد حالات الانفعال ، فركبت معه إلى الداخلية ، وذهبت إلى الجزيرة وأعدا بالصودة إليه فى الساعة ثلاثة وربع ، فوجدته يكتب استعفاة ، فمزقته ، وقلت : لا تفعل ذلك ، ولا تمكن عدوك منك ، واصبر حتى يعود الأمير ، لأنه أوصانا أن لا نفعل شيئا . فيجب علينا أن نتحمل كل ما نلاقى من الصعوبات ، وأن نوسع صدورنا لكل ما نرمى به من السهام ، حتى يعود صاحب الأمر (٤٠٩) ، فنعرض كل شيء عليه .

ومازلت معه بهذا الكلام حتى سكن غليانه . واستمررننا معا إلى الساعة ١١ مساءً ، وخطر له أن يأخذ أجازة ، فلم أستحسن ، وفضلت التمارض عليها - ولكننا رأينا الاستمرار على فكرتنا الأولى ، واظهار الاستخفاف بالأمر المدة الباقية لعودة الحديوى .

أخبر سعيد شتى بهذه العبارة ، فراح يبحث عن غورست ليكلمه فى شأنها ، فلم يجده ، فالفأها إلى جراهام ليلبغها إليه . ولم يتصل به خبر بعد ذلك .

(٤٠٨) فى الأصل : « وقد كان » ، وقد عدلناها إلى : « كان سعيد » لتستقيم العبارة وتتناسب مع بداية الفقرة .

(٤٠٩) فى الأصل : « حتى يعود صاحب الأمر إليه » ، وقد حذفنا « إليه » لأنها زائدة .

يوم الجمعة ٣١ ديسمبر سنة ٩٠٩

زرت غورست في نحو الساعة الحادية عشرة^(٤١٠) ، فقابلني مع زوجته مسرعاً إلى ركوب العربّة للسفر ، معتبراً بأزوف الوقت ، واعدّا باللقاء يوماً آخر . فلم أسأله عن جهة سفره .

وانطلقت إلى زيارة البرنس حسين ، فوجدت بطرس عنده . مززراً الريدنجوت ، جالسا أمامه كما يجلس أمام الخديوي . وكنت لابسا جاكيتيه ! فقلت : بمثل هذا يستميل الأمير ، ونفّره^(٤١١) ! ووجدته^(٤١٢) مكتئباً ، محققن الوجه جداً ، فمكث هنيهة ثم انصرف .

وجلس مع البرنس مسافة ، تكلم فيها عن موضوعات شتى لا أهمية لها . ومن لطائفه أن أخذ يُفهمني بأن الفكرة في انشاء ملجأ للحجاج بالسويس نبتت أولاً في رأسه عندما كان بالسويس ، فتأمل فيها ، ولما عاد وضع مشروعاتها ! فتبسّمت ، وهنّأته عليها تنهتة طويلة ، وقلت : إن هذه أميرة الفكر ، فلا تصدر إلا عن أمير ! وقال انه سيبدل جهده في جمع ما لا يقل عن ثلاثين ألف جنيه ، حتى يكون العمل فيخيا والثواب جزيلا . قلت : هكذا يُنتظر من همتك الشّماء ! وانصرفت !

(٤١٠) في الأصل : « الحادية عشر » .

(٤١١) يقصد سعد زغلول أن بطرس يقابل الأمير حسين كامل لابساً الريدنجوت (الملابس الرسمية) بينما يقابله سعد زغلول لابساً الملابس العادية ، فيستميل بطرس الأمير إليه ، ويُفّر سعد زغلول الأمير منه .

(٤١٢) أي : « وجدت بطرس » .

أول يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس الشورى ، ولم يحضر النظار فيه . وظهرت جرائد أمس ينتقد بعضها - مثل الجريدة ، ومصر الفتاة - هذا الغياب ، الذى وصفته الجريدة بالاضراب ! ويظهر أن حزب الأمة مرتاح لهذا الاضراب ، لأنه يتوهم أن فيه عقاباً لأباطة ، وتنفيراً لبقية الأعضاء منه . وكثير من أفراد هذا الحزب يدافعون عن خطة الحكومة فى مجلس الشورى ، ويرددون أن هناك [ص ٦٩٩] انقساماً بين النظار . ولا يبعد أن تكون هذه العبارة نقلت لهم من بطرس باشا ، أو من البرنس مباشرة ، أو بواسطته - حتى يكون ذلك تمهيداً للعذر لهم ، أو هو التهمة التى يدبرونها ويريدون إلقاءها علينا . والمستقبل كفىل يكشف الغيب .

يوم الاثنين ٣ يناير سنة ٩١٠

انتقد « اللواء » و « الجريدة » و « الأهرام » و « اليسرا ميدي » (١٣)

(٤١٣) Les Pyramides صحيفة فرنسية كانت تفسح صدرها للوطنيين . وقد أعلنت نفسها فى عام ١٩٠٩ صحيفة يومية سياسية أدبية اقتصادية مستقلة تماماً . وظلت تصدر فى أربع صفحات حتى يوم ٤ مايو ١٩١٠ . ثم احتجبت عن الصدور من ٥ مايو ١٩١٠ حتى ١٩ أكتوبر ١٩١٣ ، وعادت الى الظهور فى ٢٠ أكتوبر ١٩١٣ فى أربع صفحات لمدة أربعة أيام فقط . وفى الفترة من ٢٤ أكتوبر حتى ٨ ديسمبر ١٩١٣ أخذت تظهر فى ثمانى صفحات صغيرة . ثم عادت الى حجمها القديم بعد ذلك التاريخ . وظلت تصدر حتى احتجبت نهائياً من العدد ٣٣٧٤ بتاريخ ٤ سبتمبر ١٩١٤ (د . محمود نجيب أبو الليل : الأمان الوطنية والمشكلات المصرية فى الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاقى الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣) .

تغيب النظار عن جلسات الشورى . وقال « البيراميد » إن السبب في هذا الاضراب هو الاحتلال ، وهو لا يتفق مع البرلمان تاريخاً (٤١٤) .

انعقد مجلس الشورى ، وتكلم فيه أباطه باشا كلاماً طويلاً ، رمى فيه الحكومة بالفوضى ، والمالية بعدم الانتظام . واتصل بى أن الرئيس كان يعاكسه ، وأغلب الأعضاء كانوا ضده ، فقرروا حفظ كلامه ، ولم يقبلوا الرأى القائل بطبعه وتوزيعه — الذى لم يكن من رأيه سوى ستة أشخاص فقط ! ويظهر أن الطريقة التى كان يستعملها أباطة مع الأعضاء ، عندما كانت له حظوة لدى الحكومة ، استعملت ضده ! ومن الغريب أن أنصار هذا الرجل كانوا كثيرين عندما كان يؤيد باطل الحكومة ! ولم يكن له إلا القليل من الأنصار عندما قام يؤيد حق الأمة ! وأكثر مخالفيه في خذلان الأمة من الذين يتسبون لحزب الأمة وينادون بسلطانها (٤١٥) .

دعاني بطرس اليوم ، وأدركني عند الوصول إليه رشدى ، فقال : أن الكونت دى سريون أبلغنى أمس بأن الكونت دالمبرج سيحضر عندى اليوم فى الساعة ١١ ، ليكلمنى فى مسألة القتال ، فأردت أن أحيطكم علماً بذلك . وكرر هذه العبارة لسعيد وحشمت — اللذين (٤١٥م) حضرا بعد على التعاقب .

(٤١٤) يقصد : *Parlementarisme* باللغة الفرنسية ، أى النظام البرلمانى .

(٤١٥) هذا الرأى لسعد زغلول فى حزب الأمة ، يوضح طبيعة العلاقة بينه وبين الحزب ، فهو ليس مشايعاً له ، وإنما هو يتفق أو يختلف معه حسب موقفه من القضايا الوطنية ، وهو نفس الموقف بعد ثورة ١٩١٩ ، فقد اتفق معه عند تأليف الوفد المصرى ، ثم افرقت الطرق بينها افتراقاً خطيراً بعد أن نحى سعد زغلول منحى التشدد والتطرف ومعالجة القضية الوطنية ، ونحى رجال حزب الأمة منحى الاعتدال ، وألفوا فيما بعد حزب الأحرار الدستوريين .

(٤١٥م) فى الأصل : « الذين » .

ثم حضر البرنس المذكور ، وانتظرنا نحن في أودة رشدى . وعقب خروجه ، عدنا لبطرس ، فقال : إنه لم يقل له شيئا عن القنال إلا أن مشروعه نافع لمصر ! وإنه سيكلف رجلا بأن يكلم بطرس في هذه المسألة يوم ٩ يناير .

فما فهمت سرا لهذه المناورات ! فلم (٤١٦) يكن من المهم أن يستدعينا لإعلامنا باجتماع ذلك البرنس معه ، ثم إذا كان اجتمع معه لغرض الكلام في القنال ، فلماذا لم يتكلم فيه وضرب للكلام موعدا آخر بواسطة شخص آخر ؟ كل ذلك لم يكن مفهوما ! .

ومما حصل الكلام فيه - في هذه الجلسة - المشروع المختص بإدخال العريش في اختصاص محكمة الزقازيق . فقال بطرس إنه لا حاجة لأخذ رأى الشورى فيه ، لأنه رجوع إلى القانون العام ، وإبطال للاستثناء . فقال رشدى - بصوت ضعيف خافت - : ولكن ما هذا قانون ! فاشتد بطرس [ص ٧٠٠] معه في القول ! فقال : أنا مسلم بأنه لا لزوم لتحويله على مجلس الشورى ، ولكن أريد أن أعرض مسألة أخرى ! فاستغربت ذلك من رشدى ! ولكنى لم أقل شيئا . فقال بطرس : وما رأيك ؟ قلت : أرى أن لا بد من تحويله على مجلس الشورى ، لأن الاستثناء كان بقانون ، ولا يبطل القانون إلا بنص قانون آخر - كما صرحت بذلك لائحة ترتيب المحاكم الأهلية - فنص القانون المبطل يجب أن يصدر من نفس السلطة ، بالطريقة التى صدر بها القانون المراد إلغاؤه . فقال بطرس : نهايته ! يتحول !

ثم جرى الكلام في تغيب النظار عن مجلس شورى القوانين ، فقلت : إن بعض أعضاء الشورى يبدون استغرابهم من الغياب ، بعد ذلك العتاب الذى تبودلت عبارته في الجلسة التى قبل الأخيرة ، وبعد

(٤١٦) في الأصل : « لم » .

عبارات الشكر التي خُتم بها ذلك العتاب بين ناظر المالية وناظر الأشغال من جهة ، والأعضاء من جهة أخرى . قال بطرس : ولكن الغياب كان لسبب آخر أيضا ، وهو امتناعهم عن اطلاع الحكومة على اقتراح أباطة المختص بالمالية ! قلت : لم يجر ذكر لذلك الاقتراح في أسباب الغياب ، فأمن رشدى وسعيد على ذلك .

قال بطرس : إنك^(٤١٨) تكلمت مع حشمت ! قلت : يجوز ! وصار حشمت يتكلم — بانفعال — ضد أعضاء الشورى ، ويقول إنهم أهانوه كثيرا . قلت : مهما يكن مما حصل منهم ، فانه انحسم بالعتاب والصلح . قال بطرس : ولكن ما الذى يضمن عدم حصول شيء منهم في المستقبل ، وقد رأينا في الجلسة الأخيرة عيسى نوار ينسب للحكومة التلاعب ؟ قلت : يجب معاقبة من يطعن على غيره . قال بطرس : لا بد أن يضعوا حدا لهذه الحالة ! قلت : ماذا يضعون ؟ وما تشيرون به عليهم ، اذا استشاروكم في تعيين هذا الحد ؟ قال بطرس : يضعون أحكاما لذلك في اللائحة الداخلية . وناولنى ورقة مكتوب فيها ما يأتى : « للرئيس أن يُذكر العضو بالنظام تذكيرا بسيطا ، أو مع اثباته في المحضر . ويستلزم هذا الاثبات قطع مرتب العضو خمسة عشر يوما . ويُخرج المجلس — بناء على طلب الرئيس — العضو من الجلسة ، أو يحرمه من العمل مدة معلومة » .

قلت : إن نتيجة التذكير — بالنظام المثبت بالمحضر — لا يقبله الأعضاء ، لأنهم يرونه ماسا بكرامتهم ، وتسليطا للرئيس عليهم ، مع كونه منتخبا منهم — فيخشون أن يسلبهم حرية الرأى باستعمال تلك السلطة . فقال بطرس : إنه يمكن حذف تلك النتيجة . قلت :

(٤١٨) في الأصل « إن » . وضمير كل من المتكلم والمخاطب يعود الى سعد زغلول .

فالباقى — حيثئذ — مقبول ، لأنه مادام الحكم راجعا اليهم فلا يحق لهم رفضه .

ثم ناولنى خطابا ، واردا اليه من سمو الخديوى بامضائه ، يقول فيه — تقريبا — ما يأتى :

[ص ٧٠١]

« نهشتم بالنجاة من الخطر عند عودتكم من السويس ، ونرجو أن تكونوا متمتعين — مع حضرات النظر — بالصحة التامة ، وأن تكون أعمال الحكومة جارية — بهمتكم ودرايتكم — على ما يرام . وإنه سيسافر باكرا الى المدينة المنورة . وصحته ، ومن معه ، جيدة » .

قال بطرس : هل تستحسن نشر هذا الخطاب ؟ قلت : أستحسن نشر ما عدا صدره^(٤١٩) . قال بطرس : أظنه لا يحسن ، لأن فيه تنويها بنا . قلت : ولهذا التنويه أرى أن ينشر . فلم يوافق ، وتبعه الباقى .

عند عودتنا اليه ، وجدنا لديه شواربى باشا ، وكان يقول : ما سبب هذا الغياب بعد التعائب وتبادل عبارات الصفاء ؟ فصرفه بطرس بابتسامة ، وطلب منه أن يعود اليه مرة أخرى ! .

٩ يناير سنة ٩١٠

طلب الشيخ محمد زيد ، مدرس الشريعة بمدرسة الحقوق الخديوية ، أن يؤذن له فى تدريس هذه المادة خارج المدرسة لجماعة طلبوا منه ذلك . فلم يوافق ناظر المدرسة على طلبه ، ولا المستشار ، الذى عرض المسألة على السير إلدن غورست ، فوافقهما على رأيها بحجة أن فى ذلك إضعافا لقوة الأستاذ من جهة ، وقضاء على المدرسة

(٤١٩) يقصد بصدره : مقدمته .

من جهة أخرى . لأن الطلبة يفضلون أن يدرسوا في الخارج على أن يدرسوا في المدرسة ، لقلة المصاريف ، والحرية .

فحدثت السير إلدن غورست في هذه المسألة ، يوم الخميس الماضي ٦ يناير سنة ٩١٠ ، وقلت له : إن ذلك مخالف لما جرت عليه هذه المدرسة نفسها هذه السنة ، حيث وافقت على الإذن للشيخ سلامه - مع كونه أحدث عهدا بالتدريس ، وأقل كفاءة ، وأكثر دروسا في مدرسة الحقوق . وربما كان في رفض ذلك الإذن للشيخ زيد جرح لاحساساته . وهو لا يستحق إلا الاكرام والتشجيع لأقدميته وسعة اطلاعه . فقال : ليس المراد الخط من كرامته . وإذا كان يكافأ من طريق آخر لا معارضة لنا في ذلك ، وانما الغرض حفظ شأن المدرسة . قلت : إن المسألة أقل من أن يُتناقش فيها ، وسأبحث له عن طريق مكافأة أخرى .

ثم تكلمت معه في عدم تحمل نظارة المعارف شراء الكتب الدراسية للتلامذة ، فقلت : ان الأحسن أن تطرح عن نفسها هذا الحمل الثقيل بالنسبة للمدارس العالية ، لأن فيه مسؤولية كبرى . قال : حقيقة ، غير أنه لا يمكن التحرز عن إبداء ما يجرح بعض الخواطر ، حتى إن أشد الناس تحرزا من هذا الخطأ لا يسلم أن يقع فيه - مثل اللورد كرومر .

ثم تكلمنا في التلامذة ، وسكونهم الآن ، فقلت : إنهم أهدأ من قبل ، ونرجو أن يستمر هدوءهم^(٤٢٠) غير أني أرى أن نكلم الجرائد في شأنهم . ودخولها بينهم وبين أساتذتهم ونظارهم مضر بتربيتهم وبأفكارهم^(٤٢١) ، [ص ٧٠٢] وياحبذا لو تدخلت الحكومة في

(٤٢٠) في الأصل : « هدوهم » باللغة العامية .

(٤٢١) توجد في الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠١ عبارة « وزارة المعارف : املاء الباشا على سعيد زغلول » .

هذا الشأن ، فمنعت الجرائد من الكلام عنهم — لا أريد أن تمتنع عن الكلام عن التعليم — أى علاقة نظارة المعارف بالمدارس والتربية — ولكن منعها من التعرض لما بين التلامذة وأساتذتهم . فقال : إن ذلك مما يجب التفكير فيه .

ثم تكلم عن طعن « اللواء » فى الانجليز ، بالنسبة لسياستهم — على الخصوص — فى الهند ، وقال : إنهم اذا استعملوا هذا اللسان فى بلد محتل بالفرنسيين لما احتملوا منهم هذه المطاعن . ويجب أن ننظر فى هذا الأمر !

قلت : إن اللواء الآن ليس مثل ما كان ! والتعرض له يحمل على الهيجان ، ويكتسب منه اللواء أكثر مما يخسر . واطن أن كثيرا من الناس لا يهتمون بكلامه فى سياسة الحكومة الانجليزية فى الهند . ثم تكلمنا فى موضوعات لا أهمية لها .

يوم الخميس ٦ يناير سنة ٩١٠

حضر رشدى باشا — بأمر بطرس — لجنة تألفت فى مجلس الشورى ، لدرس مشروع قاضى التحضير — بغير علمنا — ونشرت الجريدة ، فى عدد يوم الأربعاء ٥ منه أن النظار لا يحضرون — بجمعهم — فى مجلس الشورى من الآن فصاعدا ، بل يحضر منهم من يكون لنظارته عمل فيه . ولم نعلم من ذلك شيئا !

أشاعت بعض الجرائد عن وعن سعيد عدم الرضا عن الحالة الحاضرة ، وعقد التية على الاستعفاء عند عودة الجناب العالى .

أبلغنى سعيد ، فى ٨ يناير سنة ٩١٠ ، بأن عفيفى باشا تكلم معه فى أنه انعقد مؤتمران بخصوص قتال السويس فى الأزمان السابقة ، وتقرر فيهما أن امتياز قتال السويس لا يتجدد بعد انتهاء مدته الحالية .

فمشروع القنال مفيد جدا - من هذه الجهة - لأنه سيعطى مصر حقا ،
تقرر في هذين المؤثرين حرمانها منه . قلت لسعيد : إن هذه دميصة ،
يطوف بها عفيفى على عقول زملائه ليمهد لقبول المشروع . ولو كان
لهذا الاتفاق من أثر لتمسكوا به في وقت أن كانوا يتمسكون بالأباطيل
والأوهام .

في ظهر يوم ٩ يناير ، اجتمع لدى بطرس الكونت دى سريون ،
وسكرتير شركة قنال السويس ، والمستشار المالى ، اجتماعا استمر لغاية
الساعة واحدة . وعقب انصرافهم قابلت بطرس ، فدعاني للحضور
اليه غدا ، وأخبرنى بأن تلغرافا ورد من الحديوى بتغيير خطة عودته -
مرتبك العبارة - وسأعرضه عليكم غدا (٤٢٢) .

[ص ٧٠٣]

قرأت في البروجريه ، بتاريخ ١٠ يناير ، مقالة في موضوع قنال
السويس ، ممضاة بحرف H ، تكلم فيها عن عودة مشروع القنال الى
البحث ، ويدعو الناس للتبصر فيه وقبوله . ويؤخذ من فحوى كلامه
أنه لا بد من التصديق عليه ! وقرأت في الجريدة الصادرة بهذا التاريخ
نفسه جملة تشير إلى هذا الموضوع ، والى عرضه على الجمعية العمومية .

[ص ٧٠٤]

في يوم ١٠ يناير سنة ٩١٠

قال لى بطرس باشا (٤٢٣) إنه حصل كلام في مسألة القنال ، وإنه

(٤٢٢) في الصفحة المقابلة لصفحة ٧٠٢ صورة البطاقة التالية :
« يتشرف بهى الدين بركات باشا وقرينته بدعوة ... لتناول ... في
منزلها بشارع الجيزة رقم ٧ بالجيزة .
الرجاء الرد .
(٤٢٣) أضيفت « بطرس باشا » لتستقيم العبارة .

عرض عليهم إلغاء شرط الضمان ، وأن تكون بداية الامتياز الثاني هي في اليوم التالي لنهاية الامتياز الأول ، وأن يكون الربح بين الشركة والحكومة مناصفة ، وأن لا تتحمل الحكومة معاش الموظفين الا على شرط تقرير حالة لهم قبل انقضاء الامتياز بعشرين سنة .

قلت : إن هذا التعديل مهم ، وربما سهل معه قبول المشروع .
قال : ليس لنا دخل ، لأننا سنعرضه على الجمعية العمومية . قلت : ولكن قبل عرضه على الجمعية العمومية ، يراد أن تقرر الحكومة عليه ، وأن تروجه في الناس ، ويين أعضاء هذه الجمعية . ثم سألته فيما اذا كان في النية أن يعرضوا علينا مشروعاً بذلك ؟ قال : نعم سيعرض هذا المشروع .

ثم قال : إن الخديوى كتب لى يستشيرنى فيما اذا كان يحسن العودة من طريق الشام ماراً بالعقبة ؟ ففهمت^(٤٢٤) أنه يريد استشارة غورست أيضاً ! فقال لى هذا^(٤٢٥) : إنه لا مانع من اتخاذ هذه الطريقة السياسية . فكتبت^(٤٢٦) اليه بذلك ، وبأنه يحسن أن يخبر الدولة العلية بهذا المرور ، حتى تعد المعدات لاستقباله هناك . فلم أقل شيئاً .

ثم حصل الكلام فى التعديل ، الذى طلب مجلس الشورى إدخاله على مشروع الأمر العالى ، القاضى بجعل لوائح التعليم وبروجراماته فى شكل أوامر عالية ، تصدر بعد أخذ رأى مجلس شورى القوانين وتصديق مجلس النظار - وهو القاضى بجعل لغة التعليم من ضمن المواد التى تتقرر بأوامر عالية .

فقال : إن الأحسن أن يكتب جواب لمجلس الشورى بأن القاعدة

(٤٢٤) أى : فهم بطرس .

(٤٢٥) أى : جورست .

(٤٢٦) أى كتب بطرس .

أذ التعليم في المدارس هو باللغة العربية ، والتعليم بغيرها استثناء مؤقت ، وإن هذا أقرب إلى مرغوب الشورى من طلبه ، لأن فيه تعهدا بأن التعليم هو باللغة العربية .

قلت : بيننا ، إن التعليم يلزم أن يكون بهذه اللغة ، وهذه هي القاعدة . ولكن هذه القاعدة خولفت ، وحصل التعليم بغيرها من دون علم أحد . فالكلام الآن ليس في شأن اختيار لغة التعليم ، وإنما هو في جعل التغيير والتبديل في لغة التعليم بقانون ، يؤخذ فيه رأى مجلس الشورى كغيره من القوانين — يعنى الغرض تقرير مراقبة من الأمة على تطبيق تلك القاعدة .

فقال : لا لا ، إن الجواب أضمن وأدق في هذا المعنى . ولو صدر أمر عال بأن التعليم يكون بلغة أجنبية ، كان ذلك مضرا جدا . فقلت : ربما كانت فكرتكم أعلى ! وانصرفنا .

قبل الذهاب الى بطرس ، كنت تكلمت مع دنلوب في هذه المسألة ، ورأيته معارضا . قلت : إن رفض هذا التعديل قد يتخذ حجة على أن هناك سوء نية عندنا . وإذا كان لنا في السابق وجه (٤٢٧) [ص ٧٠٦] في عدم أخذ رأى نواب الأمة في لسان التعليم ، فليس لنا هذا الوجه الآن ، وقد دخل في اختصاص هذا المجلس بروجرامات التعليم ولوائحه — إذ يمكنه أن يقول لنا — عند استشارته في كل بروجرام — : إني لا اصدق عليه إلا بشرط أن يكون تعليمه باللغة العربية .

فعنده الآن من الفرص ، ومن الوسائل ، ما يمكنه من إبداء رأيه في هذه المسألة ، ونحملنا على احترامه . لهذا ، إن الرفض — فضلا عن كونه غير نافع — يسمى الظنون بنا .

(٤٢٧) يقصد : علر .

فقال : سأتكلم في هذه المسألة مع السير الدن غورست .

قلت : سنتظر ما يكون من أمره .

تكلمت مع المستشار المذكور في شأن الدكتور جورجى صبيخى ،
الذى منعه المرض من اتمام دروسه في انجلترا ، حيث حضر عندى ،
وأخبرنى بأن كنتج لا يريد أن يجعله في الدرجة من ٢٤ الى ٣٢ ، إلا اذا
امتنع عن مباشرة مهنته في الخارج ، وإلا فتكون درجته من ١٢ إلى
١٦ - كما كان في السابق . ورجانى في أن أساعده لوفاة أبيه ، ولأنه
أصبح عميد عائلته . فدللتنى المحادثة مع المستشار في شأنه ، أن
حضوره عندى كان تمهيدا لمساعدته .

[ص ٧٠٥]

في يوم ١١ يناير سنة ٩١٠ ، عاد المستشار من لدن غورست ،
حيث عرض عليه ما أبديته بشأن لغة التعليم . فقال : إن غورست
لا يرى مانعا من إجابة طلب الشورى ، ولكنه يريد أن يتكلم مع
بطرس في المسألة .

فذهبت الى هذا^(٤٢٨) ، وأخبرته بالقصة ، وقلت : أرجوك أن
لا تتوقف ، لأن في توقفنا محلا لسوء الظن بنا . ولقد كان التعليم باللغة
العربية فتغير الى الانجليزية ، فاذا لم يكن هناك مراقبة على لغة
التعليم ، ربما ساءت العاقبة - خصوصا أننا لسنا خالدين في وظائفنا .
فقال : أرضى ، على شرط أن يكون الغرض من ذلك استشارة
الشورى فيما إذا خولفت القاعدة وأريد التعليم بلغة أجنبية . قلت :
في الحقيقة إن هذا هو المقصود .

ثم قال لى إن غورست تكلم معه في شأن تداخل الجرائد بين

(٤٢٨) أى : إلى بطرس .

التلامذة والأساتذة . فشرحته له ، وحكى ما دار بيني وبين غورست من الحديث في الموضوعات الأخرى . فلم يستحسن كل الاستحسان مسألة الجرائد للعجز عن تقرير أمر نافع .

ورأيت — عند دخولي لديه — محمد محمود مدير الفيوم يتسامران .

وأخبرني الشيخ على يوسف أن بطرس تفاوض اليوم مليا مع على شعراوي والبرنس حسين . ويظن أن موضوع التفاوض مسألة القتال .

في يوم ١٣ أخبرني بطرس أن غورست كلمه في تلك المسألة^(٤٢٩) ، وأنه سيحول طلب التعديل على نظارة المعارف ، لاكتب لمجلس النظار بذلك المعنى الآنف بيانه .

[ص ٧٠٦]

في يوم ١٢ يناير سنة ٩١٠ .

انعقد مجلس النظار بنظارة الخارجية وقت الظهر ، ولم يحضر فيه سرى لسفره بالسودان ، ولا رشدي لسفره باسكندرية . ومما يستحق الذكر من المسائل التي نظرت به :

أولاً : اتفاق مع الدولة الانجليزية بتشكيل مجلس للسردار .

قال المستشار المالي إن الغرض أن يكون السردار مقيدا^(٤٣٠) بنوع من التقييد في ادارة البلاد . قلت : ولكنه تقييد معلق على ارادته ! وأشرت — فضلا عن ذلك — الى ما في ترجمة هذا الاتفاق^(٤٣١) الى العربية من الركاقة والتعقيد . فتأجل لتصليح عبارته .

(٤٢٩) يقصد : مسألة لغة التعليم .

(٤٣٠) في الأصل : مقيد .

(٤٣١) في الأصل : « الوفاق » — وهو خطأ .

ثانياً : مسألة بناء قناطر الرياح المنوفى .

حيث عرض المستشار المالى إعطاءها^(٤٣٢) لمقاول انجليزى يدعى « أرد »^(٤٣٣) ، الذى بنى قناطر إسنا ، وأن تكون القيمة ١٣٠.٠٠٠ جنيه . قال : وهذا بطريق الممارسة ، اذ ليس فى الوقت سعة لاشهار المزاد ، اذ يتحتم تمام البناء فى ظرف ستة أشهر ، وليس فى مصر مقاول يضارعه . فأشار سعيد إلى مسيو (٤٣٤) بانى رصيف اسكندرية .

وقد ترتب^(٤٣٥) على هذه الملاحظة استدعاء مستر ديوى ، مستشار الأشغال ، فأيد المقاول الأول ، وقال : إن القيمة معقولة ومقبولة ، والضرورة قاضية بمباشرة العمل حالا . قلت : مادامت هناك ضرورة [ص ٧٠٨] وجب أن يتم الأمر لذلك المقاول . وانتهت المسألة على ذلك . وقلت لسعيد - عند الانصراف - انه لا فائدة من المعارضة !

انعقد مجلس شورى القوانين يوم الأربعاء ١٢ يناير سنة ٩١٠ ، فى جلسة خصوصية ، بدعوى المداولة فى اللائحة الداخلية . ثم طلب طلبة سعودى باشا معاقبة « اللواء » على طعنه فى بعض الأعضاء ، بمناسبة خطبة أباطه باشا . وعرضه على شعراوى ، وبقية حزب الأمة . وطلب أباطه أن يكون العقاب غير قاصر على « اللواء » وحده ، بل على كل ما نحا نحوه من الجرائد . وكان البرنس ميالا للعقاب . وحصل جدال عنيف لم يته بطائل . وتأجل الأمر ليوم الثلاثاء القابل .

(٤٣٢) فى الأصل : « أعطوها » .

(٤٣٣) هكذا تقرأ .

(٤٣٤) يياض فى الأصل .

(٤٣٥) فى الأصل : « وترتب » .

فى يوم ١٣ يناير ظهر « اللواء » وه مصر الفتاة « ساخطين على أولئك الأعضاء الذين طلبوا العقاب ، وفصلوا المسألة تفصيلا . وقال « اللواء » إن خصومه فى المجلس محرضون من قبل الحكومة . واستدل على ذلك بمقابلة على شعراوى مع بطرس .

يوم ١٧ منه وجدت عند بطرس باشا روكسيرا والمستشار المالى فلم أرد أن انتظر طويلا وانصرفت معتبرا بأن عندي أشغالا (٢٤٣٥) .

يوم ١٩ يناير سنة ٩١٠

استدعانى بطرس [ص ٧٠٧] وقال إنه لم يجد شىء فى مسألة القتال ، لأن الشركة لم تجبى على طلباتى الى الآن . قلت : وهل طلبت منها طلبات ؟ فنظر الى مستغريا ، وقال : ألم أقل لك ؟ قلت (٢٤٣٦) : نعم ، قلت لى إنك تكلمت ، لا إنك طلبت طلبات ! قال : إني طلبت إلقاء الضمان والمعاشات والمدة . ومن الغريب أن بعض الجرائد -- وأولها المؤيد -- زعمت أن الشركة أجابت مطالب الحكومة ! قلت : ولكنى فهمت أنها متساهلة ! قال : إنها أظهرت التساهل ! .

[ص ٧٠٨]

ثم ناولنى نوتة (٢٤٣٦) ، فهمت أنها مرفوعة من المستشار المالى عن مرشح مياه القاهرة ، وتتضمن أن الاتفاق بين الحكومة وشركة المياه ، يقضى بأنذ فى حالة الوحدة لاستعمال مياه النيل ، تستعمل الشركة مرشح العباسية ، وقيمتها ٢٥٠٠٠ جنيه . وأن الصحة تستلزم العلول عن هذا المرشح الى غيره مما اخترع حديثا ، وجاء وافيا بالغرض -- ومن

(٢٤٣٥) م) هذان السطران بخط سعد زغلول .

(٢٤٣٦) كلمة « قلت » غير موجودة بالأصل .

(٢٤٣٦) م) يقينيا : مذكرة .

هذا النوع مرشحان : مرشح شيال^(٤٣٧) ، ومرشح چاقل .
والأول^(٤٣٨) لا يكلف الحكومة الا نيفا^(٤٣٩) وخمسين ألف جنيه ، أما
الثاني فيكلفها مائة وأربعين ألف جنيه . غير أن مصلحة الصحة تفضل
الثاني على الأول ، لأنها اختبرته في اسكندرية ودمهور والمنصورة . وان
شركة المياه التزمت أن تخفض ثمن المياه — التي تصرف للحكومة — من
١٥ مليون الى ٨ المتر ، وأن تدفع ثلث قيمة مرشح چاقل . ناولنى هذه
المذكرة ، وطلب أن اعود اليه في اليوم الثاني لأبدي له رأى فيها .

[ص ٧٠٩]

١٩ يناير سنة ٩١٠

في مساء هذا اليوم ، أخبرنى سعيد بأن بطرس دعاه اليه في منزله
أول امس — يعنى يوم ١٧ منه — وتكلم معه في شأن الانقسام
الحاصل . وفهم منه أن السبب في منع النظر عن الحضور الى مجلس
الشورى ، أنى كنت أتعامز معه على من يتكلم من اخواننا ، مظهرين
علامات الاستخفاف به ، والضحك من كلامه . وأن هذا ، وأمثاله ،
جرأ أعضاء الشورى على الحكومة — وغير ذلك من السفاسف ! وأن
سعيد^(٤٤٠) دافع دفاعا شديدا ، محتجا بأننا لم نجتمع معا في الجلسات
الأخيرة لمجلس الشورى إلا في جلسة الميزانية ! .

ثم قال سعيد إنه^(٤٤١) تقابل مع غورست امس ، وسمع منه شيئا

(٤٣٧) هكذا تقرأ . وهو ماركة المرشح .

(٤٣٨) في الأصل : « فالأول » .

(٤٣٩) في الأصل : « نيف » .

(٤٤٠) في الأصل : « سعيد » .

(٤٤١) في الأصل : « قال سعيد وانه » .

من ذلك ، وان الانجليز لا يريدون التساهل الآن حتى لا يصاب رجال الحكومة بتخمة من التساهل لهم !

ف عجبت من هذه السخافات ! لاني كنت أنتظر أن تكون التهم التي توجه على الوزراء^(٤٤٢) تناسب مقاماتهم ، والأعمال التي هم مكلفون بانجازها . ولم أفهم سبب كون سعيد لم يخبرني بهذه المحادثات عقب حصولها ، مع أن موضوعها يمنحنا معا ! واخباري بها كان عرضا لا قصدا ! ولم أفهم السبب لأنه توجه لغورست في اليوم التالي لمقابلة بطرس !

يوم ٢٢ يناير سنة ٩١٠

قد بين لي^(٤٤٣) السبب في ذلك ، بأنه كان قد اتفق - قبل استدعاء بطرس له - مع شيتي ، أن يتقابل مع غورست يوم الثالث . وفهمت - من التفاصيل التي أبداها عن المقابلتين - أن غرض بطرس من هذا الاستدعاء استمالة سعيد اليه ، وأن غرض^(٤٤٤) غورست من مفاتيحه بذلك الكلام ، إفهامه السياسة التي يلزم الجرى عليها .

وقد تكلم معه سعيد في اجراءات^(٤٤٥) بطرس ، واستشاره بالسلطة وحده ، وانفراذه بالعمل دون استشارتنا . وفاتحه غورست في مسألة خالد الفوال ، فأنكر أنه كان المرشح له ، وقال إن الترشيح كان من الخديوى .

(٤٤٢) هكذا في الأصل .

(٤٤٣) يقصد : « بين سعيد لي » .

(٤٤٤) في الأصل : « وغرض » .

(٤٤٥) في الأصل : « اجراءات » .

[ص ٧١٠]

عدت إلى بطرس^(٤٤٦) في يوم ٢٠ يناير ، وحضر رشدي وسعيد ،
وتكلمنا في هذه المسألة^(٤٤٧) بحضور بطرس ، ثم بغير حضوره .
وملت — أنا وسعيد — لتعيين قوميون طبي لفحصها .

وبما حصل الكلام فيه ، مسألة « القطر المصري »^(٤٤٨) ، اذ تقرر
بيننا لغوه ، لتعرضه للأعراض ، وعودته للطعن على الخديوي . غير
أن القرار لم يصدر بعد رسميا ، لاستيفاء بعض الاستعلامات . وكان
حصول الكلام مع غورست ، وهو خاير حكومته ، فقبلت .

٢١ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست ، وحصل الكلام فيما يأتي :

أولا : في مدرس انجليزى يسمى منكتوش ، بمدرسة السعيدية ،
نسب إليه أنه خطب في الاجتماع الذى انعقد تحت رئاسة أحمد لطفى

(٤٤٦) في الأصل : « عدت إليه » وقد عدلنا العبارة لتتفق مع المقصود ، لأن
سعد زغلول كان قد قطع كلامه عن بطرس ، بكلامه عن سعيد ، الذى
سجله في ص ٧٠٩ .

(٤٤٧) يقصد : مسألة مذكرة المستشار المالى بخصوص الاتفاق بين الحكومة
وشركة المياه ، والبت في اختيار أحد مرشحي المياه المعروضين ، وهما :
مرشح شبال ، مرشح جافل . وكان بطرس باشا قد طلب من سعد
زغلول إبداء رأيه (انظر : ص ٧٠٨ من المذكرات) .

(٤٤٨) يقصد : جريدة « القطر المصري » لصحابها أحمد حلمى (طالع كشاف
الجزء الثانى لمتابعة الموضوع) .

المحامى (٤٤٩) ، للاحتفال بأول السنة الهجرية - فهم^(٤٥٠) بالدفاع عنه ، وما كنت أريد اتهامه وانما الإشارة إليه ! قال : إن الأمر في شأنه يتوقف على الكلام الذى ألقاه ، وكيفية إلقائه ، وغير ذلك . قلت : ان التفصيل لم تحصل بى بعد . وانتقل الى الكلام فى تلميذ يدعى محمد كامل ، من المدرسة الخديوية ، جاء فى أخبار البوليس عنه أنه ألقى خطبة فى ذلك الاحتفال ضد الاحتلال . فوعده بالنظر فى شأنه .

ثانيا : فيما^(٤٥١) عرضه بويد كارينتر من تقرير العقوبة البدنية لتلامذة المدارس الابتدائية والثانوية . قلت : إنى أميل لهذا الرأى شخصيا ، وقد أمرت مرة بالعقوبة البدنية فى إحدى المدارس - غير أنى أخشى أن لا يرتاح الجمهور إليه ، وأن يصادف معارضة شديدة ، ويثير سوء الظنون . فقال: إذا كان الأمر كذلك ، فالأولى اهماله .

ثالثا : فى شأن ارسالية الطب ، وتوقف جراهم عن الأذن لكيتنج لمخاطبة من يرغب من موظفى الصحة فى أن^(٤٥٢) يكون من تلامذتها - الا إذا سلكت فى مخبراته طرق مخصوصة . فقلت : إن جراهم يتشبث^(٤٥٣) كثيرا بالأشكال^(٤٥٤) ، ورأيت أن الجرى على رغبته يضيع الوقت ، فأهملت المسألة .

(٤٤٩) انظر عن أحمد لطفى المحامى ، ص ٨٦٩ - ٨٧٠ من الجزء الثانى ، عن أحداث اعتصاب طلبة الأزهر .

(٤٥٠) أى : هم غورست .

(٤٥١) فى الأصل : فى ما .

(٤٥٢) لا توجد « فى » فى الأصل .

(٤٥٣) فى الأصل : « يتشبث » . ويلاحظ أن الكراسة بغير خط سعد زغلول .

(٤٥٤) يقصد : بالشكليات .

قال : لا ينبغي اهمالها ، والواجب أن يؤخذ رأى جراحها ، بعد تمام المخابرات مع الشخص ، عند ارساله . وإذا كان من اللازم أخذ رأيه ورأى كيتنج في التلامذة ، فذلك لأنهم يُعلِّمون لأن يكونوا مدرسين ، ولا يتعين المدرسون في هذه المدرسة إلا بناء على انتخابها . فالواجب أن يبدى رأيسا في شأن تكوينهم . [ص ٧١١] قلت : كذلك (٤٥٥) . قال : سأتكلم مع كيتنج في هذا الموضوع .

رابعاً : في علاقة مجالس المديرية بنظارة المعارف من جهة التعليم . فأبدي أن نظارة المعارف تستمر على اجراء تفتيش الكتاتيب ، ومساعدة المستحق منها للاعانة . كما تفعل في مدارس الصناعة والزراعة - أيضاً - بواسطة ادارتها . وإذا بدت للمجالس ملحوظات في سير التعليم تنظر فيها نظارة المعارف بما تستحقه من العناية .

قلت : إن هذا الرأي يعجبني . وينبغي أن تساعد هذه المدارس ، بقبول انتخاب من ترى ضمه اليها من موظفي المعارف . وإن المفتشين بالنظارة ، يمكنهم أن يوقفوها على الملحوظات التي تبدو لهم في الكتاتيب أثناء تفتيشهم . وتم الاتفاق على ذلك .

٢٢ يناير سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظر في نظارة الخارجية، وتقرر فيه إلغاء جريدة « القطر المصري » . فسأل المستشار المالي فيما اذا كان ما نسب الى الجريدة المذكورة يعد من التعدي على الآداب ؟ فقلت : إنه لا يعد تعديا على الآداب ، وإنما يعتبر طعنا في الأعراض . لأن التعدي على

(٤٥٥) يحظر سعد زغلول من إيراد هذه الكلمة : « كذلك » ، عند الموافقة على شيء ما . وهي ما تحول إلى تعبير : « وهو كذلك ! » الخالي ، والذي يعادل تعبير : O.K. باللغة الانجليزية .

الآداب عبارة عن الإتيان بصورة أو بعبارة مخلة بالحياة ، أو موجبة لاستحسان أمر قبيح . والمقالات التي تنشر في « القطر المصري » ليست من هذا القبيل ، وإنما هي تقذف بعض أشخاص ، وتندد ، بالاشارة إليهم لمخالفتهم الآداب ، وتهتكهم . فهي تزعم أنها تخدم الآداب بهذا الطعن وهذا الانتقاد ، وأن الأشخاص — المطعون فيهم — هم الذين يتهكون حرمانها . وأرى أن في تطبيق هذه المادة على تلك الجريدة ، نوعاً من التكلف .

فعارض رشدي أشد المعارضة ، وقال : إن هذه الكتابات ، من شأنها تحريض المطعون فيهم على ارتكاب الجرائم ضد محرر الجريدة . ولهذا كان من اللازم منع هذا الخطر . فأظهر المستشار المالي الميل الى رشدي ، وانحط القرار على الالغاء .

قبل انعقاد مجلس النظار ، وجدت روكاسيرا والمستشار المالي بغرفة بطرس الأولى ، يتحدثان ، وبينهما أوراق مشورة أخذ يجمعها المستشار المالي . ثم غير موضوع الحديث الى الكلام في سبب انعقاد مجلس النظار . قلت : لعل ذلك للمداولة في مسألة [ص ٧١٢] مرشح القاهرة . فسألت عما اذا كانت شركة المياه تنقص قيمة ما تأخذه الحكومة ومصالحها من المياه ، في حالة قبولها لمرشح چاقال فقط أو في أى حالة كانت ؟ فقال المستشار المالي : في الحالة الأولى فقط . وعارضه في ذلك روكاسيرا . قلت : إن فلتر شايال مستعمل في الاسماعيلية ، فلماذا لم تحصل تجربته ؟ قال روكاسيرا : الأدهى أن يتر رفض تجربته بخطاب منه^(٤٥٦) عند استدعاء الشركة له ! فتمتم المستشار المالي وهمهم ببعض كلمات ، وخفض رأسه ، ودار في الغرفة دورة ! قلت : إن المسألة مهمة ، وينبغي أن تفحص بمعرفة قومسيون^(٤٥٧) .

(٤٥٦) أى : من المستشار المالي .

(٤٥٧) أى : لجنة .

وعند ذلك دُعى روكاسيرا الى بطرس ، فقال المستشار المال :
ولكن جراهام يستعفى في هذه الحالة ! قلت : إن المسألة ليست مسألة
ثقة ، فالمرضى اذا استشار عدة من الأطباء ليطمئن قلبه على حالة
مرضه ، لا يغضب طبيبه الخاص . ثم استدعاه بطرس .

وتقابلت مع الشيخ على يوسف ، فأخبرنى - أنا وسعيد - أنه علم بأن
الكونتيس ، صفية (٤٥٨) الخديوى ، أعلنت اسلامها ، وصدر إعلام
شرعى بذلك ، بسعى شوقى بك ، وانهقد احتفال أمس ، تلى فيه
القرآن ، ودُبِحت الذبائح . ولا شك أن هذه مقدمة لإشهار زواج
الخديوى بها ، فتكون هذه ضربة قاضية على الخديوى ، وعلى الحكومة
المصرية . واذا كان رجال الصرب ثاروا على أمير أمرائهم بتزوجه بغير
أهل له ، فيجمل بكم أن تجمعوا أمركم على منع هذا الأمر . وكان
منفعلا أشد الانفعال .

فلم يقل سعيد شيئا . وتأثرت لهذا القول ، وقلت : إن هذا امر
جلل ! .

وراح الشيخ على يوسف فأخبر بطرس به . ويعد انفضاض مجلس
النظار أعاده بطرس لنا ، ولم يعقب عليه بشيء . ثم انحاز بطرس إلى
جهة مع الشيخ على يوسف . واستمر الكلام بيننا في هذا الموضوع ،
فاستحسنه رشدى وحشمت ، ولم أر أن أبدى شيئا أمامهم .

ثم عاد الشيخ على ، وأخبرنى أن بطرس تأثر من هذا الأمر .
قلت : ولكن بقية إخواننا مرتاحون اليه . ثم تأكد الخبر - بعد ذلك -
من مصادر أخرى .

والذى يخشى منه :

(٤٥٨) أى : صديقة ، أو عشيقة .

أولا : امتناع نساء مصر عن زيارتها .
 ثانيا : ترفع نساء الأوروبيات عن معاشرتها .
 وهل يبلغ ذلك الى حد أن يتداخل أجنبي فيه ؟
 أمر مغيب ! .
 ثالثا : أن يكون له سوء وقع في الأستانة .

[ص ٧١٣]

ويلوح لي أن العلماء ، ومن حذا حذوهم من بسطاء المسلمين ،
 يصدّهم إسلامهم عن انتقاد هذا العمل ، ويفضلونه على عيشة
 الرفق^(٤٥٩) . وأن المنافقين — وهم كثيرون — يحسّنونه ويجهّدون
 قرائحهم في بيان ما ينتج عنه من الثمرات . وأنه يفتح بابا للجرائد
 المعادية للخديوى — مثل « الجريدة » — للحط من مقامه ، والتنقيص
 عليه . ويتبعها في ذلك العقلاء ، والذين يسخطون على الخديوى
 لضرر لحقهم منه ، أو لمنفعة حرّمهم منها .

ولكن ، هل تقوى هذه الجرائد على تعيب هذا الأمر وتزييفه ،
 مع وجود تلك الكمامة في فمها ؟ وهل إذا قويت على ذلك ، تقدّم
 عليه ، ثم تستمر فيه ؟ أمور أشك فيها ، وأترك الحكم في شأنها
 للأيام .

في يوم ٢٣ يناير سنة ٩١٠

توجهنا إلى^(٤٦٠) اسكندرية لاستقبال الجناب العالي ، الذي يُتظر
 حضوره غدا . ولكن التلغرافات الواردة منه كانت مضطربة ، وبعضها

(٤٥٩) بالعامية : أى المعاشرة غير الزوجية .
 (٤٦٠) « إلى » غير موجودة في الأصل .

غير مفهوم ! وكان الناس في شك من عودته بطريق بور سعيد
أو اسكندرية . ومن العجيب أن المراسلة في هذه الموضوعات كانت
بالشفرة ، مع أنه لا داعى للابهام في هذا المقام ! .

امتلات اسكندرية بوفود المستقبلين من الأقاليم المختلفة ، حتى
ضافت بهم نزلها . ولم تتسع لهم سراى رأس التين ، فوقف كثير منهم
برجائها . وفي الساعة الخامسة من يوم ٢٤ يناير بعد الظهر ، وصلت
السفينة مياه الاسكندرية . وكان معنا السيرالدين غورست .

ولما وصل الخديوى^(٤٦١) الى السراى ، أخذ في استقبال الوفود
وفدا وفدا ، وطيب خاطر كل بكلمة . وبلغنا أنه ، في أثناء استقبال
الوفود ، كان يستفسر من رجاله ، الذين تخلفوا هنا ، عن الأحوال .
وأوقفه شوقى على كثير منها ، وأنه استلفته — بالأخص — الى حالة
البرنس حسين ، وإقبال الناس عليه ، واتخاذهم منزله كعبة يولون
وجوههم شطرها ! .

وقد ركب مع سعيد ، حيث زار دار البلدية ، التى أعدت له
احتفالا فخيا في قليل من الزمن . وألقى بين يديه رئيسها المحافظ
خطابا بالترحاب .

وفي الساعة ٨ من اليوم التالى ، عاد من رأس التين الى مصر ،
وكنا بصحبته ، غير أنى كنت تعباً جداً ، وأحس بشيء من الدوار
زهدى في الفكر والكلام ، واستمرت على هذه الحال حتى وصلت الى
مصر . وكنا نجلس بحضرته حيناً ، وحيناً نغيب كلنا أو بعضنا .

وقد فتحت مسألة القتال — بغير حضورى — وقرر عرضها على
الجمعية العمومية .

(٤٦١) « الخديوى » غير موجودة في الأصل .

. وكان احتفال الأهالي في المحطات عظيما ، وكذلك في مصر (٤٦٢) - غير أنه كان في المحطات ذا معنى أكثر منه في [ص ٧١٤] مصر ، فإن الناس كانوا يهتفون له بالدعاء ، ويظهرون الفرح بعودته من الحجاز - خصوصا الطبقة السافلة منهم ، والنساء .

أما في مصر ، فكانت الجموع كثيرة جدا ، ولكنها كانت جموع متفرجين لا محتفلين ! وقد أقامت لجنة الاحتفال زينة فخيمة ، وزين كثير من الناس منازلهم ، ورفعوا فوقها الأعلام . وحياه بعض طلبة الحقوق بالحج المبرور ومنح الدستور ! وأخبرني سعيد أنه أوقفه على كثير من التفاصيل ، التي تأسف لبعضها . وقد خرج مساء ، وشاهد بعض الزينات ، وعطف على لجنة الاحتفال ، وألقى بين يديه رئيسها ، عثمان مرتضى ، خطابا بالترحاب ، فردّه بالشكر . وأوفد بعض رجال معيته إلى كثير من زينوا منازلهم ليشكروهم .

يوم ٢٧ يناير سنة ٩١٠

جرت التشريعات بسراى عابدين ، وتكلم بطرس مع الخديوى في شأن القتال ، وعقد الجمعية العمومية بخصوصه في ١٠ فبراير . فأشار الخديوى أن يكون اجتماعها في ٩ ، ليكون عندهم من الزمن سعة للمداولة . وفهمت ، من المناقشة بينهما ، أن شركة القتال تريد أن تأخذ الأراضي التي تتكشف المياه عنها في بور سعيد ! - وهو شيء لم أسمع به من قبل . وكان بطرس يجتنب محادثتي .

وفي اليوم السابق ، دعا رشدي وسعيد اليه ، وأطلعهما على المذكرة الموضوعية بشأن القتال ، فسألاه عنى ؟ فقال : إني عالم بها ! - ولم أكن أعلم شيئا عنها إلا ما سبق اتيانه في غير هذا المحل ! .

(٤٦٢) أى : في القاهرة .

انعقد مجلس النظار في الساعة ٣ ونصف بعد الظهر . وأهم ما نظر فيه مسألة مرشح مياه العاصمة . فقال سرى باشا : إنا نريد أن تبحث هذه المسألة بواسطة قومسيون^(٤٦٣) يتألف من ذوى خبرة . لأن المسألة مهمة ، ولا يصح الاعتماد فيها على رأى رجال الصحة ، الذين سبقونا مياهها غير صالحة مدة مديدة من الزمان .

فأخذ بطرس والمستشار المالى يدافعان عن مرشح جُفَل . وعضد الخندوى - تقريبا - سرى في رأيه . وقال رشدى : إن مسألة النقود لا تمهنا ، لأن الصحة فوق المال - وهو يؤيد بذلك رأى المستشار المالى .

وأخيراً انحط الرأى على استشارة الدكتور روفر ، رئيس مجلس الصحة والقورنتينات ، في هذا الموضوع . ولم أتكلم أنا وسعيد بكلمة في هذا الموضوع أصلاً .

ثم جاء دور مسألة القتال ، وكانت في جدول الأعمال ، من غير أن توزع المذكرة الموضوعة لها علينا ، ولا مشروع الاتفاق نفسه . فأمر بطرس بتلاوة المذكرة .

وهى تتضمن أن مجلس النظار رأى أن توزع الأرباح مناصفة ، وأن تكون بداية الامتداد في اليوم [ص ٧١٥] التالى لنهاية الامتياز الحالى ، وأن تحصل المخابرة مع القومبانية في شأن المعاش ، والأراضى التى يتكشف البحر عنها .

وبعد تلاوتها ، سألنا بطرس - واحداً واحداً - عن رأينا ؟ فكلهم وافقوا . غير أنى قلت بأن المشروع الآن مقبول ، ويمكننا أن نشكر

(٤٦٣) أى : لجنة .

الذين اجتهدوا في الوصول به الى هذا الحد . قال بطرس والمستشار المالي : ولكن القومبانية للآن لم تقبل به ! .

قلت : اذا كان الأمر كذلك ، فلا أوافق عليه . لأنه كأننا نعرض ملكنا على الشركة لتشتريه ! والحال ليس كذلك . وكأننا ، بسلوكنا هذا الطريق ، نفذنا قرار مجلس ادارة الشركة ، الذي قضى برفض ما عرضته الحكومة من حذف شرط الضمان ، وبأنه يمكن أن يعود الى المخابرة اذا عرضت الحكومة شروطا ، وصدق عليها مجلس النظار ، وتعهده بالدفاع عنها أمام الجمعية العمومية . ونكون سلمنا^(١٦٤) أمرنا الى الشركة : إن شاءت قبلت ، وإن شاءت رفضت — وهو ما لا أوافق عليه .

فانفعل بطرس ، وقال : إنا سنقول للجمعية العمومية : إن هذه الشروط اذا قررتها ، وقيلتها الشركة ، تكون نافعة . قال الجنباب العالي : إن الشركة قابلة بهذه الشروط كلها ، وكان عندى سريون في الساعة ٣ بعد الظهر ، وأخبرنى بأنها قابلة — حتى بمسألة الأراضى — فكيف القول بأنها لم تقبل حتى الآن ؟ وفيماذا قضيتم خمسين يوما اذا لم تكونوا قد تخابرتهم مع الشركة ؟ .

فقال المستشار المالي : إن القبول بالأراضى خاص بالتي اكتشف منها ، لا بما سيكتشف ! ثم قال : إن رفض المشروع لعدم قبول مبلغ الخدمة وثلاثين ألف جنيه فيه مسؤولية كبرى ! وكرر ذلك عدة مرات .

فقال الخديوى لى — بينى وبينه — : ما هذا الرجل يصعب الأمر وهو سهل ؟ وقال لى بطرس : ما هذه المعاكسة ؟ قلت : إنى لا أعاكس في شيء ! وأبتدأ عنى بمثل هذا الكلام .

(١٦٤) في الأصل : « وسلمنا » ، وقد أجزينا التعديل لتوضيح العبارة .

قلت : إن أهمية المسألة في شرط الضمان ، فيما دام الغاؤه (٤٦٥) مقبولا ، فالمسائل الأخرى ثانوية . وليس لي اعتراض على موضوع ما تقرر ، أما الشكل فقضية أخرى .

وقد حصل اضطراب في أثناء هذه الحركة ، ثم سكن . وتقرر انعقاد الجمعية العمومية في ٩ فبراير .

وعند الانصراف أبدى لي الخديوى امتنانه من خطى ، وقال : هكذا ينبغي أن يكون ! فاستمر على ما أنت فيه .

وقال لي بطرس : إنك دائما تعاكس ، وقد كادت المسألة تنعكس . إن الذى قلته أنت قلته أنا ! قلت : انك لم تقل شيئا ! قال : إلى عاجلت هذه المسألة مدة مديدة من الزمان ، حتى وصلت إلى هذا الحد ، وكنت أجاهد ألا يُفتح الباب الذى فتحته . قلت : إنى لا أعلم شيئا من مجاهدتك ولا معالجتك ! وانصرفنا .

[ص ٧١٦]

٢٨ يناير سنة ٩١٠

قابلت غورست في نحو الساعة ١١ صباحا ، وأخبرته بأن التلميذ محمد كامل ، المتهم بأنه ألقى خطبة ضد الاحتلال في اجتماع أول السنة الهجرية ، لم يكن من مدارسنا .

ثم انتقل الكلام إلى ارسالية الطب ، فقال : إنى فحصت هذه المسألة ، وتبينت أن لاحق لك فيها ، لأن طلب جراهايم أن تكتب الداخلية والمالية في شأن الشروط الموضوعة لقبول الطلبة فيها ، في محله . أما بالنسبة للداخلية ، فلأن سعيد باشا يود أن تكون مخبرة

(٤٦٥) في الأصل : « لغوه » ، وقد عدلناها إلى : « الغاؤه » منعاً للالتباس .

الصحة مع المصالح الأخرى بواسطته ، ويسوؤه — كما يسوءك ويسوء كل رئيس — أن يتخابر مرؤوسه مع الغير بدون علمه . وأما المالية ، فلأن من ضمن هذه الشروط حفظ وظيفة الطالب له ، الى أن يعود — فلهذا كان جراهام مصيبا فيما فعل ، ولم يكن ذلك منه بسوء نية . وأطال القول في هذا الموضوع بشدة وعنف .

وبما قاله : إنا لانريد أن ينحط التعليم في مدرسة الطب ، بتولية وظائف التدريس من لم يكن أهلا له . وإذا تساعنا في عدم كفاءة معلمى الرياضة ، فلأن^(٤٦٦) سوء تعليمها لا يترتب عليه ضرر كما يترتب على سوء تعليم الطب ، لأن ذلك يمس بصحة الناس وأرواحهم . فلا يمكننا أن نتساهل في مدرسة الطب ، ولابد أن يتبع فيها أقوال الاختصاصيين وأراؤهم . أظنك لا تخالفنى في أن ذوى الكفاءة في الطب نادرون ، فمن يداويك اذا مرضت ؟ أوطنى أم أجنى ؟ قلت : أجنى . قال : لماذا ؟ قلت : لعدم وجود أطباء مهرة من الوطنيين . قال : ولماذا ؟ قلت : لأنهم لم يكونوا أطباء الى الآن ، ولذلك كان واجبنا عظيمنا نحو تكوين مدرسين صالحين .

ثم قلت : إن ما قدمه جراهام أو كيتنج إنما هي معاذير لا حقائق ، لأن سعيد لا يتأثر من كون مدير الصحة يأذن لناظر مدرسة الطب أن يعرض شروط الارسالية على موظفيه — لتفاهة هذا الأمر جدا . وأنا كفى بذلك . وأما استشارة المالية ، فلا دخل لجراهام فيها ، بل هذا أمر يخصنى .

قال : إني لم أهتم بهذه المسألة — على تفاهتها وكثرة أشغالى — الا لأنك قلت لى بأن هناك سوء نية من طرف كيتنج وجراهام . وإنى أؤكد لك أنها حسنا النية ، ويودان خدمة المصريين .

(٤٦٦) في الأصل : « لأن » .

قلت : إني ماكنت اتصور ذلك — خصوصا بعد التقرير الذى قدمه كيتنج ، وأقر عليه جراهام ، بأن المصريين غير صالحين للتعليم ! ولكن بما أنك تؤكد الآن غير هذه الفكرة ، فلا يسعى إلا تصديقك . قال : كن على ثقة بأنى [ص ٧١٨] — أنا ومواطنى — نسعى فى الخير لمصر ما استطعنا ، مثلك . قلت : أما بالنسبة اليك وكثير من مواطنيك ، فكذلك — ولكن يوجد فيهم من لم تكن هذه صفته . على أنى لا أبخسهم أشياءهم ، وأنفاسى عن هفواتهم فى أغلب الأحيان . وأقرب مثل على ذلك أنى زودت هيل زيادة استثنائية ، مع كونى أظهرت لك عدم رضائى عنه ، بالنسبة للتقرير الذى قدمه فى كتاب جودى . فبرز رأسه ، ولم يقل شيئا . وبعد ذلك انصرفت ، وهو يشكر لى زيارتى له .

[ص ٧١٧]

٢٩ يناير سنة ٩١٠

دعينا للاجتماع بعابدين ، فابتدأ الخديوى يتكلم عن القضية الشرعيين ، وأن فيهم من ليس بيده شهادة عالم ، فهم لا يستحقون البقاء فى مناصبهم بمقتضى النظام الجديد . فيلزم تخييرهم بين الرفت ، وجعلهم فى درجات مرتباتها أقل من مرتباتهم بقليل . وكان رشدى وبطرس يوافقانه على ذلك . ثم سألنى رأى ، فقلت : أظن أن هذا يكون صعبا عليهم ، ومضرا بحقوقهم المكتسبة . وانتهى الأمر على النظر فى شأنهم .

ثم وجه الخديوى الخطاب الى المستشار المالى فى شأن القنال ؟ فقال المستشار : إنهم يظهرون صعوبة فى قبول المشروع . قال بطرس : إن لوران متعصب ضده ، والبرنس يميل اليه . وقال المستشار المالى : إن الباقي لا يوافقون عليه . وقال الخديوى شيئا من هذا القبيل .

وتداول الكلام بين الثلاثة على هذا النحو، بحيث فهمت أن الغرض من هذا الاجتماع ، هو إفهامنا عدم ميل أغلبية ذوى الشأن فى القنال الى ما قرره مجلس النظار . ولم يقل واحد منا - نحن الباقين - شيئا .

وعند الانصراف ، قال لى الخديوى : إني سأبعث اليك لنجلس جلسة خاصة ، نصفى فيها الحساب . قلت : إني متظر الأمر . وكان تخلف سعيد عن هذا الاجتماع ، فلم يحضر الا آخره ..

ظهرت الجرائد حاملة للمذكرة التى وضعها مجلس النظار ، المنعقد يوم الخميس ٢٧ يناير ، وأعدتها للجمعية العمومية ، وهى تتضمن أمرين خطيرين :

الأول ، أن مجلس النظار قرر فى هذه الجلسة رفض مشروع القنال بالحالة التى هو عليها - مع أن مجلس النظار لم يقرر هذا الرفض فى هذه الجلسة مطلقا ، ولم يبحث فى موضوع ذلك المشروع ، وإنما كان قرر - من قبل - رفض المشروع إن لم يبلغ شرط الضمان . وقد رفض مجلس ادارة الشركة هذا الطلب فى أوائل نوفمبر الماضى .

والثانى ، أن لغو شرط الضمان ، وعدم جعل المعاشات على عاتق الحكومة ، وغير ذلك ، أمور ستعرض على الشركة بعد تقريرها من الجمعية العمومية - مع أن الذى كان مفهوما وبمعفولا أن المخابرة جرت بين الحكومة والشركة فى شأن هذه المسائل ، وانتهى الأمر بينهما فيها .

فهل لى بمن يقول : إن الحكومة ، مادامت رفضت المشروع ، لماذا عدلته وعقدت الجمعية العمومية لاستشارتها فى هذا التعديل ، قبل أن يكون مقبولا من الشركة ؟ لماذا ترتكب الحكومة ذلك التزوير ، وتقرر

ما^(٤٦٧) قررت من رفض المشروع في جلسة ٢٧ يناير سنة ٩١٠ ، معلنة بذلك أن جميع المخابرات — التي حصلت بينها وبين الشركة لغاية ٢٧ يناير — لم تنتج الا نتيجة واحدة ، وهي^(٤٦٨) رفض المشروع الأول — مع أن هذا كذب صريح ؟ .

وكيف [ص ٧١٩] تعرض الحكومة تعديلا على الجمعية العمومية ، قبل أن تعرضه على الشركة ؟ هذه معميات لا نفهم لها غاية ولا معنى . غير أن الجرائد لم تلاحظ شيئا من ذلك .

حضر لطفى بك السيد مستاء جدا من قرار مجلس النظار إدخال التعديلات التي رآها على مشروع القنال ، بدون قبول الشركة . وقال : اسمح لى أن أقول إن هذا القرار نتيجة ارتشاء ا قلت : إن التعديلات موافقة ، ولكن مسألة قبول الشركة وعدمها يمكنك أن تتكلم فيها مع رئيس النظار .

يوم ٣٠ يناير سنة ٩١٠

نشرت « الجريدة » فصلا تحت إمضاء لطفى بك ، تصف الطريقة التي صدر بها هذا القرار بالحكمة والشرف ا .

ظهر المؤيد حاملا بحملة كلها انتقاد على صنيع الحكومة . وقد استغربت^(٤٦٨م) صنيع الجريدتين ا

دعانا بطرس ، فأطلعنا على نشرة من وكالة شركة القنال ، بأنه يُخشى أن لا يصلح مجلس ادارة الشركة على تعديلات الحكومة ، اذا

(٤٦٧) في الأصل : « بما » .

(٤٦٨) في الأصل : وهو .

(٤٦٨م) في الأصل : « واستغربت » .

رفضت تحويلها . وقال بطرس : إن المراد تحويلها فيما يختص بمسألة الأراضي ، لأن الشركة تريد أن تأخذ الثلثين ، ونحن نريد أن يكون الأمر في هذه الأراضي مناصفة كما هو الحال الآن .

ثم تناقشنا في شكل القرار ، فاعترضت عليه ، وقلت إنه لا معنى لأن نعرض تعديلا أعلنتنا الشركة من قبل أنه مرفوض ! وإنه لا صحة لما قيل — في مقدمته — من أن مجلس النظار قرر رفض المشروع اليوم .

وأخذ بطرس يدافع عنه على طريقته من تسفيه رأى مناظره وتزييفه . وكان الكل سكوتا ، ولكن رشدي كان يعضده ، ويقول : إن الحكومة تقرر المشروع اذا رفض المجلس البحث فيه بناء على هذا السبب .

وأخيرا علمنا من بطرس أن الشركة موافقة على كل التعديلات ، ولا مناقشة لها إلا في مسألة الأراضي . فقلت : إنها مسألة ثانوية .

حضر روفر ، وقال إنه يظن أن مرشح جافل هو الأنفع ، وإن رأيه سيكون ذلك بعد الاطلاع على الأوراق . وكان قد رأى المستشار المالي قبل حضوره ! .

أخبرني سعيد بأنه كان عند الخديوى بالقبة ، وكلفه أن يخبرني بأنه كان في نيته أن يدعوني معه في هذا اليوم ، غير أن ما حدث بمجلس شورى القوانين أمس منعه^(٤٦٩) من ذلك ، خشية أن يظن أن يكون هناك تدبير بيننا وبين أباظة .

يظهر أن مجلس الشورى ، بجلسته يوم السبت ٢٩ يناير سنة ٩١٠ ، تناقش في كون الجلسة الخصوصية [ص ٧٢٠] تعتبر

(٤٦٩) في الأصل : منعني

رسمية ، ويكون لها محضر أولا . وانفضت على غير صورة بعد نزاع شديد بين أباطة وحزب الأمة .

٣١ يناير سنة ٩١٠

انعقدت^(٤٧٠) جلسة رسمية في هذا اليوم ، وأعلن فيها على شعراوى ورفاقه غض النظر عن مسألة الصحافة ، واتفق الكل على ذلك . وقد كانت الجريدة - قبل انعقاد الجلسة - نشرت فصلا تدعو فيه الى السلم ! وعلمت من سعيد أن هذا الصلح بعد الخصام ، ترتب على أن الخديوى تكلم مع بطرس في هذا الخصوص بشدة ، وأوعز اليه أن يعمل على حسم الخصام القائم بين أعضاء المجلس . فيظهر أنه تكلم مع البرنس ومع على شعراوى ، وكانت النتيجة ما ذكرنا .

خطة مرقس بك سميكة في الجلسة ، ومتابعة كثير من الأعضاء له ، تدلان على استمرار الدسائس في المجلس ، ولكن المروجين^(٤٧١) لها يختلفون باختلاف الظروف والأحوال .

اجتمعنا بعابدين في الصباح ، وحصل الكلام في مسألة القضاة الشرعيين وترتيبهم . فأصر الخديوى على فكره الأول من رفت من ليس لديه شهادة بالعالمية منهم ، ولم تكن له سيرة حميدة ، أما من حسنت سيرته ، ولم يكن بيده هذه الشهادة ، فيبقى على مرتبه . وعارض في تعيين بخيت مفتشا أول^(٤٧٢) لنظارة الحفانية . ولكن بطرس ورشدى كانا يعضدان هذا الترشيح .

ثم انتقل الكلام في مسألة القتال ، وانحصر فيها أخبرت الشركة به

(٤٧٠) في الأصل : « ثم انعقدت » . وقد حلفنا « ثم » لزيادتها .

(٤٧١) في الأصل : « والمروجين » .

(٤٧٢) في الأصل : « أولا » .

من خشية التردد في قبول مشروع الحكومة ، إن لم تقبل باعطاء الشركة ثلثي الأراضى التى يتركها البحر فى بور سعيد .

ثم ناوله سعيد ورقة تحتوى على بعض تنقلات فى المديرين ، ولم نعلم ما فيها . ولم يحضر هذه الجلسة المستشار المالى لمرضه .

أخبرنى سعيد بأنه تقابل مع الخديوى بعد الظهر ، وتكلم معه فى سوء معاملة بطرس لآخوانه . وقال : إنه سيدعوك اليه بعد ظهر غد . ثم قال^(٤٧٣) إن الشيخ على يوسف أخبره بأن البرنس حسين تكلم فى حقى كلاما شديدا للخديوى ، حتى مس فيه سيرتى الشخصية ! وأن الخديوى لم يحفل بهذه الدميسة ورغب أن يلفتى الشيخ على يوسف اليها من بعد .

(٤٧٣) أضيفت « ثم قال » لسلاسة العبارة .



الكراسة الثامنة عشرة

الكراسة الثامنة عشرة

الجزء الثاني

من ص ٩١٥ إلى ص ٩٤٩

من ١ فبراير ١٩١٠

إلى ٢ يولية ١٩١٠

محتويات الكراسة

- تحسين العلاقات بين سعد زغلول والحديو عباس
- تأزم العلاقات بين سعد زغلول وبطرس غالى
- افتتاح الحديو الجمعية العمومية يوم ٩ فبراير ١٩١٠

- مناقشة مشروع مد امتياز قنال السويس في الجمعية العمومية .
- حادثة اغتيال بطرس غالى باشا
- صدى الاغتيال بين المسلمين والأقباط
- تحذير سعد زغلول من قبول رئاسة الوزارة
- تشكيل الوزارة برئاسة محمد سعيد باشا
- الحديوى عباس يطلب من سعد زغلول الدفاع عن مشروع مد امتياز شركة قنال السويس أمام الجمعية العمومية ، وسعد زغلول يشترط أن يكون رأيا قطعيا !
- خطاب سعد زغلول في الجمعية ومناورات خصومه .
- التحقيق في مقتل بطرس غالى باشا .
- محاكمة الوردانى .
- تيودور روزفلت يهاجم مصر في خطبه ، والرأى العام يثور ضده .
- الخلاف حول مدرسة القضاء الشرعى .
- قضية جريده « البهلول » .

[ص ٩١٥]

فى أول فبراير سنة ٩١٠ توجهت مع سعيد ، فى الساعة الرابعة بعد الظهر ، الى القبة . فآخذ الحديدوى يمدحنا - أنا وسعيد - عموما ، ويقول : إنى كنت أسمع عنك - وأنت فى القضاء - أمورا أوجبتى الاعجاب بك ، غير أنها كانت شعاعا ، ثم صارت نورا بعد معرفتى بك ، واختبارك فى العمل . ولقد حفظت فى خطبتك فى الوليمة التى أعدها المحامون لك ، مركزك فيهم ، ورغبت أن يكون اسمك موضوعا بجانب أسمائهم ، حتى ترجع الى صفوفهم اذا مست الحاجة . وكنت أفضل أن تكون خارج الحكومة ، فتخدمنى - أنت وسعيد - أنفع مما تخدمان الآن عشر مرات . غير أنى لا أرى من يمكننى أن أعول عليه غيركما ، فلى بكما الثقة التامة . ولذلك أرجو أن تتحملا كل ضغط ، وألا يؤثر فيكما أى مؤثر . وعليكما أن تعرضا على كل ما يسيئكما ، وأنا الكفيل بوقايتكما منه . وإنى أعد الدفاع عنكما قبل الهجوم عليكم ، فاتحدا معا ، ولنكن كلنا يدا واحدة فى خدمة البلاد ، واقتديا بى فى التحمل ، فقد مضى على ثمانية عشر عاما ، مر بى فيها من الحوادث ما يصعب إحتماله ، ولكنى تجلدت وصبرت وتغلبت بالصبر على كثير منها . فشكرنا له حسن عنايته .

ثم قال : إنه يؤخذ عليكما أمران : الأول ، مكاشفة الصحف بما يدور بينكم من المداولات . والثاني ، أن سعيد باشا لا يعرض على بطرس باشا أمور التنقلات وغيرها قبل تقريرها .

ثم لمح بطرس مقبلا ، فقال : يظهر أن المعلم قابل ! فاستدعاه ، وأمرنا بالانصراف حتى يخرج . فقابلنا^(٤٧٤) بوجه عابس مكفهر ، تعلوه صغرة الحقد ، ولم ينبس ببنت كلمة عند اللقاء ، ومكث بحضرتة نحو خمسين دقيقة ، ثم خرج . وقابلني وأنا صاعد على السلم وهو نازل منه ، فزأم مبتسما ، وزمت كذلك ! .

ثم عدنا الى الجنب العالي ، وعاد الكلام الى موضوعه . فقال إنه^(٤٧٥) أخبرني الآن بأنك كتبت فصلا في المؤيد - أو استكتبته - فيما يختص بالقتال ، لأن الكلام الذي فيه ، سمعه منك قبل نشره ! ولأن رشدي باشا أخبره بأن الشيخ على يوسف بلغه بأنك أنت الذي أدليت اليه^(٤٧٥م) بهذه الفكرة .

فكذبت هذا ، وقلت : هذا كذب واختلاق ، لأنى لم أر الشيخ على يوسف من قبل نشر هذه المقالة لغاية الآن ! وأكد له ذلك سعيد ، بناء على إخبار الشيخ على له^(٤٧٦) بأنه لم يرى وأنه يود أن يراى . وأود أن أفندينا يسأل الشيخ على نفسه ، لأنى أرى المسألة مهمة ، وأود أن لا أتترك .

ثم طعنت على رشدى ، وقلت : كنت أفهم فيه الضعف أمام

(٤٧٤) أى : قابلنا بطرس .

(٤٧٥) أى : بطرس .

(٤٧٥م) فى الأصل : « إليك » .

(٤٧٦) أضفنا « له » لتستقيم العبارة .

بطرس ، لا الكذب — خصوصاً على الأصدقاء . قال الجنب العالى :
 وإن بطرس يقول إنه لم يبد للآن شيئاً ضدنا ، لأنه ينتظر انتهاء مسأله
 القتال . وإن الخديوى أظهر له عدم امكانه سماع أى شىء ، ووجوب
 [ص ٩١٧] فهو كل المسائل من الآن ، [ص ٩١٦] وإنه قال
 له : انك^(٤٧٧) بلغت من الكبر عتياً ، ولا يكون لك فضل اذا انقضت
 مدتك بدون أن ترى رجلاً يخلفك . فاعمل على هذا ، حتى يكون لك
 أثر دائم .

ثم قال : إن بطرس ، وإن كانت له مهارة فى الكتابة ولها ،
 ولكن المهارة فى هذا النوع لها زمن ، ونحن الآن فى زمن آخر يحتاج إلى
 مهارات كثيرة أخرى . ولقد منعوك^(٤٧٨) فى الصيف الماضى عن
 التوجه الى لوندرة ، ولكنهم إن منعوك مرة فلا يستطيعون منعك مرة
 أخرى . وعندما تكون فيها فلا يكون همك التفرج ، بل استطلاع
 الأحوال والتعرف بالرجال .

ثم قال — لمناسبة مسألة مصطفى ماهر — إنه تكلم مع غورست
 فيها ، وأخبره أنه يفضل عودة مصطفى باشا فهمى ، على الرضا ببقاء
 ماهر فى منصبه ! ورفض أن يتعين وكيلاً للداخلية . وكان يراد تعيين
 اسماعيل صدقى فيها ، غير أن غورست معارض . ولا تزال المسألة
 معلقة .

انعقد مجلس شورى القوانين ، وخطب فى آخر الجلسة البرنس
 حسين خطبة كلها تملق وتزلف للصحافة ، والتأمل فيها يرى أنها
 صادرة عن نفس ساقطة خداعة !

(٤٧٧) فى الأصل : « بأنك » .

(٤٧٨) مخاطباً سعد زغلول .

[ص ٩١٧]

قلت للخديوى إن بطرس باشا مكث^(٤٧٩) بالبرنس حسين ،
فانه يمهّد الطريق أمامه بما يلقيه فى حقنا من الدسائس . وطعنت
عليه^(٤٨٠) طعنا شديدا . فوافقنى الخديوى ، ووجدته متبرما منه ،
ويقول إنه يلزم قص جناحيه حتى لا يطير . وكان قد علم أن بطرس
يقول — فى أثناء كلامه للواحد منا — : إن هذا عبط ، أو أنت عبيط !
فسأله فى ذلك ، فقال : إنه من باب المزح ! فقلت للخديوى : إذن
لا حرج علينا فى أن نمزح معه بمثل ذلك ! فضحك كثيرا .

قال : وانكما ستمران عليه^(٤٨١) عند عودتكما ، وتتفاهمان معه فى
هذه المسائل ، وعلى سعيد ثلاثة أرباع الكلام ، وعليك الربع الباقي .
فقلت : لم يكن فى نيتنا المرور به ، ولا يتأتى أن نسعى اليه بقلوبنا ،
ولا أن نخفض له هذا الجناح ، إلا اذا كنا مأمورين بذلك منك .
فقال : نعم ، وهى مأمورية منى .

فمررنا به . وبعد المقابلة حصل سكوت أخذ يتهيا سعيد فيه
للكلام ، فقال بطرس : والله ما اشتكيتكما ، وما كنت أريد أن أقول
عنكما شيئا ، ولكن أمرا — لا أدرى ما هو ؟ — أخرجنى عن الحد ،
لأن عشت مدى عمرى الطويل لم تلحقنى اهانة ، ولم يمسننى صغار ،
وإنى ضائق من كل شيء ، وزاهد فى كل شيء .

(٤٧٩) فى الأصل : « قلت إنه مكث » ، وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد فى
المتن ، نظرا لأن سعد زغلول كان قد أضلف ما ورد فى ص ٩١٦ ،
فتطلب استئناف الكلام هذا التعليل .

(٤٨٠) أى على بطرس باشا .

(٤٨١) أى : على بطرس باشا .

ثم عتب على سعيد في عدم إخباره بالتقلبات قبل الاتفاق عليها مع الخديوى والانجليز ، حتى لا يكون مركزه حرجا اذا أراد تعديل شيء فيها . فقال له سعيد انه لم يفعل ذلك قصدا ، وانه فات عليه هذا الأمر .

ثم انتقل الكلام لمسألة « المؤيد » . فكذبتهما إليه كما كذبتها للخديوى ، وقلت : يلزم أن تصدقني فيما أقول ، وإن اتفاق الخواطر غير ممنوع . وأشارت إليه إلى ما كتبه « المقطم » في هذا الخصوص ، وإلى ما كتبه « الجريدة » عن عدم اجتماع النظار في مجلس الشورى ، ولزوم حضورهم من الآن فصاعدا واحدا واحدا ، وأنه هو الذى أخبر بذلك .

ثم حصل الكلام في مجلس الشورى وأسباب الامتناع عنه ، وفي التضامن بيننا ، وفي المعاملة التى يعاملنا بها ، وما شاكل ذلك — فأخذ يتنصل منه ، ويعتذر بأعذار باردة .

ومما قلته له : إنه يظهر أنك تستاء من مناقشتنا ، ولكن ينبغي لك أن تُسر بها ، لأنها ترشد في كثير من الأحيان إلى الصواب . ولا ينبغي لك أن تعول على الذين يجلسون بين يديك ، ليمصدقوا بأفواههم ما تنكره قلوبهم منك ! وأنحيت على رشدى وحشمت ، وأنه لا يصح له أن يعتز بهما . وذكرت له أمثلة صدقه فيها رشدى وحشمت ، وهى آراء باطلة ، وبينت بطلانها .

وأخيرا انتهت الجلسة على حسن التفاهم — فيما يظهر — وطلبت منه أن يخبرنا بكل ما يستاء منه قبل إخباره به أحدا . ولما زعم أنه لم يشك لأحد ، [ص ٩١٩] أشرت إليه أنه مكتف بالبرنس حسين ، لأنه كافيك شر السعى ضدنا ، وهو يتكلم في حقى في كل مكان ، وذنبى عنده اجتماعى بأباضه . على أنه لا يصح له أن يطعن الآن في أباضة ، بعد أن أوصله إلى هذا المركز .

٢ فبراير سنة ٩١٠

اجتمع رشدي وسعيد عند الخديوي ، فأكد لها رشدي بأنه لم يخبر بطرس باشا بشيء عن المؤيد . وطلب أن تحصل مواجهة ببطرس باشا ، حتى يكذب ذلك صريحا في وجهه ! وأيد هذا الطلب سعيد . غير أن الخديوي قال : يكفى العلم بالحقيقة . [عن ٩١٨] وتكلم مع رشدي ومع اسماعيل سرى^(٤٨٢) بلزوم الاتحاد والارتباط ، وطلب مني أن أزور حشمت .

[ص ٩١٩]

اجتمعنا بعابدين عند الخديوي ، ولم يحصل شيء في هذه الجلسة يستحق الاثبات .

٣ فبراير سنة ٩١٠

أطلعني بطرس على الخطاب الذي سيلقيه الجناب العالي على الجمعية العمومية عند افتتاحها ، فوجدته يتضمن أنه حصلت مخابرة بين الحكومة وبين الشركة ، انتهت - بعد الجهد الجهيد - بوضع المشروع المعروض على الجمعية . وأن التعديلات ، التي أدخلها مجلس النظر عليه ، هي نهاية ما يمكن الوصول إليه . وأن النظر مستعدون لاعطاء البيانات والايضاحات التي يحتاج أعضاء الجمعية العمومية إليها ، ولإقناعهم بفوائد المشروع ومزاياه وأنه يجب على الأعضاء أن يتذكروا - عند النظر في المشروع - العواقب ، ويتدبروا في المسؤولية التي تعود عليهم من الفصل في مشروع بحثته الحكومة بحثا دقيقا ، ورأته موافقا تمام الموافقة لصالح البلاد .

(٤٨٢) في الأصل : « وقال ان الخديوي تكلم مع رشدي ومع اسماعيل سرى » . وقد عدلنا العبارة إلى ما ورد في المتن ليستقيم المعنى .

فقلت : إذا كان لى رأى فى الأمر ، أرى أن الأولى تغيير أسلوب هذا الخطاب بما يجعل الخديوى فوق الآراء كلها ، بحيث لا يشعر الخطاب باستحسان ولا استقباح له (٤٨٣) لأن ذلك يعرضه لطمع الطاعنين ، ويجلب السخط عليه ، وربما حمل الساخطين على معارضته ، فيكون فى هذا خيبة له . فلم يوافقنى على ذلك .

ثم فاتحته فى مسألة المؤيد ، وقلت : إن المقطم نشر فى يوم ٢٨ يناير مضمون ما قلته أنت فى مجلس النظر . ونشرت « الجريدة » مضمون مقالة « المؤيد » فى نفس اليوم الذى ظهرت فيه تلك المقالة — وهو يوم الأحد ٣٠ يناير سنة ٩١٠ . فلم يستطع أن يجيب بجواب شاف .

وقلت : ما كنت أتوهم أن تشكونى للخديوى قبل أن تخبرنى بالأمر ! فقال : إني كنت متأثرا ، لأنى ظننت — من كتابة المؤيد — أن الخديوى يلعب فى مسألة القتال .

أخبرنى محمود باشا شكرى بأن الخديوى أظهر للبرنس حسين عدم رضائه عن خطته بالنسبة لنا ، وأشار عليه بعدم التداخل بيننا . فخرج من لدنه مكتئبا . وتأثر من ذلك بطرس ، الذى حضر على أثره ، [ص ٩٢٠] وسمع من الخديوى ما قاله للبرنس .

٤ فبراير سنة ٩١٠

حضر اسماعيل باشا سرى ، وأخبرنى بأنه يريد أن يدعونا لوليمة يوم الجمعة القادم ، فى باخرة نيلية ، تبادل الصفاء فيها ، لأن الخديوى أخبره بذلك ، وقال له إنه مستاء من الانقسامات الحاصلة ،

(٤٨٣) أى : استحسان واستقباح الخديوى .

وإنه لا يود أن يحدث أى تغيير فى وزارة شكلها هو بنفسه ، وعلق عليها آمالا واسعة .

أخبرنى الشيخ على يوسف بكثير من الدقائق ، دبرها بطرس والبرنس حسين ، وكادت تنجح مع غورست لولا أن تداركها الخديوى بحكمته .

٥ فبراير سنة ٩١٠

استدعاني بطرس ، وأخبرنى بالتوجه لمجلس شورى القوانين فى الساعة ٦ السابعة - إذا أردت - للنظر فى مشروع قبول غير تلامذة الحقوق فى امتحاناتها . وأن البرنس سيكتب لى بذلك . فقلت : سأتوجه ، ولكن لا يحسن أن يكون الإخبار فى يوم انعقاد الجلسة .

ثم أطلعنى على الخطاب الذى سيلقيه الجناح العالى فى الجمعية العمومية ، وقد (٤٨٣م) عدّله بما كان عليه من قبل نوعا ، بأن حذف بعض العبارات التى تفيد استحسان الخديوى له ، وتحرّض الجمعية على قبوله ، وأبقى الجملة الأخيرة - وهى التى ذكرنا مضمونها قبل .

فأظهرت له أنى غير راض عنها ، وقلت : إن كون الخطاب يغفل جميع الحوادث التى مرت فى هذا العام ، وينحصر موضوعه فى مسألة القتال ، ربما لم يكن من اللياقة . فقال : لم يحدث شئ يستحق الذكر سوى قانون مجالس المديرية ! قال روكاسيرا : وحادثة الحج ! - وكثر الأخذ والرد فى هذا ، ولكن لم تنته على طائل . وكنت أبدى رأى ، وإذا عورض لا أسنده .

ثم وجدت خطابا من البرنس حسين ، يبين فيه أن المجلس سينظر

(٤٨٣م) أضيفت : « وقد » .

في اللائحة الداخلية ، ثم ينظر ذلك المشروع في نحو الساعة السادسة . ففهمت من تحديد الساعة ، أولاً بمعركة بطرس ، وثانياً في هذا الخطاب — أن يكون القصد الحضور في المشروع دون سواه .

ذهبت في الساعة المذكورة ، ونظر المشروع ، واعترض الشيخ حسونة عليه بأنه مضر بمدرسة الحقوق ، ويترتب عليه وجود كثير من الحقوقيين لا عمل لهم . فرددت عليه طويلاً . وقبل المشروع باجماع الآراء الا رأيه ، وطلب الأعضاء فقط جعل رسوم الامتحان ثمانية جنيه ، بدل عشرة . وقام بعد ذلك حسن بكري ، وشكر ناظر المعارف ، ودعا . فأمن الحاضرون .

وجمعت ورقى ، وأردت القيام ، فأخذ الكاتب يتلو اقتراحاً من حسن بك مذكور . وكان علوى استوفز^(٤٨٤) للكلام ، فقال لي البرنس : إنه يريد الكلام عن غرق باريس ! [ص ٩٢١] وأظن أنه لا يحسن حصول هذا الكلام بحضورك . فقلت : إنى أريد الانصراف من قبل ذلك وبدون هذا الملحوظ . غير أنى لم أرد قطع التلاوة . ثم سلمت عليه ، وانصرفت .

يوم الاحد ٦ فبراير سنة ٩١٠

حملنى سعيد أن أتوجه إلى بطرس ، وأخبره بما حصل في مجلس الشورى ، حتى لا يكون له سبيل في اتهام بتقصير . فرضيت ، لأنى رأيت في إخباره كيداً له ! فقصصت عليه ما جرى بالمجلس ، وأن المسألة انتهت بالشكر والدعاء . فاكتب ، ولم يجب بغير الزوم !

وقلت : إن البرنس يظهر أن لا يريد أن يحضر الناظر في غير

(٤٨٤) في الأصل : « استوفذ » بالذال ، وصحتها كما هو بالمتن ، ومعناها : تهيأ ، أو « توثب » . وهى غير مستخلمة حالياً .

المشروع المختص به ! فتمتم ولم يجب . ثم قال : إن فتحى باشا أخبرنى أن حزب الأمة يريد رفض المشروع ! فقلت : إن الشائع فى البلد أنه يتظاهر بذلك ، حتى يقبله فيما بعد ! وصدق سعيد على ذلك ، ثم قال هو (٤٨٥) إنه لم يتداخل فى أمر القتال ، وإنه أشار على الخديوى بعدم التدخل .

٧ فبراير سنة ٩١٠

اجتمعنا بعابدين الساعة ٩ ونصف ، وتلا (٤٨٥م) الخديوى الخطاب المزمع القاؤه فى الجمعية العمومية . فوجدته محذوفا منه ما أردت حذفه فى المرة الأخيرة واستحسنه (٤٨٦) الخديوى . وقال المستشار المالى : يظهر أن الشركة تميل إلى قبول تعديل مجلس النظار .

ثم حصل الكلام فى المظاهرات المزمع اقامتها ضد المشروع ، والاحتجاجات التى تتوالى بشأنه . فلاحظ الخديوى أن المحتجين أناس غير معروفين ! ثم حصل الكلام فى بعض موضوعات لا أهمية لها .

وأخبرنى بطرس أنه هو الذى عدّل الخطاب بالحالة التى هو عليها - خلافا لرغبة الخديوى . فقلت له : أحسنت .

يوم ٨ فبراير سنة ٩١٠

وجدت شفيق (٤٨٧) عند بطرس . فقال هذا (٤٨٨) : إن شفيق

(٤٨٥) أى : سعيد .

(٤٨٥م) فى الأصل : « وتلى » .

(٤٨٦) فى الأصل : « فاستحسنه » .

(٤٨٧) أى : أحمد شفيق باشا ، رئيس الديوان الخديوى ، ومؤلف « حوليات

مصر السياسية » (٩ أجزاء) و « مذكراتى فى نصف قرن » (انظر

كشف الجزء الثانى لمزيد من المعلومات) .

(٤٨٨) أى : بطرس .

أصلح خطاب^(٤٨٩) الخديوى حتى صار بهذا التصليح حسنا . وقراه على ، فوجدت محذوفا منه كل ما^(٤٩٠) عارضت فيه من الجمل . فقلت : عظيم جدا ! ثم أخبرنى محمود باشا شكرى^(٤٩١) بأنه هو الذى جعله على هذه الصورة ، لأنى كنت تكلمت معه فى ذلك من قبل .

[ص ٩٢٢]

خطب الشيخ على يوسف يوم ٨ خطبة بنادى حزب الاصلاح ، شدد الوطأة فيها على مشروع القنال ، وانتقد المستشار المالى انتقادا مرا ، وود أن لو طلبت الجمعية العمومية تأجيل النظر فى مشروع القنال ، حتى تُمنح البلاد مجلسا نيابيا . وكان الحاضرون كثيرا من طبقات مختلفة . وقال الخديوى - بقاعة الانتظار بمجلس شورى القوانين - إن الشيخ على يوسف لم يتعرض لشيء فى الخطبة ! فقلت كيف ؟ وقد تعرض لكل شيء فيها ؟ فأدبر متشاغلا بشيء آخر ! وزعم بطرس أنه لم يرها !

[ص ٩٢١]

٩ فبراير سنة ٩١٠

افتتح الجناب العالى الجمعية العمومية ، بالخطاب المنشور فى جرائد اليوم . فصاح البرنس حسين ، وتبعه الحاضرون ، ثلاثا : يحمى الخديوى ! وانصرف - كما حضر - مع بطرس . وكان البرنس مكتئبا جدا ، لأنه اتصل به أن الأعضاء مجتمعون على رفض المشروع .

(٤٨٩) فى الأصل : الخطاب .

(٤٩٠) فى الأصل : « كلما » .

(٤٩١) محمود باشا شكرى ، هورئيس الديوان التركى الخديوى .

وعقب انصراف الجنب العالي ، توجه جميع الأعضاء لعابدين . فخطبهم الخديوى بما مضمونه أنه يتعشم أن يراهم مجتمعين كل عام ، وأنهم يبحثون المشروع بما يستحقه من العناية والاهتمام ، لأن الموضوع خطير ، والأنظار من كل جهات العالم شائخة اليهم ، وموضوعه يهم الدول جميعا . ورد عليه [ص ٩٢٣] البرنس ببعض كلمات خفيفة ، ثم انصرفوا . فقال لبطرس : هذا غاية جهدى ، وايس لك أن تطلب منى شيئا وراء ذلك ! فقال له بطرس : قد صنعت أكثر مما يلزم .

ثم بُلغ الأعضاء - شفاها - أن الجمعية تعقد في الساعة ٤ أربعة بعد الظهر . وانعقدت فعلا ، وعقب تلاوة الأوراق المختصة بالمشروع ، طلب شواربى تحويله على لجنة . وأيده أمين الشمسى ، وخالفهما أباطة وصوفانى، وطلبا تأجيل النظر لغد . فعارضهما البرنس . ولكن أباطة بين أن التأجيل لازم للتأمل في الخطاب الخديوى وتدبر معانيه - خصوصا ما جاء فيه من الإشارة إلى استشارة آل خبرة في مسألة القنال - فاضطرب بطرس وارتعشت يده ، وبيض لون البرنس . وصاح الأعضاء بالتأجيل . فتأجلت الجلسة إلى الغد .

وقدم مشروع لائحة العلانية للجمعية العمومية ، فلم يُرد الرئيس أن ينظرها ، وأراد أن يؤجلها للجلسة القادمة . فألح أباطة ، وعارضه سميكه ، وانتهى الأمر بتلاوتها ، والتصديق عليها ، ووجوب العمل بها اعتبارا من الجلسة التالية ، ونشرها بالجريدة الرسمية .

وانفضت الجلسة وقد أخذت الكآبة من الرئيسين مأخذها ، وكان الحاضر يحس بأن هناك قوة متماسكة ضد المشروع ، وضد كل تعد يحصل من جانب الرئاسة أو الحكومة . ولم يند من الحكومة أدنى كلمة في هذه الجلسة .

دعا « اللواء » وجرائد الحزب الوطنى الى القيام بمظاهرة حول الجمعية العمومية ، عند اجتماعها . غير أن المتظاهرين لم يكونوا كثيرين ، وقد استعمل البوليس التسدة نوعا ، فبدهم قبل اجتماعهم . وقال الحديوى لنا أمام شوقى : إن هذا يقول بأن رجال البوليس كانوا أكثر عددا من المتظاهرين ! وتغيب عدد غير قليل من تلامذة الحقوق وغيرها فى ذلك الوقت . وكانت وفود من الطلبة تنور على منازل أعضاء الجمعية العمومية لتدعوهم إلى رفض المشروع .

والأفكار الآن تكاد تكون مجمعة على رفضه ، فقد كثرت إقامة الحفلات فى مصر وفى الأقاليم ، التى خطب فيها الخطباء باستقبال المشروع والدعوة إلى رفضه . ولكن هل يستمر هذا التيار ؟ شئ ترك الحكم فيه للمستقبل .

يوم ١٠ فبراير سنة ١٩١٠

عاد انعقاد الجمعية فى الساعة ٤ بعد الظهر . ولم يكن يريد أن يجعلها الرئيس علانية ، ولكن أباطة اتخذ احتياطة ، حيث طلب من الصباح بعض تذاكر دخول ، فأعطاه السكرتير إياها بغير إذن البرنس ، الذى تكلز من ذلك . وبعد الانتهاء من تلاوة محضر الجلسة الماضية ، قرر الأعضاء — بعد مناقشة — تحويل المشروع على لجنة يكون عددها [ص ٩٢٤] ١٩ ، وقدم الرمالى قائمة بأسمائهم ، ووافقت الأغلبية عليها . غير أن علوى باشا طلب إقالته من اللجنة لكثرة أشغاله ، فعرض فتح الله بركات مكانه عبد الحميد عمار . ثم طلب عفيفى باشا إقالته لعدم كفاءته ، فعارضهما طلبه سعودى ، فقررت الأغلبية اقتصار اللجنة على ١٧ . فطلب طلبه سعودى إقالته أيضا . وعلى أثر كلمة فاه بها حسن بك بكرى استعفى سميكة ، رغبا عن

تفسيرها بما لا يحسه شخصيا . فقرر أن يكون العدد ١٥ ، تحت رئاسة محمود باشا سليمان .

وكان البرنس الرئيس أثناء ذلك منفعلاً جداً ، ويخاطب من يتكلم من الأعضاء ، الذين يظهر كونهم ضد مشروع القتال — بعنف بلغ حد التعدي . وكان يقول — عند خروج الأغلبية على أمر ضد رغبته — إن هذه طبخة مطبوخة . وأخذ يقول الى سعيد وسرى — بصوت عال — : إننا نحن قلعنا عيوننا بأصابعنا لتحويلنا المشروع على الجمعية العمومية !

وطلب أباطة — بتعزيد صوفاني — أن تبين الحكومة ما إذا كان قرار الجمعية في مسألة القتال قطعياً أو استشارياً ؟ فأحال بطرس باشا ذلك على النطق السامى . وجرت بينه وبين السائلين مناقشة — مفسرة في جرائد اليوم التالى — فأسرع الرئيس بانفضاض الجلسة ! وحصل لذلك تأثير سئ في نفوس الأعضاء والعامه ، أبدته الجرائد .

وقد ارتبكت الحكومة في أمرها ، فلما رأته أن الاجماع تقريبا على رفض المشروع . وقد بذل بطرس قواه في التأثير على الحديوى بواسطة غورست ، أن يسعى في استمالة المقرين اليه من الأعضاء إلى قبول المشروع ، أو رفضه بناء على سبب لا يمنع الحكومة من قبوله ! وأفهم^(٤٩٢) الحديوى بأنه لا يشتغل في المشروع من النظر الا بطرس — فتأثر الجناب العالى من هذه المساعي ، وأخذ يستميل الأعضاء . ولكن يظهر أن ذلك ضد رغبته الحقيقية .

يوم ١١ فبراير سنة ١٩١٠

تقابلت مع السير إلدن غورست في الظهر — وكان عائدا من عاهدين —

(٤٩٢) أى : أفهم بطرس الحديوى .

فوجدته مكتئبا ، وقال : إن الحالة رديئة ، لأن الأعضاء متعصبون على الرفض ، وإن الذين استعفوا لم يحملهم على الاستعفاء الا تحالف (٤٩٣) بقية أعضاء اللجنة بالطلاق على الرفض !

فاستبعدت له ذلك ، وقلت : إن سير الحكومة والبرنس أثرا في الأعضاء ، لأنها قدمت المشروع جافا بدون أن تُصاحبه ببيان فوائده ومزاياه ، وبذلك تركت الأعضاء تحت تأثير أقوال المعارضين وكتاباتهم . والجرائد المتشعبة للمشروع يفض الوطنيون العربي منها ، ولا يقرأون الأجنبية ! ولأن البرنس استعمل الشدة مع الأعضاء ، وتظاهر بمائلة الحكومة ضدهم .

فلم [ص ٩٢٥] يعترض غورست على ذلك . وتكلم قليلا في فوائد المشروع ، وأشار إلى أن كسيل معارض فيه حتى تلتهج مصر إلى الاستدانة منه . وإلى أن المعارضة توجب حرمان المصريين من الحكم الذاتي ! فلم أجاره على ذلك .

وخضنا في حديث علاقة مجالس المديرية بنظارة المعارف — فأبدى ميله إلى مساعدتها . وتواعدنا على أن نعود إلى الكلام في فرصة أخرى ، بعد إيفاء الموضوع حقه من البحث .

يوم ١٢ فبراير سنة ٩١٠

عُرضت على مكاتبة من كوريت ، ناظر الرسائل المصرية بلوندره ، يطلب فيها الأمر تلغرافيا بارجاع طالين من الطلبة المقيمين في ريدنج ، وهما : نصار والفقى . فأجلت النظر فيها إلى الغد .

يوم الأحد ١٣ فبراير سنة ٩١٠

انحرفت صحتي ، فلزمت البيت إلى يوم الأحد التالى الواقع في

(٤٩٣) أى : حلفهم فيما بينهم اليمين .

٢٠ فبراير سنة ٩١٠ . وفي أثنائها ، أرسل الى الخديوى - مع الشيخ على يوسف ومع سعيد باشا - أن أسعى فى المشروع . فقلت : إن بطرس أتم ما أتم فيه بالبعد عني ، واحترس أن يشركني فى أعماله فيه . وكنت عرضت عليه أن أدافع عن المشروع أمام اللجنة ، فلم يقبل .

وكتا - لما أحسننا من الخديوى تأثير بطرس وغورست عليه فى استمالة الأعضاء - سعينا فى إفهامه أن المشروع اذا نجح ، ينسب النجاح فيه للبرنس حسين ، فيعظم شأنه فى عين انجلترا ، ولا تؤمن عاقبته ! وألقى اليه كل ما حصل من البرنس مما استاء الناس له . فتأثر من ذلك - بعد أن تحققه - وعزم على رفع البرنس من منصبه ، وأصبح ذلك فى حكم المقرر .

ثم حصل الاتفاق بين غورست والخديوى ويطرس على أن يدافع النظار جميعا عن المشروع . وصرح أباطة بأنه لا يعدل عن خطة المعارضة . وأظهرت أنه لا يمكن استمالة أحد من الأعضاء ، حتى فتح الله بك بركات ! ثم علمت أن الخديوى يظهر المساعدة على قبول المشروع ، ولكنه يطن الخلاف .

فى يوم الأحد ٢٠ فبراير

أحسست بالعافية ، فخرجت إلى الديوان ، ومكثت به الى الساعة ١٢ ونصف ، وتكلم معى^(٤٩٤) المستشار فى مسألة الفقى ونصار ، وقال : إن غورست يرى رفقها . فتأثرت من ذلك جدا ، وأظهرت عدم الموافقة عليه . فطلب أن يراجع الأوراق مرة أخرى ! .

وهيجت هذه العبارة أشجائى ، فاضطربت أعصابى ، ونزلت من الديوان

(٤٩٤) فى الأصل : مع .

مفكرا في الاستعفاء والخلاص من هذه الحالة . ولم آكل^(٤٩٤م) إلا قليلا .

ثم خلعت ثيابي للاستراحة ، وإذا بخير حادثة بطرس وإصابته في نظارة الخارجية قد وصل ، فليست ، وتوجهت إلى مكان الحادثة ، فوجدتهم [ص ٩٢٦] يضعونه في عربة نقل . وسرت خلفها إلى استيالية ملتن ، فوضع في غرفة على سرير ، وعاد إليه مصوبه ، وكان يتأوه . وأصيب عدة اصابات : في جنبه ، ورأسه ، وبين كفيه .

فطيروا الخبر إلى الخديوي ، وحضر ، وزاره . كما حضر السير إلدن غورست . ولم يكن يتكلم الا ببعض جمل متقطعة . وأُجريت له عملية ، ثم توفي في الساعة الثامنة من اليوم التالي^(٤٩٥) .

واستولى على الناس الملع والجزع ، وقبض على الجاني ابراهيم السورداني الصيدلي ، وأقر بفعلته ، وأنه ارتكبها لخيانته للوطن : بتصاديقه على اتفاقية السودان ، ونشر قانون المطبوعات ، وترؤس^(٤٩٦) محكمة دنشواي ، وترويج مشروع قنال السويس .

ووجدت معه ، وفي صيدليته ومنزله ، بعض الأوراق ، دلت على

(٤٩٤م) في الأصل : « أكل » .

(٤٩٥) في كل هذه الرواية نلاحظ أن سعد زغلول لم يُد أي تأثير ، لا للحادث ولا للوفاة — على العكس مما أبدى عندما سمع بوفاة صديقه قاسم أمين . ونعتقد أن موقف بطرس المؤيد لمد امتياز شركة القنال ، وموقف سعد زغلول المعارض ، والصراع الذي دار بين الرجلين على نحو ما أوضحته المذكرات ، كان له تأثيره في سلبية موقف سعد زغلول من الحادث . وعلى كل حال فإن رأى سعد زغلول في بطرس باشا لم يكن مما يسبب له حزنا على مصرعه . ويمكن للقارئ الاطلاع على هذا الرأي فيما سبق (ص ٦٣٩ من الكرامة ١٣) .

(٤٩٦) في الأصل : « وترأس » .

أن هناك جمعية سرية من قصدها إعطاء مصر للمصريين واستقلالها ، ولو مع استعمال القوة . وعثر على عقد تشكيل الجمعية وقانونها . وألقى القبض على كثيرين من أعضائها . ولا يزال التحقيق جاريا .

وتوجهت الأنظار - من أول الأمر - الى تفتيش منازل زعماء الحزب الوطني ، غير أن سعيد باشا عارض في ذلك معارضة وافقته عليها . ثم حصل التفتيش بعد ذلك ، لأن المحقق ظن أنه ربما كان مفيدا .

وقد شيعت جنازته باحتفال عظيم جدا ، حضره خلق كثير ، ولكن على غير انتظام . وصحب كثير من المشيعين النعش إلى القبر ، وفي مقدمتهم البرنس حسين والسير إلدن غورست .

وقد فرح المسلمون فرحا عظيما بهذه الحادثة ، واستبشروا بها خيرا ، وتناجوا باستحسان فعل القاتل ، وود الكثير منهم لو يفلت من العقاب ! - أما المسيحيون ، فتأثروا من الحادثة ، وخصوصا الانجليز منهم ، وعلى الأخص الأقباط . وأظهروا العداء والبغضاء للمسلمين ، وامتلات جرائمهم بالطعن عليهم ، وأخذوا يرسلون التلغرافات تارة بالتماس أن يكون رئيس الوزارة منهم ، وتارة بأن يكون لهم على الأقل عضو في الوزارة .

أما الجنب العالى ، فقد تأثر ، ولكنه كان يحاول كتمان تأثيره وخوفه . وقال - عقب الحادثة - : إنه يلزم وضع الأحكام العرفية . وكان المستشار المالى حاضرا .

وشاع - عقب الوفاة - تعيين رئيسا للنظار ! غير أنى ما كنت أجد من نفسى رغبة فى ذلك ، لصعوبة مركز الوزارة فى الظروف الحاضرة ، فان الرئيس بين ثلاث قوى متضادة : الحديوى ، والأمة ، والاحتلال . والتوفيق بين هذه القوى المختلفة ضرب من المحال ،

ومعالمه إحداهما على الباقيتين إما خطر وإما اضرار بالبلاد .

وقابلنى محمود باشا شكرى^(٤٩٧) ، فقال : أرجوك ، اذا عرضت الرئاسة عليك ، لا [ص ٩٢٧] تقبلها ، لأن الحالة صعبة ، ولا أتمناها لك . فوافقت ، وفهمت القصد . ثم فاتحنى مرة أخرى عما اذا كنت أرى شيئا فى تعيين أحد زملائى ؟ فقلت : لا أرى بأسا من ذلك ، إن كان هو سعيد^(٤٩٨) ، لأن مبادئنا واحدة ، وأعتبره كأخ لى . غير أنه اذا كان من الضرورى بقاءى فى الوزارة ، فلا بد أن أتولى نظارة أخرى غير المعارف ، وإنى أفضل الخروج من الحكومة على البقاء فيها . فعاد إلى فى آخر النهار ، وقال إن الخديوى قبل ذلك .

ثم حضر سعيد ، وأخبرنى بأن الخديوى كلفه بتشكيل وزارة ، فعلق قبوله على استشارى ، وقبولى العمل معه . فقلت : إنى قابل ، وافكرت أن أكون فى الداخلية تخفيفا للحمل عنه ، أو نقل فتحنى إليها . فرأيت منه الميل إلى بقاءه فيها مع اسماعيل صدقى . فلم أشدد . وتقرر أن يتعين فتحنى وكيلا للمعارف .

غير أن ذلك لم يتم ، لأن حشمت وسرى لم يقبلا المعارف بهذه الكيفية — أى أن يكون لهم الاسم ولغيرهم الفعل — وتوجه سعيد إلى غورست ، فقال^(٤٩٨م) له : إن الثقة بك أدت إلى الاتفاق على تعيينك ، غير أنك مشهور بالميل للخديوى وتنفيذ رغائبه ، وهى قد تكون خارجة عن حد المصلحة فى بعض الأحوال ! فأجابه بالسبر على حسب ما تقتضيه المصلحة .

(٤٩٧) محمود باشا شكرى ، هورئيس الديوان التركى الخديوى .

(٤٩٨) أى : إذا كان المعين محمد سعيد .

(٤٩٨م) أى : قال غورست .

وكان غورست عرض على الخديوى - فيما أخبرنى به شكرى وسعيد - اسماعيل سرى ثم رشدى^(٤٩٩) ، فلم يقبل الخديوى ، وعرض أن يكون الاختيار بين سعد وسعيد ، فتخرف غورست من سعد وشدته ، وحصل الاتفاق على سعيد .

ثم تكلم معى الخديوى كلاما مملوا بالانعطاف ، فشكرته عليه . وقد اجتمعنا - قبل التأليف الرسمى - فى بيت سعيد ، واستدعى سابا باشا ، فأخذ^(٥٠٠) يلقى أسئلة عن خطة الوزارة الجديدة بالنسبة للدستور ، وتسكين الأفكار ، والعمل فى الحكومة . وأظهر أنه لا يريد أن يكون ناظرا بالاسم دون الفعل . وكان يسأل السؤال ولا يسئول الجواب عنه ، ويستقل إلى غيره ! وتبين لى أن كل هذا رياء فى رياء ، وأنه فى الحقيقة قابل ، ولكن يريد الظهور أمامنا بمظهر أسمى النفس . فأبان له سعيد بعض الشيء ، ووضحت له الباقي .

ثم توجهنا - بعد الظهر - إلى الحضرة الخديوية ، فهناكنا ، وقالت إن أقصى أمانها أن تشتغل بالاتحاد ، ونعمل على كتمان مداولاتنا حتى لا تتناقلها العامة .

ثم توجهنا - بناء على رغبته - إلى البرنس حسين ، فأظهر عدم الرغبة فى بقاءه فى مسنده ، لنفور أعضاء المجلس والجمعية منه ، وامتناع أغلبهم عن زيارته ، وتكلم الجرائد فى حقه . فراجع سعيد مرارا . ولم أفه بينت شقة [ص ٩٢٨] رغبا عن توجيهه أغلب الخطاب إلى . فسألنى عن سبب سكوتى ؟ قلت : إكتفاء بكلام الرئيس ! .

(٤٩٩) أى عرض اسماعيل سرى ثم رشدى لرئاسة النظار .

(٥٠٠) أى : أخذ سابا باشا .

ثم توجهنا إلى السير إلدن غورست ، فقال — بعد أن أبدى تأسفه على وفاة بطرس باشا — إنه مسرور من تشكيل الوزارة على هذا النحو ، وإن الاحتلال يرسم خطة الأعمال العامة لمصلحة البلاد ، وأنه ينبغي أن تحافظ الوزارة على كتمان مداولاتها ، وأن يجادل الناظر الموظفين معه من الأجانب بالتي هي أحسن ، وأنه لا أغلبية في مجلس النظر عند اتفاق الناظر المختص والرئيس على الموضوع .

وكان الكلام بتكلف ولا حرارة فيه ، فلم أتلقه بالارتياح ، وقلت — عند الانصراف — لسعيد ورشدي : إن هذا الكلام يشبه أن يكون درساً لأطفال ، لا بياناً لخطة حكومة ! ثم زرنا والدة خديوى ، ثم الحرم ، وتقابلنا مع الحضرة الخديوية في القبة ، ولم يحصل في هذه الجلسة ما يستحق الاثبات .

أصر البرنس حسين على الاستعفاء ، فقبل ، فأبدت رغبتي أن أتعين مكانه ، ولو بغير مقابل ، لأنى رأيت أن هذا المركز مهم ، ويمكن أن أخدم فيه بلادى خدمة نافعة . فتوقف سعيد وقال : إن خرجت من الوزارة فلا أبقى فيها . فلما رأيت منه هذا الانعطاف الشديد ، عدلت . ثم عرضت الرئاسة على فخرى باشا ، فرفض بتاتا . ولمح له غورست — بعد الرفض — بالمرتب ! فاستاء من هذا التلميح ، وزاده اصرارا . ورفض عدلى أيضا . ثم طلب مظلوم أن يكون له مرتب مساو لمرتبه السالف (٥٠١) . فلم يقبل المستشار المالى .

وحينئذ عاودت الكلام فى ترشيحي ، فافتنع سعيد . ولكن يظهر أن أباطة أضعف اقتناعه . ومع ذلك فقد عرض الأمر على الخديوى ، فأبى ، وقال له : إن خروج سعد من الوزارة يكشفك ، ويعرضك

(٥٠١) هكذا فى الأصل : وقد تكون العبارة : « لمرتب السالف » — أى للمرتب الذى كان يتقاضاه البرنس حسين .

لمسؤولية لا يمكنك تحملها . فلا تفرط فيه . وأما غورست فقد رفض
بتاتا ، ولم يقبل أن يتناقش في الموضوع ، فعرضوها على عزيز عزت
وسرهناك ، فرفضها . واشترط عزيز عزت توسيع اختصاصات
الشورى ، وتعديل طريقة الانتخاب ، فتعين محمود باشا فهمى .

وقد اجتمع مجلس النظار يوم الاثنين الماضى ٢٨ فبراير سنة ٩١٠
تحت رئاسة الجناب العالى . وأهم ما تقرر فيه : اختيار « فلتر چئل »
لترشيح مياه القاهرة . وقد كنا متوقعين في اختياره ، غير أن غورست
أسر إلى سعيد بأنه يرجو منه ألا نتوقف في الأمر ، لأنه [ص ٩٢٩]
فرط منه - في محادثته مع مسيو ديوقنصل فرنسا - أنه لا يمكن قبول
« فلتر شايال » . فلذلك لا يمكن العدول عن هذا . قال سعيد : إن
لا يمكن أن أخفى ذلك عن اخوانى ، بل لابد أن أوقفهم عليه ، لأن
ذلك مبدئى^(٥٠٢) . وبناء عليه تقرر قبول « فلتر چئل » .

وعارض الخديوى كثيراً في اعطاء عزيز باشا عزت النيشان
المجيدى الأول ، لمناسبة استعفائه . ولكنه ارتاح لمنح رتبة فريق
لسرهناك باشا . وأظهر امتعاضه من تعيين محمد محمود محافظا للقنال ،
وقال إنه كان يتوهم أنه محافظ لبور سعيد دون الاسماعيلية والقنال .
وكاد يسقط التعيين ، ولكنه عدل بعد اظهار عدم الارتياح .

ثم اجتمعنا - مرتين - بمenzل سعيد ، لقراءة أجوبة الحكومة على
رغبات الجمعية العمومية التى أبدتها العام الماضى . وحضر المستشار
المالى فى أولها ، وحصل الكلام فى مسألة القنال ، وهل الأحسن
ارجاؤها أو سحب المشروع ؟ فلم نمتحسن السحب ولا الارجاء .

ثم حصل الكلام فى عرض ما يصرف من الاحتياطى - أثناء

(٥٠٢) فى الأصل : « مبدئى » .

السنة - على مجلس الشورى ، قبل صرفه . فكان سابا وحشمت يحاولان عدم صحة عرضه ، غير أنى تغلبت - مع رشدى - عليهما . وانتهى الأمر بمراجعة الجارى فى المجالس الأوروبية .

ثم اجتمعنا أمس - ٥ مارس سنة ٩١٠ - عندى ، وأخبرنى سعيد بأن الخديوى متأثر من جواب السير جراى فى مجلس النواب بأنه لا يعلم إن كان للخديوى أسهم فى شركة القنال ! قال سعيد : وإن الخديوى يريد أن نسعى لدى أعضاء الشورى فى حملهم على اتخاذ قرار يلطف الرفض ، ويفتح للحكومة بابا فيما بعد .

فتداولنا فى هذا الأمر طويلا ، واتفقنا على أن الأمر أصبح الآن متعذراً ، وأن الخطوة التى جرت عليها الحكومة فى هذه المسألة أولا ، ثم قتل بطرس بسببها ، وجواب السير جراى المشار اليه - كل ذلك جعل من المستحيل حمل الأعضاء على قرار غير الرفض . وأن سعيد باشا يجب عليه أن يفهم الخديوى وغورست هذه الحقيقة ، كما ينبغى له أن يفهم منها ما هى تلك الطريقة التى يريدان من المجلس سلوكها ؟ وما هى الغاية منها ؟

ومع كونى عالما بالصعوبة ، ومتحققا من أن كل سعى منا لا يفيد ، بل يعرضنا لنقد الناقدين - فأنى سأجس نبض بعضهم مرة أخرى ، ليعلم الخديوى وغورست مقدار ما فى نفوسهم من التحمس ، وما فى قلوبهم من شدة البغض للمشروع ، واستحالة قبولهم إياه .

ثم قررنا أن نجتمع هنا فى الساعة السادسة مساء من كل يوم . [ص ٩٣٠] ثم حصلت عدة اجتماعات بشأن المشروع ، أظهر فيها سابا باشا استحسانه له ، وامتناعه عن تعضيله فى مجلس الشورى لعدم إلمامه بجميع أطرافه ، والتمس من الجناب العالى معافاته من ذلك .

وطلب منى الجناب العالى - غير مرة - أن أدافع عنه أمام الجمعية العمومية ، فأظهرت الأبناء حتى أقنعت بفائدته .

وقد قرر القومسيون للجمعية العمومية وجوب رفضه ، لأن فيه غبنا بالحكومة المصرية ، ولعدم ضرورة انجازه في هذا الوقت .

وقد كان ألح غورست على سعيد بأن يتكلم هو وأنا أمام الجمعية العمومية في صالح المشروع ، فقلت - في اجتماع بم منزل سعيد حضره النظار جميعا - : إني مستعد للدفاع عنه اذا وعدت الحكومة باحترام قرارها (٥٠٣) . على أنى لا اكتفى بهذا الوعد ، لأنهم قد يبدلون ثم يخلفونه ، ولا نجد - اذ ذاك - وسيلة لالزامهم بالوفاء به . فاللازم أن يؤذن لنا بأن نصرح للجمعية العمومية أن قرارها سيكون قطعيا في الموضوع . فان فعلنا ذلك ، آمنا الخلف في الوعد ، وأدينا خدمة جليلة لأنفسنا وبلادنا .

فترددوا أولا في قبول هذا الرأي ، فمازلت بهم حتى استحسونه ، وجمعت كلمتهم على السعى في تنفيذه .

ثم اجتمعنا - بنظارة الداخلية - مع المستشار المالى ومسيو روكاسيرا ، اللذين كانا يعارضان هذه الفكرة . غير انى أقنعتهما بصوابها ، فاقنعتا ، وذهب المستشار المالى فأقنع بها السيرالدين غورست ، وأخبر بذلك تلقونيا سعيد باشا . فسررنا لهذا النبأ ، ووعدنى كل من الزملاء بوليمة احتفالا بهذه الفكرة المفيدة (٥٠٤) .

(٥٠٣) أى : قرار الجمعية العمومية .

(٥٠٤) حتى نعرف أهمية فكرة سعد زغلول في جعل قرار الجمعية العمومية قطعيا في مسألة قنال السويس ، يجب أن نتذكر أن الجمعية العمومية لم تكن لها من سلطة تشريعية غير التصديق على ضرائب جديدة . فإذا حصلت الجمعية العمومية على حق الرأى القاطع في مسألة خطيرة مثل مسألة مد امتياز شركة قنال السويس ، فإن هذا القرار يعد قراراً ثورياً .

ثم اجتمعنا بمنزل سابا باشا — بعد أن ودعنا البرنس محمد على يوم سفره إلى سوريا — وجرى ذكر كيفية الدفاع عن مشروع القنال أمام الجمعية العمومية ، فقال رشدي : إن سعيد باشا يبدأ الكلام باعلان الجمعية ان قرارها سيكون قطعيا . ثم تتولى أنت الدفاع .

فشعرت — من هذا — أن بينهم وبين سعيد اتفاقا على ذلك ، فعارضت فيه ، وقلت : إن الألزم أن أباشر أنا الاعلان ، لأني محتاج لعطف الجمهور على بواسطته — وكنت عند ابداء ذلك متأثرا — فقال سعيد : إني الرئيس ، ولي الحق في ذلك ، ولا أود أن أكون في الجمعية صفرا .

قلت : لك أن تتولى جميع الكلام ، ولكن ليس لك أن تجزئه على هذه الكيفية ! وإني لا أريد نفعا من الاعلان ، بل دفعا لضرر السخط على بسبب الدفاع عن مشروع يكرهه الجمهور ، ثم انصرفنا على غير طائل .

وبعد ذلك حضر عندي أباطه ، وقد كان فاتحه سعيد في الأمر ، وأظهر له تأثيره منه . وكنت متأثرا أيضا ، ومصررا على عدم الكلام بالمرّة ، لأن ذلك ليس من خصائصي ، بل من اختصاص الفكرة رعاية لحاظ سعيد . فقبلت ، بشرط أن نتقاسم الدفاع عن المشروع .

واجتمعنا فعلا ، وقسمناه كما يأتي :

يعلن الرئيس أن القرار قطعي ، ثم أتكلم أنا عن الغبن ، ويتكلم اسماعيل باشا سرى عن الحاجة للمال^(٥٠٥) ووجوه صرفه ، ورشدي

(٥٠٥) في الأصل : « الحالة للمال » — وهي سقطه قلم .

عن المخاوف التي تهددنا اذا لم يُقبل المشروع ، وحشمت عن قرارات مجلس ادارة شركة القتال فيما يتعلق بعوائد المرور ، وسابا باشا فيما يختص بضمان صرف مبلغ النقود الناتج من المشروع في الأوجه المخصصة له .

وقد كان المستشار المالى أعد ردا ، فتلونا جميعا ، وعدلنا فيه ما عدلناه . وقد بحثته جيدا ، وطالعت كثيرا من الكتب فى القانون الدولى ، ورأيت العلماء يكادون أن يكونوا مجمعين على أن هذا القتال لا يعود إلى ملكية مصر بعد نهاية مدة امتيازها . وأخبرت بذلك بأبازة .

ثم انعقدت الجمعية العمومية . فأحسست من أعضائها سوء ظن بنا ، فاننا عرضنا عليهم - فى الجلسة الأولى - أن يأذنوا بطبع تقرير اللجنة المعنية منه ، حتى لا يطول الوقت على النظر فيه - فرفضوا ذلك ، مع أنه كان نافعا لهم . ثم - فى الجلسة التى انعقدت للنظر فى المشروع - تلا^(٥٠٦) الرئيس مقالا وجيزا ضمنه ذلك الاعلان - ولم يكن قد أطلعنى من قبل عليه - فصفق الحاضرون لهذا الاعلان ، وصاحوا بالدعاء للوزارة الحاضرة .

ثم تكلمت - غير أنى استوفيت الكلام عن الموضوع كله ، ولم أشعر بتذمر^(٥٠٧) من دفاعى عن المشروع ، بل صفق الناس لآخره . وأرادوا المداولة فى الحال ، واصدار القرار ، ولكن البعض عارض . وتأجلت المسألة الى جلسة أخرى ، بعد أن رد أبازة على ردا دل بعضه على أنه لم يفهم جيدا بعض النقاط التى تكلمت عليها .

ثم حضر عندى فى اليوم التالى ، وطلب منى أن لا أتكلم اذا

(٥٠٦) فى الأصل : « تلى » ، وصحتها « تلا » .

(٥٠٧) فى الأصل : « يتزمر » .

تكلّموا ! قلت : إذا كان في الكلام شيء يغيّر الحقيقة وجب علينا الرد عنه ، أما إذا لم يكن هناك شيء جديد يستحق الرد فلا كلام . ثم جَمَعنا سعيد باشا عنده ، وعرض علينا فكرة عدم الكلام . ومال الجميع لرأيه .

وكنّت ساكنا ، فقلت : إننا نحصلنا على الإذن بذلك الاعلان ، في مقابلة الدفاع عن المشروع . وفي عدم الرد على ما يستحق الرد إخلال بما وعدنا به . ثم هولا ضررفيه ، لأن الكلمة الأخيرة للجمعية العمومية . فالرأى أن نرد على ما يستحق الرد ، حتى لا نرمى بتقصير أو إمالة . فعدل الكل عن رأيهم ، واستحسنوا هذا الرأي .

ثم انعقدت الجمعية العمومية (٥٠٨) ، وقدم أباطة وبعض زملائه ردا مطولا [ص ٩٣٢] تلّ في الجلسة . فأردت الرد عليه ، فعارض أباطة معارضة شديدة . وحصلت بيني وبينه مناقشة طويلة — من ضمن ما قلته فيها : إن الأحسن — لصالحكم — أن تسمعوا ردى ، لأنه ليس فيه ما يضرركم ، ولكن في منعى عن الكلام ضررا بالحرية التي تريدونها . فلا تعملوا لنقض ما تسعون لانتقامه .

فقرروا بمنعى من الرد . ولم يتكلم أحد من اخوانى بكلمة . ثم تداولوا في المشروع ، ورفضوه بالإجماع تقريبا — كل ذلك وما فهمت شيئا من سكوت اخوانى ولا من الحاح أباطة بالمنع من الكلام ! ولما خرجنا لم أر من إخوانى شيئا من علامات التأثر ، وقلت لهم : هل يصح أن تسكنوا ، وأن لا يساعد واحد منكم بكلمة ؟ فلم يمحروا جوابا .

وشاعت إشاعات — بعد ذلك — بأن أباطه أفهم كثيرا من الأعضاء — قبل الدخول في الجلسة — بأن النظار على غير رأى في الكلام ، وأن عندى أموراً لو تركوا لي التكلم بها لأضرت بالبلاد ضررا

(٥٠٨) في يوم ٤ أبريل ١٩١٠ .

كبيرا ، لذلك وجبت معارضتي . ونشرت بعض الجرائد - كالعلم ومصر الفتاة - أقوالا تقرب من هذا المعنى ، ومنها الإشارة لأنى كنت أسمى لدى كثير من أعضاء الجمعية العمومية فى قبول المشروع ا - مع أنى لم أقابل منهم أحدا فى مدة نظر المشروع الا بأباطه - وحاله معروف - وفتح الله بك بركات ، وكان من أشد خصوم المشروع مع أنه من أقرب الناس الى .

ولقد أخذت من كل ذلك أن فى الأمر سرا تكشفه الأيام . وقد دعانى - عقب ذلك - الحديوى للعبة ، وتكلم معى فى موضوعات شتى ، منها موضوع القتال . ولم أفهم منه شيئا ، ولا ما كان الغرض من هذه المحادثة .

وانقطعت الصلة بينى وبين أباطه ، ولكنه ابتداء يتردد على الجناح العالى ، واستمرت الحالة بينه وبين سعيد على ما كانت من قبل عليه (٥٠٩) .

صار التحقيق فى قضية قتل بطرس باشا بمباشرة عبد الخالق ثروت ، واتهم كثير بالاشتراك مع الوردانى فى الجريمة ، لأنه عثر على أوراق تدل على أن هناك جمعية سرية - من أهم أعضائها الوردانى - غايتها جعل مصر للمصريين بوسائل كثيرة ، منها القوة . ولم يوجد بالقانون المصرى نص يعاقب المؤامرات السرية - الا فى أحوال مخصوصة ، ليست حال أولئك المتهمين منها - فرأى النائب العمومى عدم ادانة أولئك المتهمين ! .

وقد استحسن - مع سعيد - أن نعرض الأمر على لجنة من

(٥٠٩) كتب سعد زغلول فى الكرامة ٢٠ عن هذه النقطة يقول : « وقد استمر أباطة ملازما لبيت سعيد ، ولم تمر ليلة بدون أن يجتمعا » .

مستشارى الحكومة الخديويين ، حتى لا يكون للأقباط - والانجليز خصوصا - وجه لانتقاد إخلاء سبيل أولئك المتهمين .

ولم تكن النياية بحث - فى التحقيقات التى أجرتها - عما اذا كان الاشتراك على عقد الجمعية السرية ، يمكن أن يتخذ دليلا تنفيذيا لأغراضها - كما ذهب اليه جارو وغوستان هيل . فاتفقت الآراء على أنه وإن كان القاضى لا يحكم بالادانة على أولئك المتهمين ، ولكن الأولى تقديمهم لقاضى الاحالة ، لأنه هو الذى يمكنه أن يفحص التحقيق جيدا ، ويسمع ما يشاء من الأقوال ، ثم يفصل فى الدعوى بالاحالة أو بالحفظ . وكان النائب العمومى من هذا رأى أيضا .

تقدمت القضية لقاضى الاحالة ، ثم ضُبط جواب وارد لأحمد فؤاد ، التلميذ بمدرسة الطب ، من تلميذ تابع لارسالية الجامعة المصرية بليون ، يدعى محمد كمال ، يدل على أنه هناك مخبرة فى شأن استعمال الارهاب وسيلة لانقاذ مصر من الاحتلال . وكان قدم هذا الخطاب صاحب جريدة « مصر » للسير إيدن غورست ، وهو سلمه للنائب العمومى ، الذى قال لى وللمستشار : إنه أصبح يرى أن قاضى الاحالة يحيل المتهمين حتما على محكمة الجنايات بسبب هذا الخطاب .

ثم صدر أمر القاضى بأن لاوجه لاقامة الدعوى عليهم . وحصل الكلام بين الخديوى والسير غورست وسعيد باشا بشأن رقتهم من المدارس والحكومة . وتكليف النائب العمومى بتقديم تقرير الى النظارات التابعين لها عن تهمتهم . فقدم التقرير لنظارة الحقانية ، وهى أرسلته للأشغال والمعارف ، فقرر مجلس النظار رفت الموظفين ، وقررت نظارة المعارف رفت التلامذة وحرمانهم من الامتحان .

فتكلمت فى مجلس النظار بشأن شدة عقوبة التلامذة ! فعارضنى

سعيد ورشدي - ابتداء - بأن ذلك ليس من خصائص مجلس النظار .
ثم عدلا عن هذا الرأي ، وتقرر - بطريقة غير رسمية - الاكتفاء
بالرفق والحرمان مدة ستين فقط . غير أن نظارة المعارف - بعد أن
اتفق ناظرها معنا على هذا القرار - أصرت على رأيها الأول ، ونفذته .
ولما علمت بذلك من الجرائد ، كلمت فيه رئيس النظار ، ولكنه لم
يستطع أن يفعل شيئا ، لأن نظارة المعارف انتصرت لجورست الذي
أيدها .

هذه الحادثة ألفت الذهن الى أن في القوانين المصرية نقصا بالنسبة
للجمعيات السرية يجب سده ، فكلف مسيو برنيوت^(٥١٠) بأن يضع
مشروعا لتكميل هذا النقص - ويميل هذا المستشار لكثرة التشريع ! -
فوضع مشروعا بتعديل جملة مواد من قانون العقوبات وتحقيق
الجنائيات ، من ذلك تعديل المواد المختصة بمعاقبة التعدي على الحضرة
الخدوية ، حيث جعله جناية لاجنحة . ووضع نصا جديدا لمعاقبة من
يتعدى بالظعن على الاحتلال . ونصا آخر يعاقب [ص ٩٣٤] على
« الشروع » في الجنح كما في الجنائيات . ثم نصا يعاقب من يكتب كتابة
في قضية مرفوعة للقضاء ، أو تكاد ترفع اليه ، بقصد التأثير على
القضاة . ثم النصوص المختصة بالاتفاقات الجنائية ومسؤولية أرباب
الصحف والتهديد . وجعل محاكمة الصحف من اختصاص محاكم
الجنائيات .

فعارضت في الأول والثاني والثالث ، وعارض سعيد في الرابع .
فأما الأول ، فلأن الأحكام الصادرة في التعدي على الخديوي لم
تصل بالعقوبة إلى أقصاها ، فلا يمكن الحكم بعدم كفايتها وضرورة

(٥١٠) Sir William Brunyate ، المستشار القضائي الانجليزي للحكومة
المصرية .

التعديل . على أن في هذا التعديل إشارة لكون الخديوى مهددا - مع ان الأمر ليس كذلك .

وأما الثانى ، فلا حاجة إليه ، لأن التعدى على الاحتلال إما أن يكون فى شخص الموظفين الانجليز - والطمع عليهم معاقب عليه بالنصوص التى تعاقب الطمع على الموظفين - وإن لم يكن فى أشخاصهم ، فقانون المطبوعات الادارى كفى بالعقاب .

وأما الثالث ، فلأن « الشروع » فى الجنح لا أهمية له ، ولذلك لم يعاقب عليه فى الشرائع الأخرى ، ولم يظهر أن هناك ضررا فى ترك معاقبته .

وأما الرابع ، فإن كنت مستحسنه ، لأنه لا ينبغى التأثير على القضاء بحال من الأحوال ، وإنما تجب مراقبته ، ويصح انتقاده بعد الحكم لاقبله .

ولكن سعيد - مع موافقته على ذلك - رأى أن فى إمضاء المشروع فى الظروف الحاضرة ، إثارة للسخط العام . فطلب من غورست ارجاءه . فأرجىء .

أما التعديلات الأخرى ، فكلنا أقرناها ، وقرأتها مع سعيد ورأسم فى منزل الأول .

فأما مسؤولية أرباب الصحف ، والتهديد ، وإحالة محاكمة الصحافة على محاكم الجنايات - فلأنى كنت أرى ذلك من زمان مديد ، وكنت أندد بشارع^(٥١) سنة ٩٠٤ لالغائه المواد المختصة بتلك المسؤولية وبالتهديد ، وأستحسن أن يكون لمحاكم الجنايات الحق وحدها فى الفصل فى قضايا الصحافة .

(٥١) أى : بتشريع .

وبعد أن أقر هذه المشروعات مجلس النظار ، تحولت على مجلس الشورى ، فقامت قيامة الجرائد ، وعدوها تقييدا للحرية ، وأنحوا باللائمة الشديدة على الحكومة - خصوصا فيما يتعلق بمشروع تغيير الاختصاص - وعدوه مقيدا للحرية . فتركهم يتقنونه .

تكلم غورست مع رشدى - بصفة كونه ناظرا للخارجية - فى شأن أرض واسعة كانت تابعة للسودان ، وأجرتها الحكومة الانجليزية إجارة مؤبدة للبلجيك ، فى نظير أن هذه أجزت لتلك قطعة أرض من أملاكها على التأييد أيضا . وطلب منه أن تتنازل الحكومة المصرية عن تلك القطعة نهائيا ! فتداولنا الأمر ، وقررنا أن لا نتنازل ، وأن الحكومة الانجليزية [ص ٩٣٥] تتصرف بدون دخل الحكومة المصرية .

واتفق سعيد مع غورست على ذلك .

بعد أن رُفض مشروع القنال ، تكلم غورست والمستشار المالى مع سعيد ، فى شأن احتياج السودان لمبلغ ثمانمائة ألف جنيه ، ووجوب اقتراضه ! وفى أثناء جريان المخابرات فى هذه المسألة ، طلب المستشار المالى أن يقابل سعيد فى جلسة خصوصية ، وأسرّه فيها بأنه يراد تعديل قانون المعاشات بالنسبة لمسبرو (٥١٢) لأنه زاد عمره عن الخمسة وستين سنة ، ويجب حتما أن يفارق الخدمة مع شدة الحاجة اليه .

وأنه - بهذه المناسبة - يحسن تعديل نصوص القانون بالنسبة للنظار على احدى طريقتين : إما أن يكون الحد الأقصى ألف جنيه ، والماهية التى يربط المعاش عليها ٣٠٠٠ جنيه - أو يكون الحد الأقصى ١٢٠٠ جنيه ، والماهية المذكورة ٢٤٠٠ جنيه .

وقد حصل كلام فى هذه المسألة زمن بطرس باشا ، لكنه عارض فيها بشدة ، لأنه لم يكن مستفيدا منها ! ولكن الخديوى كان وعد بها من

(٥١٢) هكذا تقرأ . وهو عالم الآثار المعروف ، وله شارع بالقاهرة باسمه .

نفسه . وبعد أخذ ورد ، تقررت الطريقة الثانية ، وهى مفيدة للأشخاص الآتية أسمائهم على الترتيب الآتى : سابا ، سعيد ، سرى ، حشمت ، سعد ، رشدى . ويظهر أن المستفيدين من هذه الطريقة أكثر ، سعوا فيها . ولكنى لا أجزم بذلك .

وُضع المشروع بهذا المعنى ، فقلت لهم جميعا : الأحسن تأخيرهُ الآن ، لأن الظروف غير مساعدة على اظهاره . فسيقولون فينا إننا رضينا بتلك السلفة للسودان ، ومشروعات القوانين الجديدة ، فى نظير تحسين معاشنا . ويكون لهذا الانتقاد وجه من القبول عند العامة وخصوصونا .

فلم يحفلوا بهذا النصيح ، حتى قلت لهم : ليتنى لم أكن معكم ! تحولت تلك المشروعات على لجنة من مجلس الشورى ، فرأت أن تتدب وفدا منها للتكلم مع غورست ، ثم مع الحكومة ، فى شأن تلطيها . فقابل الوفد الأول (٥١٣) ، فلم يظفر منه بنائل (٥١٤) ، حيث قال لهم : فليُنظر المجلس فى المشروعات ، وبعد ذلك نرى ما يكون .

وقابلوا سعيد فلم يكونوا معه أسعد حظا ، وانتهاز هذه الفرصة وفاتحهم فى مشروع المعاش - كما أخبرنى هو به - وقال لهم : إن كنتم ترددون فيه فلا أرسله لكم . فوعده بتأييده .

وانصرفوا إلى ، فلم أعدهم بشيء . ولكنهم طلبوا منى أن أفكر فى جعل الاتفاقات الجنائية قاصرة على الجمعيات والعصابات والجنح والجنايات السياسية . فوضعت نصا بهذا المعنى ، وعرضته عليهم ، فلم يقبلوه .

(٥١٣) أى : قابل غورست .

(٥١٤) أى : لم يئل منه شيئا .

ثم قررت اللجنة ، بأغلبية خمسة آراء ضد ثلاثة ، بقبول مشروع تغيير الاختصاص - لا بناءً على الأسباب التي أبدتها الحقانية ، لأنهم اعتبروها جارحة لخواطر القضاة [ص ٩٣٦] الابتدائيين ، وغاضة من كرامتهم . ولكنهم لم يبدوا أسبابا أخرى .

وقد حصلت مناقشة بينى وبين أباظة بالمجلس بخصوصه ، انتهت برفض هذا المشروع . ثم عدلت اللجنة - وبعدها المجلس - مشروع الاتفاقات الجنائية ، بأن جعلوه قاصرا على الجمعيات والعصابات ، وغيرها من الاتفاقات ، التى يكون المشتركون فيها خمسة أشخاص فأكثر ، وموضوعها ارتكاب الجنايات أو الجنح ضد الحكومة أو أحد موظفيها . ولم أشأ أن أناقشهم فيما عدلوه خشية أن يرفضوه . وكان تعديل اللجنة قاصرا على الجمعيات والعصابات ، ولكنى أشرت عليهم بعدم كفاية ذلك ، فأضافوا « الاتفاقات الأخرى » . ورأيت أن أشكر اللجنة على اهتمامها بالمسألة ، والمجلس على اشتراكه فى الشعور بنقص القانون ووجوب سد ذلك النقص .

ولكثره بحثى فى موضوع المادة ٤٧ ، ومطالعتى لموضوعها فى الكتب المختلفة ، تبين لى أن المشروع معيب من الأوجه الآتية :

أولا : لأنه يعاقب الاتفاقات التى يكون موضوعها فعلا جنائيا واحدا ولو كان جنحة ، مع أن القوانين الأخرى - خصوصا القانون الفرنساوى - لا يعاقب الاتفاق الا اذا كان القصد منه ارتكاب جملة أفعال جنائية . وهذا هو الصواب ، لأن الاتفاق على فعل واحد لا يهدد الهيئة الاجتماعية ، ولكنه يهدد موضوع هذا الفعل وحده ، ولا يدل على تشدد^(٥١٥) المتفقين ، ولكن يدل على أن هناك باعنا حملهم على هذا

(٥١٥) هكذا فى الأصل : أى لا يدل على أن المتفقين أشرار .

الاتفاق - وقد يكون هذا الباعث محمودا - ولا يلتزم مع مبدأ : عدم عقوبة الأعمال المحضرة ولا الشروع ، اذا خاب العمل أو لم يتم بارادة الفاعل .

ثانيا : لأن المشروع يعاقب الجنح والجنايات ، ولو كانت لفكرة غير فوضوية . على أن القانون الفرنساوى لا يعاقب إلا على سلسلة الأعمال الفوضوية . نعم إن النص فيه^(٥١٦) عام - ولكن اتفقت كلمة الشراح على اختصاصه بذلك النوع من الأعمال .

ثالثا : لأن المشروع لا يعاقب فقط التصميم والنية المنعقدة ، بل الفكرة الحائمة التي لم تَقَر ولم تبلغ درجة التصميم . ولم يقتصر كذلك في العقاب على التصميم أو الفكرة المنجزة ، بل على المشروطة أيضا . وهو قلب لمبدأ قانون العقوبات ، الذى لا سيطرة له على الخواطر والنيات ، ولا يعاقب على ما فى السرائر ، بل على الأعمال الظاهرة ذات الأثر فى الخارج .

[ص ٩٣٨]

ولما تفتنت لهذه العيوب ، أردت تعديله بما يجرده عنها ، فتكلمت مع المستشار ، فلم يقبل ، ووضع نوتة^(٥١٧) بما فى تعديل الشورى من الاعتراضات . ثم سافرت الى الاسكندرية ، وكان سعيد أخبرنى - بالتلفون - بأن غورست يريد مقابلتى ، ثم قال^(٥١٨) لى إن ماكلرث كتب اليه عن رأيك^(٥١٩) فى المشروعات ، وإنه^(٥٢٠) أوقف الكلام معه لما بعد مقابلتى .

(٥١٩) أى : رأى سعد زغلول .

(٥٢٠) أى : سعيد .

(٥١٦) أى : فى المشروع .

(٥١٧) أى : مذكرة .

(٥١٨) أى : قال سعيد .

فبسطت له فكرى ، وقلت : إنك اذا كنت مستعدا لتعضيد رأىى ، فانى استمر فيه . فقال لى : إن الظروف لا تساعدنى على ذلك . والأحسن أن ندفع بالتى هى أحسن ، فإن لم نجد بدا من القبول ، قبلنا .

فذهبت إلى غورست ، وأبديت إليه ترددى فى المشروع ، وأسفى على عدم ملاحظة ذلك من قبل . فقال : إن ما نقوله وجيه ، ولكن سبق السيف العزل ، لأنى كتبت إلى حكومتى ، ويصعب التغير بعد ذلك . ويلزم أن نتدبر فى خطاب لمجلس الشورى يكون مطمئنا (٢٠٢٠) . وقال : إن ماكلوث استشار فتحى وروكاسيرا وغيرهما ، فوجدهم على غير رأىى .

ولكن المستشار لم يكن أخبرنى بشىء من هذه الاستشارة ! فعدت إلى سعيد ، وأخبرته بالنتيجة .

[ص ٩٣٧]

ثم عدت إلى مصر ، وعاد الكلام فى المشروعات مع المستشار ، حيث قصصت عليه ما دار بينى وبين غورست ، فقال : إنك كنت راضيا عن المادة ٤٧ . قلت : نعم ، واشتركت فى وضعها . غير أنه تبين لى بعد ذلك ضررها بالحالة التى هى عليها ، وكثيرا ما يحصل أن يتغير فكر الانسان فى الشىء الوحيد — كما حصل لك فى نفس هذا المشروع ، فإنه كان لك فيه كل يوم رأى جديد .

وقد كان وضع مذكرة يرد فيها على تعديل الشورى ، وورد فيها أن القانون الفرنساوى يعاقب الاتحاد اذا كان موضوعه جناية واحدة ، واذا كانت الجناية غير سياسية . فأفهمته خطأه فى ذلك ، وأطلعته على

(٢٠٢٠ م) فى الأصل : « مطمئنا » - بالعامية .

ما كنت أطلعت عليه من شُراح القانون الفرنساوى ، فاقنع .

ثم وقع الاتفاق على أن يكتب لمجلس الشورى خطاب يتضمن عدم تطبيق المادة ٤٧ ، إلا فى الأحوال التى تهدد الأمن العام حقيقة ، لأنى كنت أقول له إن الاتفاق على جناية واحدة ، أو على عدة جنائيات فردية من الجنائيات العادية ، التى لا يُقصد بها ترويج مبدأ مضر بالهيئة الاجتماعية — ليس مهتدا للأمن العام ، ولذلك لا يمكن أن يعد جنائيا يستحق العقاب . وإن القانون الفرنساوى — باتفاق جميع شراحه — لم يوضع الا بالنظر للجنائيات المتسلسلة التى يقصد بها ترويج مبدأ الفوضوية .

وبناء على هذا تحرر ذلك الخطاب ، وعُرض على السير إلدن غورست يوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، فأقره بعد تعديل خفيف فيه . وسيكون أساسا لخطاب من رئيس النظار لمجلس الشورى ، وبه يصبح نص المادة ٤٧ قاصرا على الأحوال المهمة ، التى يكون فيها خطر على الأمن العام .

[ص ٩٣٨]

وقد كان حشمت قابل غورست بعدى ، وتكلم معه فى شأن موضوع المواظبة والسلوك ، وجاء يقص علينا نتيجة الحديث بأنه عضد مشروع نظارة المعارف أمام غورست ، وأقنعه بفائدته ، وبعدم إمكان قبول تعديل الشورى . فاغتاظ من ذلك سعيد ، لأنه مخالف لاتفاق سابق بينهما على قبول ذلك التعديل .

ثم ذهب سعيد إلى غورست ، وتكلم معه فى هذا الشأن ، فلم يتمكن من إقناعه ، وغاية ما تساهل فيه أن لا يسرى هذا المشروع على من كان سنه من تلامذة المدارس الابتدائية اثنى عشر سنة فأقل — وهو

ما كان حشمت عرضه على مجلس الشورى أثناء المناقشة في المشروع .
تحولت محاكمة الورداني على محكمة الجنائيات . وقد اتخذ الأقباط
هذه المسألة لتحريك البغضاء بينهم وبين المسلمين ، وقامت جرائمهم
تنسب القتل للتعصب الديني ، وتجسم أمر الحادثة ، وتبالغ في
الحوادث التي ترتبط بها ولا يخلو من وقوعها بلد من البلدان . وتختلق
الحوادث الأخرى للدلالة على وجود ذلك التعصب .

فلما أحس المسلمون بذلك ، نعموا^(٥٢١) وعطفوا على الورداني ،
وتمنوا لوخلص من العقاب . وانبث هذا الميل خصوصا في العامة
والنساء والأطفال ، وتمكن من أفراد الحزب الوطني . بل عمل الكثير
منهم على تمكينه في النفوس ، وسعوا جهدهم في تلطيف العقاب ،
واستعملوا لذلك كثيرا من الوسائل .

ووردت كثير من كتب التهديد [ص ٩٣٩] على الخديوي
والنظار وبعض رجال الاحتلال ، محذرة من عواقب الحكم على
الورداني ، ومنذرة بالقصاص إن مُسَّ بسوء . وورد كثير منها على قضاة
الاستئناف الذين تعينوا للحكم . ويُظن ان كثيرا من هذه التهديدات
صادر عن بعض الأقباط ، بقصد تشويش الأفكار ، واتخاذ ما يحدث
عنها من الأثر دليلا على الاضطراب واختلال الأحوال .

وأثر ذلك في ولاية الأمور ، حتى بالغوا في الاحتياط في الجلسات
التي انعقدت بمحكمة الاستئناف للمحاكمة . ولم يكتفوا بحصر
حضورها في مَنْ بيدهم تذاكر ، بل قفلوا جميع الأبواب الابواب واحدا ،
ووضعوا الأرصاد على كل باب ، ولم يؤذن لحامل التذكرة بالدخول
الا بعد التحقق منه .

(٥٢١) هكذا تقرأ . وقد تقرأ « نفروا » .

وعين المتهم ثلاثة^(٥٢١) محامين عنه : أحمد لطفي وحمود أبو النصر والهللوى . واشترط في قبول تعيين هذا الأخير أن يتكلم في مسألة دنشواى بالانتقاد عليها ، فقبل هذا الشرط لأنه كان يريد أن يغسل — بمرافعته — أحزان ما اقترفه في مسألة دنشواى .

ولكن مسيو دلبروجللو ، رئيس محكمة الجنايات ، امتنع أن يقبل الثلاثة ، وأصر على أن لا يقبل منهم سوى اثنين ! وأصر المحامون على الاضراب عن المرافعة ان لم يُقبلوا جميعا . فتكلم معه مستشار الحقانية — بطريقة ودية — في أن يقبل الثلاثة ، وأخبرني بأنه لم يقبل . ثم علمت بأن السير إلدن غورست تكلم معه ، وتظاهر بالتباعد عن المسألة قائلا^(٥٢٢) : إن الأحسن ترك دلبروجللو وشأنه لأنه عنيد ! ، ولكننا رأيانه — عقب ذلك — قد قبل الثلاثة بلا معارضة ! .

بعد أن فرغت المحكمة من سماع شهود الاثبات والنفي ، قررت بتعيين ثلاثة من آل الخبرة ليجثوا أقوال الشهود ، ثم يُدوا رأيهم فيها إذا كانت وفاة بطرس باشا مسببة عن الضربات التي أصابته أو عن العملية التي أجريت له ؟ وهؤلاء الخبراء هم الدكتور مادن وهاملتون وعلى لبيب ، ولكن هذا بعد أن قبل استعفى ، وتعين بدله الدكتور بهجت^(٥٢٣) وهبى .

(٥٢١ م) في الأصل : « ثلاث » .

(٥٢٢) في الأصل : « وقال » .

(٥٢٣) كان قرار المحكمة في البداية هو تأليف لجنة من الدكاترة : نولن ، الطبيب الشرعى ، ومادن الجراح ، وعلى بك لبيب ، لتجيب على السؤالين الآتيين :

١ - هل الجروح الناشئة عن الاصابة كانت في ذاتها عمية ، بدون دخل للعملية ، أو كان يمكن للمصاب أن يعيش بدون عملية ؟ =

وعلمت (٥٢٤) أن الأولين اجتهدا كثيرا في إخفاء الحقيقة ،
وأنها على جانب من التطمين من الجهل بفنهما ، وأن ههما كان منحصرين في
تبرير أعمال الدكتور (٥٢٥) دفاعا عنه من جهة ، ومساعدة للاهتمام
من جهة أخرى .

ومع تكون المحكمة أظهرت — في الحكم الصادر بتعيينهم —
عجزها عن البت فيما اتحدت بهم للفصل فيه بفنهم ، ومع كونهم اختلفوا
فيه ، ومع كون الرأي ، المبرمج اتسبب الوفاة عن الإصابة ، مبنيا على
وقائع لم تثبت ، الذي أسماه بثبوتها كافيا (٥٢٦) — فإن المحكمة حكمت
بالإعدام !

٧ - في التجربة الداعية مع اتخاذ الاستياطات الطابية المقررة فنيا ؟
وقد أتى ذلك إلى تأجيل القضية إلى جلسة ١٢ مايو .

على أن على لبيب استلزم من علم قبول عضوية اللجنة بعد ذلك ،
فصلت الداعية بعد ذلك قرارها ، وشككت اللجنة من كل من :
مادن ، وديلمتون ، وبريجت بك وهي — وهي الأساء التي أوردتها سعد
زغار . (انظر في متابعة القضية كتاب د . محمد هيد الرحمن برج :
دراسة في اللجنة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالي ، ١٩٠٨ —
١٩١٠) .

(٥٢٤) أي : من الدكتور بريجت وهي .

(٥٢٥) هو صاحب « مستشفى الدكتور ملتون » .

(٥٢٦) جاء في تقرير اللجنة الذي قمته للمحكمة ، « إن عدم تشريح الجثة
منه نابع من إهمال جواب قلبي — إيجاي أو سليمي — عن السؤال الموجه
الينا . ولكن نظراً لاعتبارات الكثيرة التي يجوز أن تحدث الوفاة ، فإننا
نظن وأن إذا الحق في إيداء رأينا بأن الجروح التي حصلت كانت في ذاتها
عينة ، وأنه لم يكن يمكن أن يعيش بدون العناية .

أما تجربة الدكتور وهي ، فقد خالفنا في الاستنتاج عن هذه
القضية ، حيث ذال بأننا نظرنا إلى كل إصابة على حدها ، وأبدينا رأينا

ولا انتقد هذا الحكم في ذاته ، ولكن الطريقة التي انتهت به !
ولقد كان السير إرن غورست متخوفاً من المسألة ، ويشعر أن لا يحكم
بالاعدام فيها . وأظهر لى هذه الخشية شخصاً [ص ٩٤٩] بعد
الحكم التمهيدى .

وفى اليوم التالى لصدور الحكم بالاعدام ، ورد على نظارة الحفانية
خطاب من رئيس محكمة الاستئناف ، بأن المستشارين^(٥٢٧) ، الذين
جلسوا فى قضية الوردانى ، يطلبون الراحة من مناء الأعدال ، وأنه
لذلك وضع ترتيباً يعفيهم من الاستئناف مدة تقرب من شهرين^(٥٢٨) .

فلم أفهم هذه الحالة ، ووقعت عندى موقفة صعبة ، كما وقعت عند
المستشار ، وصممنا على رفض ذلك . واستدعيت ، يسمى باشا ،
وتكلمت معه فى هذا الخصوص ، فاعتذر بأن بوند^(٥٢٩) كتب إليه
بذلك ، وهو نفذ رغبته ، وربما كان هناك اتفاق بين بوند وبين المحلات
العالية^(٥٣٠) على ذلك ! فلم ألغى هذه الإشارة .

= عن أهميتها ، وأن مجموع هذه الاصابات - باشا مع - من المصاب -
يحدث حالة كلينيكية خطيرة جداً ، يجوز أن تسبب منها الوفاة ، ولكن
ليس من الضروري أنها تحدث الوفاة . . .

وفى نهاية التقرير قالت اللجنة : « فى النهاية نقول بأنه نلنا لعدم
عمل الصفة التشخيصية ، فقد قلنا الوسائط التي بها يمكننا أن نحكم على
نتائج العملية . ونظراً لقلة البيانات التي جاءت بأقوال الشهود ، فلا
نستطيع كلية أن نعطى جواباً مرضياً على السؤال الموجه إلينا ، وهو :
« هل العملية أجريت مع الاحتياطات الطبية المقررة فنياً ؟ » . (المرجع
السابق الذكر) .

(٥٢٧) كانت المحكمة مشكلة برئاسة المستر د لبرونيل وعقدت في ١٢ أبريل ١٩٢٧ .
وعبد الحميد رضا بك مستشارين بمحكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٨) المستر بوند هو نائب رئيس محكمة الاستئناف الأهلية .

(٥٢٩) يقصد بالمحلات العالية ، الجهات العليا .

وعلمت - بعد ذلك - من المستشار ، أن بوند اتفق مع السير غورست على هذه المسألة ! ولم يكن في وسعنا الا تنفيذ هذا الاتفاق ، مع الأسف على عدم احاطتنا به . ثم أطلعني على خطاب من السير غورست يزعم فيه أنه نسي أن يخبرني بذلك ! ثم تقابلت معه ، فاعتذر لى عن هذا النسيان .

غير أن المسألة ليست نسيانا ، لأنه - بعد أن أبدى الى مخوفه من عدم الحكم بالاعدام - جرت بيننا محادثة في هذا الشأن ، قلت في أثناءها : إن الظاهر ، من الروايات عن القضاة ، أنهم يميلون بالحكم بالاعدام ! فتكلم بما يفيد بأنه يعتقد في استقلال دلبروغلو . وجدت عنده نوعا من الاطمئنان شعرت وقتئذ أنه نتيجة اتفاق ! وما تقدم أيد لى هذا الشعور . وأيده أيضا ما علمت من أن بوند كان - يوم الحكم - ملازما للمحكمة ، من وقت انعقادها لانصرافها ! .

رفع المحكوم عليه طلب نقض وإبرام للحكم الصادر عليه . ولم يشترك الملباوى مع زميليه في رفعه . وكان من ضمن أوجه النقض (٥٣٠) أن الدخول للجلسة لم يكن مباحا الا لحملة التذاكر ، مما يضر بعلانية الجلسة .

وقد أمر بوند ألا يؤذن بالدخول لجلسة النقض والابرام ، إلا لمن كان حاملا لتذكرة خاصة . فاتخذ المحامون ذلك (٥٣١) سببا لرده ، وأضافوا (٥٣٢) اليه بأنه كان عضوا بمحكمة دنشواى ، التى كان للحكم الصادر منها تأثير في الجناية المنسوبة للمتهم . ولكن المحكمة حكمت

(٥٣٠) فى الأصل : « النقد » ، ويبدو أن سكرتير سعد زغلول سمعها منه خطأ أثناء املاء هذه الكراسة .

(٥٣١) فى الأصل : « لذلك » .

(٥٣٢) فى الأصل : « وأضافوا » .

يوم السبت ١١ يونية سنة ٩١٠ برفض الرد ، ثم برفض طلب النقض .

[ص ٩٤٠]

وقد اطلعت على حكم النقض والابرام ، فرأيت وضع بغاية الاعتناء وحسن الترتيب والتنسيق ، غير أنه يؤخذ من تكلفه في رد بعض الأوجه الوجهية ، أن للغرض تأثيرا في صدوره . فقد ورد فيه - دفعا للوجه المختص بعدم استيفاء شرط العلانية في الجلسة ، لتخصيص الحضور فيها بحملة التذاكر - أن رافع النقض والابرام لم يطعن بالتزوير فيما ثبت بمحضر الجلسة من كونها علانية ، ولذلك لا يكون هذا الوجه مقبولا - مع أن الغرض من هذا الوجه لم يكن إنكار العلانية بالمرة ، بل حصولها على غير المقصود منها - أو بعبارة أخرى ، عدم استيفاء الشروط اللازمة لوفائها بالغرض المقصود من حصولها .

كثرت الشكوى من قبلى يدعى نجيب بك فهمى ، وكيل إدارة البضائع فى السكة الحديد ، واتهمه الكثير بالرشوة ، ولم تر الحكومة بدا من التحقيق ضده بعد كثير من التردد ، وكان يساعده الرؤساء الانجليز بهذه المصلحة ، وترددوا كثيرا فى ايقافه عن وظائفه عقب الشروع فى التحقيق ضده . وحاول بطرس باشا كثيرا أن يساعده ، فلم يفلح .

وأبيت التعرض لمسأله ، وجعلت القول الفصل فيها للنائب العمومى . ولم أقبل ما عرضه من الاستعفاء ، والتجاوز عن حقه فى المعاش ، اذا تركت التهمة . فقدمته النيابة لقاضى التحقيق ، وهو أصدر أمرا مسببا باحالته على محكمة الجنايات . فاشتغلت به تسع

جلسات ، وكانت مؤلفة من : عزيز بك كجيل رئيساً (٥٣٣) ،
ومارشال وعمرز أعضاء .

وأظهر الرئيس انعطافاً على المتهم أثناء المرافعة ، واشتد على
النيابة . وكان المترافع عنها ضعيفاً ، فانطلق لسان الدفاع بالتنديد
عليها ، ولم يجد منها مقاومة ، وانتهت المرافعة بتبرئة المتهم ! فكان
لذلك وقع سوء في النفوس ، وعده المسلمون خذلاناً لهم ، كما عده
الأقباط انتصاراً ، وأعد الكثير منهم مظاهرة لمن تبرأ .

وقد ذهب (٥٣٤) الناس في أسباب البراءة مذاهب شتى ، ولكن
الحقيقي منها غير معلوم . ويظهر لي أن نجيب بك مرتكب حقيقة ،
ولكن (٥٣٥) خصومه لم يكتفوا بالاستعانة عليه بالحقائق ، بل لفقوا عليه
أموراً شوهت تلك الحقائق ! وكان لضعف المحقق دخل كبير في
اختلاطها . ولا أجزم بأن هذا كان السبب في البراءة ، ولكنه —
بلا شك — ساعد القضاة على قصد التبرئة .

[ص ٩٤١]

على كل حال ، ففيما بين الحكمين الذين صدرتا في قضية
الورداني (٥٣٦) بذلت مساع كثيرة من الحزب الوطني وغيره ، لالتماس

(٥٣٣) في الأصل : « رئيس » .

(٥٣٤) في الأصل : « وذهب » .

(٥٣٥) في الأصل : « وأن » .

(٥٣٦) في الأصل : « بين الحكمين » . وقد عدلنا العبارة كما ورد في المتن ،
نظراً لأن سعد زغلول كان قد قطع الكلام عن قضية الورداني بالكلام
الذي ورد في صفحة ٩٤٥ ، والذي تناول فيه نقطتين : قراءته لحكم
النقض ، وقضية نجيب بك فهمي . فكان من الضروري تغيير العبارة =

العفو عن الورداني . وكتبت في ذلك الجرائد ، خصوصا الافرنجية منها . واهتم به نزلاء الأوروبايين - خصوصا بالاسكندرية - وكتبت عرايض العفو ، ووقع عليها الكثير من ذوى الوجاهة والاعتبار - وعلى الأخص من نزلاء الأوروبايين بالاسكندرية .

ولكن بعد أن قامت هذه الحركة بشدة ، سكنت [ص ٩٤٢] فورا ، ولم يعد يُرى لها أثر ، لا في الجرائد التي كانت متشعبة لها ، ولا في ألسنة الناس الذين كانوا قائمين بها ! وعلمت - من مصدر ثقة - أن غورست سعى لدى قناصل الدول في أن يذلوا جهدهم في إطفاء هذه الحركة ، وأن العريضة التي كانت قد أعدت (٥٣٧) لالتماس العفو ، اختلست (٥٣٨) من محل استين باسكندرية ، بعد أن وقع عليها الكثيرون . وأخبرني سعيد باشا بأنهم يبلغون ثلاثة آلاف نفس ، وأفهمنى أن له دخلا في اختلاسها ! وأن سكون الحركة ناتج عن هذا الاختلاس ! .

ولكني لم أركن لهذا ، لأنى كنت عالما بما بذله غورست من المساعى لثنى الناس عن التماس العفو . وإذا صحت رواية الاختلاس ، كان المختلس لها (٥٣٩) هو الشخص الذى كانت عنده ! فعل ذلك عندما تغير فكره وفكر اخوانه بسبب تلك المساعى .

تكلم معى الدكتور بهجت بأن جماعة من الألبانيين حضروا

= كما ورد في المتن حتى نعود بالقارىء إلى النقطة التى قطع سعد زغلول عندها كلامه .

(٥٣٧) فى الأصل : « أعلنت » ، وقد أضفنا إليها : « كانت قد » ليستقيم المعنى .

(٥٣٨) اختلست بمعنى سرقت .

(٥٣٩) فى الأصل : « له » .

مصر ، وصمموا على الفتك بالقضاة إن هم مسوا الورداني بسوء !
وسمعت مثل ذلك من على بك جلال ، صهر العائلة الخديوية .
وكانت البرنسز نزل هاتم من مروجى هذا التهديد . ويظهر أن
رؤ وف باشا ، المندوب العثماني ، كان له سعى مثل ذلك .

وأخبرني على جلال - قبل الحكم - بأنه لا بد من العفو عن
الورداني ، وأنه من السهل استمالة عائلة بطرس باشا نفسها لالتماس
العفو عنه ، وأنه تكلم مع الخديوي في هذا الشأن .

واتصل بجورست شيء من هذه المساعي ، فقابلها بالرفض .
وسألني الخديوي مرة عن ميل غورست ورأيه في العفو ، فأخبرته بما
تقدم . وتكلم غورست في تنفيذ الحكم قبل مضي الأربعة عشر يوما
القانونية ، فقلت له : إن العادة لم تجر بذلك ، ولا يقبل الخديوي أن
يفعل هذا - خصوصا في القضية الحاضرة ! . وقال له سعيد مثل
ذلك . وتم الاتفاق على انتظار مضي المدة القانونية للتنفيذ .

زار الكولونيل روزفلت (١٩٠٠) ، رئيس جمهورية امريكا السابق ،

(١٩٠٠) Theodore Roosevelt (١٨٥٨ - ١٩١٩) الرئيس السادس والعشرين
للولايات المتحدة (١٩٠١ - ١٩٠٩) . ولد في نيويورك ، وتعلم في
هارفارد ، وكان من أكثر رؤساء الولايات المتحدة شعبية في بلده . وكان
نائباً للرئيس ماكنلي ، وخلفه في ١٤/٩/١٩٠١ بعد اغتياله .
وهو شخصية فريدة ، فقد جمع في فترات مختلفة بين المحافظة
والتقدمية ، ومع أنه كان من أنصار توسع الولايات المتحدة ، كما في
مسألة قنال بناما - إلا أنه كسب جائزة نوبل في عام ١٩٠٦ لقيامه
بالوساطة في الحرب الروسية اليابانية . ولكن حين فكرت بعض الدول
الأوروبية في احتلال جزيرة سانتو دومينجو ، سارع روزفلت الى احياء
مبدأ مونرو الذي يعطى الولايات المتحدة دور رجل البوليس في العالم
الجديد .

السودان ثم مصر ، وخطب فيهما خطبتين ، أظهر في الأولى الميل والانعطف للمسيحيين ، وأثنى على الحكم الانجليزى فيها . وأشار في الثانية ، التى ألقاها بمحل الجامعة المصرية ، الى عدم استعداد المصريين للحكم الذاتى ، وأنه يلزمهم زمان طويل حتى يصلحوا له .

فامتعض الناس منه امتعاضا شديدا . وأظهر الخديوى سخطه عليه بعد خطبته الأولى وقبل خطبته الثانية ، وحاول كثيرا أن لا يحتفل به ، ولكنه - رعاية لغورست - رأى أن يدعو للغداء دعوة بسيطة . وبذلت مساء للوفوف على خطبته - قبل إلقائها فى الجامعة - فلم تأت بفائدة . وهم بعض أعضاء الشورى بإيلام^(٥٤١) وليمة له ، ولكن الخديوى [ص ٩٤٣] ثنأهم عنها من جهة ، ولم يجد روزفلت وقتا لديه يسعها .

ولقد أثرت خطبته الثانية تأثيرا سيئا - خصوصا فى الطبقة المتعلمة - وأعد الحزب الوطنى مظاهرة ضده ، علا فيها صياح المتظاهرين بالدعاء عليه بالسقوط - فعلوا ذلك عند التزل الذى كان نازلا فيه ، وعند نزوله إلى الباخرة .

غير أن كثيرا من شبان الأقباط تظاهروا له ، وشيعوه بهتاف التبجيل والتعظيم ، لأنه أظهر العطف على المسيحيين ، وامتدح بطرس باشا ، وأنحى باللعنات على قاتله ، ولأن المسلمين أظهروا السخط عليه .

ولقد خطب فى باريس بجامعة السربون ، وتعرض بعض طلبة

(٥٤١) فى الأصل : « بالام » - والطريف أنها كتبت أولا « بإيلام » ثم شطبت وكتب فوقها « بالام » . وبطبيعة الحال فإن مثل هذه الأخطاء الإملائية لسكرتير سعد زغلول ، حيث أن هذه الكراسة مملأة وليست بخط سعد زغلول .

مصريين للرد عليه ، والتصفير له . ولما وصل إلى انجلترا لتشييع جنازة ملكها ادوارد السابع ، خطب خطبة في « جلد هول » (٥٤٢) امتدح فيها الانجليز على تأسيسهم بمصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة ، ولأمهم (٥٤٣) على « سياسة اللين التي اتبعوها في الأيام الأخيرة ، ونصحهم باستعمال الشدة ، أو يخرجوا منها ويتركوا الحكم لغيرهم ممن يعرفون كيف يحكمونهم حكما يناسب أخلاقهم المنحطة وميلهم إلى سفك الدماء وقتل الأبرياء .

فكان لهذه الخطبة وقع أسوأ (٥٤٤) من سابقتها في جميع القلوب المصرية ، وعدها بعض الجرائد الانجليزية خروجاً عن حد اللياقة ورسوم الضيافة . ولكن الاتحاديين من الانجليز والمحافظين هلموا لها وكبروا ، كما فرح لها أغلب الانجليز النازلين بمصر . ولقد اتفقت كلمة الجرائد المصرية ، وكثير من الجرائد الأجنبية التي تطبع في مصر على استقباحتها ، وكتب الكثير منهم الفصول الطوال في ذم الخطيب وهجائه ، ومن بينها فصل وضعه صاحب المؤيد للرد عليه في الخطبتين الأوليين ، غاية في الإحكام ، ونشرته بعض الجرائد الأميركية .

وطعن في جريدة هزلية (المسامير) طعنا فاحشا ، مملوءاً بالسب والشتم ، فشكا منه قنصل امريكا ، وكتبت محافظة مصر لنظارة الداخلية تستلفت نظرها اليه ، وتكلم السير غورست مع سعيد باشا في شأن لزوم معاقبة اداريا أو قضائيا . فتكلم معي سعيد في ذلك ، كما تكلم مع النائب العمومي .

Guildhall. (٥٤٢)

(٥٤٣) في الأصل : « ولكنه لأمهم » ، وقد حلفنا « ولكنه » لأن الكلام الذي لام روزفلت الانجليز عليه لا يتعارض مع زعمه تأسيسهم في مصر حكومة لم يسبق لها نظير منذ ألفى سنة .

(٥٤٤) في الأصل : أسوء .

فقلت : إنه لا يمكن معاقبة هذا الجرنال بأى طريقة من الطريقتين : الادارية والقضائية^(٥٤٥) .

أما الادارية ، فلأن مانشر فى تلك الجريدة لا ينطبق على نص المادة ١٣ من قانون المطبوعات ، اذ ليس فيه ما يمس النظام العام ، ولا الدين ، ولا الآداب العمومية .

وأما الطريقة القضائية ، فلأن القاعدة التى جرت عليها النيابة من منذ زمان طويل ، واستعارتها من القانون الفرنساوى - أن لا تقيم دعوى القذف والسب الا اذا اشتهى المقتضوف [ص ٩٤٤] والمسبوب . وقد تغالت^(٥٤٦) فى السنين الأخيرة فى الأمر ، حيث لم تكتف بمجرد الشكوى ، بل طلبت أن يقيم الشاكى نفسه مدعيا بحقوق مدنية .

ولأنه يُخشى أن القاضى يراف بالمتهم رافة واسعة ، بناء على أن روزفلت تعدى على المصريين ، وطعن عليهم فى شعورهم واخلاقهم ، فحرضهم بذلك على قذفه وسبه ، فحيث^(٥٤٧) تكون نتيجة الحكم لوما رسميا لروزفلت !

وفوق ذلك ، فان معاقبة تلك الجريدة بعقوبة ادارية أو قضائية ، يقع عند الناس موقعا سيئا جدا ، ويُزيد فى سخط الأمة على الحكومة ، ويبعث الناس على سوء الظن بها ، وعلى الاعتقاد بأن كلام روزفلت فى الأمة المصرية أمر متفق عليه بينه وبين الاحتلال - ولهذا يكون ضرر العقوبة أشد بكثير من ضرر افعالها .

(٥٤٥) أضفنا : « الادارية والقضائية » لسلاسة العبارة .

(٥٤٦) فى الأصل : « وتغالت » .

(٥٤٧) فى الأصل : « وحيث » .

فارتاح سعيد باشا لهذه الأسباب ، وطلب أن اقنع بها غورست . فذهبت إليه اليوم ١٤ يونية سنة ٩١٠ ، ووجدته مريضاً ، فأفهمت ذلك كله إلى سكرتيه ، فاقتنع ، واكتفى بأن نظارة الداخلية تنبه تنبيهاً شفهياً على صاحب تلك الجريدة بالكف عن الطعن . وقد تنفذ ذلك .

١٤ يونية سنة ٩١٠

انعقد مجلس النظار بنزل زيزينيا تحت رئاسة سعيد باشا . وأهم ما تقرر فيه مشروعات القوانين الجديدة ، وتعديل قانون المعاشات — خصوصاً فيما يختص بالنظار — ومشروع المعارف — فيما يختص بالمواظبة والسلوك — وحدثت بخصوصه مجادلة عنيفة — على الأخص بين رشدي وحشمت باشا .

فقد وضعت نظارة المعارف مواد ذلك المشروع على طريقة توهم أنها تساهلت مع الشورى ، وفي الحقيقة لم تتساهل إلا في أمر صغير جداً لم يدخل في حساب الشورى ، ولم يلتفت إليه . ويرجع ذلك إلى عدم رفت التلميذ ، الذي يقل سنه عن ١٢ سنة ، إلا في آخر السنة التالية للسنة التي لم ينل فيها الدرجة المطلوبة بالنسبة للمواظبة والسلوك — بخلاف من تجاوز هذا السن ، فإنه يرفق في أي وقت من السنة المذكورة .

وأصر حشمت على ما عرضته نظارته ، فعرض رشدي تعديلاً خفيفاً جداً في هذا الحكم ، ولكن رأى أن الأحسن الأخذ بتعديل مجلس الشورى . فأقرت الأغلبية على رأى رشدي . ولكن لم يلتفت — لا هو ولا سعيد — إلى المعنى الآتي — الذي ألفتهم إليه فيما بعد — وهو أن تعديل مجلس النظار بمعنى لا يتفق مع مطلوب الشورى ، ولا يختلف مع غرض نظارة المعارف إلا في نقطة ضعيفة جداً لا أهمية لها — ينقل المسؤولية من نظارة المعارف إلى مجلس النظار ! بخلاف ما لو صدقوا

على تعديل الشورى ، أو على تعديل نظارة المعارف — فان المسؤولية تبقى على [ص ٩٤٦] عاتق هذه الأخيرة .

مع استمرار المناقشة في هذا الموضوع مدة طويلة ، فان سرى باشا لم يتدخل فيها ، إلا بكلمة أو بكلمتين ! أما سابا باشا ، فإنه مكث صامتا ساكتا طول الجلسة كلها ، حتى لم يسعنى الا أن أقول له في آخرها — بالفرنساوية — ما معناه : إني معجب بسكوتك الطويل ، حتى كأن الأمر لا يهمك في شيء ! فقال : نعم لا يهمنى !

وقد اجتمعت معه وعبد الخالق باشا ثروت في العشاء — وكان وردت تلغرافات بتصريحات للسير جراى في مجلس نواب الانجليز — فأخذ سابا يقول : يلزم الرد على هذه التصريحات ، وأن يقوم عقلاء القوم للدفاع عن صوالح البلد ، فانه لا يحسن بهم السكوت ، ولا بد من فعل شيء . قال ذلك وكرره مرارا ! فلم يسعنى الا أن رددت عليه بما أظهر له أن هذا القول لا يلتئم مع السكون الذى التزمه في مجلس النظر — خصوصا فيما يختص بالمسائل الحيوية ! .

قبض الجناب العالى — قبيل سفره — يده عن التدخل الظاهرى في الأعمال ، حتى ما كان منها متعلقا به ، كمسألة الأزهر ، وما كان يعده من مظاهر سلطانه ، كالترؤس (٥٤٨) على مجلس النظر . فترك أمر الأولى لسعيد باشا ، يتصرف فيها بأشارة السير إيدن غورست ، وتكلم مع العلماء — في يوم وداعه — بما يدل على عدم ارتياحه من الخطة ، التى جرى الكثير منهم عليها ، فى الاعتصاب وتشجيع الطلبة على الاضراب عن الدروس .

وترك سعيد باشا يترأس مجلس النظر ، وكانت به مسائل يهتم

(٥٤٨) فى الأصل : « كالترأس » .

بمثَلها كثيرا ، وصرح له إنه يريد ترك الأمور للانجليز يتصرفون فيها ، لأن الوطنيين يكرهون تدخله ، والانجليز يودون الاستقلال بالأعمال .

وكان عرض عليه سعيد تأجيل مسألة معاشات النظار إلى وقت آخر ، فلم يقبل — كما أخبرني سعيد — وأصر على تنفيذها في الحال ، قائلا له : إنه لا يعلم الا الله بمصير الأحوال ! .

[ص ٩٤٥]

ورد أمس — ١٤ يونية سنة ٩١٠ — تلغرافات من لوندرة ، تشير إلى أن ناظر الخارجية صدق على أقوال روزفلت ، وأنه متفق مع رؤساء الأحزاب على اعتبار حالة مصر موجبة للاهتمام ، وداعية إلى استعمال الصرامة في المراقبة ، وأنه يستحيل منح مصر حكومة ذاتية مادام الحزب الوطني يناوئ الانجليز العداء ، وأن هذا الحكم لم يصبح أبعد عن مصر مثل ما هو بعيد الآن ، بسبب الخطة التي جرى عليها الحزب المذكور ، وأن الحكومة واثقة كل الثقة بالسير إلدن غورمست ، وليس أمهر منه في تنفيذ سياسة الحكومة الانجليزية .

وأشار اللورد كرومر إلى خطورة الحالة ، وسهولة حلها إذا نظر بالعقل النير إلى الأسباب الحقيقية في سوء الحالة . قال : وإن وجود هذه الأسباب يمنع — من باب أولى — تعيين مندوب سام . ولعله يشير بذلك إلى الخديوى . وستكشف الحالة عندما ترد التفاصيل .

[ص ٩٤٦]

١٦ يونية سنة ٩١٠

انتقد « العلم » وجريدة « مصر الفتاة » الوزارة على التصديق على

القوانين الجديدة . ونشروا جواب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار ، وهو ما قصد به تخصيص الأحوال — التي تنطبق عليها مادة ٤٧ عقوبات مكررة — بما كان منها مهلدا للأمن العام بما يجعله على خطر ، وبما لا يضر في حال من الأحوال بالحرية الشخصية .

وعوضا عن أن تسجله (٥٤٩) ، ليكون دلالة على قصد الشارع ، ومانعا للقضاة من أخذ النص على عبومه ، وتطبيقه على غير المقصود منه — صرحنا بأنه لا يفيد شيئا ، ولا يضمن تقييد القضاة بالغرض منه . مع أن صدور هذا الخطاب من النظارة (٥٥٠) [ص ٩٤٧] التي حضرت المشروع إلى مجلس النظار ، الذي بنى عليه تقرير المشروع والأمر بتنفيذه ، ثم مخاطبة مجلس النظار لمجلس شورى القوانين يضمنونه — كل ذلك يقيد معنى نص تلك المادة تقييدا لا يسوغ للقاضي أن يتوسع فيه ، وإلا كان حكمه مخالفا لمعنى القانون ، وحق على محكمة النقض والابرام أن تلغي حكمه .

نشرت جريدة « التيمس » عدة مقالات لمحارها المسيو شارل ، عقب أن زار مصر واجتمع ببعض رجالها — ومنهم سعيد باشا رئيس النظار — حمل فيها حملة منكرة على الحالة الحاضرة لمصر ، وأشار بالشدة في معاملة المصريين ، وانتقد رئيس النظار — خصوصا في سكوته عن تأيين بطرس باشا ، وعن اطفاء الحركة الوطنية المتهورة . وأشركني في اللوم من جهة هذا السكوت . وانتقد كذلك الانجليز في نظارة المعارف ، وقال إن دنلوب لا يستحق أن يمثل الحكومة الانجليزية فيها ، وأشار باستبداله .

(٥٤٩) أى : عوضا عن أن تسجل الجريدتان خطاب نظارة الحقانية إلى مجلس النظار . وفي الأصل : « يسجله » وقد عدلناه إلى « تسجله » .
(٥٥٠) في الأصل : « من نظارة » .

وكان هذا المحرر تقدم إلى سعيد باشا ، بواسطة السير إلدن غورست ، الذى طلب إلى سعيد باشا أن لا يخشى منه شيئا ، وأن يقول له كل ما يريد ، لأنه لا ينشر منه فى جريدته الا ما يأذن هو بنشره . ومن ضمن ما سأله فيه : ما إذا كان يود أن يعمل بالاشتراك مع الانجليز فى ادارة الحكومة المصرية ؟ - فقال له : إنه لا يود هذا الاشتراك ، وإنه يتمنى ان يكون منفرداً فى العمل . والظاهر ان هذا الجواب ، ومثله ، قرر فى ذهن هذا المحرر ، وأكد له أن رئيس النظر من أركان الحزب الوطنى ! .

ولقد فاتح سعيد باشا غورست ، يوم الخميس ٣٠ يونية ، فى هذا الخصوص ، فلم يبد أسفا من تلك المعاملة ، وقال : إننا أردنا أن نوسع عليكم الأمر ، فلم تفهموا ، ولذلك يلزمنا أن نشدد الوطأة ، وأن يكون الأمر أمرنا فى هذه البلاد ! فقال له سعيد : إننا لم نر أننا نلنا شيئا عظيما ، ولم ننفرد بالرأى ، بل الأمر حاصل بالاشتراك ، ولا يمكننى أن أغير خطي . ويظهر أن المناقشة كانت حادة بينها .

ومن هذا تأكد لى صحة ماروته « الايجيسان جازت » من أن غورست هو الذى أوحى بمعاني تلك المقالات إلى ذلك المحرر .

[ص ٩٤٨]

قدم حشمت باشا مذكرة لمجلس المعارف الأعلى ، فى آخر جلسة عقدها فى ٢٨ يونية سنة ٩١٠ ، ضد مدرسة القضاء ، بأنها تعلم أزيد من العدد اللازم ، وتتساهل فى امتحان القبول والانتقال ، وأن لجنتها طوع إرادة ناظرها ، والمدرسين فيها غير أكفاء . وكان غرضه عدم الاقرار على زيادة قصورها .

فعارضه رشدى معارضة انتهت بعدوله مؤقتا عنها . وكان موافقا لحشمت مصطفى باشا ماهر . ووضع عاطف بك ردا على تلك

المذكورة ، وسُلم لسعيد باشا . ولم يجد حشمت ما يعتذر به لمن يلومه على هذا العداء الا أن ناظر المدرسة غير معتنى به ، وأن اعضاء اللجنة مستخفون به ، وأنى وفتحى نثرى ناظر المدرسة بعرقلة مساعيه (٥٥١)

[ص ٩٤٧]

قابلت غورست يوم الجمعة أول يولية سنة ٩١٠ ، وكان في دور النقاهة من مرضه ، ولم يجز الكلام على شيء مهم . وفهمت — من خلال كلامه — عدم صحة الاساعة التي جرت بنقله ، لأنه كان يقول : إني سأستريح مائة الأجازة ، وبعد العودة ننظر في المسائل الموقوفة .

ثم جرى الكلام في مدرسة القضاء ، وفهمت منه أنه تكلم مع حشمت بخصوصها ، وبأنه رغب إليه أن لا يتحدث بها [ص ٩٤٩] تغييرا حتى يعرضه عليه . وفهمت من كلامه أن حشمت شكاً إليه تداخل في هذه المدرسة ! فقلت : إني لم أتناحل فيها ، ولكن يهني أمرها ، لأنى أنا الذى أنشأتها ، وتحملت الصعاب في إنشائها . ولأنى — بصفة كوني ناظرا للحقانية — أريد أن يكون نظامها كاملا لتكوين قضاة حائزين للصفات المطلوبة . ثم تكلمنا في الأزهر ببعض كلمات ، وانصرف .

ويبلغنى من سعيد أن غورست شدد الكلام مع حشمت في مدرسة القضاء ، وأن حشمت وعد أن يدرس حالتها درسا أوفى ، ويضع بشأنها تقريرا بعد انتهاء الصيف .

انعقد مجلس النظار بسرأى زيزينيا يوم ٢ يولية سنة ٩١٠ ، تحت رئاسة سعيد باشا ، وحضره اللورد سبيل بالنيابة عن المستشار المالى .

(٥٥١) أى : مساعى حشمت باشا . ناظر المعارف الذى خلف سعد زغلول .

وأهم ما تقرر فيه : لائحة اجراءات المحاكم الشرعية ، والغاء جريدة البهلول بحجة أنها مضرّة بالأداب ! .

وكنّت معارضا في هذا القرار :

أولا : لأنّ ما اشتملت عليه رموز لم تكن مفهومة تماما ، وأصبح ما يفهم منها أنها تقلّف أشخاصا معينين ، ولكن للقلّد عقوبة مقرّرة في قانون العقوبات .

ثانيا : لشدة العقوبة بالالغاء ، من غير أن يكون ذلك مسبوقا بانذار أو توبيخ . وقلت لآخوانى : إنه يلزم ألا نندفع في معاقبة الجرائد ، وألا نتساهل^(٥٥٢) في شأنها ، لأن الالغاء قد يكون فيه خسارة لرأس مال عظيم ، [ص ٩٤٨] ولأن التساهل قد يجر الى أن يُطلب منا إلقاء بعض الجرائد المهمة لمثل ذلك السبب . [ص ٩٤٩] والأولى التدرج في العقوبات ، لا الابتداء بأشدها . ولكنهم لم يحفلوا بهذا ، واتفقوا على الالغاء^(٥٥٣) .

(٥٥٢) في الأصل : « وتتساهل » ، وقد أضفنا : « وألا » لتوضيح العبارة .
 (٥٥٣) تعتبر هذه الصفحة النهاية الفعلية للكراسة ١٨ ، لأن صفحة ٩٥٠ وما بعدها حتى ص ٩٥٣ تحتوى على ما كتبه سعد زغلول عند استقالة مصطفى فهمى باشا وتعيين بطرس غالى باشا رئيساً للنظر .
 وفيما يبدو أن سعد زغلول كتب تلك الصفحات في آخر الكراس ، ثم تركها . وعندما أراد املأه يومياته ابتداء من أول فبراير سنة ١٩١٠ تناول سكرتيره هذه الكراسة دون أن يدري بأن الصفحات الأخيرة منها مكتوبة بالفعل عن موضوع قليم .
 وقد اعتبرنا هذه الصفحات هي الجزء الأول من الكراسة ١٨ ، وصلدنا بها هذا الجزء الثالث من المذكرات .

ثبت بنصه وسجل الدراسة بالتحقيق

ابراهيم مصطفى الوليلي : مفاخر الأجيال في سير أعظم الرجال ، الطبعة الثانية (القاهرة ١٩٣٤)

أحمد أحمد بدوي : أحمد حلمي (القاهرة ١٩٥٧)

أحمد تيمور : الرتب والألقاب المصرية لرجال الجيش والهيئات العلمية والقلمية (القاهرة ١٩٥٠)

أحمد شفيق باشا : مذكراتي في نصف قرن ، الجزء الثاني ، القسم الأول والقسم الثاني (مطبعة مصر ١٩٣٦)

أحمد لطفى السيد : قصة حياتي (كتاب الهلال عدد فبراير ١٩٦٧)

أحمد فهمي حافظ : سعد زغلول من حياته النيابية ، الجزء الأول (القاهرة ، بدون تاريخ)

- اللياس زخوره : السوريون في مصر ، الجزء الأول (القاهرة : ١٩٢٧)
- اللياس زخوره : مرآة العصر في تاريخ ورسوم أكابر الرجال بمصر ، ٣ أجزاء ، (المطبعة العمومية بمصر ١٨٩٧)
- أميل فهمي شنودة ، الدكتور : سعد زغلول ، ناظر المعارف (دار الفكر العربى ١٩٧٧)
- أمين سامى باشا : التعليم في مصر في سنتي ١٩١٤ و ١٩١٥ (مطبعة المعارف ١٩١٧)
- أنور الجندي : الصحافة السياسية في مصر (القاهرة : ١٩٦٢)
- أنور الجندي : عبد العزيز جاویش (سلسلة أعلام العرب ٤٤)
- تقرير عن المالية والادارة والحالة العمومية في مصر والسودان سنة ١٩٠٨ ، مرفوع من جانب السير الدون جورست ، قنصل دولة انكلترا الجنرال ووكيلها السياسى في مصر الى جانب السير ادوارد جراى ناظر خارجيتها ، (مطبعة المقطم ١٩٠٩)
- حسن الشیحة : عبد العزيز جاویش (سلسلة ألف الكتاب ١٩٥٧)
- حلمى أحمد شلبى ، الدكتور : فصول من تاريخ حركة الاصلاح الاجتماعى في مصر ، (سلسلة تاريخ المصريين ١٦)
- زكى صالح ومحمود مرسى : البعثات التعليمية في القرن التاسع عشر ، الجزء الثانى (القاهرة ١٩٦٣)
- سعيد اسماعيل على ، الدكتور : قضايا التعليم في عهد الاحتلال (القاهرة : عالم الكتب ١٩٧٤)
- صبرى أبو المجد : أمين الراعى (كتاب الجمهورية ٢٣)
- طلعت اسماعيل رمضان : الادارة المصرية في فترة السيطرة البريطانية ١٨٨٢ — ١٩٢٢ (دار المعارف ١٩٨٣)
- عباس حلمى الثانى : مذكرات عباس حلمى ، جريدة المصرى ابتداء من ٣١ مارس ١٩٥١ .

عبد الرحمن الراجحي : محمد فريد ، رمز الاخلاص والتضحية ، (القاهرة : مكتبة البابي الحلبي ١٩٤١)

عبد الرحمن الراجحي : مصطفى كامل ، باعث الحركة الوطنية (القاهرة ، مطبعة الشرق ١٩٣٩)

في أعقاب الثورة ، الجزء الثاني ، (القاهرة : مطبعة النهضة المصرية ١٩٤٩)
عبد العظيم رمضان ، الدكتور : تطور الحركة الوطنية في مصر (هيئة الكتاب ١٩٦٨)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : عبد الخالق ثروت (مشروع الموسوعة الافريقية الصادرة عن اليونسكو)

عبد العظيم رمضان ، الدكتور : مذكرات سعد زغلول ، الجزء الأول (تحقيق) (الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧)

عبد حسن الزيات : سعد زغلول من أقصيته (دار الكتاب اللبناني - بيروت)

عوض توفيق وحسن صبرى : وزراء التعليم في مصر ، وأبرز انجازاتهم ١٨٣٧ - ١٩٧٩ ، الجزء الأول (القاهرة ، المركز القومى للبحوث التربوية ١٩٨٠)

فؤاد كرم : النظارات والوزارات المصرية (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ، مطبعة دار الكتب ١٩٦٩)

قليبي فهمى باشا : مذكرات قليبي فهمى باشا ، المجلد الأول (١٩٤٣)

ماهر حسن فهمى : قاسم أمين (سلسلة أعلام العرب رقم ٢٠)

ماهر حسن فهمى : محمد توفيق البكرى (سلسلة أعلام العرب رقم ٦٤)

محسن محمد : سعد زغلول ، مولد ثورة (القاهرة : مكتبة غريب ١٩٨٣)

محمد ابراهيم الجزيرى : آثار الزعيم سعد زغلول ، عهد وزارة الشعب ، الجزء الأول (دار الكتب المصرية ١٩٢٧)

محمد ابراهيم الجزيرى : سعد زغلول (كتاب اليوم)

محمد توفيق خفاجي : أضواء على تاريخ التعليم في الجمهورية العربية المتحدة (وزارة التربية والتعليم ١٩٦٢)

محمد خليل صبحي : تاريخ الحياة النيابية في مصر ، الجزء الرابع والسادس (دار الكتب ١٩٣٩)

محمد خيرى حربى والسيد محمد العزاوى : تطور التربية والتعليم في مصر في القرن العشرين (وزارة التربية والتعليم ١٩٥٨)

محمد عبد الرحمن برج ، الدكتور : الحركة الوطنية المصرية ، وزارة بطرس غالى ١٩٠٨ - ١٩١٠ (القاهرة : مكتبة الانجلو المصرية ، الطبعة الثانية ١٩٨٥)

محمد فريد : أوراق محمد فريد ، المجلد الأول ، مذكراتي بعد الهجرة (هيئة الكتاب ١٩٠٤ - ١٩١٩ (مركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر ١٩٧٨)
محمد نجيب أبو الليل : الأمان الوطنية والمشكلات المصرية في الصحف الفرنسية ، منذ عقد الاتفاق الودى حتى اعلان الحرب العالمية الأولى (القاهرة ١٩٥٣)

مجلس شورى القوانين ، مجموعة محاضر دور انعقاد ١٩٠٩ - ١٩١٠ (المطبعة الأميرية بمصر ١٩١١)

وزارة التربية والتعليم : لمحات من تاريخ وزارة التربية والتعليم ممثلا في أشخاص وزرائها ، الكتاب الأول (القاهرة ١٩٥٨)

وزارة الأوقاف وشئون الأزهر : الأزهر ، تاريخه وتطوره (القاهرة ١٩٦٤)
يونس لبيب رزق ، الدكتور : الحياة الحزبية في مصر في عهد الاحتلال البريطانى ١٨٨٢ - ١٩١٤ (مكتبة الأنجلو المصرية ١٩٧٠)

الموسوعة العربية الميسرة ، جزآن (بيروت ، دار نهضة لبنان)

دوريات

الوقد ١٩٨٧

المؤيد ١٩٠٨

الجريدة ١٩٠٨

المقظم ١٩٠٧ ، ١٩٠٨

اللواء ١٩٠٨

مراجع أجنبية

1 - Cromer, The Earle of, Abbas II (Londn, Macmillan & Co. 1915)

2 - Cromer, The Earle of, Modern Egypt (London, Macmillan & Co. 1911)

3 - Milner, Sir Alfred, England in Egypt (London, Edward Arnold 1901)

4 - Marshall, J. E., The Egytian Enigma 1890 - 1928 (London, John Murray 1928)

Collins Concise Encyclopedia (Great Britain 1984)

The New American Desk Encyalopedia (U. S. A. 1984)

الكشافات *

- ١ - كشاف الاعلام
- ٢ - كشاف الهيئات
- ٣ - كشاف البلاد والأماكن
- ٤ - كشاف الحوادث
- ٥ - كشاف الدوريات

* قام بإعداد هذه الكشافات الأستاذان سامي عزيز فرج ومصطفى الغايات والسيدة
استيرة غالي .

الكشافات

١١٩ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٢٩ ، ١٣٥ -
 ١٣٧ ، ١٤٣ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٥٢ ،
 ١٦٢ ، ١٦٣ ، ١٦٥ ، ١٩٠ ، ١٩١ ، ١٩٦ ،
 ١٩٧ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤١ ،
 ٢٤٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٧ ، ٢٧٠ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ ،
 ٢٨١ ، ٢٩٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٥ ، ٣٣٩ ،
 ٣٤٢ ، ٣٤٩ ، ٣٥٣ ، ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٧٠ ،
 ٣٧١
 أحمد حلمي : ٢٩٤ ،
 أحمد زكي : ٨٦
 أحمد شفيق : ٢٧ ، ٨٥ - ٨٧ ، ١٠٢ ،
 ١٠٨ ، ١٢٥ ، ١٤١ ، ١٩٠ ، ١٩٩ ، ٢١٩ ،
 ٢٣٨ ، ٣٢٦
 أحمد شكرى : ٢١٨
 أحمد شوقي : ١٤١ ، ٢١٨ ، ٢٩٨ ، ٣٠٠ ،
 ٣٢٩

١ - كشاف الاعلام

(أ)

أباطة انظر ← اسماعيل أباطة
 أبافراس : ١٥٢ ،
 ابراهيم الحلبيوى : ١٠٩ ، ١١٤ ، ٢٤١ ،
 ٣٥٨ ، ٣٥٥
 ابراهيم فؤاد : ١٩٥
 ابراهيم نجيب : ٨٥ ،
 ابراهيم الوردانى : ٢٣٧ ، ٢٣٣ ، ٣٤٤ ،
 ٣٦٢ ، ٣٦١ ، ٣٥٤
 ابراهيم رشدى : ٢٤١
 أحمد براده : ٥٦
 أحمد حشمت : ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٦ ، ٨٧ ،
 ٩٤ - ٩٧ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٨ ،
 ٣٢٩

٧١ ، ٧٦ ، ١٥٨ ، ١٧١
 اسماعيل سرهنگ : ٢٣ ، ٢٧ ، ٣٣٨
 اسماعيل سري : ٥٤ ، ٦٨ ، ٩٨ ، ١٠٠ ،
 ١٠٩ ، ١٢٧ - ١٢٩ ، ١٣١ ، ١٣٢ ، ١٣٥ ،
 ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ - ١٥١ ، ١٨٦ ، ٣٢٢ ،
 ٣٢٣ ، ٣٣٠ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦ ، ٣٤١ ، ٣٤٩ ،
 ٣٦٧
 اسماعيل صدقي : ٩٩ ، ١٤١ ، ٢١٨ ،
 ٣١٩ ، ٣٣٥ .
 اغويان ، باغوص : ١٤٠
 الأمير العطار : ٩٣ .
 الأنباي و الشيخ : ٢١٢ .
 البرعي : ١٠٩ ، ١٩٦ .
 البكري انظر عمد توفيق البكري
 الجري : ١٩٥
 الخديوي انظر عباس حلمي الثاني
 الممرداس : ٢٥٨
 الرمالي : ٣٢٩
 السنوسي : ٢٠٩
 السيد أبو حسين : ١٤١
 السيد فهمي : ٢٤٧
 الشعراوي انظر ← علي شعراوي
 الصوفان انظر ← عبد اللطيف الصوفان
 الفقي : ٣٣١ ، ٣٣٢
 المنفلوطي : انظر ← مصطفى لطفى المنفلوطي
 المهدي العباسي و الشيخ : ٢١٢
 الملباوي انظر ← ابراهيم الملباوي
 الياس زخورا : ٩٧ ، ٢١٣
 أميرة خواصك : ١٦
 امين الشمسي : ٣٢٨
 امين سامي : ٦٣
 امين يحيى : ١٩١ ، ١٩٣
 اوليفيه : ١٤٦

أحمد صادق : ١٢٣
 أحمد عفيفي : ٢٠٢
 أحمد فتحي زغلول : ٢٦ ، ٨٤ ، ٩٦ ،
 ١٠٢ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٩٦ ، ٢٠٥ ، ٢٠٩ ،
 ٢٤١ ، ٣٢٦ ، ٣٣٥ ، ٣٥٢ ، ٣٧١
 أحمد فؤاد و البرنس : ٤٦ ، ٦٤ ، ٦٧ ،
 ١٥٥ ، ١٥٧ ، ١٥٨ ، ١٦٤ ، ١٧١ ، ١٧٢ ،
 ٢٥٦
 أحمد فؤاد و التلميذ : ٣٤٥
 أحمد قمحه : ٢٠٦ ، ٢٤٣
 أحمد لطفى و المحامي : ٢٩٤ ، ٣٥٥
 أحمد لطفى السيد : ١٠٢ ، ١٠٣ ، ١٠٥ ،
 ١٢٥ ، ٣٠٨
 أحمد مظلوم : ٢٦ ، ٣٣٧
 أحمد يحيى : ١٠ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ٢٠٣ ،
 ٢٠٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٣٥٧
 ادهم و باشا : ٢٦٥ ، ٢٦٦
 ادوارد السايح : ٣٦٤
 أرد : ٢٩٠
 استوارت انظر ← ستوارت
 استيرا غالي : ٤ ، ١٥
 اسكندر فهمي : ٢٢٧
 اسكندر كقروني : ١٦٣
 اسكوفيه : ١٣٨
 اسماعيل و الخديوي : ٦٤ ،
 اسماعيل اباطة : ١٠ ، ٢٢ ، ٩٠ - ٩٢ ،
 ٩٩ ، ١٠٠ ، ١٣٥ ، ١٤١ ، ١٦٧ ، ١٨٤ ،
 ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٢ - ٢٠٦ ،
 ٢٠٨ ، ٢١٦ - ٢١٩ ، ٢٣٤ ، ٢٣٧ ، ٢٦٨ ،
 ٢٧٨ ، ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٠ ، ٣٠٩ ، ٣١٠ ،
 ٣٢١ ، ٣٢٨ - ٣٣٠ ، ٣٣٢ ، ٣٣٧ ، ٣٤١ -
 ٣٥٠ ، ٣٤٤
 اسماعيل حسنين : ٤٦ ، ٦٥ ، ٦٤ ، ٧٠ ،

۲۰۸ ، ۲۵۰ ، ۲۶۴ ، ۲۷۶ ، ۲۹۵ ، ۲۹۶ ،
۲۹۸ ، ۳۰۴ ، ۳۰۵ ، ۳۰۶ .

جبرای ایدارد : ۳۳ ، ۹۲ ، ۱۰۵ ، ۱۹۲ ،
۳۳۹ ، ۳۶۷ ،

جلاد : ۱۱۶ ،

جودی : ۲۷۳ ، ۳۰۶ ،

جوزجی صبحی و دکور : ۲۸۸ ،

جورست ، إلدن : ۸ ، ۹ ، ۲۱ - ۲۵ ،

۳۳ ، ۳۵ ، ۳۶ ، ۳۸ ، ۵۰ ، ۵۲ ، ۵۴ ، ۵۵ ،

۵۷ ، ۵۸ ، ۶۱ - ۶۳ ، ۶۵ ، ۷۳ ، ۸۰ - ۸۵ ،

۸۷ ، ۹۰ ، ۹۲ ، ۹۸ ، ۹۹ ، ۱۰۱ - ۱۰۵ ،

۱۰۷ ، ۱۱۰ ، ۱۱۹ ، ۱۲۰ ، ۱۲۲ ، ۱۲۴ -

۱۲۶ ، ۱۳۵ - ۱۳۷ ، ۱۴۳ ، ۱۵۲ ، ۱۵۷ ،

۱۶۴ ، ۱۶۵ - ۱۶۷ ، ۱۶۹ ، ۱۸۶ ، ۱۸۸ ،

۱۹۲ ، ۱۹۳ ، ۲۰۰ ، ۲۰۲ ، ۲۰۴ ، ۲۰۸ ،

۲۱۴ ، ۲۱۵ ، ۲۱۷ ، ۲۱۸ ، ۲۲۰ ، ۲۲۶ ،

۲۲۷ ، ۲۳۷ ، ۲۳۸ ، ۲۴۵ ، ۲۵۹ ، ۲۶۴ ،

۲۷۲ ، ۲۷۷ ، ۲۸۲ ، ۲۸۳ ، ۲۸۶ ، ۲۸۸ ،

۲۸۹ ، ۲۹۲ - ۲۹۴ ، ۳۰۰ ، ۳۰۴ ، ۳۱۹ ،

۳۲۴ ، ۳۳۰ - ۳۴۰ ، ۳۴۵ - ۳۴۹ ، ۳۵۱ -

۳۵۳ ، ۳۵۵ ، ۳۵۷ ، ۳۵۸ ، ۳۶۱ - ۳۶۴ ،

۳۶۶ - ۳۶۸ ، ۳۷۰ ، ۳۷۱ .

جونستون : ۱۰۴

(ح)

حافظ : ۲۴۰

حامد الملايل : ۹۴

حسن بکری : ۳۲۵ ، ۳۲۹

حسن زاید : ۱۴۱

حسن صبری : ۹۱ ، ۱۰۹

حسن ملکور : ۳۲۵

حسونة الشيخ ، انظر ← محمد حسونة النواوی

حسین رشیدی : ۳۵ - ۳۸ ، ۵۳ ، ۵۵ ،

ایزیس راجب : ۴ ، ۱۸۲

(ب)

بارنز : ۹۴

بخت و الشيخ : ۱۶۵ ، ۳۱۰

براهه انظر ← احمد براهه

برنار : ۶۰ ، ۷۴ ، ۹۱ ، ۱۶۲

برونایت ، ولیم : ۱۳۰ ، ۳۴۶

بطرس غالی : ۱۱ ، ۱۹ ، ۲۴ ، ۲۵ ، ۳۳ -

۳۸ ، ۵۰ ، ۵۲ - ۵۷ ، ۶۷ ، ۷۹ ، ۸۰ ،

۸۴ - ۸۹ ، ۹۲ ، ۹۴ ، ۹۵ ، ۹۷ ، ۱۰۷ ،

۱۰۹ - ۱۱۲ ، ۱۱۵ ، ۱۱۷ - ۱۱۹ ، ۱۲۰ - ۱۲۲ ،

۱۲۷ ، ۱۳۰ - ۱۳۲ ، ۱۳۵ - ۱۴۲ ، ۱۴۴ -

۱۵۲ ، ۱۵۸ ، ۱۶۲ ، ۱۶۴ - ۱۶۹ ، ۱۷۴ ،

۱۸۴ - ۲۰۲ ، ۲۰۵ - ۲۰۹ ، ۲۱۱ - ۲۲۱ ،

۲۲۴ ، ۲۲۶ - ۲۲۸ ، ۲۳۱ ، ۲۳۳ ، ۲۳۵ -

۲۳۷ ، ۲۳۹ - ۲۴۵ ، ۲۴۷ - ۲۴۹ ، ۲۵۱ ،

۲۵۷ - ۲۶۹ ، ۲۷۲ - ۲۷۵ ، ۲۸۷ ،

۲۸۴ - ۲۹۴ ، ۲۹۸ ، ۳۰۲ - ۳۰۴ ، ۳۰۶ ،

۳۰۸ - ۳۱۱ ، ۳۱۸ - ۳۲۰ ، ۳۲۲ - ۳۲۸ ،

۳۳۰ - ۳۳۲ ، ۳۳۴ ، ۳۳۷ ، ۳۳۹ ، ۳۴۴ ،

۳۴۸ ، ۳۵۵ ، ۳۵۶ ، ۳۵۹ ، ۳۶۲ ، ۳۶۳ ،

۳۶۹ ، ۳۷۲ .

بیجت وهی و الدكتور : ۹۸ ، ۲۱۴ ،

۲۶۴ ، ۳۵۵ ، ۳۶۱

بہی الدین برکات : ۲۸۵ .

بونڈ : ۳۵۷ ، ۳۵۸ .

بیتر : ۲۹۷ .

(ج)

جارو : ۳۴۵

جران ، مولان : ۲۷۳ ،

جراہام ، رونالد : ۸۵ ، ۹۰ ، ۹۸ ، ۱۹۲ ،

٢٩٣ ، ٢٤٩

خليل إبراهيم : ١٠٩

خليل حلة : ١٧٣

(د)

دلبرج و الكونت : ٢٧٩

درويش سيد أحمد : ١٠٩ ، ١٩٦ ، ١٩٨

دليروجلو : ٢٢٧ ، ٣٥٥ ، ٣٥٧ ، ٣٥٨

دنلوب ، دوجلاس : ٨ ، ٤٦ ، ٥٤ ، ٦٤

١٠١ ، ١٠٠ ، ٩٩ ، ٨٨ ، ٨٣ ، ٨٢ ، ٨٧ ، ٦٥

١٦٩ ، ١٦٤ ، ١٥٨ ، ١٥٥ ، ١٢١ ، ١٢٠

١٧٨ ، ١٧٨ ، ١٩٩ ، ٢٠٠ ، ٢١٤ ، ٢١٥

٢٢٠ ، ٢٢١ ، ٢٢٣ - ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣١

٢٣٤ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٠

٢٥٦ ، ٢٦٠ ، ٢٦١ ، ٢٦٤ ، ٢٧٣ ، ٢٨٧

٣٦٩

ديليس : ١١٦

دي روكليرا ، شارل : ١١٥ ، ١١٨

١٣٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٧٣ ، ٢٩١ ، ٢٩٧

٢٩٨ ، ٣٢٤ ، ٣٤٠ ، ٣٥٢

دي سريون و الكونت : ١٤٩ ، ١٥٠

١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٠ ، ١٩٢ ، ٢٠٩ ، ٢٥٠

٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٥ ، ٣٠٣

ديوي : ٢٩٠

(ر)

راسم : ٢٤٧

رشدي انظر ← حسين رشدي

رؤوف : ٩٨ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ، ٢٣٧ ، ٣٦٢

روب : ١٥٩ ، ١٦٠

روبرتسون ، جون : ٥١ ، ١٠٥ ، ١٩٢

٦١ ، ٦٦ ، ٧٥ ، ٧٨ - ٨٠ ، ٨٥ ، ٨٩ - ٩١

٩٧ ، ٩٨ ، ١٠٠ ، ١٠٩ ، ١١٠ ، ١١٤

١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٢٧ - ١٣٣

١٣٥ ، ١٣٦ ، ١٤٧ ، ١٤٩ ، ١٥٠ ، ١٦٢

١٦٥ ، ١٦٦ ، ١٦٨ ، ١٨٩ ، ١٩٠ ، ١٩٧

٢٠٢ ، ٢٠٥ - ٢١٢ ، ٢١٧ ، ٢٢٧ ، ٢٣٠

٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٨ ، ٢٥٩ ، ٢٦٤ ، ٢٦٨ -

٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٧٦ ، ٢٧٩ - ٢٨١ ، ٢٨٤

٢٨٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٧ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦

٣٠٩ ، ٣١٠ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٢ ، ٣٣٦

٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩

٣٦٦

حسين فخري : ٢٦ ، ٢٧ ، ١٨٥ ، ٣٣٧

حسين فهمي : ١٦٧

حسين كامل و البرنس : ٤٩ - ٥١ ، ٦٤

٦٧ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ١٠٨ ، ١٠٩ ، ١٤٦

١٥٧ ، ١٦٢ ، ١٦٤ ، ١٧٢ ، ١٧٣ ، ١٨٣

١٨٥ ، ١٨٦ ، ١٨٧ ، ١٩٢ ، ١٩٦ ، ١٩٨

٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢١٣ ، ٢١٧ ، ٢٣٥

٢٤٢ ، ٢٥٧ ، ٢٥٩ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥

٢٧٧ ، ٢٧٨ ، ٢٨٠ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠

٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣١١ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ، ٣٢١

٣٢٣ - ٣٢٥ ، ٣٢٧ - ٣٢٩ ، ٣٣٤ ، ٣٣٦

٣٣٧

ح - بن يسرى : ١٨٣ - ١٨٦

حشمت انظر ← أحمد حشمت

حلمي أحمد شلي و دكتور : ٢٤٢

حلمي مسلم : ٩٤

حلمي سيف النصر : ٤٦ ، ٨٨

حزه فهمي : ٦٧

(خ)

خالد الغوال : ٢٠٥ ، ٢١٨ ، ٢٣٧ - ٢٣٩

٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٣١٩ ، ٣٢٠ ،
٣٣٢ ، ٣٣٦ ، ٣٣٧ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٩ ،
٣٥١ ، ٣٥٨ ، ٣٦٠ ، ٣٦٣ ، ٣٧١ ، ٣٧٢ ،

سعيد انظر ← محمد سعيد

سعيد زغلول : ١١

سكوت : ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،
٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ ،

سلامة و الشيخ : ٢٨٣ ،

سمير سرحان : « دكتور » : ١٥

سميث « دكتور » : ٥٩

سميرة عرابي : ١٥

سميكة انظر ← مرقص سميكة

سوانسون : ٩١ ، ١٢١ ،

سيد مرعي « دكتور » : ٩٤ ،

سيف الدين « البرنس » : ١٥٥ ، ١٦٧ ،

سيف النصر : ٩٠

(ش)

شارل : ٣٦٩

شارمي : ٢٦١

شاكور « الشيخ » : ٩٨ ، ١٦٨ ، ١٦٩ ،

٢٤٠ ، ١٩٥

شاويش انظر ← عبد العزيز جاويش

شفيق « باشا » انظر ← أحمد شفيق

شكري انظر ← محمود شكري

شواربي « باشا » انظر ← محمد شواربي

شويروج : ٥١ ، ٥٦ ، ٧٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠ ،

شوقي انظر ← أحمد شوقي

شيسقي ، آرثر : ٦٩ ، ٨٨ - ٩٠ ، ٩٢ ،

١١٧ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٤٤ ، ١٧٣ ، ١٩٢ ،

٢٢٠ ، ٢٢٤ ، ٢٢٦ ، ٢٤٥ ، ٢٧٢ ، ٢٧٦ ،

٢٩٣

شيرون : ٧٨

روينسن : ٧٥ ، ١٥٩ ، ١٦٠

رودك : ٥١ ، ٥٣ ، ٥٧ ، ٥٨ ، ٦٧

روز فلت « كولونيل » : ٣٦٢ - ٣٦٥ ، ٣٦٨

روفر « الدكتور » : ٣٠٢ ، ٣٠٩ ،

روكاسيرا انظر ← دي روكاسيرا

رياض « باشا » انظر ← مصطفى رياض

ريبو : ٢٦٥ ، ٣٣٨ ،

(ز)

زرفوداكي : ١٣٨ ،

زكي « باشا » انظر ← أحمد زكي

زيد الشيخ انظر ← محمد زيد « الشيخ »

زيور : ٢٣٧

(س)

سبابا زكي : ٢٧ ، ٣٣٦ ، ٣٣٩ ، ٣٤١ ،

٣٤٤ ، ٣٤٩ ، ٣٦٧

سالز بوري : ٢٢٦ ،

سامي عزيز : ٤ ، ١٥

ستوارت : ٥٦ ، ٧٠

سرهنتك انظر ← اسماعيل سرهنتك

سري باشا انظر ← اسماعيل سري

سريون ← دي سريون

سسل « اللورد » : ٨٦ ، ٩٠ ، ٣٧١ ،

سعد زغلول : ١ ، ٣ ، ٥ ، ٧ - ١٤ ، ٢٢ ،

٢٣ ، ٢٦ ، ٢٧ ، ٣٤ ، ٣٩ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٦٣ ،

٦٤ ، ٦٩ ، ٨٢ ، ٨٩ ، ٩٨ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ،

١١٢ ، ١١٤ ، ١١٧ ، ١١٩ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ،

١٣٧ ، ١٤٠ ، ١٧١ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٧٧ ،

١٨٢ ، ١٩٨ ، ٢٠٥ ، ٢١٣ ، ٢٢٦ ، ٢٣٥ ،

٢٣٦ ، ٢٤٠ ، ٢٤٨ ، ٢٥٨ ، ٢٧١ ، ٢٧٧ ،

(ص)

صبيح «دكتور»: ١٧٤
صالح باشا انظر ← محمد صالح

(ط)

طلبة سعدي: ٢٩٠ ، ٢٢٩
طلعت: ٢٣٧

(ع)

عاطف انظر ← محمد عاطف بركات

عباس حلمي «الخندي»: ٨ ، ١٢ ، ٢١ -
٢٥ ، ٣٤ ، ٣٥ ، ٣٧ ، ٣٨ ، ٤٠ ، ٥٥ ، ٥٧ ،
٦٤ ، ٦٧ ، ٦٩ ، ٧٣ ، ٨٥ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٧ -
١٠٨ ، ١١٠ ، ١١٨ ، ١٢٣ ، ١٢٧ ، ١٢٩ ،
١٣٠ ، ١٣٥ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٤٦ ، ١٥٧ ،
١٥٨ ، ١٦٣ ، ١٦٩ ، ١٧٢ ، ١٧٤ ، ١٨٣ -
١٨٦ ، ١٨٨ ، ١٩١ ، ١٩٩ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ،
٢٠٥ ، ٢٠٨ ، ٢١١ ، ٢١٥ ، ٢٢٢ ، ٢٢٧ ،
٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٤٢ ،
٢٤٤ ، ٢٤٥ ، ٢٤٨ ، ٢٥٢ ، ٢٥٦ ، ٢٦٥ ،
٢٩٩ ، ٣٠٤ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣١١ ،
٣١٧ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ ، ٣٤٠ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ ،
٣٥٤ ، ٣٦٢ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨

عباس حلمي «التلميذ»: ٦٥ ، ٩٨ ،
١٦٤

عبد الحميد الثاني «السلطان»: ٢٣٦

عبد الحميد عمار: ٣٢٩

عبد الحميد رضا: ٣٥٧

عبد الحليم عاصم: ٢٥٦

عبد الخالق قروت: ٨٤ ، ٩٦ ، ٣٤٤ ، ٣٦٧

عبد الرحيم أحمد: ٦٠

٢٨٦

عبد الرحمن الرافعي: ٩٤

عبد العزيز جاويش: ٨٨

عبد العظيم رمضان «دكتور»: ٤ ، ١٦

عبد الكريم سلمان «الشيخ»: ٩٧

عبد اللطيف الصوفاني: ٣٢٨ ، ٣٣٠

عبد المجيد عمر: ٢٤٧

عثمان فايد: ٩٤

عثمان مرتضى: ٣٠١

عدلي يكن: ٣٣٧

عزت العابد: ١٥١ ، ١٥٢ ،

عزيز حبشي: ٧٨ ، ٧٩ ، ٨٢

عزيز عزت: ٨٩ ، ٣٣٨

عزيز كحيل: ٢٤ ، ٣٦٠

عفيفي: ١٢٤ ، ١٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٣٢٩

علوي انظر ← محمد علوي

علي جلال: ٣٦٢

علي شعراوي: ١٠ ، ١١٥ ، ١٢٥ ، ١٩١ ،

٢١٧ ، ٢٥٨ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣١٠

علي الشمسي: ٩٤

علي فهمي كامل: ١٠٥

علي لبيب «دكتور»: ٣٥٥

علي يوسف «الشيخ»: ٣٥ - ٣٧ ، ٩٠ ،

١٠٤ ، ١٣٨ ، ١٥١ ، ١٥٢ ، ١٩٥ ، ٢٤٠ ،

٢٤١ ، ٢٨٩ ، ٢٩٨ ، ٣١١ ، ٣١٨ ، ٣٢٤ ،

٣٣٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٢ ، ٣٣٢

عيسى نوار: ٢٨١

عين الحياة «هاتم البرنيسيس»: ١٦٧ ، ١٨٧

(غ)

غورست انظر ← جورست ، إلدن

غوستا نيجلي: ٣٤٥

٢٢٣ ، ٢٢٨ ، ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٤٢ ، ٢٤٥ ،
٢٤٧ ، ٢٥٣ ، ٢٦٣ ، ٢٦٤ ، ٢٨٨ ، ٢٩٥ ،
٢٩٦ ، ٣٠٥ ، ٣٠٦
كتل « مستر » : ٩٤
كوك ، توماس : ٢٤٩
كيتشي : ٨٤ ، ٨٢

(ل)

لييب البتوني : ١٠٩
لطفى السيد انظر ← أحمد لطفى السيد
لها : ٢٢٣
لوران : ٣٠٦

(م)

مادن : « دكتور » : ٣٥٥
مارشال : ٣٦٠
ماسيرو : ٣٤٨
مساكليث ، سالكوم : ٣٨ ، ٧٩ ، ٨٢ ،
١٢٥ ، ٢٢٧ ، ٢٥١ ، ٣٥٢
ماكتل : ٣٦٢
ماهر باشا انظر ← مصطفى ماهر
متشل : ٢٢
محرز بك انظر ← محمد محرز
محمد اباظه : ١٣٩
محمد أحمد الوكيل : ٢٠٠
محمد المولىحى : ١٥٢
محمد توفيق البكرى : ٨ ، ١٢٤ ، ١٦٥ ،
١٨٣ ، ٢٠٢
محمد حسونة النواوى « الشيخ » : ٢١٢ ،
٢١٣ ، ٣٢٥
محمد زكى : ٦٣
محمد زيد الشيخ : ٢٨٢ ، ٢٨٣

(ن)

نصح الله ببركات : ٢٤ ، ٢١٣ ، ٢٣٢ ،
٢٣٤ ، ٢٣٩ ، ٢٣٢ ، ٢٤٤
نطحى زغلول انظر ← أحمد نطحى زغلول
نخري « باشا » انظر ← حسين نخري
فريد انظر ← محمد فريد
فيصل « الأمير » : ١٩٥

(ق)

قاسم أمين : ٣٣٣ ،
قطلة « باشا » : ٨٩ ، ٩٠ ، ١٣٦
قمحة انظر ← أحمد قمحة

(ك)

كابيتان ، هانرى : ٢٢٨
كارينتر ، بوييد : ٧٠ - ٧٢ ، ٩٠ ، ٩١ ،
١٠١ ، ١٢١ ، ١٦٢ ، ٢٠٠ ، ٢٠١ ، ٢٥٢ ،
٢٥٣ ، ٢٦٠ ، ٢٩٥ ، ٢٥٢ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ،
٢٩٥
كاردى انظر ← هارى ، جيمس كير
كاسيل : ١٠٥ ، ١٠٦ ، ١٨٧ - ١٨٩
كالدفي : ٢٣٧
كتشنر « اللورد » : ٩
كروفوت : ١٠١ ، ٢٠٠ ، ٢٦٠
كرومر « اللورد » : ٢١ ، ٣٣ ، ٤٠ ، ٦٢ ،
١٠٤ ، ١٠٥ ، ٢٢٦ ، ٢٨٣ ، ٣٦٨
كلارك : ٧٢
كمال الدين « البرنس » : ٢٥٦
كوربيت : ٣٣١
كيتنيج « دكتور » : ٦٩ ، ١٠٨ ، ١٦١ ،
١٧١ ، ٢٠٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢٢٠ ، ٢٢١ ،

محمد سامي كمال الدكتور : ٩٤

محمد سعيد : ٣٤ - ٣٨ ، ٥٢ ، ٥٥ ، ٥٧ ،
 ٦٩ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ٩٢ ، ٩٥ ، ٩٦ ،
 ٩٨ ، ١٠٢ - ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٤ ، ١١٦ ،
 ١٢٣ - ١٢٧ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٥ - ١٣٨ ،
 ١٤٠ ، ١٤٢ ، ١٤٤ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٦٣ ،
 ١٦٥ ، ١٦٧ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٤ ، ١٨٥ ،
 ١٩٠ - ١٩٢ ، ١٩٦ ، ٢٠١ ، ٢٠٢ ، ٢٠٥ -
 ٢٠٨ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٥ ، ٢٢٨ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٣ ، ٢٣٥ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ - ٢٤٣ ،
 ٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠ ، ٢٦٢ ، ٢٦٤ ،
 ٢٦٦ ، ٢٦٨ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
 ٢٧٩ ، ٢٨١ ، ٢٨٤ ، ٢٨٥ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ -
 ٢٩٤ ، ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٤ ، ٣٠٥ ، ٣٠٧ ،
 ٣٠٩ - ٣١١ ، ٣١٧ ، ٣١٨ ، ٣٢٠ - ٣٢٢ ،
 ٣٢٥ ، ٣٢٦ ، ٣٣٠ ، ٣٣٤ - ٣٤٩ ، ٣٥١ -
 ٣٥٣ ، ٣٦١ ، ٣٦٢ ، ٣٦٥ ، ٣٧١

محمد شكري : ٢٦١

محمد شورابي : ٣٢٨ ، ٢٨٢

محمد صالح : ٢٤٠ ، ١٢٤

محمد عاطف بركات : ٧١ ، ١٦٠ ، ١٦١ ،
 ٢٤٣ ، ٣٧٠

محمد عبد الرحمن برج دكتور : ٣٥٦

محمد عيله و الشيخ : ٩٧ ، ٢٤١ ، ٢٤٢

محمد علوي : ١٨٧ ، ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢٥٨ ،
 ٣٢٩ ، ٣٢٥ ، ٣٥٩

محمد علي البزنس : ٨٦ ، ٣٤١

محمد علي مغربي : ١١٨ - ١٢٠ ، ٢٣٩ ،
 ٢٤٣ ، ٢٦٠

محمد فريد : ٢٤ ، ٩٤ ، ١٢٥ ، ١٩١ ،
 ٢١٧ ، ٢١٨

محمد فهمي : ٩٤

محمد كامل : ٢٩٥ ، ٣٠٤

محمد كمال : ٢٤٥

محمد لطفي جمعه : ٩٤

محمد عمرز : ٣٦٠

محمد محمود : ٢٨٩ ، ٣٢٨

محمد محمود الوكيل : ١٨٧

محمد يوسف : ١٩٣

محمد ابو النصر : ٣٥٥

محمد ابو حسين : ١٤١

محمد حلي الفلكي : ٦٣

محمد خليل : ١٠٩

محمد سليمان : ٢٥٨ ، ٢٣٠

محمد شكري : ١٠٦ ، ١٠٧ ، ٢٥٧ ،
 ٣٢٣ ، ٣٢٧ ، ٣٣٥ ، ٣٣٦

محمد صدقي : ٢٣ ، ١٦٧

محمد عبد الغفار : ١٠ ، ٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢٥٨

محمد فهمي : ٨٤ ، ١٦٧ ، ٢٣٨

محمد نجيب ابو الليل : ٢٧٨

مرسي رسلان : ١٧٣

مرقص سمكة : ٨٠ ، ١٠٩ ، ٢٠٤ ، ٢٣٠ ،
 ٢٣٢ ، ٢٧٣ ، ٢٧٤ ، ٣١٠ ، ٣٢٨ ، ٣٢٩

مسبرو : ٣٤٨

مصطفى الخولي : ١٨٣ ، ١٨٦

مصطفى الفايتان : ٤ ، ١٥ ، ١٦

مصطفى خليفة : ١٦٥ ، ١٧٣

مصطفى خليل : ١٤١

مصطفى رياض : ٢٢٤

مصطفى عزت : ٨٨

مصطفى فهمي : ١١ ، ١٩ ، ٢١ - ٢٤ ،
 ٢٦ ، ٦٣ ، ٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٧٢

مصطفى كامل : ١٠٥ ، ١٢٥

مصطفى لطفي المنغلوطي : ١٧٧ ، ٢٠٥

مصطفى ماهر : ٤٦ ، ٨٧ ، ٩٠ ، ١٣٩ ،
 ١٩٢ ، ٢٣٠ ، ٢٣٧ - ٢٣٩ ، ٢٤٨ ، ٢٧٤

٢٧٥ ، ٣١٩ ، ٣٧٠

مظلوم أنظر - أحمد مظلوم

هراری و باشا : ۱۸۸ ، ۱۸۹ ،
 هملتون و دكتور : ۳۵۵ ،
 هنتر : ۱۲۴ ، ۱۹۲ ،
 هول : ۲۲۸ ،
 هویدا عبد العظیم رمضان : ۱۵
 هیل : ۱۸۷ ، ۱۹۶ ، ۱۹۹ ، ۲۰۰ ، ۲۱۴ ،
 ۲۲۱ ، ۲۲۲ ، ۲۲۳ ، ۲۲۸ ، ۲۳۱ ، ۲۳۳ ،
 ۲۴۳ ، ۲۴۶ ، ۲۵۲ ، ۲۵۳ ، ۲۵۹ ، ۲۶۰ ،
 ۳۰۶

هیل ← أنظر هوستانہل

(و)

وب و مستر : ۶۸ ،
 وهی و الدكتور ← بهجت وهی
 ویلز ، سینٹی هربرت : ۴۹ ، ۱۲۱ ، ۱۷۲
 ویلمور : ۲۳۸

(ی)

یحیی و افندی : ۱۸۳ ، ۲۰۲
 یحیی و باشا → أنظر ← أحمد یحیی
 یسری و باشا → أنظر ← حسین یسری
 یعقوب آرتین : ۶۳ ، ۶۴ ،
 یوسف العتابی : ۱۵
 یوسف صدیق : ۲۴۱

مقار و باشا : ۱۰۹ ،
 ملتون و دكتور : ۳۵۶
 منشی ، باخوردی : ۹۷
 منشی ، جاك : ۹۶
 منكتوش : ۲۹۴ ،
 موزلی : ۱۲۵ ، ۲۰۸

(ج)

نازلی هانم و البرنسیس : ۱۸۲ ، ۳۶۲
 نجیب و باشا : ۱۶۷
 نجیب بطرس غالی : ۱۹۱ ،
 نجیب فهمی : ۱۰۰ ، ۲۲۷ ، ۲۲۸ ، ۳۵۹ ،
 نسیب و افندی : ۱۸۲ ، ۲۰۲ ، ۲۰۳ ،
 نصار : ۳۳۱ ، ۳۳۲ ،
 نوبار و باشا : ۶۳ ،
 نولن و دكتور : ۳۵۵

(هـ)

هاردی ، جیمس کیر : ۹۳ ، ۹۴ ،
 هارنی ، بول : ۸۰ ، ۱۱۰ ، ۱۵۰ ، ۱۹۵ ،
 ۱۹۷ ، ۲۰۸ ،
 هازلتون : ۹۴ ،
 هاشم الأشمونى : ۴
 هالتون : ۲۲۳ ،

٣٠٠ ، ٢٨٦ ، ٢٨٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٥ ، ٢٦٢
 ٣٢٢ ، ٣٠٨ ، ٣٠٧ ، ٣٠٤ ، ٣٠٣ ، ٣٠١
 ، ٣٤٤ - ٣٤٠ ، ٣٣٨ ، ٣٣٠ - ٣٢٦ ، ٣٢٤

(ج)

حزب الأحرار الدستوريين : ٢٧٩
 حزب الأحرار الراديكاليين : ١٩٢ ، ١٠٥
 حزب الإصلاح : ٣٢٧
 حزب الأمة : ٩١ ، ٢١٧ ، ٢٧٨ ، ٢٧٩
 ، ٢٩٠ ، ٣١٠

حزب الشعب : ٢١٨
 حزب العمال : ٩٤
 الحزب الوطني : ٨٥ ، ٨٨ ، ٩١ ، ٩٤
 ، ١١٤ ، ١٦٧ ، ١٨٦ ، ١٩٣ ، ٢٤٩ ، ٣٢٩
 ، ٣٣٤ ، ٣٥٤ ، ٣٦٣ ، ٣٦٨ ، ٣٧٠
 حزب الوفد : ٦٤
 الحكومة العشوائية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٠٦

١١٨ ، ١٧٨ ، ٢٣٥ - ٢٣٧

(د)

ديوان الأشغال : ٥١
 ديوان الأوقاف : ٨٨ ، ٩٠

(ش)

شركة كوك : ٢٤٩
 شركة الملاحات : ١٧٨

(ق)

القورنيتين : ١٧٤ ، ٣٠٢

(ك)

كلية جرنوبل : ٢٢٨
 الكلية الحربية : ٦٤
 كلية الأدب : ١٦

(ل)

اللجنة العلمية الادارية : ٧٤ ، ٧٦ ، ٨١
 ، ١٦٠ ، ٢١٠ ، ٢٤٣ ، ٢٤٨ ، ٢٥١
 ، ٢٥٤ - ٢٥٦ ، ٢٥٩ ، ٢٦٠
 لجنة الميزانية : ٢٦٦ ، ٢٦٧

٢ - كتاب الميثاق

(أ)

الأزهر : ٥٤ ، ٩٨ ، ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٦٥
 ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ٢١٢ ، ٢١٣ ، ٣٦٧ ، ٣٧١

(ج)

جامع محمد علي : ٢١٣
 جامعة ألكسندريه : ٥١
 جامعة السرون : ٣٦٣
 جامعة كمبودج : ٥١
 جامعة لوزان : ٨٢ - ٨٤
 الجامعة المصرية : ٤٦ ، ٦٤ ، ١٥٥ ، ١٥٧
 ، ١٥٨ ، ٣٤٥ ، ٣٦٣
 جامعة المنوفية : ١٦
 جامعة هارفارد : ٣٦٣
 الجمعية الخيرية الإسلامية : ١٦٧ ، ٢٤١
 ، ٢٤٢

الجمعية الزراعية : ٢١٠ ، ٢٥٢ ، ٢٦١
 ، ٢٦٢

الجمعية العمومية : ١٠ ، ٤٦ ، ٩٢ ، ١١٧
 ، ١١٨ ، ١٢٥ - ١٢٧ ، ١٣١ ، ١٣٤ - ١٣٦
 ، ١٣٨ ، ١٤٣ ، ١٤٩ ، ١٥٨ ، ١٨٥ ، ١٩٠
 ، ١٩٤ ، ٢٠١ ، ٢١٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٧ ، ٢٥٨

محكمة الإشتاف : ٣٥٧ ، ٨٢ ، ٧٥
محكمة الجنائيات : ٣٢٧ ، ٣٤٥ - ٣٤٧ ، ٣٥٤ ، ٣٥٥

محكمة دنشواي : ٣٥٨ ، ٣٣٣
المحكمة الشرعية : ٩٧ ، ١٨٣ ، ٢١٢ ، ٣٧٢
مدرسة بولاق : ٦٧ ،

مدرسة الحقوق : ٤٥ ، ٥٣ ، ٥٩ ، ٦١ ، ٦٣ ، ٦٦ ، ٨٠ ، ٨٣ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٨٦ ، ١٩٦ ، ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٤ ، ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٦ ، ٢٤٣ ، ٢٤٧ ، ٢٤٨ ، ٢٥٩ ، ٢٧٤ ، ٢٨٢ ، ٢٨٣ ، ٣٢٥ ،

المدرسة الخديوية : ٦٥٠ ، ٢٩٥
مدرسة الزراعة : ٢٠٣ ، ٢٠٩ ، ٢١١

المدرسة السعيدية : ٢٦١ ، ٢٩٤
مدرسة السنية : ١٠٤

مدرسة الصنائع : ٥٧ ، ٦٧ ، ١٧٢

مدرسة الصبيلة : ١٦١
مدرسة الطب : ٥٩ ، ٦٩ ، ٩٨ ، ١٠٨ ، ١٦١ ، ١٦٩ ، ١٧١ ، ١٧٩ ، ٢٢٩ ، ٢٤٦ ، ٣٠٥ ، ٣٤٥

مدرسة القضاء : ٩٩ ، ١٥٥ ، ١٥٩ ، ١٦٨ ، ١٧٣ ، ١٧٨ ، ٢٤٠ ، ٢٤١ ، ٣٧٠ ، ٣٧١ ، ٣٧٢
مدرسة المعلمين : ٤٦ ، ٦١ ، ٧٧ ، ٢٢٩ ، ٢٥٣ ، ٢٦٠ ،

مدرسة المهندسخانة : ٤٦ ، ٤٩ - ٥١ ، ٥٩ ، ١٥٥ ، ١٦٠ ، ١٦٩ ، ١٧٠ ، ١٧٢ ، ٢٢٩ ، ٢٣٠ ، ٢٤٧ ،

مصلحة الرقيق : ٢٦٨
مصلحة الصحة : ٢٦٤ ، ٢٩٢ ،

مصلحة المبان : ١٦٣
للمية السنية : ٩٦ ، ٢٥٧ ،
ملجأ الحجاج : ٢٧٧
الملجأ العباسي : ٢٤٩ ،

(٢)

المجالس الأوروبية : ٣٣٩

المجالس البلدية : ٢١٨

مجالس الصحة : ١٧٤

مجالس الميجريات : ٨٣ ، ٢٧٤ ، ٣٢٤ ، ٣٣١

المجلس الحسي : ١٦٧

مجلس شورى القوانين : ٣٣ ، ٤٦ ، ٧٣ ، ٨٠ ، ٨٤ ، ٩٢ ، ١٠٥ ، ١٠٩ ، ١١٨ ، ١٢٤ ، ١٢٧ ، ١٦١ - ١٦٤ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ، ١٩٣ ، ١٩٦ ، ٢٠٠ ، ٢٠٢ ، ٢٠٣ ، ٢٠٥ - ٢٠٧ ، ٢١١ ، ٢١٤ ، ٢١٦ ، ٢٣٠ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤ ، ٢٤٤ ، ٢٥٧ ، ٢٦٥ ، ٢٦٦ ، ٢٦٨ - ٢٧٢ ، ٢٧٥ ، ٢٧٨ - ٢٨٠ ، ٢٨٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٧ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ، ٣٠٩ ، ٣١٩ ، ٣٢١ ، ٣٢٤ ، ٣٢٥ ، ٣٢٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٨ ، ٣٥٢ - ٣٥٤ ، ٣٦٦ ، ٣٦٩ ،

مجلس العموم : ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٩٢

مجلس المعارف الأعلى : ٧٤ ، ٨٧ ، ١٠١ ، ١١٩ ، ١٢٠ ، ١٦١ ، ١٦٢ ، ٢١١ ، ٢٢٩ ، ٢٥٥ ، ٢٥٩ ، ٢٧٢ ، ٣٣٠ ،

مجلس النظار : ٣٣ ، ٣٤ ، ٣٧ ، ٤٨ ، ٨٦ ، ٨٨ ، ٩٠ ، ١١٤ ، ١٣١ ، ١٣٦ ، ١٥١ ، ١٦٢ ، ١٨٣ ، ١٩٠ ، ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٠٣ ، ٢٠٧ ، ٢٠٩ - ٢١١ ، ٢١٦ ، ٢٣٢ ، ٢٣٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٦ ، ٢٦١ ، ٢٦٣ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٦ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ - ٢٩٨ ، ٣٠٢ ، ٣٠٣ ، ٣٠٧ ، ٣٠٩ ، ٣٢٢ ، ٣٢٣ ، ٣٢٦ ، ٣٣٧ ، ٣٣٨ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٤٨ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ، ٣٦٩ - ٣٧١

مجلس النواب : ١٠ ، ١٩ ، ٢١ ، ٣٣٩

المحاكم الأهلية : ٦٦ ، ٢٨٠

المحاكم المختلطة : ١٤٠ ،

وزارة الحفانفة : ١٠٠ ، ١٧٣ ، ٣١٠ ،

(ن)

٣٦٩ ، ٣٥٧ ، ٣٤٥

وزارة الحفارففة : ١٤٦ ، ١٩٠ ، ١٩٣ ،

نظافة انظر ← وزارة

٢٦١ ، ٢٦٥ ، ٢٦٩ ، ٢٧٠ ، ٢٧٤ ، ٢٨٩ ،

(هـ)

٣٣٣ ، ٢٩٦

وزارة الفافلفة : ٦٩ ، ٣٤٠ ، ٣٦٤ ، ٣٦٦

اففة العامة للكتاب : ٣ ، ١٥

وزارة الزراعة : ٢٥٢

وزارة الملفة : ٩٤ ، ١٦٥ ، ٢٥٤ ، ٢٦٣

(و)

وزارة المفلوف : ٥٢ ، ٦١ ، ٧٠ ، ٧٣ ، ٧٥ ،

٨٢ ، ٨٣ ، ٩٩ ، ١٠٠ ، ١١٥ ، ١٦٤ ،

وزارة الاففال : ٥١ ، ٥٨ ، ٦٣ ، ٦٨ ،

١٧٠ ، ١٧٢ ، ١٩٩ ، ٢٠٥ ، ٢٧٠ ، ٢٣٩ ،

٢٠١ ، ٢٦٧ ،

٢٥٥ ، ٢٥٦ ، ٢٨٣ ، ٢٨٤ ، ٢٨٩ ، ٢٩٦ ،

وزارة الأوقاف : ٢٥٦ ،

٣٣١ ، ٣٤٥ ، ٣٤٦ ، ٣٥٣ ، ٣٦٦ ، ٣٦٧ ،

الأويرا الخلدويه : ٢٤٢ ،
 أوتيل آيات : ١٢٥ ، ١٣٦ ،
 أوروبا : ٩ ، ٥٠ ، ٧٧ ، ٨٨ ، ٩٢ ، ١١٨ ،
 ٢٢٨ ،
 ايتاي البارود : ١٦٢ ،
 ايطاليا : ٦٤

(ب)

باريس : ٩١ ، ١٨٢ ، ٣٦٣ ،
 البحيرة : ٥٥ ، ١٠٠ ،
 بلجيكا : ١٧٠

بنى سويف : ١٠١ ، ٢٣٠ ،
 بورسعيد : ٨٥ ، ١٩٣ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ،
 ٣١١ ، ٣٣٨

(ت)

تركيا : ٢٢ ، ٩٤ ،
 تلا : ١٧٣

(ج)

جرجا : ٢٥٦ ،
 الجزيرة : ٢٧٥ ، ٢٧٦ ،
 جنيف : ٩٣ ، ١٣٩ ،
 الجزيرة : ٢٨٥ ،
 جيلد هول : ٣٦٤

(ح)

الحجاز : ١٩٢ ، ١٩٣ ، ١٩٥ ، ٢٠٨ ،
 ٢٥٦ ، ٣٠١

(خ)

الخرطوم : ٢٦٦

٣ - كشف البلاد والأماكن

(أ)

استاليا ملتن : ٣٣٣ .

الأبيض : ٢٦٦

الاستانة : ١١ ، ١٠٦ ، ١٧٨ ، ١٨٣ ،
 ١٩٦ ، ١٩٩ ، ٢٢٩ ، ٢٣٥ ، ٢٩٩ ،
 اسطامبول : ٨٥ ، ٨٨ ، ٢٤٩ ،

الاسكندرية : ٢٢ ، ٢٦ ، ٤٩ ، ٦٧ ، ٧٣ ،
 ٧٤ ، ٨٢ ، ٨٥ ، ٨٩ ، ٩٥ - ٩٨ ، ١٠١ ،
 ١٠٢ ، ١٠٤ ، ١٠٩ ، ١٢٦ ، ١٢٩ ، ١٣٧ ،
 ١٣٩ ، ١٥٩ ، ١٧٢ ، ٢٠٢ ، ٢١٨ ، ٢٣٠ ،
 ٢٤٩ ، ٢٥٢ ، ٢٦٢ ، ٢٨٩ ، ٢٩٠ ، ٢٩٢ ،
 ٢٩٩ ، ٣٠٠ ، ٣٥١ ، ٣٦١

الاسماعيلية : ١٩٣ ، ٢٩٧ ، ٣٣٨ ،

اسيوط : ٨٨ ، ١٠١ ، ١٦٧ ، ٢١٢ ،

الشمون : ٢٦٢

الماتيا : ٩٣ ،

امريكا : ٣٦٢ ، ٣٦٤

انجلترا : ٥٠ ، ٥٩ ، ٧٠ ، ٧٧ ، ٩٩ ،
 ١٠١ ، ١٠٤ ، ١٠٦ ، ١٠٧ ، ١١٥ ، ١١٧ ،
 ١٢٤ ، ١٦٩ ، ٢٢٦ ، ٢٤٦ ، ٢٤٩ ، ٢٨٨ ،
 ٣٣١ ، ٣٦٤

(غ)

الغربية : ١٠٠ ، ٢٣٠ ، ٢٧٥

(ف)

فرساي : ٨٧

فرنسا : ٦٠ - ٦٣ ، ٦٥ ، ٨٣ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩٣ ، ١٦٥ ، ١٧٠ ، ٢٠٤ ، ٢١٨ ، ٢٦٥ ، ٣٣٨

فيشي : ٨٤

فيينا : ٦٤

الفيوم : ٩٥ ، ٢٨٩

(ق)

القاهرة : ٩٧ ، ١٠٦ ، ١٦٧ ، ١٧٩ ، ٢٧٨ ، ٣٠٠ ، ٣٣٨ ، ٣٤٨

قصر رأس التين : ٥٥ ، ٨٦ ، ٨٧ ، ١٠٠ ، ١٠٨ ، ١٦٤ ، ٣٠٠

قصر زيفنيا : ٣٦٦ ، ٣٧١

قصر حابيلين : ٢٣ ، ٢٥ ، ٣٤ ، ١٤٠ ، ١٨٥ ، ٢٠٨ ، ٢١٩ ، ٢٣٢ ، ٢٣٦ ، ٢٦٣

٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣١٠ ، ٣٧٢ ، ٣٢٦ ، ٣٢٨ ، ٣٣٠

القصر المهيئ : ١٦١

قصر القبة : ٢١٥ ، ٢٣٥ ، ٣١٧ ، ٣٣٧ ، ٣٤٤

قصر للمترة : ٩٨ ، ٩٩ ، ١٠٤ ، ١٢٣

القلعة : ٢١٢

القلبيوية : ٢٦٢

قنا : ١٠١ ، ٢٤٠

قناطر استا : ٢٩٠

القناطر الحيرية : ٢٦٢

قناطر الرياح للتوت : ١٧٩ ، ٢٩٠

قنال بنيا : ٣٦٢

قنال السويس : ٤٦ ، ١٠٥ ، ١١٠ ، ١١٢ -

(د)

الدقهلية : ١٠٠ ، ٢٣٠

دمتهور : ١٧٢ ، ٢٩٢

دمياط : ١٩٣

(ر)

رشيد : ١٩٣

روديس : ١١٠

ريدنج : ٣٣١

(ز)

الزقازيق : ٢٠١ ، ٢٠٥ ، ٢٨٠

(س)

سان كلو : ٦٠

سانت دومينجو : جزيرة : ٣٦٣

السودان : ١١٤ ، ١١٥ ، ١١٧ ، ١٢٣ ، ١٢٤ ، ١٢٨ ، ١٨٣ ، ١٩١ ، ٢٣٢ ، ٢٣٤

٢٦٧ ، ٢٨٩ ، ٣٣٣ ، ٣٤٨ ، ٣٤٩ ، ٣٦٣

سوريا : ٣٤١

السويس : ١٧٨ ، ٢٤٩ ، ٢٥٦ ، ٢٨٢

سويسرا : ١٧٠

سيناء : ٢٩٨

سيوة : ٩٩ ، ١٠٨ ، ٢١٩

(ش)

الشرقية : ٢١٠

(ط)

طنطا : ٨٤ ، ٢٣٩

(ع)

العريش : ١٦٥ ، ١٩٣ ، ٢٨٠

العقبة : ٢٨٦

محطة مصر : ١١٠ ، ٢٥٦ ، ٢٥٧ ،
 محطة للتنزه : ١٢٤ ،
 المدينة المنورة : ٢٨٢ ،
 مريوط : ٩٠ ، ١٦٣ ،
 مستشفى منشي : ٩٧ ،
 مسجد أبي العباس المرسى : ١٠٠ ،
 مصر : ٩ ، ١٠ ، ١٦ ، ١٩ ، ٦٠ ،
 ٦١ ، ٦٣ ، ٨٤ ، ٨٥ ، ٨٧ ، ٩١ ، ٩٣ ، ٩٧ ،
 ٩٨ ، ١٠٥ - ١٠٨ ، ١١٠ - ١١٥ ، ١١٧ ،
 ١٢٤ ، ١٢٥ ، ١٣٩ ، ١٤٢ ، ١٤٦ ، ١٤٨ ،
 ١٦٥ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٨ ، ١٩٠ - ١٩٣ ،
 ١٩٧ ، ١٩٩ ، ٢٢٦ ، ٢٣٦ ، ٢٥٧ ، ٢٨٥ ،
 ٢٩٠ ، ٢٩٩ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٢٩ ، ٣٣١ ،
 ٣٣٤ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٥ ، ٣٥٢ ، ٣٥٣ ،
 ٣٦٧ - ٣٦٤ ، ٣٦٨ ، ٣٦٩ ،
 المطرية : ١٤١ ،
 ملوى : ٢١٢ ،
 المنوفية : ٢٦٢ ،
 المنصورة : ٦٨ ، ٢٩٢ ،
 المنيا : ٢٣٠ ،
 ميدان عابدين : ٢٢١ ،
 (ن)
 النمسا : ١٦٥ ، ١٩٩ ،
 نواي : ٢١٢ ،
 نيويورك : ٣٦٢ ،
 (هـ)
 الهند : ٢٨٤ ،

١١٤ ، ١١٥ ، ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،
 ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٢ - ١٣٤ ، ١٣٦ - ١٣٨ ،
 ١٤١ ، ١٤٢ ، ١٤٤ - ١٥٠ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ،
 ٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٦ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ،
 ٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،
 ٢٥١ ، ٢٧٩ ، ٢٨٠ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ، ٢٨٩ ،
 ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٦ ، ٣٠٧ ، ٣١٠ ، ٣١١ ،
 ٣١٨ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ - ٣٣٠ ،
 ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٤١ ، ٣٤٢ ، ٣٤٤ ، ٣٤٨ .

(ك)

كلوب محمد علي : ١٢٥
 كومبو : ١٠٥
 الكويت : ١٩٥

(ل)

لوزان : ٨٢ ، ٨٣ ، ٨٤ ،
 لوندرة ولندن : ٢٢ ، ٩١ ، ٩٢ ، ١٣٧ ،
 ٢١٦ ، ٢١٧ ، ٢٦٤ ، ٣١٩ ، ٣٣١ ، ٣٦٨ ،
 ليون : ٣٤٥

(م)

محطة امستردام : ١٣٩
 محطة الرمل : ١٠٠ ،
 محطة السويس : ٢٥٧ ،
 محطة سيلبي جاير : ٩٠ ، ١٢٣ ،

٢٣٦ ، ٢٣٣ ، ٢٤٧ ، ٢٦٥ ،

قضية الورداني : ٣٥٤ ، ٣٥٧ ، ٣٦٠

قضية نجيب بك فهمي : ٣٦٠

(م)

مسألة إنشاء خط حديدى بين اشمون والقناطر

الخيرية : ٢٦٢ ، ٢٦٥ ،

مسألة روزفلت : ٣٦٢ - ٣٦٥ ، ٣٦٨ ،

مسألة سيوة : ٩٩ ، ١٠٨ ، ٢٥٠

مسألة شركة الملاحات : ٢٤٩ ، ٢٥٠

مسألة قنال السويس : ٨ ، ٤٦ ، ١٠٥ ،

١١٠ ، ١١٢ - ١١٦ ، ١١٨ ، ١٢٢ ، ١٢٣ ،

١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣٦ ، ١٣٧ ، ١٤١ ، ١٤٥ ،

١٤٦ ، ١٥٠ ، ١٧٧ ، ١٨٣ ، ١٨٤ ، ١٨٦ ،

١٨٧ ، ١٩١ ، ١٩٣ ، ١٩٧ ، ١٩٨ ، ٢٠٠ ،

٢٠٢ ، ٢٠٩ ، ٢١٥ ، ٢١٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٦ ،

٢٣١ ، ٢٣٧ ، ٢٣٩ ، ٢٤٠ ، ٢٤٩ ، ٢٥٠ ،

٢٥١ ، ٢٦٤ ، ٢٦٥ ، ٢٧٩ ، ٢٨٤ - ٢٨٦ ،

٢٨٩ ، ٢٩١ ، ٣٠٠ ، ٣٠١ ، ٣٠٢ ، ٣٠٦ -

٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣١٩ ، ٣٢٣ ، ٣٢٤ ، ٣٢٦ -

٣٣٠ ، ٣٣٣ ، ٣٣٨ ، ٣٣٩ - ٣٤٢ ، ٣٤٤ ،

٣٤٨ ،

مسألة الوصاية على البرنس سيف الدين :

١٥٥ ، ١٦٧ ،

مسألة كتاب حرقى : ٢٣٣ ، ٣٠٦ ،

مسألة كتاب سكوت : ٢٤٣ ، ٢٤٤ ، ٢٤٧ ،

٢٤٨ ، ٢٥٠ ، ٢٥١ ، ٢٥٢ ، ٢٥٨ - ٢٦٠ ،

مقتل بطرس غالى : ٨ ، ٣٣٣ ، ٣٣٤ ،

٣٣٧ ، ٣٣٩ ، ٣٤٤ ، ٣٥٥ - ٣٥٧ ، ٣٦٩ ،

مؤتمر الشبيبة المصرية بجنيف : ٩٣ ، ١٣٩

(ن)

وفاة ادهم باشا : ٢٦٥ ، ٢٦٩

٤ - كشف الحوادث

(أ)

إنشاء سكة حديد السودان : ١٨٣ ، ٢٦٦ ،

٢٦٦ .

(ب)

ثورة سنة ١٩١٩ : ٢٧١ ، ٢٧٩ ،

ثورة العراق : ٣٩

ثورة يوليو : ٢٤٢

(ج)

حادثة الحج : ٣٢٤

الحرب الروسية اليابانية : ٣٦٢

الحرب العالمية الأولى : ٢٧٨ ،

الحرب العالمية الثانية : ٢٤٢

(د)

نشوى : ١٠٥ ، ١٩٢ ، ٣٥٥

(هـ)

قانون المطبوعات : ١٢ ، ٣١ ، ٣٣ ، ٣٩ ،

(س)

الموسيقى : ٢٣٦

(ط)

طنين : ٩١ ،

(ع)

العلم : ٣٦٨ ، ٣٤٤

(ق)

القطر المصري : ١٧٩ ، ٢٩٤ ، ٢٩٦ ، ٢٩٧

(ل)

لابورس ايجسيان : ٢٦ ،

السلوة : ٨٣ ، ٨٨ ، ٩٤ ، ١٠٥ ، ١٨٦ ،
١٩٤ ، ٢٠٧ ، ٢٣٦ ، ٢٣٩ ، ٢٤٣ ، ٢٥١ ،

٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٠ ، ٢٩١ ، ٣٢٩

لى جورنال دى كير : ٢٧

(م)

المسامير : ٣٦٤

مصر الفتاة : ١٣٧ ، ١٣٩ ، ٢٠٧ ، ٢٧٨ ،
٢٩١ ، ٣٤٤ ، ٣٦٨

المقطم : ٨٥ ، ٣٢١ ، ٣٢٣

المزويد : ٧٣ ، ٧٤ ، ٩١ ، ١١٤ ، ١٢٨ ،
١٢٩ ، ١٥٢ ، ١٨٨ ، ٢١٤ ، ٢٣٦ ، ٢٩١ ،

٣٠٨ ، ٣١٨ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ، ٣٦٤

(ن)

النوقل : ٨٣ ، ١٣٩

(و)

الوقائع المصرية : ٩٧

• - كشاف الدوريات

(أ)

الاهرام : ٨٣ ، ٨٤ ، ٢٦٩ ، ٢٧٨ ،
الايجسيان جازات : ٦٧ ، ٨٥ ، ١٦٧ ،
١٦٨ ، ١٩٥ ، ٣٧٠ ،

(ب)

براميد : ٢٧٨ ، ٢٧٩

البروجيه : ٢٨٥ ،

البهلول : ٣٧٢

(ت)

التان : ٩٣ ،

التامس : ١٩٥ ، ٣٦٩

(ج)

جازيت دى كولوى : ٩٣

الجريفة : ٩١ ، ١١٤ ، ١٥٢ ، ١٧٣ ،
٢٢٧ ، ٢٦٩ ، ٢٧٢ ، ٢٧٨ ، ٢٨٤ ، ٢٩٩ ،

٣٠٨ ، ٣١٠ ، ٣٢١ ، ٣٢٣ ،

جريدة مصر : ٢٦٣ ، ٢٤٥

الجريدة الرسمية : ٣٢٨

(د)

الدبلى بوست : ٩٦

من أهم أعمال المحقق

- ١ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩١٨ - ١٩٣٦)
(القاهرة : دار الكاتب العربي ١٩٦٨) .
- ٢ - تطور الحركة الوطنية في مصر (١٩٣٧ - ١٩٤٨) - مجلدان .
(بيروت : دار الوطن العربي ١٩٧٣) .
- ٣ - الصراع الاجتماعي والسياسي في مصر ، من ثورة يوليو الى أزمة مارس ١٩٥٤ .
(القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٧٥) .
- ٤ - عبد الناصر وأزمة مارس .
(القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٧٦) .
- ٥ - الجيش المصري في السياسة (١٨٨٢ - ١٩٣٦) .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٧) .

- ٦ - صراع الطبقات في مصر (١٨٣٧ - ١٩٥٢) .
- (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٨) .
- ٧ - الصراع بين الوفد والعرش (١٩٣٩ - ١٩٣٩) .
- (بيروت : المؤسسة العربية للدراسات والنشر ١٩٧٩) .
- ٨ - الفكر الثوري في مصر ، قبل ثورة ٢٣ يوليو .
- (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٨١) .
- ٩ - المواجهة المصرية الاسرائيلية في البحر الأحمر (١٩٤٩ - ١٩٧٩) .
- (القاهرة : دار روز اليوسف ١٩٨٢) .
- ١٠ - الاخوان المسلمون والتنظيم السرى .
- (القاهرة : دار روز اليوسف يناير ١٩٨٣) .
- ١١ - الصراع بين العرب وأوربا ، من ظهور الاسلام الى انتهاء الحروب الصليبية .
- (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٣) .
- ١٢ - حرب أكتوبر في محكمة التاريخ .
- (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٨٤) .
- ١٣ - مذكرات السياسيين والزعماء في مصر .
- (القاهرة : دار الوطن العربى ١٩٨٤) .
- ١٤ - تحطيم الآلهة ، حرب يونيو ١٩٦٧ . (جزءان)
- (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٨٤) .
- ١٥ - الغزوة الاستعمارية للعالم العربى ، وحركات المقاومة .
- (القاهرة : دار المعارف ١٩٨٤) .
- ١٦ - مصر في عصر السادات .
- (القاهرة : مكتبة مدهولى ١٩٨٦) .
- ١٧ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الأول (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٧) .

- ١٨ - مصطفى كامل في محكمة التاريخ ، (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب - سلسلة تاريخ المصريين رقم ١ سنة ١٩٨٧) .
- ١٩ - أكلدوبة الاستعمار المصرى للسودان (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ، سلسلة تاريخ المصريين رقم ١٣ سنة ١٩٨٨) .
- ٢٠ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثانى (القاهرة - الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٨) .
- ٢١ - مذكرات سعد زغلول ، تحقيق ، الجزء الثالث (القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٨٩) .

مع آخرين :

- ١ - مصر والحرب العالمية الثانية ، مع الدكتور جمال الدين المسدى والدكتور يونان لبيب رزق
(القاهرة : مؤسسة الأهرام ١٩٧٨) .
- ٢ - تاريخ أوروبا في عصر الرأسمالية ، مع د . يونان لبيب رزق ود . رعوف عباس
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .
- ٣ - تاريخ أوروبا في عصر الامبريالية ، مع د . يونان لبيب رزق ود . رعوف عباس .
(القاهرة : دار الثقافة العربية ١٩٨٢) .

كتب مترجمة :

- ١ - تاريخ النهب الاستعماري لمصر (١٧٩٨ - ١٨٨٢) تأليف جون مارلو .
(القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ١٩٧٦) .

الفهرست

الموضوع	الصفحة
● التقديم	٧
١ - الكرامة الثامنة عشرة الجزء الأول	١٧
٢ - الكرامة العشرون الجزء الأول	٢٩
٣ - الكرامة السابعة عشرة	٤٣
٤ - الكرامة السادسة عشرة	١٥٣
٥ - الكرامة الثالثة عشرة	١٧٥
٦ - الكرامة الثامنة عشر الجزء الثاني	٣١٣
● ثبت بمصادر ومراجع الدراسة والتحقيق	٣٧٣
● كشافات الاعلام والهيئات والأماكن والبلاد والحوادث والدوريات	٣٧٩

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الإيداع بدار الكتاب ١٨٤٦ / ١٩٩٠

ISBN ٩٧٧ - ٠١ - ٢٣٤٢ - ٠

[illegible]